الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

جامعـــة 08 ماي 1945- قالمـــة - Université du 08 mai 1945 - Guelma -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

قسم: العلوم الاقتصادية.

مدرسة الدكتوراه: تحليل استراتيجي، صناعي، مالي ومحاسبي.

تخصص: إستراتيجية مالية.

البنوك التجارية والمنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة

ـــ حالة البنوك الجزائرية ـــ

مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية.

إعداد الطالبة: آسية محجوب.

إشراف الأستاذ: الدكتور شريف غياط.

لجنة المناقشة:

أ.د	خير الدين معطى الله	أستاذ التعليم العالي	جامعة قالمة	رئيسا
د	شريف غياط	أستاذ محاضر (أ)	جامعة قالمة	مقررا
د	جمال سالمي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة عنابة	عضوا
د	شريف ريحان	أستاذ محاضر (أ)	جامعة عنابة	عضوا

2011 / 2010

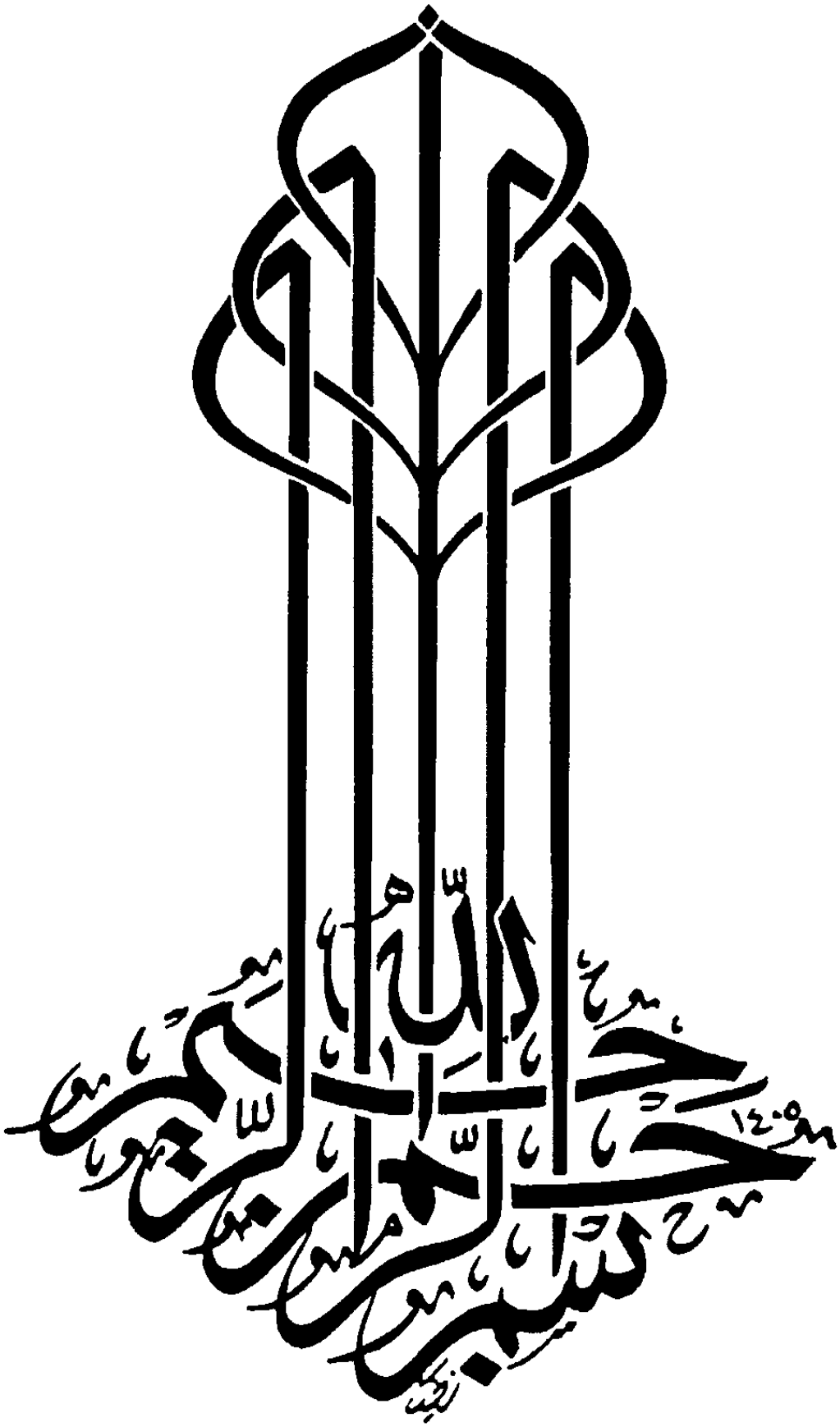
بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر

الحمد لله الذي وهبنا الصبر وحسن التدبير، والشكر لله سبحانه الذي وفقنا إلى إتمام هذا العمل المتواضع.

لي عظيم الشرف أن أتقدم بالشكر الجزيل فائق الاحترام والتقدير الأستاذ المشرف شريف غياط على النصائح التي أسداها لـــي، والتوجيهات التي قدمها لـــي طوال مدة البحث.

وكل الشكر والامتنان والتقدير للسادة أعضاء لجنة مناقشة البحث، الذين تفضلوا بتكريس جزء من وقتهم لقراءة ومناقشة هذا البحث.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلـــى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العـــمل.

وجزاهم الله عني خيرا.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز ما لدي:

إلى التي أنارت بنور حبها المتدفق وحنانها الفياض درب حياتي، أمي الغالية حفظها الله.

إلى نبراس الحياة ومثلي الأعلى، أبي العزيز حفظه الله.

إلى إخوتي الذين أعانوني طوال هذا العمل، وكل أفراد عائلتي فردا فردا.

إلى أبناء إخوتي: إيـــاد، عـــبد المؤمن، نـــور الإيمان.

إلى الأستاذ المشرف أسمى التحية والتقدير الجزيل.

إلى كل الأصدقاء والأحباب، خاصة زميلاتي وزملائي في دفعة

ماجستير 2011/2010.

إلى كل من شجعني ولو بكلمة طيبة.

الملخص

شهدت الساحة المالية والمصرفية العديد من المستجدات المتلاحقة، وعرفت الكثير من التطورات التي انعكست بدورها على إعادة صياغة البيئة المالية المعاصرة، وقد بدأت تلك الملامح تتضح أكثر مع طهور العولمة المالية التي تمثل أحد ركائزها الأساسية، لما أحدثته من انفتاح غير مسبوق على الأسواق المالية، إلى جانب مجموعة أخرى من المرتكزات المتفاعلة والمترابطة فيما بينها.

وقد أفرزت هذه المستجدات والتطورات وضعا جديدا، يتمثل فيما يمكن اعتباره نظام أعمال جديد سمته الأساسية "**المنافسة**"، التي تعتبر التحدي الرئيسي الذي تواجهه البنوك التجارية المعاصرة، حيث وجدت البنوك نفسها تواجه منافسين مختلفين كالمؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية وحتى المؤسسات غير المالية، الأمر الذي دفعها إلى استحداث آليات وتبني استراتيجيات عملية تنافسية تسمح لها بالاستفادة من ايجابيات المنافسة والتقليل من سلبياتها، مع ضمان التواجد على الساحة المالية المعاصرة.

والبنوك الجزائرية كغيرها من البنوك، هي أيضا تتواجد على نفس المحيط الاقتصادي والمصرفي العالمي، فلقد أجريت العديد من الإصلاحات البنكية لتهيئة هذه البنوك للعمل في ظل متطلبات اقتصاد السوق وتدعيمها لمواجهة المنافسة البنكية، كان أبرزها إصلاحات قانون النقد والقرض **10/90** لكن رغم ذلك، تبقى المنافسة في البنوك الجزائرية محدودة ومحصورة، وبالتالي فهي ما تزال تحتاج إلى المزيد من الإصلاحات حتى يتوفر فيها الجو التنافسي الذي يمكنها من تنمية قدراتها التنافسية ومواجهة البنوك العالمية الكبرى خاصة في التحولات والتطورات المالية المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، ، المنافسة البنكية، القدرة التنافسية، البنوك الجزائرية، البيئة المالية المعاصرة.

Résumé :

La scène financière et bancaire a vu diverses innovations successives, et a connu plusieurs développements qui ont influés à leur tour sur la reformulation de l'environnement financier contemporain, avec l'apparition de la mondialisation financière qui représente l'un de ses piliers essentiels et ce qu'elle a provoqué avec l'ouverture sans précédent sur les marchés financiers a coté d'une autre série de piliers actifs et liés entre eux.

Ces innovations et ces développements ont produit une nouvelle situation ce qui peut être considéré comme un nouveau système des affaires, sa principale fonction est la concurrence et qui est le défi essentiel que confrontent les banques commerciales modernes ; donc les banques elles même se trouvent confronter à des concurrents différents tel que les entreprises bancaires et financières et même les entreprises non financières, ce qui a poussé les banques à créer des mécanismes et à adopter des stratégies opérationnelles et concurrentielles qui lui permettent de bénéficier des profits de la concurrence, et de diminuer de ses pertes avec la garantie de se placer sur la scène financière moderne

Les banques algériennes, comme toutes les autres banques sont également situées sur le même environnement économique et bancaire mondial.Plusieurs réformes bancaires ont été entamées pour permettre à ces dernières de travailler en vertu des exigences de l'économie de marché et de lui apporter le soutien nécessaire à la concurrence bancaire ,notamment la réforme de la loi de la monnaie et des crédits **90/10**, mais malgré tout cela la concurrence dans les banques algériennes demeure limitée et restreints par conséquent elle nécessite encore quelques réformes pour lui permettre d'exercer dans un climat concurrentiel qui lui permettra de développer ses capacités concurrentielles et de confronter les grandes banques internationales surtout à l'ombre des mutations et des développements modernes

Les mots clés : les banques commerciales, concurrence bancaire, capacité concurrentielle, les banques algériennes, l'environnement financier moderne.

فهرس المحتويات

الشكر

الإهداء

الملخص

فهرس المحتويات..... I

فهرس الجداول..... V

فهرس الأشكال..... VII

فهرس الملاحق..... VIII

المقدمة.

1. تمهيد..... أ

2. أهمية البحث..... ب

3. أهداف البحث..... جـ

4. إشكالية البحث..... جـ

5. فرضيات البحث..... جـ

6. أسباب اختيار موضوع البحث..... د

7. حدود البحث..... د

8. منهج البحث..... د

9. الدراسات السابقة..... ه

10. محتويات البحث..... و

11. صعوبات البحث..... و

الفصل الأول: البنوك التجارية ومستجدات البيئة المالية المعاصرة

1.1. مدخل..... 17

2.1. التأصيل النظري للبنوك التجارية..... 18

1.2.1. السياق التاريخي لنشأة وتطور البنك التجارية..... 18

1.1.2.1. نشأة البنوك التجارية..... 18

2.1.2.1. مفهوم البنوك التجارية..... 21

2.2.1. أهداف ووظائف البنوك التجارية..... 25

1.2.2.1. أهداف البنوك التجارية..... 25

2.2.2.1. وظائف البنوك التجارية..... 26

3.2.1. الهيكل المالي للبنوك التجارية..... 30

1.3.2.1. مصادر البنوك التجارية – الأصول- 31

2.3.2.1. موارد البنوك التجارية – الخصوم-..... 33

3.1. أهم مستجدات البيئة المالية المعاصرة..... 35

1.3.1. العولمة المالية..... 35

1.1.3.1. مفهوم وأسس العولمة المالية..... 35
2.1.3.1. مراحل تطور العولمة المالية..... 36
3.1.3.1. مزايا ومخاطر العولمة المالية..... 38
2.3.1. اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية..... 39
1.2.3.1. الأهمية المتزايدة لصناعة وتجارة الخدمات المالية والمصرفية..... 39
2.2.3.1. الخدمات المالية والمصرفية التي شملتها الاتفاقية..... 41
3.2.3.1. آثار تحرير تجارة الخدمات المالية على البنوك..... 42
3.3.1. التطور التكنولوجي والتقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات..... 43
1.3.3.1. الثورة العلمية في المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا..... 43
2.3.3.1. التكنولوجيا المصرفية..... 46
4.3.1. مقررات لجنة بازل..... 49
1.4.3.1. مقررات لجنة بازل الأولى..... 49
2.4.3.1. مقررات لجنة بازل الثانية..... 53
4.1. التحديات التي تواجه البنوك التجارية في ظل المستجدات المالية المعاصرة..... 56
1.4.1. اشتداد حدة المنافسة..... 56
1.1.4.1. تزايد حدة المنافسة بين البنوك التجارية..... 57
2.1.4.1. تزايد حدة المنافسة بين البنوك والمؤسسات الأخرى..... 58
3.1.4.1. تزايد حدة المنافسة بين البنوك والمؤسسات غير المالية..... 59
2.4.1. ارتفاع المخاطر..... 60
1.2.4.1. مفهوم المخاطر البنكية..... 60
2.2.4.1. المخاطر المالية..... 61
3.2.4.1. مخاطر الصيرفة الالكترونية..... 64
3.4.1. تحديات أخرى..... 66
1.3.4.1. تغير هيكل الخدمات المصرفية..... 66
2.3.4.1. انتشار ظاهرة غسيل الأموال..... 68
3.3.4.1. الالتزام بالمعايير الدولية (مقررات لجنة بازل)..... 71
5.1. خلاصة الفصل..... 73

الفصل الثاني:المنافسة البنكية واستراتيجيات مواجهتها

1.2 مدخل..... 75
2.2 المنافسة والقدرة التنافسية للبنوك والقوى المؤثرة فيها..... 76
1.2.2. ماهية المنافسة البنكية..... 76
1.1.2.2. مفهوم المنافسة البنكية..... 76
2.1.2.2. أنواع المنافسة البنكية..... 78
3.1.2.2. أدوات المنافسة بين البنوك
التجارية..... 80
2.2.2. القدرة التنافسية للبنك..... 83

1.2.2.2. مفهوم القدرة التنافسية للبنك..... 83
2.2.2.2. تنمية وتطوير القدرة التنافسية للبنك..... 85
3.2.2. القوى المؤثرة في المنافسة البنكية..... 87
1.3.2.2. المنافسة بين البنوك القائمة..... 88
2.3.2.2. تهديدات دخول منافسين جدد من المؤسسات البنكية..... 89
3.3.2.2. تهديدات المنتجات البديلة..... 90
4.3.2.2. قوة المساومة لدى العملاء..... 91
5.3.2.2. قوة المساومة لدى الموردين..... 91
3.2 وسائل تحليل وقياس المنافسة على مستوى القطاع البنكي..... 94
1.3.2. نموذج : SCP (هيكل - سلوك – أداء)..... 94
1.1.3.2. التعريف بالنموذج..... 94
2.1.3.2. العناصر المؤثرة على المنافسة البنكية حسب النموذج **SCP** 97
3.1.3.2. الانتقادات الموجهة للنموذج **SCP**..... 102
2.3.2. نظرية الأسواق القابلة للتنافس..... 103
1.2.3.2. أساسيات نظرية الأسواق القابلة للتنافس..... 103
2.2.3.2. قابلية التنافس في الأسواق البنكية..... 105
3.2.3.2. الانتقادات الموجهة لنظرية الأسواق القابلة للتنافس..... 106
3.3.2. نموذج برزناهان – شافر..... 107
1.3.3.2. التعريف بالنموذج..... 107
2.3.3.2. طريقة تحديد معامل المنافسة (λ) حسب نموذج برزناهان – شافر..... 107
4.2. استراتيجيات مواجهة المنافسة وزيادة القدرات التنافسية للبنوك..... 110
1.4.2. التحول إلى البنوك الشاملة..... 110
1.1.4.2. البنوك الشاملة: مفهومها ووظائفها..... 110
2.1.4.2. الترابط بين خيار التحول إلى البنوك الشاملة والمنافسة..... 113
3.1.4.2. مقومات وأساليب التحول إلى البنوك الشاملة..... 115
2.4.2. الاتجاه نحو الاندماج البنكي..... 117
1.2.4.2. الاندماج البنكي: المفهوم والأنواع..... 117
2.2.4.2. الاندماج البنكي والقدرة التنافسية للبنوك..... 120
3.4.2. خوصصة البنوك..... 121
1.3.4.2. مفهوم خوصصة البنوك..... 122
2.3.4.2. أهداف خوصصة البنوك وشرط نجاحها..... 124
4.4.2. تبني أساليب التأهيل والتطوير ومواكبة المعايير الدولية..... 127
1.4.4.2. تطوير وتأهيل خدماتها ومواردها البنكية..... 127
2.4.4.2. مواكبة المعايير المصرفية الدولية..... 130
5.2. خلاصة الفصل..... 132

الفصل الثالث: المنافسة في البنوك الجزائرية – دراسة تحليلية –

3.1 مدخل 134

2.3. الإصلاحات البنكية في الجزائر 135

1.2.3. تطور النظام البنكي الجزائري قبل الإصلاحات البنكية لسنة **1990** 135

1.1.2.3. مراحل تأسيس النظام البنكي الجزائري:" **1962 – 1985**" 135

2.1.2.3. الإصلاحات البنكية من **1986** – إلى ما قبل **1990** 139

2.2.3. الإصلاحات البنكية بعد سنة **1990** 142

1.2.2.3. الإصلاحات البنكية من خلال قانون النقد والقرض **10/90** 142

2.2.2.3. الإصلاحات البنكية في ظل التعديل الهيكلي **1994 – 1998** 146

3.2.2.3. التعديلات التي جاء بها الأمر الرئاسي **11/03** 148

3.3. نظرة عامة حول تطور المنافسة في البنوك الجزائرية في ظل اقتصاد السوق 151

1.3.3. بعض مؤشرات تطور المنافسة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة في الجزائر 151

1.1.3.3. هيكل ملكية البنوك 151

2.1.3.3. حجم النشاط 157

3.1.3.3. بعض مؤشرات الأداء 160

2.3.3. تطور المنافسة بين البنوك العمومية الجزائرية 164

1.2.3.3. درجة استعمال التكنولوجيا 164

2.2.3.3. نطاق الخدمات المقدمة 166

3.2.3.3. حجم رأس المال 168

4.2.3.3. الموارد البشرية 169

4.3. تحليل وضعية المنافسة على مستوى البنوك الجزائرية باستعمال نموذج SCP 171

1.4.3. عرض العينة والمتغيرات المستعملة 171

1.1.4.3. المفاهيم الأساسية لنموذج 171

2.1.4.3. عرض العينة 172

3.1.4.3. عرض المتغيرات المستعملة 176

2.4.3. دراسة وضعية المنافسة على مستوى البنوك الجزائرية 178

1.2.4.3. تطور حواجز الدخول إلى القطاع البنكي الجزائري 178

2.2.4.3. حساب درجة التركيز السوقي لكل من الودائع والقروض البنكية 180

3.4.3. معوقات المنافسة في البنوك الجزائرية وسبل تطوير قدراتها التنافسية 188

1.3.4.3. معوقات المنافسة في البنوك الجزائرية 188

2.3.4.3. سبل تطوير القدرات التنافسية في البنوك الجزائرية 190

5.3. خلاصة الفصل 196

الخـــاتمـــة 198

قائمة المراجع 205

المـــلاحـــق 213

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنـــــوان الجـــــدول	الصفحة
(1-1)	قائمة المركز المالي للبنك التجاري(ميزانية البنك التجاري)	30
(2-1)	أوزان المخاطرة المرجحة للأصول حسب اتفاقية بازل الأولى لسنة **1988**	52
(3-1)	أوزان المخاطرة بالنسبة للالتزامات خارج الميزانية حسب اتفاقية بازل	52
(1-2)	القدرات التي تتشكل منها القدرة التنافسية للبنك	84
(1-3)	تركيبة النظام البنكي الجزائري من **2001 – 2008**	155
(2-3)	تطور نسب الاستحواذ على القنوات البنكية	156
(3-3)	تطور موارد البنوك على مستوى القطاع البنكي الجزائري من **2003 – 2008**	157
(4-3)	تطور نشاط الإقراض على مستوى القطاع البنكي الجزائري من **2003 – 2008**	159
(5-3)	مؤشرات المردودية بالبنوك العمومية والخاصة خلال الفترة **2006 – 2008**	161
(6-3)	عائد أصول البنوك العمومية والخاصة خلال الفترة **2006 – 2008**	162
(7-3)	هوامش الوساطة للبنوك العمومية والخاصة خلال الفترة **2006 – 2008**	163
(8-3)	عدد البطاقات البنكية حسب البنوك خلال الفترة **2000 – 2004**	165
(9-3)	عدد الموزعات الآليةBAD للنقود حتى نهاية **2005**	166
(10-3)	القروض البنكية المقدمة من طرف البنوك العمومية	167
(11-3)	القواعد الرأسمالية بالبنوك العمومية الجزائرية	168
(12-3)	حالة الموارد البشرية في البنوك الجزائرية	170
(13-3)	تطور حجم نشاط الإقراض والإيداع على مستوى بنكBNA (**2003 – 2007**)	173
(14-3)	تطور حجم نشاط الإقراض والإيداع على مستوى بنكCPA (**2003 – 2007**)	174
(15-3)	تطور حجم نشاط الإقراض والإيداع على مستوى بنكBEA (**2003 – 2007**)	174
(16-3)	تطور حجم نشاط الإقراض والإيداع على مستوى بنكCNEP (**2003 – 2007**)	175
(17-3)	تطور حجم نشاط الإقراض والإيداع على مستوى بنكBDL (**2003 – 2007**)	176
(18-3)	تطور حجم الودائع لكل بنك من **2003 – 2007**	177
(19-3)	تطور حجم القروض البنكية لكل بنك من **2003 – 2007**	178

(3-20)	تطور الحصص السوقية للبنوك من الودائع البنكية فيما بين **2003 – 2007**	**180**
(3-21)	تطور درجة التركيز السوقي للودائع من **2003 – 2007**	**182**
(3-22)	تطور الحصص السوقية للبنوك من القروض البنكية فيما بين **2003 – 2007**	**183**
(3-23)	تطور درجة التركيز السوقي للقروض من **2003 – 2007**	**185**

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(2–1)	نموذج قوى المنافسة لـــ: **M Porter**	**87**
(2–2)	القوى المؤثرة على المنافسة البنكية	**88**
(2–3)	نموذج أوستن لتحليل الصناعة	**93**
(2–4)	نموذج هيكل – سلوك – أداء	**96**
(2–5)	العلاقة بين القوة السوقية ودرجة التركيز السوقي	**98**
(3–1)	هيكل النظام البنكي الجزائري حتى نهاية **2008**	**501**
(3–2)	حصة الودائع بالبنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة **2003 – 2008**	**581**
(3–3)	حصة البنوك العمومية والخاصة من حجم القروض خلال الفترة **2003 – 2008**	**591**
(3–4)	توزع الحصص السوقية للبنوك الخمس من إجمالي الودائع البنكية لسنة **2003**	**118**
(3–5)	توزع الحصص السوقية للبنوك الخمس من إجمالي الودائع البنكية لسنة **2004**	**118**
(3–6)	توزع الحصص السوقية للبنوك الخمس من إجمالي الودائع البنكية لسنة **2005**	**118**
(3–7)	توزع الحصص السوقية للبنوك الخمس من إجمالي الودائع البنكية لسنة **2006**	**118**
(3–8)	توزع الحصص السوقية للبنوك الخمس من إجمالي الودائع البنكية لسنة **2007**	**811**
(3–9)	تطور درجة التركيز بالنسبة للودائع	**831**
(3–10)	توزع الحصص السوقية للبنوك الخمس من إجمالي القروض البنكية لسنة **2003**	**841**
(3–11)	توزع الحصص السوقية للبنوك الخمس من إجمالي القروض البنكية لسنة **2004**	**841**
(3–12)	توزع الحصص السوقية للبنوك الخمس من إجمالي القروض البنكية لسنة **2005**	**841**
(3–13)	توزع الحصص السوقية للبنوك الخمس من إجمالي القروض البنكية لسنة **2006**	**841**
(3–14)	توزع الحصص السوقية للبنوك الخمس من إجمالي القروض البنكية لسنة **2007**	**841**
(3–15)	تطور درجة التركيز بالنسبة للقروض	**861**

فهرس الملاحق

الرقم	العـــــــــنوان	الصفحة
01	جداول الموارد البنكية للبنوك	**321**
02	جداول الاستخدامات البنكية للبنوك	**421**
03	وضعية بنوك الودائع على مستوى القطاع البنكي الجزائري	**521**
04	هيكل الودائع على مستوى القطاع البنكي الجزائري	**162**
05	هيكل القروض على مستوى القطاع البنكي الجزائري	**172**

المقدمة

1. تمهيد

شهدت البيئة المالية العالمية العديد من التغيرات والتحولات خلال العقد الأخير من القرن العشرين وذلك في إطار العولمة والتحرير المالي والمصرفي الذي انتهجته العديد من الدول، فقد أصبحت الأسواق والمؤسسات المالية والبنوك العاملة فيها تتمتع بقدر كبير من الحرية.

وقد شكلت العولمة المالية وتداعياتها أهم ركائز هذه التغيرات والتي أعادت صياغة البيئة المالية المعاصرة، لما أحدثته من انفتاح غير مسبوق على الأسواق المالية العالمية وذلك بإزالة المعوقات التنظيمية والتشريعية التي كانت تحول دون توسع الأنشطة المصرفية والمالية وتعدد مجالاتها.

كما ساهم في دعم هذه التغيرات وترسخها اتفاقيات الجات **1994**، وبالأخص اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية وما كان لها من تأثير واضح في إزالة القيود التي كانت مفروضة على تدفقات السلع والخدمات ورأس المال، هذا فضلا عن المعايير العالمية والقواعد المصرفية الدولية التي فرضتها لجنة بازل في مجال الرقابة المصرفية وكفاية رأس المال والتي كان لها دورا بارزا في توحيد معايير الملاءة المصرفية وإدارة المخاطر بهدف ضمان سلامة واستقرار الأنظمة المصرفية العالمية، دون أن ننسى الإشارة إلى أهم ثورة عرفها العالم بعد الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر وهي الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وما لها من انعكاس جد واضح وعميق على الاقتصاد العالمي، حيث أصبحت في ظلها المعاملات الاقتصادية بصفة عامة والمالية بصفة خاصة تتم في أقصر وقت، بأقل التكاليف وبين نقطتين متباعدتين جغرافيا.

وتعد البنوك الأكثر تأثرا واستجابة لهذه التغيرات والتحولات، كونها تشكل إحدى الدعامات الكبرى الأساسية في بناء هيكل البيئة المالية العالمية، ولما حققته لها هذه التغيرات من العديد من المكاسب، وفتحت لها مجالات أوسع في الاستثـــمار وتحقيق الأرباح، فقد استفادت البنوك كثيرا من اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية وما ارتبط بها من حرية تحركات رؤوس الأموال، وانفتاح السوق المالي المحلي على الأسواق العالمية، كما ساهم التقدم التكنولوجي الحاصل في إحداث تحول جذري في أنماط العمل المصرفي بتوفيره لأحدث تقنيات المعلومات والاتصالات والحواسيب الآلية، وابتكار خدمات مصرفية مستحدثة وتطوير أساليب تقديمها للعميل بدقة وسهولة وسرعة.

لكن بجانب استفادة البنوك من حجم هذه التغيرات السريعة المسجلة في القطاع المالي والمصرفي على المستوى العالمي، شكلت لها بالمقابل عدة تحديات من شأنها التقليل من المكاسب والفرص المتاحة، ولعل أغلب هذه التحديات تتبلور في منافسة تزداد حدتها وتتعدد منابعها، حيث وجدت البنوك نفسها تواجه منافسين مختلفين كالمؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية، وحتى المؤسسات غير المالية، فإذا ما نظرنا إلـــى واقع الصناعة المصرفية على الصعيد العالمي نجد أنها تفرض ضغوطا متزايدة على البنوك صغيرة الحجم وبخاصة في الدول النامية، فمن ناحية أصبح دمج واستحواذ البنوك ظاهرة عالمية ، حيث أصبحت الكيانات الكبيرة هي الأقدر على المنافسة وسط عالم يشهد تزايدا في حركة العولمة وانفتاحا في الأسواق المالية، ومـــن ناحية أخـــرى أدت الثـــورة التكنولوجية والتوسع في استخدام الانترنيت

وتقـــديم الخدمات المصرفية عبر الانترنيت إلى تزايد الضغوط على البنوك في الدول النامية والتي أصبحت تواجه منافسة شرسة في هذا المضمار من البنوك الأجنبية.

وفي إطـــار تصاعد هذه التحديات التي حملتها مستجدات البيئـــة المالية المعاصرة، برزت لدى البنوك اهتمامات عديـــدة تصب مجملها أســـاسا في كل ما له علاقة بالتنافس والبيئة التنافسية، وذلك بانتهاج عدة استراتيجيات تدعم بقـــاءها ونمـــوها في دائرة المنافسة والبحث عن الميزة التي تسعى كل مؤسسة بنكية ناجحة أن تصنعها لنفسها في سبيل تعزيز قدراتها التنافسية.

وضمن هذا السياق فقد باشرت الجزائر العديد من الإصلاحات الاقتصادية منذ نهاية التسعينات من القرن الماضي تماشيا مع تحولها إلى نظام اقتصاد السوق، وفي إطار ذلك حاولت إصلاح القطاع البنكي سواء بسن القوانين أو التنظيمات أو باتخاذ إجراءات أو بتوفير متطلبات، وذلك بغية تطويره وتفعيله بالشكل الذي يجعله يواكب التطورات المالية العالمية ومواجهة تحديات المنافسة.

ومن هذا المطلق يأتي بحثنا الذي اخترنا له عنوان:

البنوك التجارية والمنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة

– حالة البنوك الجزائرية –

والذي سنحاول الإحاطة بمختف جـــوانبه وتحليل أبعـــاده، وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية التي يطرحها البحث.

2. أهمية البحث

يعتبر موضوع المنافسة البنكية موضوعا هاما وحساسا نظرا للدور الكبير الذي تلعبه المنافسة في تطوير القطاع البنكي، والزيادة من فعاليته التي تحدد بدورها حركية الاقتصاد الوطني عامة وتدفع به نحو الأمام، خاصة فيما يتعلق بالتعاملات التي يفرضها الاقتصاد المفتوح على السوق من سرعة وحسن الأداء.

فالمنافسة تجعل البنوك تتسابق لتقديم أفضل الخدمات والمنتجات البنكية للعملاء بأسهل السبل وأسرعها، هذا ما يرفع من مستوى جودة الخدمات داخل القطاع البنكي ويعزز من قدرته التنافسية مما يؤثر إيجابا في الاقتصاد، والقطاع البنكي في الجزائر بأمس الحاجة إلى مثل هذا الجو التنافسي الذي يسمح له بالتطور ومسايرة موجة التطورات العالمية السريعة في المجال البنكي.

ونظرا لأهمية هذا الموضوع ارتأينا تسليط الضوء عليه من خلال هذا البحث، الذي يمكن أن تساهم نتائجه في الكشف عن السبل التي يمكن أن تتبناها البنوك لمواجهة تحديات المنافسة وزيادة قدراتها التنافسية، وأيضا في الكشف عن وضعية المنافسة في ما بين البنوك الجزائرية، وما إذا كانت تتمتع بجو تنافسي فعلا أم لا، خاصة بعد الإصلاحات التي أجريت على النظام البنكي الجزائري والتي كانت تهدف إلى فتح مجال المنافسة أمام البنوك، وبالتالي يمكن أن تبين هذه الدراسة ما إذا كانت هذه الإصلاحات قد بلغت الهدف المنشود أم لا.

3. أهداف البحث

يهدف البحث إلى ما يلي:

– الإلمام بالجوانب النظرية للبنوك التجارية ومدي تفاعلها مع مستجدات البيئة المالية المعاصرة؛

– إبراز أهمية المنافسة، وكيفية التعرف عليها في القطاع البنكي؛

– تحديد الآليـــات والميكانيزمات التي تجعل البنـــوك قادرة على مواجهة المـــنافسة في ظل التغيرات والتحولات التي تعرفها البيئة المالية المعاصرة؛

– التعرف على الوضعية التنافسية في البنوك الجزائرية وعن أثر الإصلاحات البنكية في ذلك.

4. إشكالية البحث

تتبلور الإشكالية الرئيسية لهذا البحث فيما يلي:

مـا مـدى تأثير المنـافسة على البنوك التجارية في ظل المستجدات المالية المعاصرة، وكيف يمكن لهذه الأخيرة (البنوك) مواجهة تحديات المنافسة؟

إن هذه الإشكالية الرئيسية تتفرع عنها مجموعة من التساؤلات الفرعية يمكن صياغتها على النحو التالي:

1 – ما هي التحديات التي تواجه البنوك التجارية في ظل المستجدات المالية المعاصرة؟

2 – هل كل الآثار المصاحبة للمنافسة انعكست إيجابا على أداء البنوك التجارية؟

3 – ما هي استراتيجيات عمل البنوك لمواجهة المنافسة وزيادة قدراتها التنافسية؟

4 – ما هي الجهود التي بذلتها السلطات النقدية في الجزائر لتهيئة البنوك لمواجهة المنافسة، وما هو الوضع التنافسي لهذه البنوك؟

5. فرضيات البحث

على ضوء مـــا تم طرحه مـــن تساؤلات حول موضوع البحث وأملا في تحقيق أهداف البحث، يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات التي يسعى الباحث لاختيارها وهي على النحو التالي:

1 – تندرج المنافسة ضمن التحديات التـــي تواجه البنوك التجارية، والتـــي فرضتها التحولات المالية المعاصرة؛

2 – إن المنافسة البنكية كانت مصاحبة للعديد من المخاطر والآثار السلبية خاصة على البنوك الصغيرة؛

3 – هناك العديد من الخيارات الإستراتيجية التي يمكن للبنوك تبنيها لمجابهة تحديات المنافسة وزيادة قدراتها التنافسية؛

4 – سمحت الإصلاحات البنكية في الجزائر في جانبها التشريعي والتنظيمي بظهور بوادر المنافسة بين البنوك الجزائرية؛

5 – المنافسة في البنوك الجزائرية محدودة ومحصورة.

6. أسباب اختيار موضوع البحث

من المبررات الأساسية التي دفعتنا لاختيار موضوع البحث ما يلي:

– التطورات والتغيرات الكبيرة التي شهدتها البيئة المالية المعاصرة والتي كان لها تأثيرا كبير على نشاط البنوك التجارية سيما في الدول المتقدمة؛

– الأهمية البالغة وكذا الدور المهم الذي تخلقه المنافسة في استمرار وتطوير النشاط المصرفي؛

– الميل الشخصي لقضايا العمل المصرفي (قضايا البنوك).

7. حدود البحث

ركزنا في هذا البحث على دراسة المنافسة بين البنوك التجارية حيث تم استبعاد المؤسسات المالية من الدراسة، ذلك أن هـــذه البنوك تـــعد أساس النظام التمويلي خاصة في البلدان النامية إذ لا توجد مؤسسات مالية تقدم خدمات منافسة لخدمات البنوك التجارية أو بديلة لها؛

كمـــا أن العينة المختارة هـــي عـــبارة عن بنوك عمومية لأن البنوك الخاصة في الجزائر نشاطها جد ضعيف مقارنة بالبنوك العمومية؛

وقـــد تتبعنا إصلاحات النظام البنكي الجزائري في مجملها (منذ الاستقلال) مع التركيز على إصلاحات ما بعد **1990** والتي فتحت المجال لانفتاح السوق البنكي، إلا أن في المبحث الثالث للفصل الثالث تم تحديد الفترة من **2003 – 2007** كفترة للدراسة، وذلك نظرا لعدة اعتبارات منها:

– توفـــر المعلومات حول البنوك المختارة للدراسة في هذه الفترة، حيث كنا نأمل تمديد هذه الفترة، إلا أن عدم توفر المعلومات بالنسبة لكل البنوك حال دون ذلك؛

– التعديلات التي جاء بها الأمر الرئاسي **11/03**؛

– الفضائح التي هزت النظام البنكي في الجزائر لهذه الفترة والتي من أبرزها إفلاس بنكي الخليفة والبنك التجاري والصناعي، بالإضافة إلى خروج العديد من البنوك الخاصة الأجنبية والوطنية.

كمـــا تـــم التركيز في تحليل المنافسة علـــى مستوى البنـــوك الجزائرية من خلال النشاطين الرئيسيين (تجميع الودائع وتوزيع القروض) للبنوك الجزائرية.

8. منهج البحث

للإجابـــة على الإشكال المطروح واثبات مـــدى صحة الفرضيات، استخدمنا فـــي الإطار النظري لهذا البحث المنهج التاريخي مـــن خلال التطرق للتطورات المالية المعاصرة وتـــاريخ الإصلاحات البنكية في الجزائر، وكذا المنهج الوصفي لتغطية الجوانب النظرية للموضوع، وفي الأخير استعملنا المنهج التحليلي لدراسة وضعية المنافسة في حالة الجزائر، وهذا بتطبيق أحد نماذج المنافسة وهو نموذج **SCP** الذي يعتمد على مؤشرات لقياس درجة التركيز في القطاع البنكي، والتي من خلالها يمكن استنتاج وضعية المنافسة.

واعتمدنا في جمع المعلومات في الفصل الأخير على مجموعة من الوثائق التي تتمثل في مجموعة من أعـــداد مجلة مـــيديا بنك التي تصدر عن بنك الجزائر، بالإضافة إلى تقارير النشاط السنوي لمجموعة من البنوك التجارية العمومية.

9. الدراسات السابقة

حسب اطلاع البـــاحث وفي حدود ما توفر لديـــه من معلومات ومراجع حول موضوع البـــحث، هناك العديد مـــن الدراسات التي تناولت موضوع التطورات المالية المعاصرة وانعكاساتها على البنوك التجارية عموما والبنوك الجزائرية خاصة، وقليل من هذه الدراسات ما أشار لموضوع المنافسة البنكية ومنها:

- **تأهيـــل النظام البنكي الجزائري فـــي ظل التطورات المالية العالمية** رسالة ماجستير غير منشورة من إعداد الباحثة آسية سعدان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مـــالية وبنوك، جامعة قالمة، **2006**، وعالج البحث إشكالية تأهيل النظام البنكي الجزائري وترقيته وجعله يقوم بالدور المنوط به في دفع حركة النمـــو وتسريعها خاصة مـــع تزايد أهمية النظام البنكي نتيجة التطورات التـــي يشهدها الاقتصاد الوطني من جهة والتحولات العميقة التي يشهدها المحيط المالي الدولي من جهة أخرى.

- **التحرير المصرفي ومتطلبات تطـــوير الخدمة المصرفية وزيـــادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراء غير منشورة من إعداد الباحث بريش عبد القادر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير، تخصص مـــالية وبنوك، جامعة الجـــزائر، **2006**، وقد حاولت الدراسة إبـــراز انعكاسات التحرير المالي والمصرفي علـــى البنوك الجزائرية فـــي ظل التطورات المـــالية العالمية، وكيف يمكن للبنوك الجزائرية مواجهة تحديات هذه التطورات وسبل زيادة قدراتها التنافسية.

– **المنافسة البنكية في الجزائر فـــي ظل الإصلاحات الاقتصادية**، رسالة ماجستير غير منشورة من إعداد الباحثة بوخلالة سهام، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، **2006**، وقد عالجت الدراسة إشكالية مدى تحقق المنافسة فـــي البنوك الجزائرية في ظل الإصلاحات البنكية خاصة للفترة **1998 – 2002**، كمـــا أشارت الدراسة إلى أن احتمال قيام منافسة قوية في البنوك الجزائرية يبقى كبير خلال السنوات المقبلة، خاصة مع زيادة دخول البنوك الخاصة والأجنبية.

- **الهيكل – الوصف – الأداء والمنافسة في صناعة البنوك الأردنية**، دراسة للدكتور عز الدين مصطفى الكور، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قســـم التمويل والمصارف، جـــامعة الفتح –الأردن، **2008**، حيث احتوت هذه الدراسة على تحليل المنافسة على مستوى بعض البنوك الأردنية وذلك باستعمال نموذج **SCP** وخلصت إلـــى ارتفاع مستويات التركيز في السوق البنكي الأردني وانخفاض مستويات المنافسة، وأن هذا التركز راجـــع بالأساس إلـــى عوامل اجتماعية وسياسية، وأيضا للدخول المبكر إلى السوق، وقد أوصت بضرورة العمـــل علـــى وضع المزيد مـــن التشريعات والقـــوانين وتحديدها بشكل مستمر بحيث تتماشى والتطورات السريعة في صناعة البـــنوك، بالإضافة إلـــى العمل على رفع مستويات أداء البنوك التجارية الأردنية لكي تتمكن من المنافسة المحتملة.

10. محتويات البحث

من أجل بلـــوغ الأهداف المرجوة من البحـــث، تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول حيث كل فصل يضم ثلاث مباحث ومدخل وخلاصة كما يلي:

الفصل الأول ويحمل عنوان: "**البنوك التجارية ومستجدات البيئة المالية المعاصرة**"، حيث سنحاول من خلاله إلقاء نظرة عامة حول تطور البنوك التجارية، وأيضا عرض أهم مستجدات البيئة المالية المعاصرة والتحديات التي تواجه البنوك التجارية في ظل هذه المستجدات؛

أما **الفصل الثاني** والذي اخترنا له عنوان: "**المنافسة البنكية واستراتيجيات مواجهتها**"، ونهدف من خلاله الإحاطة بكل الجوانب النظرية للمنافسة البنكية وكيفية التعرف عليها داخل القطاع البنكي، والاستراتيجيات الممكن إتباعها للتقليل من مخاطر المنافسة والانتفاع بمزاياها.

في حين أن **الفصل الثالث** يحمل عنوان: "**المنافسة في البنوك الجزائرية – دراسة تحليلية** –" ، سنحاول من خلاله التعرف على الإصلاحات البنكية في الجزائر ومدى تأثيرها على المنافسة بين البنوك وأيضا تحليل المنافسة على مستوى البنوك الجزائرية باستعمال نموذج **SCP** في مجال القروض والودائع البنكية.

11. صعوبات البحث

لقد واجهتنا صعوبات ومشاكل جمة في مسيرة إعدادنا هذا البحث، أردنا الإشـــارة إليها بغية لفت نظر الباحثين من أجل تفاديها مستقبلا، كما نـــود لفت اهتمام المسئولين ومصـــادر المعلومات بضرورة تزويد الباحثين بالمعلومات الكافية لتسهيل مهمة إنجـــاز بحوثهم العلمية، ومـــن بين هذه الصعوبات نذكر أهمها كمايلي:

- نقص الكتب التي تتناول المنافسة البنكية، لاسيما تلك المتعلقة بالبنوك الجزائرية؛
- الغياب شبه التـــام للإحصائيات والبيانات المتعلقة بالنظام البنكي الجزائري وتضاربها من مصدر لآخر أو حتى داخل المصدر نفسه؛
- عدم تمكننا من الحصول علـــى المجلات الاشهارية والتقارير السنوية خاصة الحديثة منها بحجة سرية المهنة البنكية.

الفصل الأول

البنوك التجارية ومستجدات البيئة المالية المعاصرة

1.1. مدخل

2.1. التأصيل النظري للبنوك التجارية

3.1 أهم مستجدات البيئة المالية المعاصرة

4.1 التحديات التي تواجه البنوك التجارية في ظل المستجدات المالية المعاصرة

5.1. خلاصة الفصل

1.1. مدخل

شهدت الساحة المالية والمصرفية العديد من المستجدات المتلاحقة، وعرفت الكثير من التطورات التي انعكست بدورها على إعادة صياغة البيئة المالية المعاصرة، وقد بدأت تلك الملامح تتضح أكثر مع ظهور العولمة المالية التي تمثل أحد ركائزها الأساسية، لما أحدثته هذه الأخيرة من انفتاح غير مسبوق على الأسواق المالية العالمية إلى جانب مجموعة أخرى من المرتكزات المتفاعلة والمترابطة فيما بينها، والتي تتجسد في التطور التكنولوجي وما له من أثر واضح في تسريع وقع العمليات المالية، مما مهد الطريق إلى ظهور اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية وعلى رأسها الخدمات البنكية بكل أثارها، الأمر الذي استوجب وضع مجموعة من المقررات التي تضمن سلامة النظام المالي والبنكي ومتانته من خلال مقررات لجنة بازل الدولية.

وباعتبار البنوك التجارية من أهم كيانات البيئة المالية المعاصرة التي تؤثر وتتأثر بها، فقد فرضت عليها هذه المستجدات المالية جملة من التحديات كان أبرزها اشتداد التنافس وارتفاع المخاطر.

وانطلاقا مما تقدم فقد ارتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث سنتعرض إلى التأصيل النظري للبنوك التجارية في المبحث الأول، ثم التعرض إلى أهم مستجدات البيئة المالية المعاصرة في المبحث الثاني، وفي المبحث الثالث فسنعالج أهم التحديات التي تواجه البنوك التجارية في ظل المستجدات المالية المعاصرة.

2.1. التأصيل النظري للبنوك التجارية.

يتكون القطاع المالي من مجموعة من المؤسسات المالية البنكية وغير البنكية، وتحتل البنوك التجارية في هذه المجموعة مكانة خاصة وهامة جدا، نظرا لمساهمتها الفعالة في تنمية الاقتصاد الوطني وتمويله بالموارد اللازمة لتحريك عجلته.

ونظرا لأهمية الدور الذي تلعبه البنوك التجارية، وخصوصية نشاطها الذي يختلف عن نشاط غيرها من المؤسسات الاقتصادية، كان لابد من التطرق إلى مفهومها، وظائفها وكذا الهيكل المالي لها، ومن أجل ذلك سيتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب يتناول المطلب الأول ماهية البنوك التجارية، ويتضمن المطلب الثاني وظائفها، أما المطلب الثالث فنتحدث فيه عن الهيكل المالي لها.

1.2.1. السياق التاريخي لنشأة وتطور البنوك التجارية.

تعد البنوك التجارية أقدم البنوك على الإطلاق، وتلعب حاليا دورا هاما في تنشيط عجلة التنمية الاقتصادية، كما تعد رابطا قويا وأساسيا بين مجموعة المتعاملين الاقتصاديين في المجال البنكي، الأمر الذي يدفعنا إلى التعرف على التطور التاريخي لها، مفهومها وخصائصها.

1.1.2.1. نشأة البنوك التجارية.

إن المتأمل للبنوك في شكلها الحالي يدرك أنها محصلة لظروف ومتطلبات اقتنصتها التطورات الاقتصادية والاجتماعية على مر العصور، ومن ثم فالبنوك في شكلها الحديث هي خلاصة تراكم أفكار عرفت منذ القدم وتبلورت إلى أن أصبحت على ما هي عليه الآن، ولعل مسحا تاريخيا من شأنه أن يسلط الضوء على نشأة وتطور البنوك.

1.1.2.1. العصر القديم.

تبين دراسات التاريخ القديم أن الملامح الأولى للعمليات المصرفية تعود إلى عهد بابل (العراق القديم، بلاد مابين النهرين، La Mésopotamie)[1]، حيث نجد أن معبد الآجر الأحمر"temple rouge d´ourouk" هو أقدم من نفذ العمليات البنكية وذلك من خلال **3200-3400** قبل الميلاد في بلاد ما بين النهرين وقد لعب قساوسه دور الوسيط بين أصحاب الفوائض النقدية والمحتاجين إليها من خلال استقبال الودائع والتبرعات واستثمارها كما وضع حمورابي "Hamourabi" **1855-1913** ق م قانونه الذي ينص على تسوية المعاملات البنكية والمالية وبعض العقود الخاصة بالسلع والقروض، إلى جانب تثبيت هذه العمليات وفحصها من قبل موظفي المملكة، لتظهر فيما بعد وخلال القرن الأول قبل الميلاد عمليات التحويل المنفذة بواسطة أوامر مكتوبة على الألواح الطينية، وذلك من قبل موراشو "maison Mourachou" وكذلك مصرف أيناصر "Ansir" الذي يتاجر في المعادن كالذهب والنحاس، وكانت له شبه فروع خارج العراق لنقل المعادن مثل العاج، وإتمام المعاملات والاعتمادات والحوالات، إلا أن هذه

[1] شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاديات النقود والبنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص25.

العمليات عرفت ازدهارا مشهودا خلال العهد اليوناني ببروز مقرضين صغار للنقود وصرافين متخصصين، يقومون بأعمالهم على مناضد في الأسواق وفي متاجر خاصة، مستخدمين في ذلك دفترين الأول لليومية ويحتوي على العمليات التي تتم من يوم لآخر، والثاني خاص بكل زبون تسجل فيه عملياته بالتسلسل، وقد قام آنذاك "Isocrate" بوضع تقنية تشبه إلى حد ما الصكوك[2].

وفي عهد البطالسة في مصر، أضيفت عمليات تسديد المدفوعات وتحصيل المقبوضات المتعلقة بالخزينة وأخذت عمليات الإقراض مدى متوسط الأمر بعد أن كانت مقتصرة على الآجال القصيرة.

أما في العهد الروماني فقد أصبحت العمليات البنكية أكثر إتقانا، حيث شمل تبديل النقود إضافة إلى إيداعها واقتراضها، كما أصبح ممارسي العمليات البنكية يسجلونها على دفاتر يومية ويقوم كل منهم في نهاية كل يوم بإجراء عمليات المقاصة بين حسابات زبائنه، ليجتمعوا في الأخير ويدفع الرصيد في النهاية نقدا، ثم أصبحت هذه العملية تجرى مرة واحدة في آخر يوم للأسبوع.

2.1.1.2.1. أواخر العصور الوسطى

إن البنوك في شكلها الحالي تعود إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى- القرن الثالث عشر والرابع عشر من الميلاد- عندما اشتهرت التجارة في المدن الايطالية مثل جنوة وفلورنسة، وترتب على ذلك تكدس الثروات النقدية لدى الناس، وقضت الضرورة التعامل مع أفراد في فرز المسكوكات ووزنها، زيادة عن المحافظة عليها من السرقة والضياع، هؤلاء الأفراد هم الصاغة والصيارفة، الذين ورثت عنهم البنوك التجارية الوظيفة الأولى وهي **قبول الودائع**.

كان الصاغة والصيارفة يقبلون الودائع مقابل إصدار شهادات إيداع اسمية تعهدا من المودع لديه برد الوديعة للمودع عند طلبها، ثم بدأ تحويل الودائع من طرف لأخر بحضور الطرفين، ولسداد المعاملات التجارية، فيما بعد اكتفوا بمجرد التظهير (Endossement)

وبمرور الوقت ترسخت ثقة الناس في الصيارفة، فظهرت شهادات الإيداع لحاملها والتي كانت النواة الأولى لكل من **الشيك والبنكنوت** في شكليهما الحديثين، وهي الوظيفة الثانية التي ورثتها البنوك التجارية من الصاغة والصيارفة.

ومنذ القرن الرابع عشر سمح الصاغة والتجار لبعض عملائهم السحب على المكشوف، وقد نتج عن الإفراط في هذه العملية إفلاس العديد من المؤسسات، مما استدعى إنشاء بنوك حكومية تضمن حفظ وسلامة الودائع، حيث تم إنشاء أول بنك حكومي عام **1587**م في البندقية[3].

وبجانب قبول الودائع فقد عمد الصاغة والصيارفة وكبار التجار إلى استعمال أموالهم في شتى ميادين التجارة والأعمال- في بداية الأمر- وفي مرحلة موالية انتقلوا إلى تثمير أموال الغير عند اكتشافهم أن جزءا كبيرا من

2 Gary Caudamine, Jeam Montier, **Banque et marches financiers**, Economica, Paris, 1998, PP: 3-4.

[3] إسماعيل محمد غاشم، **مذكرات في البنوك والنقود**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1996، ص43.

الودائع الجارية يظل راكدا دون أن يسحب، وبذلك تهافت الناس على طلب رؤوس الأموال قصد استثمارها مما أدى إلى زيادة موارد الائتمان، وهنا تدرج الفن المصرفي في التقدم باكتشاف الصيارفة الشطر الأكبر من الودائع الجارية المكدسة في خزائنهم، في القيام بعمليات التسليف والإقراض دون أن يتعرض مركزهم المالي للخطر، ومن ثم تكون البنوك التجارية قد ورثت الوظيفة الثالثة والمتمثلة في **تقديم القروض مقابل سعر فائدة**.

3.1.1.2.1. المرحلة الحاسمة في تطور البنوك(خلق النقود)

إن تطور العمليات المصرفية من قبول الودائع ثم الإقراض من الأموال الخاصة فالإقراض من أموال الغير، أدخلت الفن المصرفي في مرحلة جديدة عندما أبدى الناس استعدادهم لقبول إيصالات الإيداع بديلا عن النقود في الوفاء بالتزاماتهم، حيث أصبح باستطاعة البنوك إحلالها للدفع محل النقود، أي إقراض الناس ما ليس عندها، بواسطة منح القروض والتسهيلات المصرفية لعملائها.

إن هذا التطور في العمل المصرفي بما يمثل من أهمية وخطورة يعد تحولا كبيرا وحاسما في نشاط البنوك التجارية، لأنها أصبحت قادرة على خلق نقود تضاف إلى دائرة التداول النقدي[4]، لذا فإن أهم ما يميز البنوك التجارية في الوقت الحاضر هو أن البنوك الحالية مجتمعة تقدم قروضا تفوق قيمتها بكثير قيمة الأموال المودعة لديها، ويطلق على هذه العملية التي تعتبر أهم وظائف البنوك التجارية اسم (**خلق الودائع**)[5].

إن تطور الممارسات المالية وزيادة وقعها على النشاط الاقتصادي، جعلت من الصراف يرتقي من بيت صيرفة إلى بنك، وعلى اثر الاكتشافات الجغرافية بداية من القرن السادس عشر من الميلاد وما تبعها من تدفق في الخيرات والمعادن النفيسة، تزايد التجار في كل من اسبانيا والبرتغال ثم في هولندا، وبعد ذلك في انجلترا وفرنسا مما دفع بالأعمال البنكية إلى الازدهار أكثر فأكثر.

ومنذ بداية القرن الثامن عشر أخذ عدد البنوك يتزايد تدريجيا وكانت غالبيتها مؤسسات يمتلكها أفراد وعائلات، وخلال القرن التاسع عشر وبانتشار الثورة الصناعية دخلت أوروبا عصر الإنتاج الكبير الذي يحتاج تسييره إلى أموال كبيرة، فظهرت الحاجة إلى بنوك كبيرة في شكل شركات مساهمة اتسعت أعمالها حتى أقامت لها فروعا في كل مكان، كما تم في هذه الفترة تأسيس بنوك متخصصة في الائتمان الزراعي والصناعي والعقاري.

وفي أواخر القرن التاسع عشر بدأت حركة تركز البنوك، حيث تميزت بتركز العمليات المصرفية في أيدي عدد قليل من البنوك، وذلك عن طريق الاندماج أو بطريقة الشركات القابضة.

ومع توالي التطورات المالية والمصرفية وتسارعها خلال عقود الفترة الأخيرة من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين، أصبح العمل المصرفي يشكل صناعة كاملة. وهكذا نشأت البنوك وتطورت باعتبارها مؤسسات وظيفتها الرئيسية تقترض لتقرض، ذلك ما خول لها تسهيل المعاملات الاقتصادية فتنوعت وظائفها وتعددت خدماتها مع الزمن إلى أن أصبحت على شكلها الحالي[6].

---

[4] ناظم محمد فوزي الشمري، **النقود والمصارف**، دار زاهر للنشر والتوزيع، الأردن، ط4، 1998، ص123.

[5] ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998، ص274.

[6] كامل بكري، أحمد مندور، **علم الاقتصاد**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1989، ص320.

2.1.2.1. مفهوم البنوك التجارية

للبنوك التجارية تعريفات مختلفة باختلاف وجهات النظر بالنسبة للباحثين والدارسين لها في هذا المجال، غير أنه وإن تعددت التعاريف إلا أننا سنتطرق لمدلولها اللغوي ومعناها الاقتصادي، ومفهومها القانوني.

1.2.1.2.1. البعد اللغوي

إنّ أصل كلمة مصرف – في اللغة العربية – يعود إلى كلمة "الصرف" بمعنى " بيع النقد بالنقد "، ويقصد بها المكان الذي يتم فيه الصرف و تقابلها كلمة "بنك"، حيث أنّ : "كلمة بنك (Bank–Banque) أصلها الكلمة الإيطالية بانكو (Banco) ، وتعني مصطبة، وكان يقصد بها في البدء المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور المعنى فيما بعد، لكي يقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها عدّ و تبادل العملات (Comptoir)، ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة و تجرى فيه المتاجرة بالنقود ".[7]

كما أن كلمة (Bankrupt) تعني مفلس، حيث كان يتم كسر منضدة الصراف عند إفلاسه، و يحرم بعد ذلك من مزاولة الصرافة.

2.2.1.2.1. البعد القانوني

لم يترك التشريع أي مؤسسة مالية أو غيرها إلا وعرفها وحدد وظائفها وبين صلاحياتها ووضع نظام معاملاتها في الميدان الاقتصادي، ومـــن بين تلك المؤسسات البنوك التجارية والتـــي نجد لها تعاريف في أغلب تشريعات الدول.

ففي فرنسا أعطى القانون البنكي الفرنسي لـــ: **1984/01/24** تعريفا للبنوك كما يلي: «مؤسسات القرض هي أشخاص معنوية – اعتبارية – تقوم بعمليات البنوك على أساس حرفة معتادة»

وفي مصر عرف المشرع المصري البنوك التجارية بأنها: «تلك البنوك التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجال محدودة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، كما تباشر عملية تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج، والمساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية طبقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي» (من قانون البنوك والائتمان المصري رقم**1975/120**.)

أما في الجزائر فحسب القانون الجزائري الصادر في **أوت 1986** خلال المادة **17** من القانون **12/86** المتعلق بنظام البنك: «يعد البنك كل مؤسسة قرض لحساباتها الخاصة ومحكم وظائفها الاعتيادية بما يلي:

- تجميع الأموال من غيرها كيفما كانت مدتها وشكلها.
- تسيير وسائل الدفع.
- توظيف القيم المنقولة وجمع العوائد.»[8]

---

[7] شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص24.

[8] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، الصادرة بتاريخ 19 أوت 1986، ص245.

كما عرفت المادة **114** من القانون **10/90** الصادر في **14 أفريل 1990** والمتعلق بقانون النقد والقرض البنوك التجارية على أنها:

«أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء عمليات تتضمن طبقا للمواد **100-110-113** من القانون: - تلقي الأموال من الجمهور على شكل ودائع.

- عمليات القرض.
- إدارة وسائل الدفع.»[9]

ويمكن أن نستخلص من التعريفات السابقة أن البنك من الوجهة القانونية هو: شركة يرخص لها القانون ممارسة الأعمال البنكية وتقديم الخدمات المتنوعة في المجال البنكي.

3.2.1.2.1. البعد الاقتصادي

تتعدد تعاريف البنوك التجارية من حيث مدلولها الاقتصادي، إلا أنها تصب في مجملها في نفس المعنى، نذكر منها ما يلي:

* « يعتبر البنك التجاري نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان، والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيط بين أولائك الذين لهم أموال فائضة وبين أولائك الذين يحتاجون لتلك الأموال»[10].

* « تعتبر البنوك التجارية مشروعات مصرفية من الدرجة الثانية في التسلسل الرئيسي للجهاز المصرفي لاسيما في ذلك البنك المركزي، موضوعها النقود والعمليات التي تدور حول قيام النقود بوظائفها(وسيط للمبادلة، مخزن للقيمة ومقياس لها).»[11]

* « البنوك التجارية هي تلك البنوك التي تقبل ودائع الأفراد والهيئات (الأشخاص المعنوية) وتلتزم بدفعها عند الطلب أو في موعد يتفق عليه، والتي تمنح القروض بمختلف أنواعها، ويطلق عليها أيضا "بنوك الودائع" ومن ثم فهي تمثل الأموال الأساسية للنظام البنكي، وميزتها الأساسية خلق ومنح القروض قصيرة الأجل واستثمار ما تبقى لديها من الأموال.»[12]

ورغم صحة التعاريف السابقة الذكر في تحديد مفهوم البنك التجاري، إلا أنها تعتبر تقليدية، ذلك أن مفهوم البنك التجاري تطور بتطور الصناعة وازدياد أهمية هذه البنوك في الاقتصاديات الوطنية فقد توسعت أعمالها لتشمل تقديم القروض لأصحاب المشاريع الصناعية، كما أنها بدأت في تقديم القروض المتوسطة وطويلة الأجل...إخ، وظهر ما يعرف باسم البنوك الشاملة(*).

---

[9] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد16، الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990، ص114.

[10] منير إبراهيم الهندي، **إدارة البنوك التجارية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص15.

[11] مصطفى رشدي شيحة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص159.

[12] أسامة محمد الماغولي، مجدي محمود شهاب، **مبادئ النقود والبنوك**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 1997، ص 18.

(*) سنتعرض لمفهوم البنوك الشاملة في الفصل الموالي.

وعموما: البنوك التجارية هي وسيط مالي يجمع ما بين أطراف لديها فائض مالي، وأطراف أخرى لديها عجز مالي، وتمثل شبكة نظامية تعمل على تعبئة ودائع ومدخرات الأفراد والمؤسسات، كما أنه من صلاحياتها تسوية كافة المعاملات المالية سواء للمنتجين أو للتجار والمستهلكين من خلال ما تمنحه من ائتمان.

كما يمكننا الاستنتاج من جملة التعاريف السابقة بعض الخصائص التي تتسم بها البنوك التجارية والمتمثلة في:

- ✓ تمتاز البنوك التجارية بالتعدد والتنوع حسب متطلبات السوق النقدية وحجم النشاط الاقتصادي وتنوعه؛
- ✓ تهدف البنوك التجارية إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح فهي بذلك تشبه المشروعات الرأسمالية؛
- ✓ تختلف النقود المصرفية التي تصدرها البنوك التجارية عن النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي – إبرائية وغير إبرائية – فنقود الودائع عادة ما تكون متباينة ومتغيرة تخضع لأسعار فائدة تختلف باختلاف الزمان والمكان، وغالبا ما تخاطب قطاعا اقتصاديا معينا (مشروعات الأعمال)؛
- ✓ تخضع البنوك التجارية لرقابة البنك المركزي وتوجهاته ولا تمارس عليه أية رقابة أو تأثير؛
- ✓ تتعامل البنوك التجارية مع عدد كبير من الأفراد كما أن رؤوس أموالها تعتبر قليلة مقارنة مع حجم الأموال التي تتعامل بها؛
- ✓ تتحمل البنوك التجارية عبء المخاطرة في معاملاتها؛

كما يمكن تقسيم البنوك التجارية إلى خمسة أنواع وفقا لحجم نشاطها وتنظيمها الإداري وملكيتها، نوجزها في ما يلي:

– **البنوك ذات الفروع:** هي منشآت تتخذ غالبا شكل شركات المساهمة ولها فروع في كافة الأنحاء الهامة من البلاد، تتبع اللامركزية في إدارتها حيث يترك للفروع تدبير شؤونها فلا ترجع للمركز الرئيسي للبنك، إلا فيما يتعلق برسم السياسات والمسائل الإدارية المركزية.

يتصف هذا النوع من البنوك التجارية أنه يعمل على النطاق الأهلي ويخضع للقوانين العامة للدولة وليس لقوانين المحافظات أو الولايات التي تنشط فيها الفروع.

كما تقوم سياسات الإقراض في هذه البنوك على أساس التمييز بين آجال القروض، فهي تمنح قروض قصيرة الأجل تتراوح فترة استحقاقها من شهور إلى سنة، بشرط أن تستخدم هذه القروض في تمويل رأس المال العامل لضمان السرعة في استرداد القرض[13].

– **بنوك السلاسل:** تنشأ بنوك السلاسل مع نمو وكبر حجم البنوك التجارية، ونمو حجم الأعمال التي تمولها من أجل تقديم خدمات إلى مختلف فئات المجتمع.

هذه البنوك تعد نشاطها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع، وهي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها البعض إداريا، لكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات العامة التي تلتزم بها كافة

[13] سمير محمد عبد العزيز، **اقتصاديات النقود والبنوك في إطار عالمية القرن الحادي والعشرين**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص31.

وحدات السلسلة، كما ينسق الأعمال والنشاط بين الوحدات بعضها ببعض. ولا يوجد هذا النوع إلا في الولايات المتحدة الأمريكية[14].

- **بنوك المجموعات:** هـــي أشبه بالشركات القابضة التي تتولى إنشاء عدة بنوك أو شركات مالية فتملك معظم رأسمالها وتشرف على سياستها وتقوم بتوجيهها.

لهذا النوع من البنوك طابع احتكاري وأصبح سمة من سمات العصر، وقد انتشرت مثل هذه البنوك في الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا[15].

– **البنوك الفردية:** هي منشآت صغيرة يملكها أفراد أو شركات أو أشخاص ويقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة، تتميز عن باقي أنواع البنوك بأنها تقتصر توظيف مواردها على أصول بالغة السيولة مثل الأوراق المالية، الأوراق التجارية المخصومة وغير ذلك من الأصول القابلة للتحول إلى نقود فـــي وقت قصير ودون خسائر، ويرجع السبب في ذلك إلى أنها لا تستطيع تحمل مخاطر توظيف أموالها في قروض متوسطة أو طويلة الأجل لصغر حجم موارده[16].

تعتمد هـــذه البنوك في نشاطها على سمات يتمتع بها أصحابها أو مديرها مـــن خبر مصرفية، ومـــا يحوزونه من ثقة المتعاملين وهي لا توجد إلا في الدول الرأسمالية وحدها.

– **بنوك المحليات:** تتميز المحليات في الوقت الحاضر بدور متعاظم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة بعد أن أقدمت العديد من الدول على منح السلطات المحلية استقلالا ذاتيا في تصريف شؤونها والقيام بمشروعاتها.

ومع تزايد الأعباء الملقاة المحليات أصبحت الإعانات التي تمنحها الحكومة المركزية لا تمثل سوى القليل مما تحتاجه، ونظرا لصغر وضآلة حجم السلطات المحلية فإنها لا تستطيع أن تدخل كمؤسسة مقترضة في سوق المال.

بنوك المحليات يمكن أن تكون إحدى المنشآت المملوكة للسلطة المركزية مثل مكتب الأشغال العامة في إنجلترا، وبنك المقاطعات التركي، أو تكون مؤسسات خاضعة لسيطرة السلطات المحلية في الدولة تتفاوت فيه قوانين المناطق الجغرافية فإن البنك يخضع للقوانين المحلية وإشراف سلطات الرقابة على البنوك من منطقة عمله[17].

2.2.1. أهداف ووظائف البنوك التجارية

مع التطور المصرفي الكبير تطورت خدمات البنوك التجارية لتتعدى مجرد خدمة الإيداع والإقراض، حيث توسع نشاطها ليشمل مجموعة هائلة من الوظائف تتماشى وأهدافها.

---

[14] محمد باوني، **العمل المصرفي وحكمه الشرعي**، مجلة العوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد16، 2001، ص137.

[15] سمير محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص33.

[16] نفسه، ص33

[17] سمير محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص- ص، 33-34.

1.2.2.1. أهداف البنك التجاري

تسعى البنوك التجارية عند ممارستها لنشاطها إلى تحقيق جملة من الأهداف، وهي الربحية، السيولة، والأمان.

1.1.2.2.1. السيولة

تعني السيولة قدرة البنك التجاري على مواجهة التزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة وبسرعة دون تحقيق خسارة في قيمتها، حيث تستخدم السيولة النقدية في تلبية طلبات المودعين عند السحب على ودائعهم وعند قيام البنك بمنح الائتمان للحكومة أو للأفراد، وعلى ذلك نميز نوعين من السيولة[18]:

- السيولة الحاضرة: التي تتكون من نقود حاضرة في خزائن البنك المركزي وأرصدة نقدية مودعة لديه.
- السيولة شبه نقدية: التي تتمثل في الاحتياطات الثانوية لدى البنك التجاري كأذون الخزينة وأوراق النقدية لدى البنك المركزي.

2.1.2.2.1. الربحية:

يسعى البنك التجاري لتحقيق هدف زيادة قيمة ثروة مالكيه عن طريق تحقيق أرباح ملائمة أي لا تقل عن تلك التي تحققها مشاريع أخرى، ولكي يحقق هذه الأرباح عليه أن يوظف الأموال التي يحصل عليها من المصادر المختلفة وأن يخفض نفقاته لأن الأرباح هي الفرق بين الإيرادات الكلية والنفقات الكلية حيث[19]:

- الإيرادات الإجمالية للبنك تتكون من نتائج عمليات الإقراض والاستثمار التي يقوم بها، بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد تنتج عن ارتفاع القيمة السوقية لبعض أصوله.
- أما النفقات فتتمثل في نفقات إدارية تشغيلية والفوائد التي يدفعها على ودائع الأفراد لديه، بالإضافة إلى الخسائر الرأسمالية التي قد تنشأ عن انخفاض القيمة السوقية لبعض أصوله والقروض التي قد يعجز عن استردادها.

3.1.2.2.1. الأمان

إن أساس كل عملية من عمليات التوظيف لأموال البنك بغض النظر عن مصادرها هو الثقة بأن الأموال التي يقرضها البنك سوف تعود إليه في الأجل المتفق عليه، لذا يتوقف إقدام البنك على منح القروض لمتعامل ما على مدى الثقة التي يوحي بها هذا المتعامل إلى البنك من حيث متانة مركزه المالي، ومدى احترامه لتعهداته وكيفية قيامه بالوفاء بها، ثم مدى الضمانات التي يكون على استعداد لتقديمها تأمينا للوفاء بتلك التعهدات، وهذا يعني أن البنك يسعى إلى التأكد من أنه يوظف أمواله في نواح مضمونة من حيث الربح ومن حيث قلة المخاطرة التي تتعرض لها هذه الأموال[20].

---

[18] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص295.

[19] زياد رمضان، محفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في البنوك**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2000، ص- ص، 93-94.

[20] زياد رمضان، محفوظ جودة، مرجع سبق ذكره، ص102.

من جهته يجب أن يتمتع البنك التجاري بدرجة عالية من الأمان حتى يحض بثقة المتعاملين معه ويزيد من إقبالهم على إيداع الودائع لديه.

2.2.2.1. وظائف البنوك التجارية.

تغيرت نظرة البنوك التجارية لنفسها من مجرد مكان لتجميع الأموال واقتراضها، وأصبح من الصعب حصر جميع الوظائف التي تقدمها، وذلك لتعددها وتنوعها نتيجة التطورات المستمرة واتساع استخدام المسائل التكنولوجية الحديثة، لذا يمكن تقسيمها إلى وظائف تقليدية ووظائف حديثة.

1.2.2.2.1. الوظائف التقليدية

يمكن حصر الوظائف التقليدية القديمة التي يمكن أن يقدمها البنك التجاري في:

* **قبول الودائع:** يعتبر قبول الودائع من أهم الأعمال التي تقوم بها البنوك التجارية، فعن طريقها تقوم البنوك التجارية بخلق الودائع – وظيفة أخرى للبنوك سيتم التطرق إليها لاحقا- ويلاحظ أن للودائع أنواع يمكن أن نذكر منها[21]:

– **ودائع تحت الطلب:** هي الودائع التي يكون البنك ملزما بسدادها في شكل عملية ورقية تسمى هذه الودائع بالحسابات الجارية.

– **الودائع الجارية:** تختلف عن الودائع تحت الطلب في أن المودع يستطيع السحب منها في فترات محددة، كما أن بعض البنوك تشترط أن يكون هذا السحب في حد أقصى من مجموع الوديعة.

– **الودائع لأجل:** هي الودائع التي يودعها أصحابها في البنوك لأجل محدد ولا يجوز السحب منها إلا بمرور فترة معينة.

* **منح الائتمان:** تعتبر هذه الوظيفة من أهم وأقدم ممارسات البنوك التجارية، وقد تمنح القروض في شكل نقود ورقية أو نقود مصرفية كالتعهدات والضمانات إلى الأفراد ورجال الأعمال لفترات زمنية مختلفة، وعادة تكون في الأجل القصير وبذلك نجد الائتمان ينقسم إلى[22]:

– ائتمان في شكل تقديم قروض بطريقة مباشرة أو الدفع تحت الحساب أو خصم كمبيالات لصالح الزبون.

– ائتمان في شكل كفالة أو ضمان اتجاه الغير، فيقدم البنك هذا الضمان للمشروعات والسلطة العامة بالنسبة لعملية ما ولصالح عميل معين.

* **خلق نقود الودائع:** المقصود بخلق نقود الودائع، أن تقوم البنوك التجارية مجتمعة بتقديم قروض إلى عملائها تزيد قيمتها عن قيمة الودائع الأولية، أي المبالغ المودعة لديها في الأصل، أي أنها تخلق هذه الودائع خلقا فتزيد من العرض الكلي للنقود[23].

---

[21] أنور إسماعيل الهواري، **اقتصاديات النقود والبنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص9.

[22] كمال حوشين، عبد الكريم بغداش، **البنوك التجارية ودورها في تمويل قطاع التجارة الخارجية**، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول: البنوك التجارية والتنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلو التسيير، جامعة 08 ماي 1945 - قالمة، يومي 08/07 ديسمبر2004، ص- ص، 172-173.

[23] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص- ص، 279-280.

تكون عملية خلق نقود الودائع محدودة بقيدين تأخذهما البنوك التجارية بعين الاعتبار[24]:

- وضع حد أقصى لما يمكن للبنوك التجارية خلقه، وهذا تبعا للاحتياطي القانوني الذي يحدده البنك المركزي ومقدار الاحتياطيات النقدية المتوفرة لدى البنك المركزي نفسه؛

- الظروف الاقتصادية: ففي فترات الرخاء تتوسع البنوك في خلق نقود الودائع إلى أقصى حد ممكن وفي فترات الأزمات تضعف من خلق نقود الودائع تفاديا لمخاطر الاقتراض.

2.2.2.2.1. الوظائف الحديثة.

عملت البنوك التجارية على مر السنين على تحسين خدماتها، سعيا منها لتحقيق رضاء وولاء الزبون مما فرض عليها أداء وظائف جديدة منها:

* **تقديم خدمات استشارية للمتعاملين:** أصبحت معظم البنوك التجارية تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لدى إنشاءهم للمشروعات، ولذلك فانه يتم على ضوء هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل المطلوب، وكذلك طريقة السداد ومدى اتفاقها مع سياسة المشروع في الشراء والإنتاج والبيع والتحصيل، باعتبار أن الفلسفة البنكية السليمة تعتبر مصلحة المشروع الذي تتعامل معه هي مصلحة مشتركة.

قد يبدو أن تقديم هذه الاستشارات ليس له علاقة مباشرة بطبيعة نشاط البنك، لكن التجارب العلمية التي مرت بها البنوك أخذت تحتم على إدارتها التفهم والإلمام الكامل بها، فالمسئول في البنك كثيرا ما يحبذ نفسه في مركز المستشار المالي للمشروع الذي يتوقع أن يدعمه في جميع الظروف التي يمر بها وأن يكون مستعدا لإبداء الرأي السليم لأصحاب المشروعات[25].

* **ادخار المناسبات:** تقوم البنوك التجارية بتشجيع المتعاملين معها بأن يقوموا بالادخار لمواجهة مناسبات معينة مثل مواجهة مواسم الاصطياف، أو الزواج أو تحمل نفقات التدريس للطلبة الجامعيين...إلخ، حيث تقدم لها فوائد مجزية على هذه المدخرات وتمنحهم تسهيلات ائتمانية خاصة تتناسب مع حجم مدخراتهم، وتمنحهم حق الاقتراض بشروط سهلة كالحصول على مبالغ توازي ضعف المبلغ المدخر مثلا عند حلول المناسبة المدخر لها[26].

هذا النوع من الخدمات البنكية يؤدي إلى زيادة موارد البنك نتيجة تراكم مدخرات المتعامل على فترات دورية حتى حلول موعد المناسبة.

* **البطاقة الائتمانية:** تعتبر من أشهر الخدمات البنكية الحديثة، وهي تلك البطاقات التي تصدرها البنوك في حدود مبالغ معينة، ويتم استخدامها كأداة وفاء وائتمان لأنها تتيح كاملة فرصة الحصول على السلع والخدمات مع دفع آجل لقيمتها، كما أنها تعطي لحاملها حسابا محددا للتعامل به شرط أن يوافق على الدفع لهم بهذه الصورة مع التنظيم مع البنك، وتجعل حامليها أيضا يقبضون دفعات نقدية من خلال الآلات الأوتوماتكية، والرصيد لا يوجد عليه فوائد ويتم التسديد قبل فترة معينة، لكن إذا لم يتم تسوية المعاملة يتم أخذ فائدة عليه، ويتم احتساب فائدة

---

[24] كمال حوشين، بد الكريم بغداش، مرجع سبق ذكره، ص173.

[25] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان، **إدارة البنوك التجارية – مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص95.

[26] محمد توفيق سعودي، **الوظائف غير التقليدية للبنوك التجارية(دور البنك كأمين استثمار)**، دار الأمين، مصر، ط2، 2002، ص42.

مدينة على كشف الحساب بالقيمة التي تجاوزها العميل نهاية كل شهر لأنها تعتبر اقتراضا مقدما، ولا يتم إصدار هذه البطاقات إلا بعد دراسة جيدة للعميل حتى لا تواجه البنوك مخاطر عالية في حالة عدم السداد ومن أمثلتها بطاقة الفيزا والماستركارد، وتتميز هذه البطاقة بأنها توفر للعملاء الشراء الفوري والدفع الأجل، كما تصدر بالعملتين المحلية والأجنبية، وتحمل صور العميل خوفا من التزوير أو السرقة، ويمكن للعميل سداد المبالغ المسحوبة من هذه البطاقات بالعملة المحلية سواء المبلغ منصرف محليا أو خارج الدولة[27].

* **القيام بوظيفة أمناء استثمار:** يقوم البنك التجاري بوظيفة أمناء استثمار وذلك بواسطة إدارة متخصصة تعرف بادرة الاستثمار، تتولى كل العمليات الاستثمارية من توظيف وإدارة الأموال سواء في المشاريع الجديدة أو الأوراق المالية، ومن أهم الوظائف لإدارة أمناء الاستثمار تنفيذ الوصايا وإدارة الشركات لحين بلوغ المستحقين السن القانونية، فهي تقوم بتصفية الشركاء كما ورد في الوصية وما لا يخالف القانون[28].

باعتبار البنوك التجارية تقوم بوظائف أمناء استثمار كدور غير تقليدي له مميزاته في تطوير عمليات وخدمات البنوك وأكثر مساسا بحاجة العملاء وتلبية مطالبهم الشخصية، والتي يصعب عليهم القيام بها لما تحتاجه من خبرة ودراية واسعة. ففي إطار قيام البنك بهذه الوظيفة يقوم بإدارة محافظ الأوراق التجارية التي تقوم هي بتكوينها أو تلك الخاصة بجهات أخرى[29].

* **إيجار الخزائن الحديدية:** قد يرغب العميل أن يحتفظ بأوراقه الهامة أو مستنداته السرية ومجوهراته في البنك ليضمن سلامتها وعدم سرقتها، فيلجأ إلى تأجير إحدى الخزائن الحديدية الموجودة في مقر البنك في حد ذاته، تكون تحت تصرفه وحده مقابل أجر معين يحدده البنك بمراعاة حجم الخزانة وفترة استعمالها.

تأجير الخزانة لدى البنك مفيد في الواقع لدى الطرفين فالعميل يستعمل الخزانة في سرية مطلقة ولا يطلع على مستنداته وأسراره أحد، مقابل أجر يتحدد على ضوء حجم الخزانة ومدة الانتفاع بها، كما أنه يفيد البنك إذ أن العميل المستأجر غالبا ما يتوسع في معاملاته في أمور أخرى أهم من إيجار الخزائن الحديدية.

يتم تأجير الخزائن الحديدية بواسطة – عقد إيجار الخزائن الحديدية – ويتم هذا العقد بين كل من البنك والعميل بمجرد الاتفاق فهو من العقود الرضائية الملزمة للجانبين، ويطبق بشأنه القواعد العامة ، هذا العقد يختلف عن عقد إيداع النقود أو عقد إيداع الصكوك إذ أن البنك في هذا العقد لا يقوم مباشرة بتصرفات معينة لحساب العميل كإدارة محفظة الأوراق المالية الموجودة له أو فتح حساب لديه[30]

---

[27] عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات النقود والبنوك – الأساسيات والمستحدثات –**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص- ص، 79-80.

[28] أنور إسماعيل الهواري، مرجع سبق ذكره، ص10.

[29] محمد توفيق سعودي، مرجع سبق ذكره، ص55.

[30] سميحة القيلوبي، **الأسس القانونية لعمليات البنوك**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1992، ص- ص، 64-66.

* **إصدار الأوراق التجارية:** يحتفظ البنك عادة بمجموعة من الأوراق التجارية والمالية التي تستحق الدفع في آجال معينة في شكل أسهم وسندات، ويتم التعامل بهذه الأوراق كأداة لتسوية الديون نظرا لسهولة تحويلها إلى نقود بحلول أجال الوفاء لتقديمها للخصم[31].

* **خصم الأوراق التجارية:** تتمثل الأوراق التجارية أساسا في الكمبيالات التي تعتبر أداة هامة للائتمان التجاري وتؤدي إلى تنشيط وتيسير المعاملات، وقد تكون هذه الأوراق قابلة للدفع بعد فترة من الزمن، حيث أن المستفيد يحتاج إلى نقودها لمباشرة أعماله فيتقدم بها إلى أحد البنوك التجارية الذي يقوم بخصمها، أي يعطيه قيمتها بعد القيام بالخصم وهو يمثل الفوائد عن المدة الباقية قبل استحقاقها بالإضافة إلـــى عمولة يحصل عليها البنك مقابل قيامه بهذه العملية[32].

* **وظائف أخرى:** هناك وظائف أخرى حديثة يمكن أن نذكر منها ما يلي[33]:

- تمويل الإسكان الشخصي للزبائن من خلال منحهم قرضا لهذا الغرض؛
- خدمات الحاسبة الالكترونية فيما يتعلق بتصميم البرمجيات والتدريب وغيرها؛
- شراء وبيع العملات الأجنبية؛
- تحويل العملة للخارج لسداد التزامات الزبائن فيما يتعلق بعمليات الاستيراد؛

3.2.1. الهيكل المالي للبنك التجاري

يقصد بالهيكل المالي للبنك التجاري الموارد المالية للبنك واستخداماتها، أو بمعنى أخر ميزانية البنك التجاري.

والميزانية عبارة عن وثيقة تتضمن تقريرا لمختلف الحقوق التي يتحملها المشروع ومختلف الديون التي يلتزم بها المشروع،كما تلتزم كافة العناصر التي من شأنها جعل البنك دائنا، أما في جانب الخصوم فإنه تسجل كافة العناصر التي تشمل ديون البنك التجاري سواء من جهة الدائنين أو أصحابه أو ما لديه وبطبيعة الحال فإن مجموع الأصول يساوي مجموع الخصوم.

ويمكن توضيح الشكل العام لميزانية البنك التجاري فيما يلي:

---

[31] أنور إسماعيل الهواري، مرجع سبق ذكره، ص10.

[32] عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات النقود والبنوك – الأساسيات والمستحدثات–**، مرجع سبق ذكر، ص123.

[33] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص- ص، 34-35.

جدول رقم(1-1): قائمة المركز المالي للبنك التجاري (ميزانية البنك التجاري)

الأصـــــــول	الخصـــــوم
1 – النقدية	**1** – رأس المال المدفوع.
2 – أرصدة نقدية لدى البنك المركزي.	**2** – الاحتياطات والأرباح غير الموزعة.
3 – أرصدة لدى البنوك والمراسلين	**3** – المخصصات
– في الداخل.	**4** – الودائع بأنواعها
– في الخارج.	**5** – أرصدة على البنوك الأخرى والمراسلين
4 – شيكات وحوالات تحت التحصيل.	**6** – القروض على البنك المركزي وغيره.
5 – أذونات الخزينة.	**7** – شيكات وحوالات مستحقة الدفع
6 – أوراق تجارية مخصومة خلال ثلاثة أشهر.	**8** – التزامات أخرى قبل العملاء.
7 – أوراق مالية حكومية.	**9** – أرصدة دائنة أخرى
8 – القروض بأنواعها.	**10** – خصوم أخرى
9 – أوراق مالية عادية واستثمارات	
10 – أصول ثابتة	
11– الأصول الأخرى	
مجمـــــوع الأصـــــول	**مجمـــــوع الخصـــــوم**
الحســـــابات النظاميـــــة	**الحســـــابات النظاميـــــة**

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك – الأساسيات والمستحدثات** – الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 171.

1.3.2.1. مصادر البنوك التجارية – الأصول[*] –

سنقوم بإعطاء مفهوم للأصول البنكية أولا، ثم شرح مكوناتها.

1.1.3.2.1. مفهوم الأصول

الأصـــول تشمل جميـــع موارد البنك وجميـــع حقوقه لـــدى الغير، وهـــي أيضا تمثل الأوجه المختلفة لاستخدامات البنك لموارده.

تتكون البنود المكونة للأصول من عدة بنود غير متجانسة في طبيعتها فنجد أن بعضها لها طبيعة سائلة تصل فيها درجة السيولة إلى **100%** مثل النقدية والبعض الأخر تنخفض فيه درجة السيولة، وهناك قاعدة تقول أنه كلما زادت سيولة الأصل كلما قلت ربحيته.

2.1.3.2.1. مكونات الأصول

يضم جانب الأصول العناصر الآتية، وهي مرتبة حسب درجة سيولتها كما يلي:

* **النقدية:** يتضمن هذا البند قيمة ما لدى البنك التجاري من أوراق نقدية أو نقود سائلة وقت إعداد الميزانية، وعادة ما يحتفظ البنك بهذه النقدية لمواجهة متطلبات السحب اليومية التي يتعرض لها من العملاء، وكثيرا ما تتحدد

[*] ترتيب عنصر الأصول حسب: عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات النقود والبنوك –الأساسيات والمستحدثات –**، مرجع سبق ذكره.

قيمة هذه النقدية كنسبة من الودائع التي يحتفظ بها البنك، وتختلف هذه النسبة من بنك لأخر وفي نفس البنك من وقت لأخر[34].

* **أرصدة لدى البنك المركزي:** هي أرصدة موجودة لدى البنك المركزي إما اختيارا بحيث يستطيع البنك التجاري طلبها دون اعتراض من البنك المركزي.

أو احتياطي قانوني ويلتزم به البنك التجاري وفقا للقوانين المنظمة للاحتفاظ بها لدى البنك المركزي[35].

* **أرصدة لدى البنوك الأخرى والمراسلين:** عادة ما تتعامل البنوك مع بعضها البعض سواء داخل الدولة الواحدة أو مع بنوك أخرى في الخارج والتي تعمل معها كمراسلين. والبنك المراسل هو الذي يقوم بتقديم خدمات بنكية نيابة عن بنك آخر في منطقة جغرافية لا يوجد له أي فرع فيها، أي هناك تعاملات بين البنوك وبعضها سواء داخليا أو خارجيا وبين العملاء وبعضهم ويترتب على هذه التعاملات وجود مبالغ يحتفظ بها لدى البنوك الأخرى[36].

* **شيكات و حوالات تحت التحصيل:** هذه الشيكات والحوالات عبارة عن حقوق استحقت بالفعل لدى البنك المركزي ولكن لم يتم تحصيلها حتى وقت إعداد الميزانية. ويتصف هذا البند بكبر حجم درجة السيولة فيه نظرا لقرب الفترة الزمنية التي يمكن أن تتحول فيه إلى نقود[37].

* **أذونات الخزينة:** تعتبر أذونات الخزينة سندات قصيرة الأجل، تصدرها الحكومة في المعتاد لفترة ثلاثة أشهر حتى يسهل توزيعها على البنوك والمؤسسات المالية، وتستحق الدفع في فترات قصيرة، وتصدر الحكومة هذه الأذونات على مدار السنة ويكون الغرض من إصدارها هو تمويل أنواع العجز الموسمي في ميزانية الدولة، وتعطي الحكومة فائدة وذلك لما تتمتع به من سيولة حيث أنها تستحق في فترات قصيرة[38].

* **أوراق تجارية مخصومة:** تعتبر الأوراق التجارية صكوكا تتضمن التزاما بدفع مبلغ من النقود يستحق الوفاء عادة بعد وقت قصير وتقبل التداول بطريقة التظهير والمناولة، ويقبلها العرف التجاري كأداة لتسوية الديون.

ويقصد بالأوراق التجارية هنا الكمبيالة أو السند الأذني التي تقبل الأوساط التجارية التعامل بها كأداة لتسوية الديون، نظرا لسهولة تحويلها إلى نقود قبل حلول أجل الوفاء بتقديمها للخصم لدى البنك[39].

* **أوراق حكومية:** هذه الأوراق عبارة عن أسهم وسندات لجهات وشركات حكومية أو لجهات مضمونة من الحكومة.

---

[34] عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات النقود والبنوك– الأساسيات والمستحدثات–** ، مرجع سبق ذكره، ص172.

[35] أنور إسماعيل الهواري، مرجع سبق ذكره، ص152.

[36] عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات النقود والبنوك–الأساسيات والمستحدثات–**، مرجع سبق ذكره، ص175.

[37] نفسه، ص175.

[38] صبحي تادريس، إسماعيل أحمد الشناوي، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص192.

[39] صبحي تادريس، إسماعيل أحمد الشناوي، مرجع سبق ذكره، ص192.

* **أوراق مالية واستثمارات عادية:** وهي عبارة عن أسهم وسندات لشركات غير حكومية، والأوراق المالية تدر عائدا عادة ما يكون مرتفعا بالإضافة إلى إمكانية الاقتراض بضمانها من البنك المركزي في حالة الضرورة، كما يمكن بيعها في أسواق المال ولكن إذا اضطر البنك للبيع في وقت غير مناسب فإنه سوف يتعرض لخسائر من أقل البنود من حيث درجة السيولة بالمقارنة بالبنود التي قبلها وسبق عرضها[40].

* **القروض:** كلمة قرض (Credit) أصلها الكلمة اللاتينية (Credere) والتي تعني وضع الثقة، ومن ثم فإن منح القروض يعني منح الثقة "faire credit c'est faire confiance"[41]

وتعرف القروض بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمنشآت والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعوائد المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسارة.

* **أصول ثابتة:**

يتضمن هذا البند الأصول الضرورية لقيام البنك بوظائفه كالمباني التي يمارس فيها البنك نشاطه، والأدوات والمعدات التي يستخدمها ويعتبرها ضمن الأصول الثابتة[42].

ويعتبر هذا البند من أقل الأصول سيولة حيث أن معظم مكونات هذا البند لا يمكن تصفيتها أو بيعها إلا في حالة تصفية البنك نفسه.

* **الأصول الأخرى:**

ويتضمن هذا البند الحسابات المدينة الأخرى التي لم تندرج تحت أي بند مستقل.

2.3.2.1. موارد البنوك التجارية – الخصوم –

سنعطي مفهوما للموارد البنكية، ثم شرحا لمكوناتها.

1.2.3.2.1. مفهوم الخصوم

يقصد بالخصوم الموارد المالية أو الديون التي من خلالها يؤمن البنك النقود والسيولة اللازمة لمباشرة نشاطاته.

وتلعب خصوم البنك وخاصة الموارد الخارجية منها، دورا هاما في ممارسة البنك لنشاطاته، إذ أن ربحيته تتوقف على هذه الموارد، فربحية البنك تعتمد أساسا على حجم استخداماته(أصوله) لأن هذه الأخيرة هي التي تحقق له العوائد والأرباح، إلا أن هذه الأصول مقيدة ومرتبطة بشكل كبير بالقدرات المالية للبنك أي بخصومه، لذلك نجد أن ربحية البنك تعتمد على قدراته على الاستدانة، فكلما زادت ديون البنك زادت ربحيته.

---

[40] عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات النقود والبنوك–الأساسيات والمستحدثات–**، مرجع سبق ذكره، ص175.

41Petit Dietallis, **Le risque de crédit bancaire**, Riber, 1985, P :05.

[42] أنور إسماعيل الهواري، مرجع سبق ذكره، ص158.

2.2.3.2.1. مكونات الخصوم(*)

يمكن تقسيم خصوم البنك إلى أربعة عناصر رئيسية: رأس المال، الودائع، القروض من الغير، خصوم أخرى.

* **حساب رأس المال:** يعتبر رأس المال دينا أو التزاما على البنك التجاري تجاه أصحابه، ويظم البنود الآتية:

– **رأس المال المدفوع:** وهنا يجب التفرقة بين أنواع رأس مال البنك، فهناك[43]:

- رأس المال المصرح به: وهو الحد الأقصى من رأس المال الذي يمكن أن يصل إليه رأسمال البنك على مدى عمره.
- رأس المال المصدر: وهو رأس المال الذي تم إصداره في شكل سندات أو أسهم مطروحة في السوق ولا يمكن أن يزيد عن رأس المال المصرح به.
- رأس المال المدفوع: وهو الذي تم دفع قيمته فعليا.

– **الاحتياطات والأرباح غير الموزعة:** تمثل الاحتياطات والأرباح غير الموزعة موردا يرتبط بنشاط البنك، وتستهدف البنوك التجارية من تكوينها دعم مراكزها المالية وتقويتها في مواجهة التغيرات المختلفة في المستقبل.

وتعرف الاحتياطات على أنها: «عبارة عن مبالغ يقتطعها البنك التجاري من صافي الأرباح غير الموزعة بغرض دعم وتقوية مركزه المالي ومواجهة التغيرات المختلفة في المستقبل، وتقدر هذه الاحتياطات إما بنص قانوني يطلق عليه اسم " الاحتياطات القانونية " أو بمقتضى النظام الأساسي للبنك»[44]

أما الأرباح غير الموزعة تمثل موردا ذا طبيعة مؤقتة تؤخذ في عين الاعتبار عند تقدير المورد المتاحة للاستخدام أو التوظيف[45].

– **المخصصات:** يقصد بالمخصصات الالتزامات على البنك لأصحاب رأسماله وليس للغير، لكن في هذا البند نأخذ فقط الجزء الذي يزيد مما يستغرق منها في تغطية فقدان مؤكد أو شبه مؤكد في بعض أصول البنك وفي مقابلة التزامات مستحقة عليه، فهذا الجزء يمثل احتياطا مستترا. ويشترط في المخصصات أن لا تكون مبالغها قد خصمت من قيمة الأصول التي خصصت لها.

* **الودائع بأنواعها:** تعد الودائع أكثر عناصر الخصوم أهمية من الناحية الاقتصادية وأكبرها حجما، فهي تشكل الجانب الأكبر من الموارد غير الذاتية للبنك ويعتمد عليها في ممارسة نشاطه

* **الاقتراض من البنك المركزي والهيئات الأخرى:** تمثل بدورها مصدرا مهما لتمويل نشاط البنوك التجارية وخاصة لتغطية احتياجات التمويل الرسمي، وفي الظروف العادية يتحدد لجوء البنوك التجارية للاقتراض من البنك المركزي لاعتبارات منها مدى كفاية مواردها من الودائع ومدى رغبتها في الاعتماد على الاقتراض من البنك

(*) ترتيب عناصر الخصوم حسب: عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات النقود والبنوك–الأساسيات والمستحدثات–**، مرجع سبق ذكره.

43 عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات النقود والبنوك–الأساسيات والمستحدثات–**، مرجع سبق ذكره، ص178.

44 فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص95.

45 صبحي تادريس، إسماعيل أحمد الشناوي، مرجع سبق ذكره، ص172.

المركزي وشروط الاقتراض منه. ويمثل على العموم البنك المركزي في الوقت الحاضر الملجأ الأخير للاقتراض، لتدعيم مركز سيولة البنك التجاري والمحافظة عليه[46].

* **خصوم أخرى:** يتميز هذا النوع من الخصوم، بطبيعة خاصة جدا، فالعناصر التي يشتمل عليها لا يمكن للبنك الاعتماد عليها في خلق الودائع أو الإقراض، ومن بين العناصر التي يضمها هذا البند:

– **أرصدة البنوك الأخرى والمراسلين:** ويمثل حقوق البنوك الأخرى سواء التي تعمل داخل البلد أو خارجها.

– **شيكات وحوالات مستحقة الدفع:** وهي عبارة عن ذمم أو التزامات على البنك يكون البنك ملزما بتسديدها عند تاريخ استحقاقها[47].

– **التزامات أخرى قبل العملاء:** ذلك مثل التأمينات التي يحتفظ بها العملاء لدى البنك في حالات إصدار البنك لصالحهم خطابات ضمان أو فتح اعتمادات مستنديه[48].

– **أرصدة دائنة أخرى:** وهي تشمل مجموعة أخرى من الديون يلتزم بها البنك والتي لم تظهر في البنود السابقة لجانب الخصوم.

ومن خلال التعرض لجميع عناصر الميزانية للبنك التجاري يمكننا التعرف على ما يلي:

- ✓ الأهمية النسبية للأنشطة المختلفة التي يقوم بها البنك التجاري مثل نشاط الإقراض ونشاط الاستثمار ونشاط الودائع...إلخ، ويمكن التعرف على الأهمية النسبية لكل نشاط عن طريق نسبته إلى الإجمالي فكل بند من الميزانية يعبر عن أحد الأنشطة التي يقوم بها البنك؛
- ✓ التعرف على نتائج التحليل المالي بمعنى تحليل مصادر واستخدامات الأموال، وهي تكشف عن الأداء الاقتصادي لهذا البنك؛
- ✓ الربط بين الربحية وقائمة نتائج أعمال البنك؛
- ✓ الوقوف على نقاط القوة والضعف والتعرف على المركز التنافسي للبنك بالمقارنة مع البنوك الأخرى.

3.1. أهم مستجدات البيئة المالية المعاصرة

إن التطورات العالمية التي بدأت تجتاح العالم مؤخرا على مختلف الأصعدة الاقتصادية، الثقافية، والاجتماعية والسياسية، قد ألقت بظلالها على البيئة المالية من خلال ارتكازها على جملة من التغيرات كان أهمها:

1.3.1. العولمة المالية

شهد الربع الأخير من القرن العشرين، وفي العقد الأخير على وجه الخصوص ظهور العديد من التغيرات العالمية، ولقد أفضت تلك التغيرات على النظام الاقتصادي العالمي شيوع مفهوم جديد هو مفهوم العولمة أو الكوكبة (Globalisation)، ورغم أن جوانب هذه الظاهرة مثل العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية هي

---

[46] صبحي تادريس، إسماعيل أحمد الشناوي، مرجع سبق ذكره، 182.

[47] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص180.

[48] عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات النقود والبنوك–الأساسيات والمستحدثات–** ، مرجع سبق ذكره، ص181.

ظواهر قديمة، فإن العولمة المالية جديدة النشأة وتتمثل في تدويل مصادر التمويل والسيطرة على الادخار، وتعد هذه الأخيرة (العولمة المالية) محور دراستنا.

1.1.3.1. مفهوم وأسس العولمة المالية

تتعدد التعاريف الخاصة بالعولمة، فقد وصفها البعض بأنها تجليات لظاهرة اقتصادية تتمثل في تحرير الأسواق، الخوصصة وانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي ومن بعض وظائفها مثل الرعاية الاجتماعية وتغير نمط التكنولوجيا، وتوزيع الإنتاج عبر القارات من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، والتكامل بين الأسواق المالية، وفي إطار هذا البحث فإن ما يهمنا هو عولمة الأنشطة المالية التي تعد ناتجا أساسيا لعمليات التحرير المالي.

1.1.1.3.1. مفهوم العولمة المالية

إن مفهوم العولمة المالية لا ينفصل أبدا عن تطورها التاريخي، فالاتجاهات المختلفة التي اتبعتها العولمة المالية من مرحلة لأخرى تغطي كل منها تطورا معينا للعولمة المالية، ولكن يمكن إدراج تعريفين مهمين:

التعريف الأول: «العولمة المالية عملية مرحلية لإقامة سوق شاملة ووحيدة لرؤوس الأموال، تتلاشى في ظلها كل أشكال الحواجز الجغرافية والتنظيمية، لتسود بذلك حرية التدفقات المالية، من أجل ضمان أفضل توزيع لمختلف أشكال رؤوس الأموال بين مختلف المناطق وقطاعات النشاط، في أثناء البحث عن أعلى العوائد وأقل المخاطر»[49].

التعريف الثاني: «العولمة المالية هي النمو الهائل في حجم التعاملات المالية على المستوى العالمي والتي تقود نحو توحيد أسعار السلع المالية في مختلف الأسواق المالية العالمية»[50].

ومن خلال هذين التعريفين يمكن استخلاص تعريفا للعولمة المالية؛ على أنها النمو الهائل في حجم ونوعية المعاملات المالية الذي يخترق كل أشكال الحواجز الجغرافية والقيود التنظيمية، بحيث تصبح المعاملات المالية تتم في إطار سوق عالمي مالي موحد يضمن الحصول على أعلى العوائد بأقل المخاطر.

2.1.1.3.1. أسس العولمة المالية

ترتكز العولمة المالية على ثلاث أسس رئيسية، وهي[51]:

* **عدم الفصل بين أسواق رأس المال:** إن الشرط الضروري للعولمة المالية ليس فقط انفتاح أسواق رأس المال القطرية أمام تدفق رؤوس الأموال، وإنما أيضا انفتاح الأقسام الموجودة في هذه الأسواق على بعضها البعض، أي أن تطبيق هذا المبدأ يتم على مستويين:

– **المستوى الداخلي:** ويعني إمكانية الانتقال من السوق المالي قصير الأجل إلى السوق المالي طويل الأجل، ومن البنوك التجارية إلى بنوك الأعمال، من خدمات التأمين إلى الخدمات البنكية، ومن أسواق الصرف إلى الأسواق المالية الأخرى...إلخ، وهذا كله يعني إلغاء التخصص.

---

49 Dominique Plitton, **Les enjeux de la globalisation financière**, Casba, Alger, 1997, P :68.

50 Marin P, Heline R, **Globalization and emerging markets**, CPRE DP3378, London, 2002, P:03.

51 مرابط ساعد، بلميهوب أسماء، **العولمة المالية وتأثيرها على أداء الأسواق المالية الناشئة**، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على اقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة، يومي 22/21 نوفمبر 2006.

– **المستوى الخارجي**: ويعني فتح الأسواق المالية الوطنية أمام المتعاملين الأجانب، بحيث يتسنى للمتعاملين الأجانب شراء جزء من الأصول المالية لكبرى الشركات الوطنية، بالإضافة للأصول المالية الحكومية.

* **تقلص دور الوساطة في التمويل**: وهذا يعني اعتماد أساليب التمويل المباشرة لإجراء عمليات التوظيف والإقراض، ونقصد بالتمويل المباشر اللجوء إلى إصدار وتبادل الأوراق المالية في الأسواق المالية(أسهم، سندات، ...)، دون المرور عبر الوسطاء الماليين أو البنوك (التمويل غير المباشر)، فالرشادة الاقتصادية تقتضي البحث عن أفضل تمويل بأقل تكلفة، وهذا ما يفسر التطور الكبير للأدوات المالية المباشرة على حساب نشاط البنوك والوسطاء الماليين الآخرين.

* **إزالة القيود التنظيمية**: تزامن مبدأ إزالة القيود التنظيمية(La Déréglementation) مع السياسة النقدية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية خلال الثمانينات والتي ألغت الكثير من القيود التنظيمية، خاصة في مجال تسيير الحسابات المالية فعلى سبيل المثال أصبح بإمكان سحب مبالغ مالية للحسابات الآجلة (compt a terme) بشرط الإبقاء على رصيد أدنى، ومن جهة أخرى اعتمدت هذه السياسة نظام تعويم أسعار الفائدة وصرف العملات، مما أدى إلى إفراز سلسلة من الأدوات المالية الجديدة لإدارة المخاطر الناتجة عن التذبذب وعدم الاستقرار في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات، مما شجع على إزالة القيود التنظيمية التي كانت توضع لتجنب تلك المخاطر.

2.1.3.1. مراحل تطور العولمة المالية

رغم أن العولمة المالية لها جذور تمتد إلى نهاية القرن التاسع عشر، فإن الكثير من الاقتصاديين يعتبرونها حديثة النشأة نسبيا، فعمرها لا يتجاوز الأربعين سنة على أكثر تقدير، ويمكن تلخيص مراحل العولمة المالية فيما يلي:

1.2.1.3.1. مرحلة تدويل التمويل غير المباشر: (1960-1979)

من أهم ما يميز هذه المرحلة ما يلي[52]:

– سيطرة البنوك على تمويل الاقتصاديات الوطنية (سيطرة التمويل غير المباشر) وتعايش الأنظمة النقدية والمالية الوطنية المغلقة؛

– انهيار نظام بروتن وودس (Bretton woods) في أوت **1971**، وحل محله نظام أسعار الصرف المرنة؛

– إدماج البترو دولارات في الاقتصاد العالمي بعد ارتفاع أسعار البترول، حيث عرفت دول الخليج فائضا ماليا قدر بـ **360 مليار دولار** خلال الفترة(**1974-1981**)، مما زاد في نسبة الادخار العالمي؛

– بداية المديونية الخارجية لدول العالم الثالث؛

– ظهور أسواق الأدوات المالية المشتقة مثل المستقبليات، المبادلات والخيارات، حيث ظهرت لأول مرة في الولايات المتحدة سنة **1972**، في بريطانيا **1982**، وفي فرنسا **1986**.

---

[52] جبار محفوظ، **العولمة المالية وانعكاساتها على الدول النامية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة، العدد07، 2002، ص186.

2.2.1.3.1. مرحلة التحرير المالي: (1980-1985)

تزامنت هذه المرحلة مع وصول "مارغريت تاتشر" إلى الحكم في بريطانيا وتولى "بول فولكر" رئاسة الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، وأهم ما ميزها ما يلي[53]:

- المرور إلى اقتصاد السوق المالية، وقد صاحب ذلك ربط الأنظمة المالية والنقدية الوطنية ببعضها البعض وتحرير القطاع المالي؛
- رفع الرقابة على حركة رؤوس الأموال من وإلى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وبذلك رفعت كافة الحواجز في وجهها دخولا وخروجا، واعتبرت هذه الإجراءات بمثابة الخطوة الأولى لعملية انتشار واسعة للتحرير المالي والنقدي على المستوى العالمي؛
- التوسع الكبير في أسواق السندات وتحريرها من كافة القيود، وكذا توسيع الإيداعات المالية بصفة عامة والتي سمحت بتضخيم حجم الادخار العالمي؛
- توسيع صناديق المعاشات والصناديق الأخرى المتخصصة في جمع الادخار وهي صناديق تتوفر على أموال ضخمة، هدفها الأساسي هو تعظيم إيراداتها في مختلف الأسواق العالمية.

3.2.1.3.1. مرحلة تعميم المراجحة وضم الأسواق المالية الناشئة: (1986- إلى يومنا هذا)

تميزت هذه المرحلة بما يلي[54]:

- تحرير أسواق الأسهم، فقد كانت الانطلاقة من بورصة لندن في **1986** بعد إجراء الإصلاحات البريطانية المعروفة باسم "بيغ بونغ Big Bong" وتبعتها بعد ذلك بقية البورصات العالمية بتحرير أسواق أسهمها مما يسمح بربطها بعضها البعض، وعولمتها على غرار أسواق السندات؛
- ضم العديد من الأسواق الناشئة ابتداء من أوائل السبعينات وربطها بالأسواق العالمية مما شكل الحدث المهم والأخير في مشوار العولمة المالية؛
- الانهيارات الضخمة التي شهدتها البورصات العالمية والتي لقنت الاقتصاد العالمي ألاف الملايين من الدولارات والخسائر وتسببت في إفلاس الكثير مـــن البنوك والمؤسسات المالية لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية؛
- زيادة الارتباط بين مختلف الأسواق المـــالية العالمية بمختلف أجنحتها إلـــى درجة أنها أصبحت تشبه السوق الواحدة وذلك باستعمال وسائل الاتصال الحديثة وربطها بشبكة التعامل العالمية.

3.1.3.1. مزايا ومخاطر العولمة المالية

إن العولمة المالية بما تعكسه من مزايا وفوائد كزيادة في تدفقات رؤوس الأموال، قد تحمل معها أيضا مخاطر وأزمات متعددة، وبهذا الشأن يمكن تلخيص أهم هذه المزايا والمخاطر كما يلي:

---

53 Michel Alienta et autre**, Globalisation financière- l'aventure obligée**, Economica, Paris, 1990, P-P :14-15.

54 جبار محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص190.

1.3.1.3.1. منافع العولمة المالية

يرى أنصار العولمة المالية أن مزايا عديدة يمكن أن تتحقق للدول المتقدمة والنامية على حد السواء وأبرزها[55]:

- تسمح العولمة المالية لمختلف الدول من خلال الانفتاح المالي، إلى الوصول إلى الأسواق المالية الدولية بهدف الحصول على ما تحتاجه من أموال لسد العجز في الموارد المحلية، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي؛
- فتح المجال في تخفيف تكلفة التمويل بسبب المنافسة بين الوكلاء الاقتصاديين؛
- تؤدي الإجراءات التي يمكن أن تتخذ لتطوير وتحرير النظم المصرفية والمالية إلى خلق بيئة مشجعة لنشاط القطاع الخاص، وكذلك الحد من هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج؛
- تساهم الاستثمارات الأجنبية على تحويل التكنولوجيا إلى الدول المستثمرة فيها؛
- تسمح العولمة المالية للبلدان المصدرة لرؤوس الأموال (وهي في الغالب الدول الصناعية الكبرى) بخلق فرص استثمارية واسعة وأكثر ربحية أمام فوائضها المتراكمة، كما توفر ضمانات لأصحاب هذه الأموال ومجالات للتنويع ضد العديد من المخاطر من خلال الآليات التي توفرها الأدوات المالية.

2.3.1.3.1. مخاطر العولمة المالية

لكن رغم ما تتيحه العولمة المالية من منافع فهي تحمل معها أيضا الكثير من المخاطر والتي ظهرت جليا في الدول النامية، وعموما يمكن رصد أهم هذه المخاطر في النقاط التالية[56]:

- التقلبات المفاجئة للاستثمارات الأجنبية (خصوصا قصيرة الأجل مثل استثمارات المحافظ المالية)؛
- التعرض لهجمات المضاربة القوية التي من الصعب مواجهتها؛
- هروب الأموال الوطنية للخارج ودخول الأموال القذرة(غسيل الأموال)؛
- إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية والنقدية؛
- تزايد حدوث الأزمات في البنوك، إذ تعد من أهم سلبيات العولمة المالية تلك الأزمات القوية التي يتعرض لها الجهاز المصرفي في العديد من الدول، حيث أثبتت إحدى الدراسات التي أجريت عام **1997** في **65** دولة خلال الفترة (**1980-1994**) أن هناك علاقة وطيدة بين إجراءات العولمة المالية والجهاز المصرفي.

2.3.1. اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية

لقد ورد تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية كملحق مستقل ضمن الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات "**GATS**"، والتي تعد إحدى النتائج التي أسفرت عنها جولة الأورغواي وهي الجولة الثامنة الشهيرة التي دامت من سنة **1986** إلى غاية **1993** في إطار مفاوضات الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات "**GATS**"، حيث كشفت بعد مفاوضات شاقة على عدة نتائج هامة كان أهمها الإعلان عن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة **WTO** في

---

[55] رمزي زكي، **العولمة المالية: الاقتصاد السياسي الرأسمالي المالي الدولي**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1999، ص88.

[56] بن داودية وهيبة، **واقع الجهاز المصرفي العربي وتحديات العولمة** ورقة بحث مقدمة في الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثارها على الاقتصاديات والمؤسسات- دراسة حالة الجزائر والدول النامية-، مرجع سبق ذكره.

أول يناير **1994**، وتم بعدها التوصل إلى الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات بموافقة 70 دولة عضو وذلك سنة **1997** على أن يبدأ سريانها ابتداء من عام **1999**.[57]

وقد شملت الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات "**GATS**" عدة أنواع من الخدمات كان من أهمها قطاع الخدمات المالية والمصرفية، مما أدخل البنوك في ظل الاتجاه المتزايد نحو التحرير المصرفي إلى ما يسمى بالعولمة المالية بكل أثارها وأبعدها وتداعياتها على الأنظمة المصرفية لغالبية دول العالم،ومن ثم أصبح من المتطلبات الملحة على البنوك البحث في الكيفيات والآليات التي تمكنها من التعامل مع الآثار التي أحدثتها عملية تحرير الخدمات المالية والمصرفية.

1.2.3.1. الأهمية المتزايدة لصناعة وتجارة الخدمات المالية والمصرفية

تعتمد جميع فروع النشاط الاقتصادي في العصر الحالي في تأدية وظائفها على تدخل الخدمات المالية من جهة ووجود نظام بنكي ومالي من جهة أخرى، والخدمات المالية هي أي خدمة ذات طابع مالي، نقدية جارية أو تمويل أو ادخار، أو توظيف مالي (استثمار)، أو مجرد وساطة، الأمر الذي يجعلها تندرج ضمن خدمات بنكية أو خدمات تأمينية، أو خدمات في سوق رأس المال[58].

وقد اكتسب قطاع الخدمات المالية والمصرفية أهمية متزايدة في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد السواء، ونستدل على ذلك فيما يلي:

- يساهم قطاع الخدمات المالية والمصرفية في استيعاب اليد العاملة، حيث يستوعب أكثر من 5% في الدول المتقدمة، كما شهد قطاع الخدمات المالية والمصرفية نموا في القيمة المضافة كنسبة من الناتج الإجمالي في حدود **5 %** خلال الفترة (**1990 – 1995**)؛[59]

- أما بالنسبة لحجم القطاع المالي والمصرفي فقد شهد تضخما في كافة الاقتصاديات الصناعية المتقدمة والبلاد النامية والبلاد التي في مرحلة النمو، حيث بلغ حجم الأصول التي تحوزها البنوك في كل من اليابان، الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة كل على حدى حوالي **10** تريليون دولار أمريكي في عام **1994**، لقد كانت هذه الدول مجتمعة تشكل حوالي **75%** من أصول الصرافة في العالم، والأكثر من ذلك فإن بعض الدول الصغرى مثل سويسرا حققت أصول بنكية تصل إلى تريليون دولار أمريكي عام **1994**، وتتجاوز الأصول المصرفية في هذه الدولة إجمالي الناتج المحلي[60]؛

---

[57] عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص109.

[58] مصطفى رشدي شيحة، **اتفاقية التجارة العالمية في عصر العولمة**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص19.

[59] عبد القادر بريش، **تحديات المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية**، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الوطني حول: المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية والقانونية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي ببشار، يومي 25/24 أفريل 2006.

[60] مصطفى رشدي شيحة، مرجع سبق ذكره، ص121.

– قوة الخدمـــات المالية وهنا يتعلق الأمر بالخدمـــات التي تقدمها أسواق رأس المال، حيث تتراوح قيمة التعاملات في أسواق رأس المال في البلاد النامية بمفردها ما بين **10** و **100** بليون دولار أمريكي عام **1994**، ماعدا البرازيل وكوريا والمكسيك وتايلاند والتـــي حققت أصول بنكية تتراوح ما بين **100** بليون وتريليون دولار[61]؛

– أما فيما يخص نشاط التأمين، باعتباره أهم صور الخدمات المالية المعاصرة، فقد بلغت قيمة إجمالي نشاط التأمين 8% من إجمالي الناتج الوطني الإجمالي خلال الفترة ما بين **1948** و **1994** في الاقتصاديات الصناعية المتقدمة (دول منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي)؛

وإذا مـــا انتقلنا مـــن مجال الصناعة والنشاط المحلي، إلى التجارة الدولية في الخدمات المالية، نجد أن النمو والتزايد في هذا النشاط قد تجاوز ما تحقق في الاقتصاديات المحلية، حيث أن قيمة الأسهم المصدرة والمتعامل بها في الأسواق الدولية قد زادت من **100** بليون دولار في عام **1987**، لتصل إلى أكثر من **500** بليون دولار حاليا، كمـــا أن الإقراض الدولي قد وصل إلـــى **400** بليون دولار عام **1996**، كذلك زادت عمليات استبدال الديون والتمويل الدولي وتركزت أغلب العمليات الدولية في الخدمات المالية في أسواق الدول الصناعية المتقدمة، وفي دراسة للبنك الدولي عام **1997** لأكثر من **60** دولة نامية، تبين أن أكثر من نصف هذه الدول قد تكاملت في السوق الدولية للخدمات المالية وتعاملت في الأسواق الدولية منذ عام **1990**.[62]

هذا النمو السريع والكبير الذي تحقق في أنشطة إنتاج الخدمات المالية أو في التجارة الدولية الخاصة بها تفسره عدة أسباب من أهمها[63]:

– التقدم الكبير الذي لحـــق بصناعة وتجارة الخدمات المالية وجعلها أكثر تحركا وانتقالا مـــن دولة إلـــى أخرى ومن سوق إلى أخرى؛

– انفتاح الأسواق أمام التحويل وانتقال الفوائض المالية وخاصة الدول التي هي في مرحلة التحول والدول النامية، وزيادة الطلب على الخدمات المالية نتيجة اتساع التجارة الدولية والاستثمارات؛

– زيادة المنافسة الدولية حول حركة انتقال رؤوس الأموال ورغبة كل طرف في تقديم أو الحصول على خدمات مالية بجودة متقدمة وسعر منخفض؛

وعموما فإن تجارة الخدمـــات المالية سوف تتوقف علـــى درجة التحرر والانفتاح وعلـــى السياسات الحكومية المطبقة حتى تصل إلى مرحلة النضوج وحتى تتمكن من الاستمرار؛

---

[61] طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص19.

[62] طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص19.

[63] مصطفى رشدي شيحة، مرجع سبق ذكره، ص- ص، 224-225.

2.2.3.1. الخدمات المالية والمصرفية التي شملتها الاتفاقية

وقعت اتفاقية جنيف لتحرير تجارة الخدمات المالية كما سبق وأن أشرنا إلى ذلك في عام **1997** من طرف **70** دولة، وذلك تنفيذا لقواعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات، وتدخل حيز التنفيذ عام **1999**، وتشمل هذه الاتفاقية الخدمات المالية والبنكية التي نلخصها في النقاط التالية[64]:

- ✓ قبول الودائع والأموال بين الأفراد والمؤسسات؛
- ✓ الإقراض بكافة أشكاله بما فيها القروض الاستهلاكية والائتمان العقاري وتمويل العمليات التجارية؛
- ✓ التأجير التمويلي؛
- ✓ خدمات المدفوعات والتحويلات، بما فيها إصدار مختلف بطاقات الائتمان والخصم على الحسابات والشيكات السياحية والمصرفية؛
- ✓ خطابات الضمان والاعتمادات المستندية؛
- ✓ عملات النقد الأجنبي؛
- ✓ المشتقات المالية والمصرفية بأنواعها؛
- ✓ أعمال السمسرة والنقد؛
- ✓ التجارب لحساب المؤسسات المالية أو للغير في السوق الأولية أو غيرها من الأدوات؛
- ✓ إدارة الأموال مثل إدارة النقدية ومحافظ الأوراق المالية؛
- ✓ خدمات المقاصة والتسوية للأصول المالية؛
- ✓ تقديم خدمات الاستشارة والوساطة المالية وكافة الخدمات المصرفية والمالية المساعدة.

3.2.3.1. أثار تحرير تجارة الخدمات المالية على البنوك:

لا شك أن تحرير تجارة الخدمات المالية ستترك أثارا ايجابية وسلبية على أعمال البنوك، مما يستوجب على البنوك تعظيم المكاسب من خلال ما تتيحه هذه الاتفاقية من ايجابيات، والتقليل من الانعكاسات السلبية لها.

1.3.2.3.1. الآثار الايجابية المتوقعة لتطبيق اتفاقية تجارة الخدمات المالية

يمكن تلخيص أهم مكاسب تحرير تجارة الخدمات المالية فيما يلي[65]:

- يسمح تحرير تجارة الخدمات المالية بفتح المجال للمنافسة بين البنوك الوطنية والبنوك الأجنبية مما يؤدي إلى تحفيز البنوك الوطنية على تطوير خدماتها للمحافظة على حصتها في السوق؛
- سوف يرتبط دخول المؤسسات المالية الأجنبية إلى الأسواق المحلية بنقل التكنولوجيا المصرفية مما يؤدي إلى تطوير الأساليب والممارسات المصرفية ويتواكب مع أحداث التقنيات الحديثة على الصعيد العالمي؛
- إن المنافسة تدفع بالبنوك إلى تحسين نظم الإدارة وزيادة كفاءة تقديم الخدمات المصرفية؛

---

[64] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص- ص، 120-121.

[65] عبد القادر بريش، «**تحديات المنظومة المصرفية في ظل اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية**»، مرجع سبق ذكره.

- يؤدي تحرير الخدمات المالية والمصرفية إلى تحسين المناخ الذي تعمل فيه البنوك، وتطوير النظم الإشرافية والرقابية في ضوء الاحتكاك والتواجد الأجنبي، وهو أمر من شأنه زيادة قدرة البنوك على مواجهة العولمة المالية؛

- يؤدي إلى إتاحة الفرص أمام البنوك للتعرف علـــى أفضل الأساليب الإدارية والمحاسبية وذلك مـــن خلال الخبرة التي تتمتع بها الأعمال المصرفية الأجنبية، بما يساعد على إعداد كوادر وطنية على مستوى عال من الكفاءة المصرفية؛

- سوف يسمح تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية بتوسيع السوق المالي والمصرفي، ودفع البنوك للقيام بأعمال الصيرفة الشاملة وتقديم الخدمات المالية والاستثمارية، بالإضافة إلى ما سوف تحمله تيارات التحرير والانفتاح على العالم الخارجي من أنواع الابتكارات المالية التي لم تكن موجودة على الساحة المحلية؛

- إن تحرير الخدمات المصرفية يؤدي إلى التحكم أكثر في التكاليف وتخفيضها وتحسين مستوى جودة الخدمات المصرفية وتطويرها باستمرار؛

- كما أن تحرير الخدمات المصرفية يؤدي إلى رفع مستوى إدارة المخاطر بالبنوك واختيار أفضل وأنجح الوسائل وأنسبها لعلاج الأزمات المصرفية والمالية.

2.3.2.3.1. الآثار السلبية المنبثقة من تطبيق تجارة الخدمات المالية

يظهر جليا أن تطبيق اتفاقية تجارة الخدمات المالية تحمل بين طياتها الكثير من الانعكاسات السلبية التي تتطلب من الدول الموقعة عليها التعامل معها بحذر، وندرج أهمها من خلال ما سيتقدم[66]:

- اتجاه البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية لخدمة القطاعات المربحة من السوق فقط، والتي يشار إليها بالاختيار الأفضل، بما يحمله ذلك من مخاطر وعدم وصول الخدمة المصرفية إلى قطاعات معينة وأقاليم معينة؛

- كثرة البنوك والمؤسسات المالية وسط سوق يتميز بالوفرة يؤدي إلى تفاقم المشكلات في القطاع البنكي، حيث أن الوفرة والإفراط البنكي يعني أن هناك العديد من البنوك تعمل على جذب العمليات في سوق بنكية محدودة، ولكن يمكن تجنب ذلك من خلال إتباع سياسة الاندماج البنكي لتكوين كيانات مصرفية قادرة على المنافسة؛

- التعرض للأزمـــات سواء البنكية أو المالية والتـــي مست أقوى البنـــوك على الساحة الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية، كندا، روسيا،...إلخ. وانتقلت عدواها إلى بنوك أخرى، ولذا وجب علـــى البنوك وضع نظام للإنذار المبكر حتى تتحكم في تلك الأزمات وتسيطر عليها؛

- تزايد التعامل في المشتقات المالية والبنكية والتي تعتبر ذات مخاطر سوقية كبيرة، إلا أن الواقع أثبت أن هذه الأدوات أقل مخاطرة مقارنة بالأنشطة التقليدية للبنوك؛

ويمكن أن نستنتج مما سبق أن تجارة الخدمات المالية والمصرفية من شأنها إتاحة أفاق واسعة أمام تحفيز النمو في القطاع البنكي وتحقيق العديد من المكاسب له، غير أن تلك المنافع تتوقف على حجم هذه البنوك ودرجة مرونتها والمزايا النسبية التي تتمتع بها ومدى قدرتها على المنافسة.

---

[66] عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة واقتصاديات البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص- ص، 135-136.

3.3.1. التطور التكنولوجي والتقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

شهد العالم – ولا زال يشهد – تطورا تكنولوجيا عميقا واسع النطاق على مدار العشرين سنة الأخيرة، لدرجة أنه أصبح يشكل ثورة تكنولوجية وعلمية جديدة في مختلف الجوانب. وكان من الطبيعي أن تحدث هذه التطورات التكنولوجية مستجدات على البيئة المالية والمصرفية وذلك بالاستفادة من تقنيات المعلومات والاتصالات والحواسيب الآلية وتطويعها بكفاءة عالية، بغية ابتكار خدمات مالية ومصرفية مستحدثة تتواءم والمتطلبات المعاصرة.

1.3.3.1. الثورة العلمية في المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا

أدى التطور الكبير والملحوظ في بداية التسعينات من القرن الماضي الذي طرأ على وسائل الاتصال بظهور ثورة المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا، مما أحدث تحولا ملحوظا في الأنشطة الحياتية وذلك بالتحول التدريجي من الأنشطة العادية إلى الأنشطة الالكترونية، لذلك كان لابد من التطرق إلى البعد المفهومي للثورة التكنولوجية، وكذا انعكاساتها على النشاط الاقتصادي.

1.1.3.3.1. مفهوم الثورة العلمية في المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا

تمثل الثورة العلمية والتكنولوجية الأساس المادي للاقتصاد العالمي في المرحلة المعاصرة، وتقوم بدور محوري في تحديد ملامحه، حيث يتميز الاقتصاد المعاصر بوجود ما يعرف بـ " عصر الثورة العلمية والتكنولوجية " التي تهتم بالمعلومات والاتصالات التكنولوجية كثيفة المعرفة، والتي لا تقل في أثارها عن الثورة الصناعية التي اهتمت باختراع الآلات وانتشار استخدامها، وقد أصبح العلم هو القوة الإنتاجية الأساسية في تحديد سيطرة الإنسان على الأوضاع المحيطة وفي تحديد طبيعة العمل، قامت ثورة في مجال قوى الإنتاج العصرية مضمونها الرئيسي هو الانتقال من توفير العمل العضلي إلى توفير العمل العقلي نفسه، وهي ثورة تغير بالضرورة من ظروف الإنتاج ومن شكل السلعة المنتجة، ويتطلب ذلك ضرورة الإسراع بالتحديث الصناعي التكنولوجي[67].

وتعتبر الثورة العلمية في المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا مرحلة من مراحل التطور التكنولوجي امتزجت فيها خلاصات ونتائج ثلاث ثورات والمتمثلة فيما يلي[68]:

* **الثورة المعلوماتية:** والتي كانت نتيجة لتفجر المعلومات وتضاعف الإنتاج الفكري في مختلف المجالات، وظهور الحاجة إلى تحقيق أقصى سيطرة ممكنة على حجم المعلومات المتدفقة وإتاحتها إلى الباحثين والمهتمين ومتخذي القرارات في أسرع وقت وبأقل جهد، عن طريق استحداث أساليب جديدة في تنظيم المعلومات تعتمد على وسائل حديثة لمساندة مؤسسات المعلومات ودفع خدماتها لتصل عبر القارات.

---

[67] أحمد شعبان محمد علي، **انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط1، 2006، ص33.

[68] محي محمد مسعد، **ظاهرة العولمة: الأوهام والحقائق**، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ص- ص، 24-26.

* **ثورة وسائل الاتصال:** المتمثلة في تكنولوجيا الاتصال الحديثة التي بدأت بالاتصالات السلكية واللاسلكية مرورا بالتلفزيون والنصوص المتلفزة وانتهت الآن بالأقمار الصناعية والألياف البصرية، أو هي مجموعة التقنيات أو الأدوات أو الوسائل أو النظم المختلفة التي يتم توظيفها لمعالجة المضمون أو المحتوى الذي يراد توصيله من خلال عملية الاتصال، وقد تكون هذه التقنيات يدوية أو آلية أو إلكترونية أو كهربائية حسب مرحلة التطور التاريخي لوسائل الاتصال والمجالات التي يشملها هذا التطور.

* **ثورة الحاسبات الالكترونية:** التي تدخل في كل مناحي الحياة وامتزجت بكل وسائل الاتصال واندمجت معها.

وبناءا على ما سبق فإنه لا يمكن الفصل الآن بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصال، فقد جمع بينهما النظام الرقمي الذي تطورت إليه نظم الاتصال فترابطت شبكات الاتصال مع شبكات المعلومات وهو ما نلمسه واضحا في حياتنا اليومية من خلال التواصل بالآليات الالكترونية.

2.1.3.3.1. انعكاسات الثورة العلمية و التكنولوجية على النشاط الاقتصادي

عجلت الثورة العلمية والتكنولوجية بإحداث تغييرات هيكلية في جميع جوانب النشاط الاقتصادي سواء تعلق الأمر بجانبه السلعي والإنتاجي أو بجانبه المالي، ونلمس تلك الانعكاسات من خلال ما يلي:

* **تغيير أنماط وبنيات التراكم الرأسمالي:** أدت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تحولات جذرية في أنماط وبنيات عمليات التراكم الرأسمالي في الاقتصاديات المتقدمة، ولعل جوهر التغير يكمن في حجم الاستثمار في " تكنولوجيا المعلومات " إذ تشير البيانات أن نسبة الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام **1999** قد تجاوزت **9 %** من قيمة الناتج المحلي الإجمالي في كل من السويد والمملكة المتحدة، وقد قاربت **9 %** في الولايات المتحدة الأمريكية، كما تشير بعض التقارير إلى أن إنفاق بعض الشركات الكبرى على "تكنولوجيا المعلومات" و "البرمجيات" تجاوز عند نهاية التسعينات الإنفاق على "رأس المال المادي" المتجسد في الآلات والمعدات وملحقاتها، وجدير بالذكر هنا أن الفاصل الزمني بين تقديم شركة "**INTEL**" للمعالج الالكتروني mecroprocessor عام **1971**، وبين إنتاج شركة "**IBM**" للحاسوب الشخصي عام **1982** قد بلغ إحدى عشرة عاما فقط، مما يدل على سرعة إيقاع التحولات في بنية الاستثمارات وهياكل رأس المال الحديثة، هذا مقارنة بظهور أول حاسوب منذ خمسين عاما[69].

* **تنامي الأهمية النسبية للتجارة الالكترونية:** إضافة إلى التحولات التي أحدثها الثورة العلمية والتكنولوجية في مجال حركة رؤوس الأموال فقد امتدت آثارها إلى تسارع نمو التجارة الالكترونية والتي تتميز بعدد من الخصائص، من أهمها:

- سرعة الاتصالات وسهولتها وإمكانية إبرام الصفقات بين الأطراف المتعددة في مجالات التجارة والخدمات والمعاملات المالية والنقدية، مما يوفر الوقت والتكلفة؛

[69] محمود عبد الفضيل، **الاقتصاد والمعلوماتية في الوطن العربي- الواقع والأفاق-** ، مؤسسة عبد الحميد شومان، الأردن، 2002، ص- ص، 154-155.

- سهولة الحصول على المعلومات اللازمة للنفاذ إلى الأسواق، ومن شأن ذلك تشجيع المنشآت على جذب العملاء من خلال التركيز على الجودة؛

- تتخذ التجارة الالكترونية من " الإنترنيت " وسيلة لعرض منتجاتها وتسويقها، ومن ثم فإن التجارة الالكترونية تتم من خلال وسيلة تميزها عن التجارة التقليدية؛

وتشير الإحصاءات إلى أنه قد تراوحت قيمة إجمالي التجارة الالكترونية خلال الفترة (**1995 – 1997**) ما بين **70** مليون دولار إلى **8000** مليون دولار، كما تراوح إجمالي القيمة خلال الفترة (**2000 – 2002**) ما بين **10** مليار دولار إلى **1500** مليار دولار. كما أنه بلغ عدد مواقع المنشآت التجارية عبر الانترنيت في نهاية عام **1999** حوالي **235** ألف موقع[70].

وفي ضوء تلك التطورات المتسارعة بادرت بعض المنظمات الدولية، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **(OECD)** بإرشاد قواعد إرشادية بخصوص العمليات المتعلقة بالتجارة الالكترونية، لاسيما في وسائل الدفع وقواعد حفظ السرية في المعاملات.

* **زيادة سرعة حركة رؤوس الأموال:** أدى التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات والمعلومات إلى اندماج وتكامل الأسواق على مستوى العالم وقد ساعدت أجهزة الحاسب الآلي والفضائيات وشبكة الإنترنيت على التغلب على الحواجز المكانية والزمنية بين الأسواق المختلفة وانخفضت تكلفة الاتصالات السلكية واللاسلكية إلى مستويات واضحة، وكل ذلك كان له أثرا كبيرا في زيادة سرعة حركة رؤوس الأموال من سوق لأخر وزيادة الروابط والصلات بين مختلف الأسواق، وعبر شبكة المعلومات والاتصالات بل أصبح من الممكن معرفة حركة الأسعار في عشرات الأسواق المالية وغير المالية في العالم والمقارنة بينها، واتخاذ القرارات المناسبة لعمليات البيع والشراء وانجاز المعاملات بسرعة[71].

وقد ساعد فضاء الاتصالات والمعلومات على نمو شبكة متنامية لتدوير الأموال خاصة رؤوس الأموال قصيرة الأجل بين سائر أرجاء العالم على مدار الأربع والعشرين ساعة، وتعبر تلك الأموال الحدود الجغرافية للدول عدة مرات في اليوم، من خلال هذا الفضاء بحرية كاملة دون تدخل السلطات النقدية والمالية للبلد المعني، وقد ساعد على ذلك التوسع في استخدام ما يسمى بالنقود الالكترونية وهذا ما يعكس بصورة مباشرة التفاوت الكبير بين حركة التجارة الدولية في السلع الحقيقية والخدمات من ناحية وحركة رؤوس الأموال والعملات المتحركة بسرعة مذهلة من ناحية أخرى[72].

---

[70] أحمد شعبان محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص- ص، 56-57.

[71] عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها)**،، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص58.

[72] محمود عبد الفضيل، مرجع سبق ذكره، ص157.

2.3.3.1. التكنولوجيا المصرفية

مع بداية الانتقال إلى عصر المعلومات ومع ظهور التجارة الالكترونية في ضوء الاستخدام الواسع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، عرفت الصناعة البنكية تطبيق نظم ووسائل جديدة حققت السرعة في الاستفادة القصوى مما تحققه هذه التكنولوجيا الحديثة، والمتمثلة أساسا في الاستخدام الواسع لوسائل الدفع والسداد الالكترونية.

1.2.3.3.1. مفهوم التكنولوجيا في المجال المصرفي

التكنولوجيا هي رصيد المعرفة الذي يسمح بإدخال آليات ومعدات وعمليات وخدمات مصرفية جديدة ومحسنة، ويعكس مصطلح التكنولوجيا في المجال المصرفي مجالين؛ الأول هو التكنولوجيا الثقيلة وتشمل الآلات والمعدات أو ما يطلق عليها اسم تكنولوجيا الصناعة المصرفية، مثل الحاسبات وآلات عد النقود، وشاشات عرض العملات، ووسائل الربط والاتصال. والمجال الثاني هو التكنولوجيا الخفيفة وتشمل الدراية والإدارة والمعلومات والتسويق المصرفي[73].

وتهتم التكنولوجيا في المجال المصرفي بالاستفادة من الحقائق العلمية ووضعها موضع التنفيذ بحيث تساهم في:

- تقديم خدمات جديدة مبتكرة؛
- تطوير الخدمات المصرفية الحالية.

ومن خلال التعرض لمفهوم التكنولوجيا في المجال المصرفي، يمكن تحديد أهم خصائصها فيما يلي:

- إن التكنولوجيا المصرفية هي مجموعة من المعارف والمهارات والطرق والأساليب المصرفية؛
- إن هذه المعارف والمهارات والأساليب قابلة للاستفادة منها للتطبيق العملي في المجال المصرفي؛
- إن التكنولوجيا بمفاهيمها المختلفة ليست هدفا بحد ذاته بل وسيلة يستخدمها البنك لتحقيق أهدافه؛
- إن الخدمة المصرفية هي المجال الرئيسي لتطبيق التكنولوجيا.

2.2.3.3.1. وسائل الدفع الحديثة وتكنولوجيا المعلومات

قد ترتبت على تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العمل المصرفي تغييرات كثيرة أهمها[74]:

- انخفاض تكلفة التشغيل؛
- تزايد أهمية استخدام وسائل الدفع الالكتروني؛
- تزايد حجم المعاملات المصرفية الالكترونية عبر الحدود بين عملاء البنوك وشركات التجارة بواسطة التجارة الالكترونية؛
- تحرير العملاء من قيود الزمان والمكان، وظهور بما يعرف بالخدمات المصرفية المترلية أو بالهاتف؛
- تقديم خدمات لم تكن معروفة من قبل كأجهزة الصرف الآلي وظهور البنوك الالكترونية.

---

[73] سامي أحمد مراد، **دور اتفاقية تحرير تجارة الخدمات الدولية في رفع كفاءة أداء الخدمات المصرفية**، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ط1، 2005، ص-ص، 179-180.

[74] مصطفى الصيرفي وآخرون، **الصيرفة الالكترونية وآفاقها في الدول العربية**، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الدولي حول: التجارة الالكترونية، كلية العلوم الاقتصادية وعلو التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، مارس 2004.

لذا نجد أن مستقبل الخدمات المالية والمصرفية على المستوى الدولي يعتمد على ربطها بتكنولوجيا المعلومات، وتعميم استخدام الصيرفة الالكترونية، ومن هذا المنطلق سوف نتعرف على أنواع ووسائل الدفع الالكترونية المتداولة حاليا في العالم وهي:

* **النقود البلاستيكية (البطاقات البنكية)**: وهي بطاقات مغناطيسية يستطيع حاملها استخدامها في شراء معظم احتياجاته، أو أداء دفع مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون الحاجة لحمل مبالغ كبيرة من الأموال والتي قد تتعرض لمخاطر السرقة أو الضياع أو التلف، بالإضافة إلى إمكانية حصوله على النقد من خلال آلات الصرف الذاتي[75].

* **النقود الذكية**: البطاقات الذكية عبارة عن بطاقات بلاستيكية ذات مواصفات ومقاييس معينة محددة من قبل منظمة "**ISO**"[76]، تحوي معالج دقيق يسمح بتخزين الأموال من خلال البرمجة الأمنية كما تحتوي على اسم المتعامل، العنوان، البنك المصدر لها، طرق الصرف وتاريخ حياة العميل المصرفية، اخترعت هذه البطاقة سنة 1975، بداية استخدامها في 1981 من طرف شركة فيلبس.

* **النقود الالكترونية (الرقمية)**: تعرف النقود الالكترونية أو الرقمية على أنها مجموعة من التواقيع الرقمية التي تتيح للرسالة الالكترونية أن تحل فعليا محل تبادل العملات التقليدية.

تعتمد فكرة النقد الالكتروني على قيام العميل (المشتري) بشراء عملات إلكترونية من البنك الذي يقوم بإصدارها حيث يتم تحميل هذه العملات على الحاسب الخاص بالمشتري وتكون في صورة وحدات عملات صغيرة القيمة ولكل عملة رقم خاص أو علامة خاصة من البنك المصدر.

* **الشيك الالكتروني**: تعتمد فكرة الشيك الالكتروني على وجود وسيط لإتمام عملية التخليص والمتمثل في جهة التخليص (البنك) الذي يشترك لديه البائع والمشتري من خلال فتح حساب جاري بالرصيد الخاص بهما مع تحديد التوقيع الالكتروني لكل منهما وتسجيله في قاعدة البيانات لدى البنك الالكتروني، ومن البنوك التي تبنت فكرة الشيكات الالكترونية نجد بنك بوسطن، سيتي بنك،...[77]

* **الهاتف المصرفي**: نشأ الهاتف المصرفي مع تطور خدمات البنوك للرد عل استفسارات العملاء بخدمة مستمرة، ويختلف نظـــام الهاتف المصرفي مـــن بنك إلـــى أخر في أساليب وعدد و أنواع الخدمات التي يوفرها هذا النظام. وفي العادة أغلب العملاء يفضلون استعمال الهاتف المصرفي في العمليات المصرفية البسيطة وذلك تحاشيا لحدوث أي خطأ.

* **أجهزة الصراف الآلي**: تعتمد على وجود شبكة من الاتصالات تربط فروع البنك الواحد، أو فروع المصارف كلهـــا وذلك لتتمكن هذه الآلية من خدمة أي عميل من أي مصرف من خلال الوصول فوريا لبيانات حساباته، وقد ظهرت أجهزة الصراف الآلي في السبعينات من القرن الماضي كبديل لموظفي الصرافة في البنوك ومختلف

---

[75] رأفت رضوان، **عالم التجارة الالكترونية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1999، ص47.

[76] نفسه، ص54.

[77] رأفت رضوان، مرجع سبق ذكره، ص61.

فروعها بغرض تخفيض عدد المعاملات داخل البنك مع تمكين العميل من الحصول على أمواله بأقصى سرعة ممكنة، وفي الثمانينات أصبحت هذه الأجهزة تظهر في مختلف المتاجر ومحطات الوقود ومراكز التسوق المختلفة[78]، وفي التسعينات ظهرت اتجاهات جديدة غيرت مرة أخـــرى من دور أجهزة الصراف الآلـــي حيث تعدت من مجرد صرف النقود إلى إتاحة فرص تسويق جديدة، كما أتاح التطور في الاتصالات والمعلوماتية إلى تطوير المنظومة المعلوماتية لهذه الأجهزة الأمر الذي أدى إلى انتشارها في مختلف المواقع.

3.2.3.3.1. البنوك الالكترونية

يمثل البنك الالكتروني أحـــد المواضيع ما أصطلح عليه بالاقتصاد الرقمي القائم على أساس التجارة الالكترونية وتقنية المعاملات، فهذه الأخيرة أكدت الوجود الحقيقي والواقعي للبنك الالكتروني باعتباره يعتمد على وسائل الاتصال الحديثة ومختلف الوسائل التقنية في تنفيذ وإدارة نشاطاته عن طريق شبكات معلوماتية أبرزها الانترنيت.فالبنك الالكتروني مؤسسة مالية شبكية تؤدي خدماتها الأساسية الالكترونية والتي تعد الإنترنيت من أهم أشكالها[79]، ووفقا للدراسة العالمية وتحديدا دراسات جهات الإشراف والرقابة الأمريكية والأوروبية فإن هناك ثلاث صور أساسية للبنوك الالكترونية على الانترنيت[80]:

- **الأول: الموقع المعلوماتي،** وهو المستوى الأساسي للبنوك الالكترونية ومن خلاله فإن البنك يقدم معلومات حول برامجه ومنتجاته وخدماته المصرفي؛
- **الثاني: الموقع التفاعلـــي أو الاتصالـــي،** حيث يسمح الموقع بنوع مـــا من التبادل الاتصالي بين البنك وعملائه كالبريد الالكتروني وتعبئة طلبات أو تعديل معلومات القيود والحسابات؛
- **الثالث: الموقع التبادلي،** وهو المستوى الذي يمارس فيه البنك خدماته وأنشطته في بيئة إلكترونية حيث تشمل هذه الصورة السماح للزبون بالوصول إلى حساباته وإدارتها، وإجراء الدفعات النقدية والوفاء بقيمة الفواتير، وإجراء كافة الخدمات الاستعلامية، وإجراء الحوالات بين حساباته داخـــل البنك أو مـــع جهات خارجية.

ويعد تطور ووصول الخدمات المصرفية الالكترونية لمراحل أكثر تقدما سلاحا ذو حدين، فعلى الرغم من تأثيره الإيجابي على كفاءة التنفيذ والأداء في البنوك[81]، إلا أنه يلقي المزيد من الأعباء عليها لاسيما أن الخدمات المصرفية المقدمة عبر القنوات الالكترونية المختلفة باتت تهدد الخدمات المقدمة بواسطة الفروع مع تناقص ربحية العمليات المصرفية التقليدية.

---

[78] ناجي معلا، **أجهزة الصراف الآلي المضخمة**، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد 03، عمان، سبتمبر1999، ص79.

[79] رأفت رضوان، مرجع سبق ذكره، ص13.

[80] **البنوك الالكترونية "E-Banking"** (2004/12/08)، من الموقع:
www.arablaw.org/download/E-Banking.doc, consulté le : 22/02/2010.

[81] سامي أحمد مراد، مرجع سبق ذكره، ص177.

4.3.1. مقررات لجنة بازل

أدى التوسع الذي شهدته الأسواق المالية العالمية وامتداد نشاط البنوك على المستوى الدولي، إلى ضرورة تبني معايير موحدة يمكن استخدامها في التعامل المصرفي والمالي على المستوى الدولي، بحيث يضمن درجة عالية من الاستقرار المالي الدولي في ظل المنافسة.

وتوصلت الجهود الدولية في هذا المجال من خلال لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى تحديد معيار كفاية رأس المال من أجل تغطية المخاطر التي تعترض نشاط البنوك، ولضمان حد أدنى من الأمان لأموال المودعين والحفاظ على سلامة النظام المالي والمصرفي على المستوى الدولي.

1.4.3.1. مقررات لجنة بازل الأولى

عاشت الأنظمة البنكية منذ بداية السبعينات فترة مخاض حقيقية، دفعتها إلى التفكير في إيجاد صيغة عالمية لكفاية رأس المال، لذا أنشأت لجنة بازل البنكية للعمل على إيجاد هذه الصيغة التي تعمل على ضمان حسن سير العمل البنكي الدولي، فترفع من كفاءته من جهة، وتأيد استقرار وحداته من جهة أخرى.

1.1.4.3.1. التعريف بلجنة بازل

لقد تأسست لجنة بازل عام **1974** تحت إشراف بنك التسويات الدولية، بمدينة بازل بسويسرا، نتيجة تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، وتزايد حجم الديون المشكوك في تحصيلها وزيادة القدرة التنافسية القوية بين البنوك اليابانية والأمريكية والأوروبية بسبب نقص أموال تلك البنوك، ولقد ضمت لجنة بازل ممثلين عن مجموعة الدول العشرة وهي بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا الاتحادية، ايطاليا، اليابان، هولندا، السويد، سويسرا، بريطانيا، لوكسمبورغ، الولايات المتحدة الأمريكية[82]، وسميت بلجنة بازل لأنها تتخذ من مدينة بازل بسويسرا مقرا لسكرتارياتها الدائمة.

وتمارس لجنة بازل منذ تأسيسها العمل في مجال بحث أفضل السبل لتدعيم الاستقرار المالي وتوسيع نطاق الإشراف والرقابة المصرفية في مختلف دول العالم، وذلك بالتنسيق مع الجهات الإشرافية والرقابية في مختلف الدول.
وتتمثل الأهداف الرئيسية للجنة بازل فيما يلي[83]:

- وضع حد أدنى لكفاية رأس المال.
- إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصارف نتيجة الفروقات في الرقابة الوطنية على رأس المال؛
- تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بأساليب الرقاب؛
- تحقيق عدالة تنافسية بين البنوك؛
- تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي العالمي من خلال التقليل من حجم المديونية؛

---

[82] عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة واقتصاديات البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص80.

[83] طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص99.

- الرقابة المجمعة علـــى كافـــة الوحدات المصرفية وفق التطورات الاقتصادية العالمية وفي ظل حركة رؤوس الأموال الكبيرة؛

- التقليل من مخاطر الائتمان مثل مخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر الصرف.

2.1.4.3.1. معدل كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل الصادر عام 1988

بعد سلسلة من الجهود والاجتماعات قدمت اللجنة توصياتها الأولى بشأن كفاية رأس المال والذي عرف باتفاقية بازل الأولى وذلك في يوليو عام **1988**، ليصبح بعد ذلك اتفـــاقا عالمـــيا، وبعد أبحاث وتجارب تم وضع نسبة عالميـــة لكفاية رأس المـــال تعتمد على نسبة هذا الأخير إلى الأصول حسب درجة خطورتها وبطريقة مرجحة، وقدرت هذه النسبة ب **8%** ، وأوصت اللجنة من خلاله على تطبيق هذه النسبة اعتبارا من نهاية عام 1992، ليتم ذلك التطبيق بشكل تدريجي خلال ثلاث سنوات بدءا من سنة **1990**، وكانت هذه التوصيات مبنية على مقترحات تقدم بها "**كوك** (*)**COOKE**"، والذي أصبح بعد ذلك رئيسا للجنة، لذلك سميت تلك النسبة السابقة لكفاية رأس المال بنسبة بازل أو بنسبة كوك وسميها الفرنسيون أيضا بمعدل الملاءة الأوروبي (**RSE**) [84].

وقد قامت مقررات لجنة بازل المصرفية على أساس تصنيف الدول إلى مجموعتين[85]:

- **المجموعة الأولى:** ويطلق عليها دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (**OECD**) بالإضافة إلى المملكة العربة السعودية، وهي الدول ذات المخاطر المتدنية؛

- **المجموعة الثانية:** تشمل باقي دول العـــالم، وقـــد اعتبرت دول ذات مخاطر أعلى من دول المجموعة الأولى.

وفي ما يلي نتعرض لمكونات كفاية رأس المال والصيغة التي تم تحديده بها.

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الأساسي + رأس المال المساند}}{\text{مجموع الأصول مرجحة بأوزان مخاطرها}}$$

ويتكون رأس المال من شريحتين[86]:

- **الشريحة الأولى:** ويدعـــى برأس المـــال الأساسي، ويتمثل فـــي رأس المال المدفوع + الاحتياطات + الأرباح غير الموزعة؛

- **الشريحة الثانية:** ويدعـــى بالرأس المـــال التكميلـــي أو المساند، ويتمثل فـــي الاحتياطات غير المعلنة واحتياطات إعادة تقييم الأصول + الأرباح غير الموزعة.

(*) خبير مصرفي انجليزي، كان محافظا لبنك انجلترا سابقا.

84 Philippe Garsualitt, Stiphane Pariami, **La banque fonctionnement et stratégies**, Economica, Paris, 1995, P :170.

85 طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص129.

86 نفسه، ص130.

ويجب احترام الشروط التالية عند تحديد رأس المال[87]:

- أن لا يزيد الرأس المال التكميلي عن رأس المال التأسيسي؛
- يجب أن لا تزيد القروض التـــي يحصل عليها البنك من المساهمين(القروض المساندة) عن 50% من رأس المال الأساسي؛
- أن لا تزيد مخصصات المخاطر غير المحددة عن 2% من الأصول + الالتزامات العرضية الخطرة؛
- يشترط لقبول أية احتياطات ضمن قاعدة رأس المال المساندة أن يكون موافقا عليها من طرف السلطات الرقابية.

وتحسب أوزان مخاطرة الأصول كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-2): أوزان المخاطرة المرجحة للأصول حسب اتفاقية بازل الأولى لسنة 1988.

درجة المخاطرة	نـــوعية الأصـــول
صفر	النقدية + المطلوبات من الحكومات المركزية والبنوك المركزية بالإضافة إلى النقدية بضمان الأوراق المالية الحكومية + المطلوبات المقرة والمدعمة من حكومات والبنوك المركزية لدول (**OCDE**)
10% إلى 50%	المطلوبات (الأصول) من هيئات القطاع العام المحلية حسبما يتقرر وطنيا في كل دولة.
%20	المطلوبات من بنوك التنمية الدولية وبنوك منظمة دول (**OCDE**)
%50	- الفقرات النقدية برسم التحصيل - القروض المضمونة برهانات عقارية
%100	جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجارية + المطلوبات من القطاع الخاص + مطلوبات من خارج منظمة(**OCDE**)+ مطلوبات شركات القطاع العام الاقتصادي + المساهمات في شركات أخرى.

المصدر: طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2002، ص ص، **138 139**.

وتحسب أوزان المخاطرة بالنسبة للالتزامات خارج ميزانية البنك (التعهدات خارج الميزانية) كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول رقم (1-3): أوزان المخاطرة بالنسبة للالتزامات خارج الميزانية حسب اتفاقية بازل.

أوزان المخاطرة	البنـــــــــود
%100	بنود خاصة بالضمانات العامة للقروض.
%50	بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء(خطابات الضمان، الكفاءات)
%20	بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل كالاعتمادات المستندية.

المصدر: طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، بتصرف الباحث.

[87] سليمان ناصر، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الوطني حول: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية-واقع وتحديات-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، يومي 14/15 ديسمبر2004، ص289.

3.1.4.3.1. التعديلات التي أجريت على اتفاقية بازل الأولى (1990 – 1997)

كما هو معلوم هناك عدة تعديلات أدخلت على اتفاقية بازل للفترة المذكورة أعلاه، لعل أهمها ما نوجزه فيما يلي[88]:

* **تغطية مخاطر السوق وإدخالها في قياس معدل كفاية رأس المال:** تتعلق هذه المخاطر بعدم التأكد عند حساب العوائد والمكاسب الناتجة عن تغيرات السوق المالي والمرتبطة بأسعار الأصول وأسعار الفائدة وتغيرات أسعار الصرف والسيولة، ولقد وضعت لجنة بازل عدة نماذج لحساب المخاطر وذلك من عدة مؤشرات كمية ونوعية من أهمها:

- حساب المخاطر يوميا واستخدام معامل ثقة ≤ **99%** ؛
- استخدام حد أدنى لسعر تعامل عشرة أيام من التداول؛
- أن يشمل النموذج على مراقبة تاريخية مدتها عام على الأقل وتكون عبء رأس المال بالنسبة للبنك يساوي قيمة المخاطر في اليوم + ما يعادل ثلاثة أمثال متوسط المخاطر لأيام العمل الستين السابقة.

* **إضافة شريحة ثالثة لرأس المال وتحديث طرق القياس:** أضافت هذه التعديلات عنصر جديد لرأس المال وهو القروض المساندة بأجل سنتين.

* **تعديل تعريف رأس المال** : بعد أن أصبح رأس المال يتكون من ثلاثة شرائح كان لابد من بروز وجود علاقة بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، وعليه فإن معدل كفاية رأس المال يحسب كما يلي:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال المساند+ القروض المساندة لأجل+ رأس المال الأساسي}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة× مقاييس المخاطرة×125\%}} \geq 8\%$$

* **تعديلات منتهجة ومنتظمة متصلة بمتطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر السوقية:** ترى هذه اللجنة ضرورة استخدام معامل واحد في حساب مخاطر الائتمان أي النموذج الموحد الصادر عن اللجنة.

2.4.3.1. مقررات لجنة بازل الثانية

رغم نجاح اتفاقية بازل الأولى في زيادة استقرار النظام المالي والمصرفي الدولي والوصول إلى بيئة تنافسية أكثر عدالة بين البنوك على الصعيد الدولي، إلا أن التطورات المالية المعاصرة أوجدت مخاطر لا يغطيها إطار معيار بازل، الذي أصبح أقل إلزاما ومجرد خطوط عريضة يمكن إتباعها.

---

[88] رشيد إدريس، **مقررات لجنة بازل والنظم الاحترازية في الجزائر**، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الوطني حول: المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية والقانونية، مرجع سبق ذكره.

وعلى اثر ذلك أصدرت لجنة بازل في جويلية **1999** مقترحات جديدة بشأن كفاية رأس المال تحل محل اتفاقية عام **1988**، وتدخل فيه معايير تأخذ في عين الاعتبار وبشكل أكثر دقة وشمولية معامل المخاطرة في ميزانيات المصارف، وهو الذي عرف باتفاقية **بازل الثانية**.

وفي **16** يناير **2001** تقدمت لجنة بازل بمقترحات أكثر تفصيلا حول الإطار الجديد لحساب كفاية رأس المال، وطلبت إرسال التعليقات عليها من طرف المعنيين والمختصين والهيئات المالية، وكان من المتوقع أن تصدر النتيجة النهائية في هذا الاتفاق قبل نهاية عام **2001**، لكن نظرا لكثرة الردود والملاحظات تـــم تمديد المهلة لغاية انعقاد اجتماع اللجنة بتاريخ **2002/07/01**، وتم تأجيل التطبيق النهائي في إطاره الجديد حتى نهاية عام **2006**.

ويرمي التعديل المقترح إلى تحقيق الأهداف التالية[89]:

* المزيد من معدلات الأمان وسلامة ومتانة النظام المالي العالمي؛
* تدعيم التساوي والتوازن في المنافسة بين البنوك دولية النشاط وضمان التكافؤ؛
* إدراج العديد مـــن المخاطر – لـــم تكـــن متضمنة من قبل – وإيجاد نماذج اختبار جديدة أكثر ملائمة للتطبيق في البنوك على كافة مستوياتها.

وضمـــانا لتحقيق تلك الأهداف أرست اللجنة عددا مـــن القواعد لتطوير وتنمية الثلاث دعائم الرئيسية لمعيار رأس المال الجديد، وتلك الدعائم هي كالتالي:

1.2.4.3.1. الدعامة الأولى: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال

يرتكز الإطار الجديد لكفاية رأس المال على المبادئ التي أرساها اتفاق بازل لعام **1988**، فيبقي على النسبة المعمول بها 8% ، إلا أن الإطار الجديد يعتبر أكثر شمولا في معالجة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، بحيث يقدم المقترح الجديد طرق ومداخل تتراوح بين البسيط والمعقد بالنسبة لمنهجيات قياس المخاطر، هذا وقد صنفت لجنة بازل الثانية المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى ثلاثة مجموعات رئيسية، وهي المخاطر الائتمانية، مخاطر التشغيل ومخاطر السوق.

وفي إطار ذلك تمت مراجعة مؤشر كوك واستبداله بمؤشر"Mc Donough" نسبة إلى رئيس لجنة بازل الثانية، ويحسب المؤشر الجديد كالتالي[90]:

$$\text{مؤشر Mc Donough} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{أخطار القروض + الأخطار العملية + أخطار السوق}} \geq 8\%$$

[89] محمد سمير عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص175.

[90] أسيا سعدان، **تأهيل المنظومة البنكية الجزائرية في ظل التطورات المالية العالمية**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، تخصص مالية ونقود، جامعة قالمة، 2006، ص28.

* **تغطية المخاطر الائتمانية:** حيث تمنح لجنة بازل للبنوك بتطبيق خيارين لحساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الخاصة بهذا النوع من المخاطر، يتعلق الخيار الأول بالمدخل المعياري الذي يتم من خلاله تقييم البنك عن طريق وكالات التقييم الخارجية المتخصصة، ويتمحور هذا المدخل حول تحديد مخاطر كافة الموجودات الخطرة المرجحة بالأوزان، فمثلا وزن مخاطرة مرجح **100%** يعني أن المركز المعرض للمخاطر قد تم اعتباره بالكامل لاحتساب الموجودات الخطرة المرجحة والتي تعني إذا تم ترجمته إلى رأس المال **8%** من قيمته[91].

أما الخيار الثاني، فيتعلق بمدخل التصنيف الداخلي حيث يتبنى هذا المدخل تطبيق نظام التصنيف الداخلي الذي تعتمده البنوك الدولية كونه يعتمد على مداخل نوعية وكمية تعكس حقيقة وضع المخاطر لدى هذه البنوك، حيث أن هذا النظام يصنف المخاطر على أساس المعلومات المتوفرة عن كل عميل، فالبنك بإمكانه الوصول إلى بعض المعلومات الداخلية التي يتعذر على المصنفين الخارجيين الوصول إليها.

* **تغطية المخاطر العملية:** والتي تعرفها لجنة بازل على أنها: «مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو التي تنجم عن أحداث خارجية، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية، ولكنه يستبعد المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة والمخاطر النظامية.»[92]

وتوجد ثلاث بدائل لقياس هذا النوع من المخاطر وتتمثل في: المنهج المعياري، منهج المؤشر الأساسي، ومنهج القياس المتقدم.

* **تغطية مخاطر السوق:** وهي المخاطر الناتجة عن تقلبات في أسعار الصرف والفائدة وأسعار القيم المنقولة، وقد حددت لجنة بازل للرقابة المصرفية طريقتين لاحتسابها(المنهج المعياري،ومنهج النماذج الداخلية)، وقد بدأ تطبيق هاتين الطريقتين من طرف البنوك نهاية **1997**، وهي تعتمد على طرق إحصائية معقدة تتطلب درجة عالية من مستوى الأداء في البنوك، ولذلك ينحصر تطبيقها بصفة شبه كلية على البنوك الدولية.

2.2.4.3.1. الدعامة الثانية: المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال

تعد المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال من قبل الجهات الرقابية والإشرافية أحد الدعائم الثلاث التي يقوم عليها اتفاق بازل الثاني، حيث تتيح الرقابة للسلطات الإشرافية إمكانية التدخل في الوقت المناسب في حالة عدم تغطية رأس المال أو عدم كفايته لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وتعتمد المراجعة الرقابية على أربعة معايير هي:[93]

* **المعايير الدنيا:** وفقا لهذا المبدأ يتم إعطاء صلاحية للمراقبين لحث البنوك على الاحتفاظ بجزء يزيد عن الحد الأدنى لرأس المال في ضوء أوضاع البنوك وأداءها ونتائج أعمالها، وكذا الأزمات المحتملة وانعكاس التقلبات الاقتصادية على نشاط البنوك.

---

91 Max Dangar, **Bale II : Les principes fondateurs de la réforme,** Les cahier de mazares, France, 2002, P :05.

92 Gerard Nouvelleau, Michel Rouach**, le contrôle de gestion bancaire et financière**, La revue banque,Paris, 1993, P :284.

93 عبد الحميد عبد المطلب، **الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص173.

***التقييم الداخلي:** يجب أن يكون لدى البنك أنظمة داخلية جيدة لتحويل ملاءة رأس المال والاحتياطات، في ضوء المخاطر التي يتعرض لها، والتي يجب تعريفها وتحليلها ووضع إجراءات لمواجهتها.

* **الإشراف التقييمي:** حيث يخول ذلك للسلطة الإشرافية حـــق مراجعة وتقيم كفاية رأس المال باستخدام عدد من المعايير، مثل مدى تحقيق أرباح مناسبة، وتحديد الاتجاهات الإستراتيجية للإدارة العليا فيما يتعلق بهيكل رأس المال وتطويره.

* **تدخل السوق(التدخل الرقابي):** عملا على توفير آلية للتنبؤ بالأزمات التـــي قد تتعرض لها البنوك، يقع على عاتق السلطات الرقابية الوطنية، التي تتبنى الأساليب المناسبة للتدخل في السوق المصرفي عندما تقتضي الضرورة لذلك، من خلال التدخل المبكر بإجراءات وقائية من الأزمات المتوقعة.

3.2.4.3.1. الدعامة الثالثة: تحقيق الانضباط في السوق

كثير من المشرفين يوافقون أن التعديلات الإشرافية يجب أن تعمل في ظل قوى السوق ويجب تشجيع السلوك الرقابي عبر الانضباط المطلوب بشكل رسمي من الجهات المقابلة، وحتى يكون هذا عمليا تحتاج الانضباطية السوقية لامتلاك معلومات مفهومة وكـــافية عـــن المخـــاطر المتعلقة بنشاطات البنك، وزيادة درجـــات الإفصاح المـــالي عن هيكل رأس المـــال وسياسات البنك والمحاسبة واستراتيجياتها للتعامل مع المخاطر والتفاصيل الخاصة بالمراكز المالية والأداء العام[94]، وقد شددت الدول والقطاعات المختلفة على وضع انضباطية السوق التي تقتضي الشفافية في تسيير المخاطر.

وجدير بالذكر أن المعايير الجديدة للجنة بازل لا تقف عند ضمان كفاية رأس المال، بل أنها تتسع لتشمل تطوير الصناعة المصرفية، وتفعيل المراقبة الداخلية وحسن إدارة المخاطر، فالاتجاه العالمي الجديد يؤكد أهمية فن إدارة المخاطر، ومواجهة تلك المخـــاطر تتطلب رأس مـــال مصرفي قوي وإدارة رقابية فعالة، وكوادر بشرية مؤهلة ومدربة بشكل جيد.

4.1. التحديات التي تواجه البنوك التجارية في ظل المستجدات المالية المعاصرة

يطبع البيئة المالية المعاصرة تغيرات ومستجدات عديدة جسدتها العولمة المالية والتطورات التكنولوجية واتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية ومقررات لجنة بازل الدولية، كما تسودها أجواء تجديد مستمرة لأدوات التعامل المالي وتشترك هذه المستجدات فـــي إيجاد واقـــع مصرفي جديد ومتغير، تبرز في أفاقه قضايا وتحديات عديدة تواجه البنوك التجارية على المستوى المحلي والدولي. وسنتطرق فـــي ما يلي إلى أهم هذه التحديات.

---

[94] عدنان الهندي، **التوجيهات الرقابية الجديدة للجنة بازل في ميدان العمل المصرفي العربي**، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد323، أفريل 2000، ص53.

1.4.1. اشتداد حدة المنافسة

إن دينامكية المنافسة الحرة وما تفرضه من متطلبات حركية في القرار البنكي تمثل أحد التحديات الأساسية التي تواجه البنوك التجارية اليوم.

حيث شهدت حقبة الثمانينات من القرن الماضي احتدام ظاهرة المنافسة سواء بين البنوك التجارية أو بينها وبين المؤسسات المالية غير المصرفية، ومن بين أهم العوامل التي أدت إلى زيادة حدة المنافسة بين قطاع الخدمات المالية والمصرفية ما يلي[95]:

• تشابه الخدمات المالية والمصرفية التي أصبحت تقدمها كل البنوك والمؤسسات الأخرى غير المصرفية، بعد أن أزيلت اللوائح والقيود التي كانت تمنع ذلك؛ وقد أدى ذلك إلى تضييق الهوامش والضغط على الأرباح من العمليات التقليدية، كما دفع بدوره إلى محاولة استحداث الأساليب والأدوات المالية الجديدة لزيادة القدرة التنافسية والحصول على أكبر حصة ممكنة من الأسواق؛

• التقدم التكنولوجي المتسارع في مجالات الاتصالات والمعلومات ووسائل تقديم الخدمات، والذي أدى إلى توسيع شبكة المعلومات المالية وزيادة كفاءة النظم وأساليب معالجة البيانات واتخاذ القرارات، وطرق حساب التكاليف وتسعير الخدمات المالية والمصرفية، وسرعة إيصال المعلومات المتعلقة بذلك إلى الأسواق والمتعاملين فيها، وانخفاض تكلفة انجاز المعاملات المالية عبر الحدود؛

كما مكن التقدم التكنولوجي البنوك من التوسع في أنشطتها وبناء شبكات واسعة من الفروع، وأدى إلى تحويل العديد من البنوك إلى المعاملات الالكترونية؛

• كما أدى التحرر من القيود وما صاحبه من تقدم تكنولوجي متسارع وتوظيف التكنولوجيا في الصناعة المصرفية، إلى ظهور العديد من الخدمات المصرفية غير التقليدية من أهمها النقود الالكترونية والتوسع في عمليات التجارة الالكترونية؛

• وأدى التزايد نحو التوريق والتسنيد إلى تحول البنوك من الأعمال التقليدية للبنوك إلى التدخل في أسواق الأوراق المالية الجديدة مثل شهادات الإيداع ومبادلات الديون، الأمر الذي تطلب أساليب جديدة من الرقابة والحد من المخاطر.

ولقد اتخذت المنافسة التي تعرفها البنوك ثلاثة اتجاهات تنافسية رئيسية:

- الاتجاه الأول: المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها محليا وعالميا.
- الاتجاه الثاني: المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.
- الاتجاه الثالث: المنافسة بين البنوك والمؤسسات غير المالية على تقديم الخدمات المصرفية.

1.1.4.1. تزايد حدة المنافسة بين البنوك التجارية

[95] عبد القادر بريش، **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمة المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراء (غير منشورة)، تخصص مالية وبنوك، جامعة الجزائر، 2006، ص ص، 30-31.

تتنافس البنوك التجارية فيما بينها في مختلف أوجه جمع الموارد وتقديم الائتمان والخدمات المصرفية والمالية، وهي المنافسة التي يمكن اعتبارها منافسة مباشرة غير سعريه في الأساس، تدور حول جودة وتمايز الخدمات المصرفية المقدمة بما يؤثر على حصة هذه البنوك في السوق المصرفية، وتعتبر الأعمال المصرفية بالتجزئة المجال الأبرز الذي تبرز فيه المنافسة بين البنوك التجارية، وهي الأعمال التي تحتل وزنا نسبيا كبيرا من تشكيلة الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية.

ويمكن أن نفسر ظاهرة تزايد المنافسة على هذا النوع من الأعمال المصرفية إلى العديد من الأسباب والتي من أهمها[96]:

- التغيرات الديمغرافية المتعلقة بالسكان من حيث المواليد والوافيات والزواج...إلخ، فعلى سبيل المثال يلاحظ بالنسبة لتلك التغيرات في الدول الغربية ذات الاقتصاديات المتقدمة أن نسبة السكان تحت **24** عام في حالة تناقص، بالإضافة إلى أن التعداد العام للسكان في هذه المجموعة يبرز ثلاث مجموعات من السكان ذات رغبات وميولات واحتياجات مختلفة، الأمر الذي ينعكس على احتياجاتها المالية التي تكون مختلفة وبدرجة واسعة، وما لهذه الاحتياجات من تأثير على جانب الطلب على الخدمات المصرفية بالتجزئة؛
- من ناحية أخرى فإن الأوضاع المالية للعملاء كان لها الأثر الكبير في تزايد حدة المنافسة، ففيما يتعلق بهذه النقطة فإن الجدير بالذكر أن الأفراد بالدول الغربية المتقدمة أصبحوا أكثر غنا وثراء من ذي قبل، فقد زاد على سبيل المثال الدخل الحقيقي للقطاع العائلي في معظم الدول الأوروبية منذ عام **1975**، كما أن موجودات القطاع العائلي مازالت تنمو بمعدل أسرع من معدل نمو التزامات هذا القطاع.

وبالإضافة إلى المنافسة التي تعرفها البنوك التجارية فيما بينها فإننا نجد أنها تنافس أيضا البنوك الأخرى كالبنوك المتخصصة وغيرها، رغم كون هذه المنافسة غير كاملة باعتبار أن البنوك المتخصصة يقتصر نشاطها على مجالات وقطاعات محددة، فإن تنامي العمل بمفهوم البنوك الشاملة قد عزز وزاد من المنافسة التي تعرفها مختلف مجالات عمل هذه الأنواع من البنوك وشكل تداخلا في الأنشطة التي تمارسها.

كذلك تشكل البنوك الإسلامية قوى تنافس كبيرة بالنسبة للبنوك التجارية، حيث أضحت منذ سنوات بديلا عمليا وواقعيا في مجال النظام المصرفي البنكي والتعاملات المالية، حتى في البلدان الغربية الأكثر تحفظا، وقد ساهمت الأزمة المالية المعاصرة(أزمة الرهن العقاري الأمريكية) في إدراك غير المسلمين صواب التطبيقات العملية للصيرفة الإسلامية، لابتعادها عن المعاملات الوهمية وتضخم الديون والمغامرة بالموارد المالية. وقد أدى تزايد عمل هذه الأخيرة (البنوك الإسلامية) إلى لجوء البنوك التجارية إلى تقديم أشكال من الخدمات المصرفية الإسلامية أو إنشاء فروع إسلامية تابعة لها تقوم بالتعامل وفق نفس المبادئ التي تقوم على أساسها إدارة البنوك الإسلامية. ليس

[96] عبد المنعم راضي، فرج عزت، **اقتصاديات النقود والبنوك**، البيان للطباعة والنشر، مصر، 2001، ص274.

فقط بالنسبة للبنوك العربية بل حتى بالنسبة للبنوك العالمية، وكمثال على ذلك نجد بنك "**City Banc**" الذي يقدم للأفراد خدمات مصرفية على مختلف أنواعها بما فيها الخدمات المصرفية الإسلامية[97].

2.1.4.1. تزايد حدة المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

زيادة على تنافس البنوك التجارية فيما بينها فهي تنافس أيضا المنشات المالية الأخرى غير البنكية مثل شركات التأمين، صناديق الاستثمار، صناديق التوفير، هيئات البريد وغيرهم ممن يقدمون خدمات تنافس البنوك في استغلال الفائض المالي لدى الأفراد وتمويل احتياجات الوحدات المختلفة، فالمصارف الأمريكية مثلا شهدت خلال الفترة (**1980 – 1995**) انخفاض مس نصيبها في تمويل الأصول المالية الشخصية من **50%** إلى **18%** ، وفي مقابل ذلك ارتفع نصيب المؤسسات المالية غير المصرفية حوالي **42%**.

والبنوك التجارية في تعاملها مع ذلك تلجأ إلى تقديم خدمات وأوعية ادخارية ذات مزايا مشابهة ومنافسة لما تقدمه هذه المؤسسات المالية كبواصل التأمين وشهادات الادخار على سبيل المثال.

كذلك فإن البنوك التجارية تتنافس مع الوسطاء الماليين والشركات المالية العاملة في مجال الأوراق المالية حيث تدخل في منافسة للسماسرة والموزعين الذين يقومون بتجميع المدخرات وتوجيهها إلى الوحدات المستثمرة مباشرة عن طريق الاستثمار المباشر[98].

ورغم أفضلية البنوك على هذه المؤسسات من حيث تمتعها بمزايا تقديم خدمات لا تستطيع هذه الأخيرة تقديمها، إلا أن درجة التهديد التنافسي من قبل الداخلين الجدد في سوق الخدمات المالية يتزايد بصورة ملحوظة، مما سوف يسبب المزيد من الصعوبات والارتباك للبنوك، حيث يلاحظ أنه في العديد من دول العالم أن دخول كل من شركات التأمين وشركات الأوراق المالية والوسطاء الماليين الآخرين سوف يؤدي إلى إحداث تغييرات جوهرية وذلك من خلال قيامها بتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات وثيقة الصلة بأعمال البنوك.

وكنتيجة لتلك المنافسة المتزايدة فإنه على البنوك أن تكيف نفسها لمنهج وأسلوب أكثر تكاملا لتسويق وبيع الخدمات.

3.2.4.1. تزايد حدة المنافسة بين البنوك والمؤسسات غير المالية

وبالإضافة إلى قيام العديد من المؤسسات غير البنكية بتقديم تشكيلة واسعة من الخدمات وثيقة الصلة بالبنوك كما سبق القول، فقد أصبحت تواجه هذه الأخيرة (البنوك) منافسة من المؤسسات غير المالية كالشركات التجارية والصناعية والتي تقوم بالبيع الآجل مما يشكل منافسة للبنوك في خدماتها. فقد بدأت العديد من المؤسسات غير المالية بالدول الصناعية المتقدمة في دخول أسواق الأعمال المصرفية بالتجزئة، وعلى سبيل المثال فإن بعض شركات بيع السلع بالتجزئة مثل "Marks and Spencer-Sears" أدخلت خدمة جديدة تقدمها لعملائها عبارة عن بطاقات تسوق ما يعمل على تقليص حاجة هؤلاء العملاء لخدمات البنوك[99].

---

[97] خليل الهندي، أنطوان الناشف، **العمليات المصرفية والسوق المالية، الجزء الثالث، "دمج المصارف"**، الموسوعة الحديثة للكتاب، طرابلس، 2000، ص111.

[98] عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة واقتصاديات البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص37.

[99] عبد المنعم راضي، عزت فرج، مرجع سبق ذكره، ص276.

أيضـــا فإن التطـــور الكبير فـــي نظم الاتصالات قـــد عمق من هذا التوجه وخصوصا ما تعلق بشبكة الانترنيت، حيث أتاحت هذه الشبكة صـــورا مختلفة لتدخل المؤسسات غير المـــالية والمصرفية وهذا عن طريق[100]:

* **الاستثمار المباشر**: علـــى سبيل المثال شركة **سوني**: **www.sony.com** ، حيث أنشأت بنك افتراضي يقدم خدمات الإقراض والائتمان، وشركة **سوفت بنك**: **www.softbank.com** التـــي تمتلك كـــل من **www.yahoo.com**، **www.zenet.com** و **E- tarde**، وليس لها علاقة بالعمل البنكي الفعلي وقد اشترت بنك ياباني مفلس **"نيون كريدت بنك"**.

* **توفير منظمات خدمات للتعاملات المصرفية**: مثل " أمريكان أون لاين " التي أقامت بنك افتراضي منذ سنة **1906**، انظم إليه " بنك أوف أمريكا " و " ينيون بنك أو كاليفورنيا " وسيتي بنك " و " بنك ويلز فارجو " و " بنك وون كاربوريش " وكذلك بوابة "**WWW.LYCOS. COM**" حيث بدأت شراكة مع بنك إلكتروني منتصف عام **1999** وهي تصدر بطاقات ائتمان إلكترونية (بطاقة خصم بنسبة15%) وتقدم قروض على الخط وجوائز تحفيزية لأول **100000** حساب.

* **تقديم خدمات بنكية بالنيابة**: مثل شركة بيع وتأجير السيارات:**WWW.AUTOBYTEL.COM** التي تقدم خدمة التمويل المجاني وبمقارنة أسعار الفائدة مع القروض.

من جانب أخر فيما يتعلق بالعمليات والخدمات المصرفية التي تقدم للمؤسسات فإن عملاء هذه الشريحة دائمي الطلب على منتجات مصرفية شديدة النمو مقابل رغبتهم تحملها بتكلفة تنافسية.

ولا يخفى أن للضغوط التنافسية المتزايدة التي شهدتها وتشهدها الساحة المصرفية كان لها أثار متباينة على البنوك، حيث يمكن أن نسجل منها ما يلي:

- زيادة كفاءة الجهاز المصرفي؛
- تخفيض التكاليف وتحسين الإدارة؛
- تخفيض العمولات؛
- زيادة كفاءة تقديم الخدمات المالية؛
- تحسين جودة الخدمة المصرفية.

غير أننا نمكن أن نسجل تأثيرا سلبيا على الكيانات المصرفية الضعيفة، والبنوك الصغيرة التي لا تستطيع أن تنافس.

2.4.1. ارتفاع المخاطر

[100] مفتاح صالح، خاطر طارق، «**التطورات التنظيمية الرقابية الحديثة في المجال المصرفي**»، ورقة البحث مقدمة في الملتقى الوطني حول: المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، مرجع سبق ذكره.

لا شك إن الصناعة المصرفية من أكثر الصناعات تعرضا للمخاطر لاسيما في عالمنا المعاصر، حيث تعاظمت هذه المخاطر وتغيرت طبيعتها في ظل تطورات التحليل المالي ومستحدثات العمل المصرفي وتنامي استخدام أدوات مالية جديدة ساعد علـــى خلقها التقدم التكنولوجي الهائـــل في الصناعة المصرفية، ومن هنا فقد باتت المخـــاطرة البنكية مـــن أبرز التحديات التي تواجه البنوك التجارية في ظل التطورات الراهنة، ومن منطلق أهمية هذا التحدي فقد ارتأينا إلـــى تسليط الضوء علـــى مفهوم المخاطرة البنكية وعرض مختلف أنواعها.

1.2.4.1. مفهوم المخاطرة البنكية.

تواجه البنوك التجارية نتيجة قيامها بوظائفها العديد من المخاطر خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية، وهناك العديد من التعريفات الخاصة بمصطلح المخاطرة البنكية نذكر منها:

* تعرف المخـــاطرة علـــى أنـــها: «احتمال الخسائر في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منظورة في الأجل الطويل أو القصير.»[101]

* كما تعرف أيضا بـــ: «احتمالية تعرض البنـــك إلـــى خسائر غـــير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين.»[102]

* وفي تعريف أخر لها: «المخاطرة البنكية هي التقلبات في القيمة السوقية للبنك.»[103]

واستنادا لهذه التعاريف يمكـــن استنتاج أن المخاطرة البنكية هي احتمال وقوع حدث أو مجموعة من الأحداث غير المرغوب فيها.

كما تعكس هذه التعاريف وجهة نظر المديرين للتعبير عن قلقهم إزاء الآثار السلبية الناتجة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع لها قدرة على التأثير على تحقيق أهداف البنك المعتمدة وتنفيذ استراتيجياته بنجاح.

وتنقسم المخاطر إلى نوعين منها ما هو عام، وهو نوع يخرج عن إرادة البنك والعميل معا كمخاطر التضخم، مخـــاطر الدورة الاقتصادية، مخـــاطر تغير أسعار الفائدة وأسعار الصرف...إلخ، ومنها ما هو خاص يتعلق بنشاط البنك وعميله.

وبصفة عامـــة يرتبط الخطـــر البنكـــي بحالة عدم التأكد فـــي استرجاع رؤوس الأموال المقترضة أو في تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة.

ويمكن إرجاع ارتفاع المخاطر للأسباب الآتية[104]:

- زيادة الضغوط التنافسية ممـــا أدى إلـــى تشجيع الميل للمخاطرة لتحقيق أقصـــى عائد على رأس المال المستثمر وكسب أكبر حصة ممكنة في الأسواق؛

---

101 طلعت أسعد عبد الحميد، **الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة**، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط1، 1998، ص27.

102 فايز جبر النجار، **إدارة المخاطر المصرفية وإجراءات الرقابة عليها**، عن الموقع:

www.bob.com , consulté le : 13/01/2010.

103 Anne Marie Perie du sert, **Risque et controle de risqué,** Economica, Paris, 1999, P25.

104 زيدان محمد، إدريس رشيد، **متطلبات اندماج البنوك الجزائرية في الاقتصاد العالمي**، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الوطني حول: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص416.

- اتساع أعمـــال البنوك خـــارج الميزانية وتحولها مـــن الأعمال التقليدية إلى أسواق المال، مما أدى إلى تعرضها إلى أزمات السيولة بالإضافة إلى مخاطر السوق الأخرى والتضخم في تقلبات الأسعار؛

- التغيرات الهيكلية التـــي شاهدتها الأسواق المالية والمصرفية فـــي السنوات الأخيرة نتيجة التحرر من القيود على حركة رؤوس الأموال وانفتاح الأسواق المحلية؛

- التطـــور التقني المفـــرط فـــي الصناعة المصرفية من جهة والذي أدى إلى زيادة الخدمات المصرفية من قبل البنوك وتنوعها، وزيادة تعقيد العمليات المصرفية من جهة أخرى.

2.2.4.1. المخاطر المالية

تشكل المخاطر المالية على اختلاف أنواعها التي أخذت تتعرض لها البنوك منذ بداية السبعينات تقريبا خاصة إثر تحرير تجارة الخدمات المالية، أبـــرز و أهم التهديدات التي تواجه مستقبل البنوك في صناعة الخدمات المالية بصفة عامة، وتتمثل هذه المخاطر فيما يلي:

* **مخاطر الائتمان:** إن الاستخدام الرئيسي في البنوك هو الإقراض، وتحقق القروض أكبر قدر من العوائد ولكنها تتحمل في نفس الوقت أكبر قدر من مخاطر الائتمان، وتنشأ المخاطر الائتمانية بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة، مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض وفوائده، وهذا السبب قد يكون نتج عن عدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل القرض أو فوائده في تواريخ الاستحقاق المحددة أو أنه له القدرة المالية على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لأخر، وبالتالي فالمخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لسداد أصل القرض وفوائده[105]، وهي تدعى أيضا بمخاطر العميل وخطر عدم السداد.

وهناك عدة عوامل تساهم في حدوث المخاطر الائتمانية منها:

- **عوامل خارجة عن نطاق المؤسسة**، مثل:

- تغيرات الأوضاع الاقتصادية، كاتجاه الاقتصاد نحو الركود أو الكساد أو حدوث انهيار غير متوقع في أسواق المال؛

- تغيرات في حركة السوق يترب عليها أثار سلبية على المقترضين.

- **عوامل داخلية** مثل:

- ضعف إدارة الائتمان أو الاستثمار بالبنك سواء لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي؛

- ضعف سياسات التسعير؛

- ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها.

إن المخاطر الائتمانية تؤدي بالبنك إلى خسارة الأموال المقرضة، لذا نجد أن البنوك المدارة بشكل جيد تضع حدودا لقروضها إلى مقترض واحد أو مجموعة مترابطة من المقترضين، بما في ذلك البنود خارج الميزانية، وذلك

[105] عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص213.

لتنويع المخاطر وتجنب الخسائر المفرطة التي قد تنشأ عن إفلاس أحد كبار المقترضين، أو مجموعة من المقترضين ذوي الصلة، ويتولى جهاز الرقابة رصد عمليات تركز الائتمان ويقوم عموما بوضع حد لها[106].

* **مخاطر السيولة:** إن خطر السيولة بالنسبة للبنك، يمثل ويعني عدم القدرة بأي شكل من الأشكال في لحظة معينة مقابلة للاستحقاقات(القروض) أو تحصيلها، وذلك من أجل تعبئة أصول البنك[107].

كما يمكن أن تعرف مخاطر السيولة بالاختلال في صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية، الناتجة عن الصعوبة التي تواجه البنك في الحصول على النقدية بتكلفة معقولة سواء من بيع الأصول أو الحصول على قروض وودائع جديدة، ويتعاظم خطر السيولة حينما لا يستطيع البنك توقع الطلب الجديد على القروض أو السحب من الودائع ولا يستطيع التوصل إلى مصادر جديدة للنقدية[108]. ويتم التعرف على سيولة الأصول من خلال الإشارة إلى قدرة المالك على تحويل الأصول النقدية بأقل خسارة من ناحية هبوط السعر، وتمتلك معظم البنوك بعض الأصول التي يمكن تصفيتها في أي وقت بسعر يقترب من القيمة الأصلية وذلك لتلبية احتياجات السيولة.

ويمكن إرجاع تعرض البنك إلى مخاطر السيولة إلى الأسباب الآتية:

- ضعف تخطيط السيولة بالبنك، مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث أجال الاستحقاق؛
- سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها إلى أرصدة سائلة؛
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية؛
- هذا كما تسهم بعض العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال في التعرض لمخاطر السيولة.

* **مخاطر أسعار الصرف:** تواجه البنوك خطر فقدانها لجزء من أصولها نتيجة لتحركات أسعار الصرف، وذلك على الرغم مما تتيحه القواعد المحاسبية الراسخة في شفافية وتحديد بصورة نموذجية لهذه النوعية من المخاطر، على سبيل المثال فإن تبني البنوك لمراكز مفتوحة لعملائها في وقت تتسم فيه أسعار الصرف بعدم الاستقرار سوف يسهم في زيادة مخاطر السوق التي يتعرض لها البنك، وهذا يشتمل المركز المفتوح للعمليات الفورية ، والعمليات الآجلة بأشكالها المختلفة والتي تندرج تحت ما يسمى بالمشتقات المالية [109]

ويعرف خطر الصرف بالخسائر الناتجة عن قيمة الحقوق أو الديون المسجلة بالعملة الصعبة في حسابات البنك[110]، حيث تتعرض تلك العملة للتغير في أسعار صرفها مما يؤدي بنتائج إيجابية أو سلبية، ففي حالة زيادة سعر صرف العملات فإن البنك يحقق أرباحا (الفوائد أكبر من القروض) وبالعكس يمكنه أن يحقق خسارة في حالة انخفاض تلك العملة عن السعر الذي استدان به.

---

[106] عاطف جابر طه عبد الرحيم، **تنظيم وإدارة البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص299.

107 Jaem Cloude Aogroset, Michel Querael, **Risque de taux d'intérêt et gestion bancaire**, economica, Paris, 2000, P :15.

[108] عاطف جابر طه عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص217.

[109] منير إبراهيم الهندي، مرجع سبق ذكره، ص226.

110 Gerard Nauvelleau, Michel Rouach, op-cit, P:312.

* **مخاطر أسعار الفائدة:** هـــي الخسائر المرتبطة بالتغير غيـــر المرغوب في سعر الفائدة مما يؤثر على قيمة عناصر الميزانية وعوائدها.

حيث تؤدي تقلبات أسعار الفائدة إلى تحقيق خسائر ملموسة للبنك في حالة عدم اتساق أسعار الفائدة على كل من الالتزامات والأصول، وتتصاعد هذه المخاطر في حالة عدم توافر نظام معلومات لدى البنك يمكنه من الوقوف على معدلات تكلفة الالتزامات ومعدلات العائد على الأصول، أو يساعده على تحديد الفجوة بين الأصول والالتزامات لكل عملة من حيث إعادة التسعير ومدى الحساسية لمتغيرات أسعار الفائدة.

وتشير مخاطر سعر الفائدة، إلى التغاير الأساسي في صافي دخل الفوائد والقيمة السوقية لحقوق الملكية بالمقارنة بالتغيرات التـــي تحدث في أسعار الفائدة السوقية، ويشمل هذا الأمر التركيب الإجمالي لمحفظة البنك والتركيز على مواعيد استحقاق الأصول وكذلك التغيرات الأساسية التي تطرأ على أسعار الفائدة[111].

وبالتالي فإن مخاطر سعر الفائدة تمس كل المتعاملين فـــي البنوك سواء كانوا مقترضين أو مقرضين، فالمقرض يتحمل خطر انخفاض عوائده إذا انخفضت معدلات الفائدة، أما المقترض فيتحمل ارتفاع تكاليف ديونه بارتفاعها.

* **مخاطر التشغيل:** تعود مخاطر التشغيل إلى احتمالات زيادة مصاريف التشغيل بصورة كبيرة عما هو متوقع ويحدث ذلك نتيجة ضعف الرقابة علـــى التكاليف المبـــاشرة وأخطاء المعالجة التـــي يقوم بها موظفـــي البنك، وكذلك السرقات والاختلاسات التـــي قـــد تتم بواسطة بعض موظفي البنك أو وكلائه، كما ترتبط مخاطر التشغيل بأعباء وعدد الأقسام والفروع وحجم العمالة والتقنية المستخدمة[112].

* **مخاطر التسعير:** وتنشأ عـــن التغيرات فـــي أسعار الأصول بوجه خـــاص محفظة الاستثمارات المالية، وتوجد عوامل داخلية وعـــوامل خارجية تؤثر في مخاطر التسعير، وتتمثل العوامل الخارجية في الظروف الاقتصادية المحلية ومناخ الأعمال السائد بالسوق. أما المخـــاطر الداخلية فتتعلق بالوحدة الاقتصادية نفسها ومنها الهيكل التمويلي ونتيجة النشاط ومدى كفاءة التشغيل.

* **مخاطر الملاءة المالية:** تعرف الملاءة البنكية بالرصيد الصافي للبنك، بمعنى الفرق بين قيمة استعمالاته والتزاماته، فنقول أن البنك له ملاءة مالية في حالة توقف استعمالاته(موارده) على التزاماته[113]، كما تعرف ملاءة البنك باحتمال عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته، ويحدث ذلك عندما تنخفض القيمة السوقية لأصول البنك إلى مستوى أقل من القيمة

السوقية لالتزاماته، وهذا يعني أنه إذا اضطر إلى تسييل جميع أصوله فلن يكون قادرا على سداد جميع التزاماته، وبالتالي تتحقق خسارة لكل المودعين.

---

[111] عاطف جابر طه عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص218.

[112] عاطف جابر طه عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص- ص، 218-219.

[113] طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص95.

ويعتبر خطر الملاءة المالية كنتيجة لمختلف المخاطر التي يتعرض لها البنك، بما في ذلك مخاطرة القرض التي تنجم عن فشل البنك في استرداد أمواله، ومخاطر أسعار الفائدة التي تجعل موارده أكبر من عوائد استخداماته، بالإضافة إلى مخاطر الصرف والسيولة التي تؤثر على رأس مال البنك واحتياطه.

3.2.4.1. مخاطر الصيرفة الالكترونية

أدى النمو الكبير في أنشطة الصيرفة الالكترونية إلى خلق تحديات جديدة أمام البنوك والجهات الرقابية في ضوء افتقار الإدارة والمراقبين والعاملين بالبنوك إلى الخبرة الكافية لملاحقة التطورات المتسارعة في تكنولوجيا الاتصالات، هذا بالإضافة إلى تصاعد إمكانيات الاحتيال والغش على الشبكة المفتوحة مثل الانترنت، نتيجة لغياب الممارسات التقليدية والتي كان يتم من خلالها التأكد من هوية العميل وشرعيته، هـــذا فقد أشارت لجنة بازل للرقابة المصرفية إلـــى أهمية القيام بوضع السياسات والإجراءات التي تنتج إدارة مخاطر العمل المصرفي الالكتروني من خلال تقييمها والرقابة عليها ومتابعتها، كما أصدرت خلال مارس **1988** ومايو **2001** مبادئ لإدارة هذه المخاطر[114].

ومن أهم المخاطر التي تنشأ عن الصيرفة الالكترونية نذكر ما يلي:

* **المخاطر التشغيلية:** تنشا مخاطر التشغيل من عدم التأمين الكافي للنظم مما يجعلها عرضة لعمليات " الهاكرز" وما قد يقوم به مـــن زرع الفيروسات ومـــا إلى ذلك، مما قد يهدد بوقف تلك البرمجيات الأساسية في إمكانية اتصال العملاء بالبنك الالكتروني المتعاملين معه أو عدم ملائمة تصميم النظم والبرمجيات التي يتعامل بها البنك وذلك من خلال عدم تحديثها أولا بأول، أو إنجاز العمل أو أعمال الصيانة وكذا نتيجة إعادة الاستخدام من قبل العملاء وذلك على النحو التالي[115]:

- **عدم التأمين الكافي للنظم:** تنشأ هذه المخاطر عن إمكانية اختراق غير مرخص لنظم حاسبات البنك، يهدف إلـــى التعرف إلـــى المعلومات الخاصة بالعملاء واستغلالها وأحيـــانا لسرقة البطاقات الائتمانية الخاصة بهم سواء تـــم ذلك مـــن خارج البنك أو مـــن المتعاملين به، بما يستلزم توفر إجراءات أمنية كافية لكشف وإعاقة ذلك الاختراق.

وقد تتوفر تلك الإجراءات من نظم التأمين الالكترونية، حيث تعوق عمل أي شخص يحاول الدخول إلى البرامج الخاصة بالبنك لأنهم أقدر الناس على معرفة النظم الالكترونية الخاصة بالبنك وكيفية الدخول إلى أنظمته الالكترونية بسهولة ويسر.

- **عـــدم ملائمة التصميم أو إنجـــاز العمل أو أعمال الصيانة** : وهـــي تنشأ عـــن إخفاق النظم أو عدم كفاءتها(بطء الأداء مثلا) لمواجهة متطلبات المستخدمين وعدم السرعة في حل هذه المشاكل وصيانة النظم، خاصة إذا ما زاد الاعتماد على مصادر خارج البنك لتقديم الدعم الفني بشأن البنية الأساسية اللازمة.

---

[114] مصطفى عبد اللطيف وآخرون، مرجع سبق ذكره.

[115] منير إبراهيم الجنبيهي، ممدوح محمود الجنبيهي، **البنوك الالكترونية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص- ص، 19-21.

وهنا لابد أن يقوم البنك الالكتروني بالاعتماد على مصادره الخاصة لتقديم الدعم الفني له دون الاعتماد على مصادر خارجية عنه وذلك للعمل على استمرار تقديم الدعم الفني وتحديث النظم الالكترونية الخاص بالبنك الالكتروني دون أي انقطاع أو بطء.

- **إساءة الاستخدام من قبل العملاء:** ويرد ذلك لعدم إحاطة العملاء بإجراءات التأمين والوقاية أو بمهاجمتهم لعناصر إجرامية بالدخول إلى حسابات عملاء آخرين أو القيام بعمليات غسيل الأموال باستخدام بياناتهم الشخصية أو عدم إتباعهم إجراءات التأمين الواجبة.

* **مخاطر السمعة:** تنشأ مخاطر السمعة في حالة توافر رأي سلبي اتجاه البنك أو الذي قد ينشأ في عدم توفر وسائل الحماية الكافية والمؤكدة للبيانات التي يحتفظ بها البنك والخاصة بعملائه، أو وقوع بعض عمليات الاختراق لنظم البنك الالكتروني واقتحامها من قبل بعض الغرباء أو العاملين في البنك ذاته وهذا ينشأ عنه وجود سمعة سيئة للبنك من تلك الناحية مما يؤثر كثيرا على سمعة البنك ونشاطه وكذلك على عدد العملاء لدى هذا البنك ويخفض نشاطه إلى أقصى حد ممكن مما يقلل من الأرباح[116].

* **المخاطر الإستراتيجية:** وهي تلك المخاطر الناجمة عن عدم تبني الاستراتيجيات المناسبة التي تأخذ في عين اعتبارها كيفية تحقيق المزيج المناسب بين كل من الخدمة المصرفية التقليدية، والخدمات المصرفية الالكترونية، بما لا يعرض البنك لمزيد من المخاطر، ولا يؤثر على مركزه التنافسي، وتأتي أهمية هذه النوعية من المخاطر من حيث تأثيرها الكبير على مستقبل البنك، ومن حيث العناصر العديدة المكونة لها والتي تحتاج إلى ضوابط رقابية مع ظروف كل بنك وكل سوق مصرفي.

* **المخاطر القانونية:** تقع هذه المخاطر في حالة انتهاك القوانين والقواعد والضوابط المقررة خاصة تلك المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال أو نتيجة عدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن العمليات البنكية الالكترونية ومن ذلك عدم وضوح مدى توافر قواعد لحماية المستهلكين في بعض الدول أو لعدم المعرفة القانونية لبعض الاتفاقيات المبرمة باستخدام وسائل الوساطة الالكترونية[117].

* **المخاطر التي تؤثر على العمليات المصرفية التقليدية:** إن لقنوات توزيع الصيرفة الالكترونية انعكاسات بالنسبة للمخاطر المصرفية التقليدية، إذ أنه في ظل التحول الالكتروني للعمل المصرفي قد تزداد حدة المخاطر التقليدية ومنها مخاطر الائتمان والسيولة وسعر الفائدة ومخاطر السوق، فعلى سبيل المثال نجد أن استخدام الانترنت في منح الائتمان في الداخل والخارج قد يزيد من احتمالات إخفاق بعض العملاء في سداد التزاماتهم ومن ثم زيادة المخاطر الائتمانية، كذلك فإن أي معلومات سلبية أو غير صحيحة عن البنك يمكن أن تنتقل بسرعة عبر الانترنيت وتحمل

---

[116] نفسه، ص 22

[117] منير إبراهيم الجنبيهي، ممدوح محمود الجنبيهي، مرجع سبق ذكره، ص ص،22-23.

عملائهم على السحب بسرعة وهو ما يعرض البنك لزيادة مخاطر السيولة، كما أن صيرفة الانترنيت تعمل على زيادة وحرية حركة الودائع، ومن هنا تظهر أهمية مراقبة البنك لحجم الودائع وقروضه بشكل مستمر[118].

ومما تقدم نستخلص أن كل العوامل الدافعة لزيادة المخاطر وتنوعها، يجعل التحدي الحقيقي أمام البنوك هو كيفية إدارة هذه المخاطر والتحكم فيها.

3.4.1. تحديات أخرى

إضافة لما تواجهه البنوك التجارية نتيجة التطورات التي شهدتها الساحة المالية والمصرفية العالمية من اشتداد المنافسة وارتفاع المخاطر، فهناك تحديات أخرى تمثلت في انتشار عمليات غسيل الأموال وتغير طبيعة وهيكل الخدمات المصرفية بالإضافة إلى الالتزام بالمعايير الدولية(معدل كفاية رأس المال) وهذا ما سنتطرق له من خلال هذا المطلب.

1.3.4.1. تغير هيكل الخدمات المصرفية

لقد شهدت الأسواق المالية والنقدية اتجاها متزايدا نحو التحرير من القيود والتشريعات واللوائح والمعوقات التي تحد من التوسع في عمليات البنوك، وأعتبر ذلك ثورة للتحرير الهيكلي لنشاط البنوك، حيث أدى النمو الهائل للأسواق المالية الناجم عن سياسات وبرامج الخوصصة والعولمة والتنوع في أدوات الاستثمار ومشتقاتها وتوسيع عمليات المتاجرة بالأصول عموما، إلى تضاؤل الطلب على الخدمات المصرفية التقليدية إذ أصبح الاقتراض من الأسواق المالية مباشرة أسهل وأقل تكلفة، كما أصبح توظيف الأموال في هذه الأسواق أكثر جدوى وأيسر في ظل الانتشار الواسع لشركات إدارة الأصول التي أطلقت مئات صناديق الاستثمار والأدوات الاستثمارية لتلبي مختلف قدرات ورغبات المستثمرين.

وفي الوقت الذي زادت فيه حاجة المصارف إلى تحقيق مزيد من الأرباح لإرضاء المستثمرين، فقد بدأت تخسر ميدان عملها الرئيسي أمام لاعبين من خارج القطاع المصرفي كشركات الصرافة، وشركات التأمين وشركات الأوراق المالية.

وقد انعكس هذا بشكل كبير على مناخ أعمال البنوك وهيكل الخدمات التي تقدمها، وهناك ثلاثة أمور ميزت عملية إعادة هيكلة الخدمات المصرفية:

---

[118] فايق جبر النجار، مرجع سبق ذكره.

1.1.3.4.1. نمو الأعمال خارج الميزانية

حدث تغير محسوس في أعمال البنوك، وذلك عن طريق التوسع في استخدام المبتكرات المالية وبنود خارج الميزانية أو ما يطلق عليها المشتقات ومن أهمها العقود الآجلة والمستقبلية، وعقود الخيارات وعقود المبادلات، ويرجع سبب تزايد ممارسة البنوك إلى الأعمال خارج الميزانية إلى ما يلي[119]:

- التعويض عما فقدته البنوك من الدخول المكتسبة من أعمالها التقليدية بسبب المنافسة بينها وبين المؤسسات المالية الأخرى على سعر الفائدة على الإقراض؛
- اتجاه المقترضين إلى أسواق المال ذات تكلفة أقل؛
- ارتفاع تكلفة الخدمات المالية والمصرفية التقليدية؛
- الكساد الذي ساد سوق العقارات.

وقد أدى هذا التحول في بنود ميزانيات البنوك إلى ما يلي[120]:

- تحقيق أرباح للبنوك عن طريق الأصول المدرة للدخل خاصة السندات ومن عمليات إدارة المخاطر؛
- انخفاض نصيب الودائع من إجمالي الخصوم من البنك؛
- انخفاض نصيب القروض من إجمالي أصول البنوك كنتيجة لتزايد النصيب النسبي للأصول (خاصة السندات)؛
- زيادة النصيب النسبي للخصوم القابلة للمتاجرة من إجمالي خصوم البنوك نتيجة تزايد البنوك في مجال إصدار السندات.

2.1.3.4.1. التغير في هيكل الودائع وارتفاع تكاليفها

حيث شهدت البنوك في معظم دول العالم تغيرات هامة في مكونات الودائع، تمثلت في اتجاه نسبة الودائع لأجل وودائع التوفير وشهادات الإيداع إلى إجمالي الودائع للتزايد بشكل واضح، مقابل انخفاض حجم الودائع الجارية، فضلا عن سماح بعض البنوك في العديد من دول العالم بدفع عوائد على الودائع الجارية، بالإضافة إلى اتجاه البنوك إلى التعامل بأسعار فائدة متغيرة على اختلاف أشكالها مما جعل تكلفة مصادر التمويل بما فيها الودائع أكثر حساسية لتغيرات أسعار الفائدة في الأسواق، ومن ثم التقلب الشديد في تكاليف وإيرادات البنك وكذلك أرباحه الصافية، وهو ما أدى إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

3.1.3.4.1. دخول البنوك التجارية في عمليات الاستثمار

وقد نتج عن ذلك توسيع دائرة المخاطر التي تواجه أعمالها لتشمل مخاطر السوق بالإضافة للمخاطر الائتمانية مما أدى بالبنوك إلى استخدام أدوات جديدة لإدارة هذه المخاطر. حيث دفعت مخاطر الأنشطة الاستثمارية المصارف الدولية إلى البحث عن مجالات أكثر أمانا، وقد وجدت ضالتها في مجال التوريق خلال عقد الثمانينات والنصف الأول من التسعينات، وبذلك يضل التوسع الكبير في هذا الميدان وما يتطلبه من خدمات الأوراق المالية لاسيما

---

[119] أحمد التوني، **الاندماج المصرفي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص ص، 21-22.

[120] رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص99.

وأن الخدمات المطلوبة تجاوزت مجرد تنظيم السجلات وضغط الأوراق المالية لتشمل خدمات ذات قيمة مضـــافة مثل حسابات الاستثمار وأعمال التسويات وجني الأرباح، وإدارة النقد والخدمات. وقد شكل هذا النظام مصدر دخل كبير وسهل وأمن للمصارف الدولية، إذ قدرت أرباحه الصافية على المستوى الدولي خلال **1996** بحوالي ستة مليارات دولار[121].

وأخيرا نستخلص أن إعادة هيكلة الخدمات المالية التي حدثت في صناعة الخدمات المصرفية مؤخرا قد دفعت بالبنوك التجارية إلى البحث عن الربح خارج مجال الإنتاج العيني، وتحولت بشكل متزايد من الوساطة في توفير رؤوس الأموال اللازمة لحركة الاقتصاد(تحويل الإنتاج وتوسيعه) إلى مجال وساطة الخدمات المالية وإدارة المخاطر.

2.3.4.1. انتشار ظاهرة غسيل الأموال

تعد عمليات غسيل الأموال من أخطر الجرائم الاقتصادية التي يشهدها عصرنا الحديث، وقد تفاقمت هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة مع زيادة تقدم وسائل تقنيات المعلومات، واتسعت باستغلال نتائج الثورة التكنولوجية وانتشار ظاهرة العولمة، وتعتبر ظاهرة من مظاهر الجريمة المنظمة التي تشترك فيها عدة أطراف مستعملة البنوك والمؤسسات المالية كقنوات لتبييض الأموال القذرة، مما يجعل البنوك والأنشطة المصرفية في العالم في تحد للحد من نموها واتساعها.

1.2.3.4.1. مفهوم غسيل الأموال

هناك الكثير من التعاريف الواردة في هذا الشأن، وسعيا للتوصل إلى مفهوم واضح لهذه الظاهرة، ارتأينا لعرض بعضها كما يلي:

التعريف الأول: «تبييض الأموال غير الشرعية هي العملية التي تتطلب تحويل النقود القذرة إلى ديون ذمة سعيا لتغطية الطابع غير الشرعي لشأنها الأولي.»[122]

التعريف الثاني: «يعبر مفهوم غسيل الأموال عن مجموعة من العمليات المالية المستمرة والمتلاحقة وبطريقة متعمدة في سبيل إدخال الأموال القذرة الناتجة عن أنشطة موازية وخفية من خلال الاقتصاد الموازي(*) (غير الشرعي) إلى قنوات الاقتصاد الرسمي، بغية إكسابها صفة شرعية عن طريق الوساطة البنكية.»[123]

التعريف الثالث: «تعرف جريمة غسيل الأموال على أنها جريمة دولية منظمة يقوم بمقتضاها أحد الأشخاص بإجراء سلسلة من العمليات المالية المتلاحقة على أموال غير مشروعة، نتجت عن أنشطة غير مشروعة يعاقب عليها تشريع

---

[121] **القطاع المصرفي العربي وتكيفه مع البيئة الدولية**، عن الموقع:

.www.ahram.org.ae, consulté le : 21/09/2009.

[122] الأخضر عزي، «**دراسة ظاهرة تبييض الأموال عبر البنوك**»، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الوطني حول: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص167.

(*) الاقتصاد الموازي (غير الرسمي):هو مجموعة من الأنشطة الماركانتينية والإنتاجية للسلع والخدمات التي انتقلت من التنظيم القانوني للدولة، أي كل الأعمال القانونية وغير القانونية التي لمسعى التحايل.

[123] نفسه، ص168.

دولة هذا الشخص مستعينا بوسطاء كواجهة للتعامل مستعملا مناخ الفساد الإداري وتسرية حسابات البنوك بهدف تأمين حصيلة أمواله القذرة من الملاحقة الرقابية والأمنية.»[124]

نلاحظ من خلال التعريفات السابقة أنها تلتقي في عنصرين مهمين هما: لا شرعية المصدر، وإتباع الأساليب التمويهية في رسكلة الأموال وإدخالها في الادخار الرسمي، ومن الواضح أن البنوك هي القنوات الرئيسية التي تعبر منها هذه الأموال.

وتمر عملية غسيل الأموال بثلاث مراحل أساسية ومتكاملة تتمثل في:

- ❖ مرحلة التوظيف .le placement
- ❖ مرحلة التجمع أو التعميم l'impilement
- ❖ مرحلة الدمج l'intigration

وتوجد عدة أسباب وراء تنامي ظاهرة غسيل الأموال نذكر منها ما يلي[125]:

- انتشار التهرب الضريبي ونمو قطاع الاقتصاد الموازي؛
- التسابق بين البنوك لجذب المزيد من الأموال وزيادة معدلات الأرباح، والمنافسة غير الشرعية بين البنوك؛
- الثغرات الموجودة في التشريعات المصرفية والنقد والصرف والتجارة الخارجية، في ظل التحرر الاقتصادي؛
- الفساد السياسي وتنامي ظاهرة الرشوة وتلقي العمولات من طرف كبار المسئولين الحكوميين؛
- تحرير تجارة الخدمات المالية والبنكية، حيث تسعى معظم الدول إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وتحرير الأسواق المالية لإحداث المزيد من الانتعاش، والنمو بغض النظر عن مخاطر عمليات غسيل الأموال.

2.2.3.4.1. علاقة غسيل الأموال بتسيير البنوك

تؤثر نوعية الإدارة البنكية على نتائج أعماله، ويكون هذا التأثير ناتجا عن مدى ارتباط الإدارة البنكية بالإدارة العلمية وخاصة منهج فعالية الإدارة بالأهداف في البنوك من حيث مبادئها ومقوماتها، بحيث أن هذا الارتباط هو الذي يوضح مدى الارتجالية والعشوائية والزبائنية والرداءة أو الجودة والفعالية. ومن هذا المنطلق فقد نجد أن هناك تزايدا في تبيض الأموال دون أن يتفطن له المسير المصرفي خاصة إذا لم يكن مدعما بتكوين بنكي مقبول، لأن إدارة البنوك تعني التخطيط والتنظيم والتوجيه والمتابعة والمراقبة، وأن غياب هذه العناصر يزيد من تزييف الحقائق وهدر الكفاءات، وهذا من شأنه التأثير على الإبداع في العمل وعلى الثقة التي وضعها جمهور المتعاملين مع البنك في موظفيه ومسئوليه[126].

وللتصدي لهذه الظاهرة فإن هناك العديد من الوسائل والإجراءات البنكية للحد من تنامي هذه الظاهرة(غسيل الأموال) والمتمثلة في:

---

[124] عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة واقتصاديات البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص233.

[125] حمدي عبد العظيم، غسيل **الأموال في مصر والعالم**، دار إيتراك، القاهرة، 1997، ص24.

[126] الأخضر عزي، «**ظاهرة تبييض الأموال عبر البنوك**»، مرجع سبق ذكره، ص174.

- ضرورة التزام العاملين بالبنوك بالمبادئ المصرفية الأساسية لمكافحة عمليات غسيل الأموال وذلك عن طريق التحري عن طبيعة المال المقدم لهم من العملاء(التعرف على العميل، حفظ القيود، معرفة طبيعة ومكان العمل، التقارير المتبادلة والابتلاع)؛

- إتباع سياسات وإجراءات الضبط الداخلي في المؤسسات المصرفية المتعلقة بعمليات غسيل الأموال، كتلك الصادرة عن بنك إنجلترا المركزي في فيفري **1995**، والتي يجب على البنوك الاعتماد بها لأهميتها(*)؛

- التحري المتواصل عن سير المتوجات البنكية وخاصة تلك التي تدخل فيها كمية النقود الالكترونية، وكذا مراقبة الاقتراض وإعادة الاقتراض بغية الحصول على المعلومات الضرورية عن العميل الذي يطالب بقروض وضمانات ورهانات وغير ذلك؛

- ضرورة تعميق أواصل التعاون الدولي في مجال مكافحة الجرائم الاقتصادية وغسيل الأموال؛

- التفرقة في الحسابات البنكية والتحويلات من النقد الأجنبي بين النقد المعلوم المصدر والنقد غير المعلوم المصدر مع عدم السماح بتحويل هذا الأخير إلى أحد البنوك والفروع الخارجة مهما كانت الأسباب.

وتجدر الإشارة أنه إضافة للدور الذي تلعبه البنوك في مكافحة عمليات غسيل الأموال، فهناك جهود دولية مستمرة تعمل هي الأخرى في مكافحة هذه الظاهرة وهذا عن طريق جملة من الاتفاقات نذكر منها:

* اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية في فيينا بالنمسا في ديسمبر**1988**؛

* لجنة العمل للإجراءات المالية المتعلق بغسيل لأموال .financial action task force (**FATK**)؛

* لجنة بازل للرقابة المصرفية التي توصلت إلى وضع القواعد الرقابية الفعالة كحد أدنى للضوابط الرقابية الواجب توافرها؛

* اللجنة الدولية لمكافحة غسيل الأموال **(GAF)** وتضم الدول الأكثر تصنيعا في العالم.

هذا على المستوى الدولي، أما بالنسبة للجزائر، فحرصا من المشرع الجزائري على مكافحة هذه الظاهرة بما لها من أثار سلبية على الاقتصاد الوطني، فقد تم سن مجموع من الأحكام القانونية والمالية وكذا اتخاذ العديد من الإجراءات، كان أهمها المصادقة على الاتفاقية الدولية للأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية الموقع عليها بتاريخ **20** ديسمبر **1988** من طرف الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم **95-41** المؤرخ في **28** يناير **1995**، وكذا المصادقة على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة الصادرة بتاريخ **09** ديسمبر **1999** من طرف الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم **2000-445** المؤرخ في **23** ديسمبر **2000**.

(*) للمزيد من المعلومات الرجوع إلى: عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة واقتصاديات البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص267.

3.3.4.1. الالتزام بالمعايير الدولية (مقررات لجنة بازل)

من أهم التحديات التي أصبحت تواجه كل البنوك في العالم ومنها البنوك التجارية ضرورة تبني المعايير الدولية التي أقرتها لجنة بازل في مختلف اجتماعاتها فيما يتعلق بملاءة رأس المال، قواعد الحذر، والالتزام بالشفافية، حيث أصبح القائمون على هذه الهياكل ملزمين بالحذر والاحتياط ومجابهة هذه الآثار وذلك عن طريق تدعيم رؤوس أموال البنوك واحتياطاتها، كما أصبح لزاما على البنوك الالتزام بالمعايير العالمية في هذا الشأن للدلالة على متانة مراكزها المالية مما يزيد من تقوية ثقة المتعاملين معه ويقيه من الهزات المالية التي تعصف بالبنوك الضعيفة، وتطبيق هذا الاتفاق لن يكون بالأمر اليسير فقد يلاقي العديد من البنوك صعوبات كثيرة في مقابلة متطلباته، ويمكن إيجاز بعض التحديات التي يفرضها في ما يلي[127]:

- يتسم منهج التقييم الداخلي للبنوك التي تفرضه المعايير الجديدة بالتعقيد وارتفاع التكلفة، مما يصعب معه استيعابه وتطبيقه من طرف العديد من لبنوك؛
- من المتوقع ألا يكون لدى البنوك الخبرة والأنظمة وقواعد البيانات المتعلقة بخسائر القروض لكي تكون مؤهلة لتطبيق منهج التقييم الداخلي؛
- عدم توافر موارد لتغطية الاستثمار في التكنولوجيا المتطورة وأنظمة وإدارة المخاطر وجمع المعلومات، حيث تعد تقنيات التحكم في المخاطر أو إدارتها المقترحة في الاتفاقية قاسية بدرجة يصعب الوفاء بها من قبل العديد من البنوك التي تعاني من ضعف الأطر الرقابية علاوة على أنظمة المدفوعات والتسوية؛
- سوف يؤدي مهج التقييم الداخلي إلى لجوء معظم البنوك إلى الاعتماد على الطريقة القياسية للتصنيفات من قبل وكالات التقييم ومن ثم ستواجه البنوك غير المصنفة ائتمانيا متطلبات رأس مال أعلى بسبب أوزان المخاطرة العالية؛
- سيعمل عد اعتياد العملاء على الأخذ بأساليب التقييم المقررة على إلغاء عبء أكبر على رأسمال البنوك نظرا لأن عدم تقييم العملاء سوف يرفع من أوزان مخاطرهم إلى **100%** على أقل تقدير؛
- سيشكل النقص في تقييمات وتصنيفات الأصول بشكل مفصل عائقا أمام الوفاء بمتطلبات بازل الخاصة بالرقابة.

وقد دفعت هذه التحديات البنوك التجارية إلى استحداث آليات عملية تسمح لها بالتواجد اليوم على الساحة المالية والمصرفية، وهو ما ترجمته الحركة الواسعة للاندماجات المصرفية والاتجاه للعمل بالصيرفة الشاملة وتدعيم القواعد الرأسمالية لها، بالإضافة إلى التعامل والتوظيف المتزايد للتكنولوجيا والأدوات المالية الحديثة.

---

[127] عبد الحميد عبد المطلب، **الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية**، مرجع سبق ذكره، ص178.

5.1. خلاصة الفصل

سمحت لنا دراسة هذا الفصل والتي تعد بمثابة مدخل لموضوع بحثنا، إلى الوقوف على أهم المستجدات المالية المعاصرة، وكذا التحديات التي تواجه البنوك التجارية في ظل هذه المستجدات. حيث كان لانتشار ظاهرة العولمة المالية أثارا بعيدة المدى على مختلف الأصعدة الاقتصادية والمالية، إذ أدت إلى إعادة صياغة البيئة المالية المعاصرة من خلال الاتجاه المتزايد نحو التحرر من القيود وإزالة التشريعات التنظيمية التي كانت تحول دون تحرير الخدمات المالية والمصرفية.

كما يعد التقدم التكنولوجي من أهم العناصر التي ساهمت في تغيير ملامح البيئة المالية المعاصرة عن طريق تحول المعاملات المالية والمصرفية التقليدية إلى المعاملات الالكترونية والتوسع في استخدام التكنولوجيا المصرفية. هذا فضلا عن المعايير والقواعد المصرفية الدولية التي فرضتها مقررات لجنة بازل في مجال الرقابة المصرفية وكفاية رأس المال والتي حاولت من خلال اتفاقياتها إيجاد صيغة مالية موحدة والمحافظة على الاستقرار المالي العالمي.

كل هذه المستجدات فرضت واقعا جديدا أمام البنوك التجارية وشكل لها تحديا حقيقيا حيث وجدت البنوك التجارية نفسها تواجه منافسين مختلفين كالمؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية وحتى المؤسسات غير المالية، كما أدت هذه المستجدات إلى ارتفاع المخاطر المصرفية فإلى جانب المخاطر التقليدية المعروفة أصبحت تواجه مخاطر الصيرفة الالكترونية، إضافة إلى انخفاض الطلب على الخدمات البنكية التقليدية مما أجبرها على تغيير هيكل خدماتها المصرفية، بالإضافة إلى ما تواجهه من عمليات غسيل الأموال بسلبياتها وأثارها الوخيمة على أدائها المصرفي، وكذلك ضرورة التزامها بمقررات لجنة بازل التي تجد البنوك صعوبة بالتقيد بها وتطبيق قواعدها خاصة البنوك الصغيرة.

وباعتبار المنافسة من أهم التحديات الإستراتيجية التي تواجه البنوك التجارية في المرحلة الراهنة، فسنتعرض لها بشيء من التفصيل في الفصل الموالي، وكذا واستراتيجيات مواجهتها.

الفصل الثاني

المنافسة البنكية واستراتيجيات مواجهتها

1.2. مدخل

2.2. المنافسة والقدرة التنافسية للبنك والقوى المؤثرة فيها

3.2. وسائل تحليل وقياس المنافسة على مستوى القطاع البنكي

4.2. استراتيجيات مواجهة المنافسة وزيادة القدرات التنافسية للبنوك

5.2. خلاصة الفصل

1.2. مدخل

لقد أفرزت التغيرات والتحولات التي شهدتها البيئة المالية المعاصرة وضعا جديدا، يتمثل فيما يمكن اعتباره نظام أعمال جديد سمته الأساسية هي **"المنافسة"** التي تعتبر التحدي الرئيسي الذي تواجهه البنوك المعاصرة، والذي يمثل تحدي متزايد الخطورة، الأمر الذي يتطلب من البنوك النمو بالشكل الذي يمكنها من تخطي الحدود، ونشر شبكة فروعها ووحداتها على مستوى العالم في إطار يتصف بكونه:

- متكامل الخدمات والأنشطة المصرفية؛
- متوافق مع المتغيرات والمستجدات المالية المعاصرة؛
- منسق مع الأوضاع والإمكانيات والموارد المتوفرة لدى البنك.

ومنه ينبغي أن تكون مواجهة المنافسة وتحدياتها منبعثا من داخل البنك وليس بوضع نظام نمطي يتم استيراده من الخارج أو نقله من مصارف أخرى وذلك لتحقيق الفعالية، لذا يتعين على البنوك تبني استراتيجيات فعالة وموازية لحجم هذا التحدي.

وعلى غرار ما سبق، فإننا سنحاول من خلال هذا الفصل أن نركز اهتمامنا على هذه الأفكار لنوضح مدى مساهمتها في حل الكثير من العوائق والحواجز التي تواجهها البنوك التجارية في ظل مستجدات البيئة المالية المعاصرة، وهذا بتجزئة مضمون هذا الفصل إلى:

- المنافسة والقدرة التنافسية للبنوك والقوى المؤثرة فيها؛
- وسائل تحليل وقياس المنافسة على مستوى القطاع البنكي؛
- إستراتيجيات مواجهة المنافسة وزيادة القدرة التنافسية للبنك.

2.2. المنافسة والقدرة التنافسية للبنك والقوى المؤثرة فيها

تعـــد المنافسة من التحديات الأساسية في منظمات الأعمال والبنوك بوصفها أحد القيود الإستراتيجية، ومحدد مهم لتحقيق التفوق التنافسي نظرا لما تحققه من أهمية كبيرة في تلك المنظمات ومعرفة المنافسين وقوتهم من خلال تحليل المنافسة، وهي أيضا ميزة تؤدي إلى الأداء المتميز والأرباح المتميزة للمنظمات الهادفة إلى الربح، لذلك فإننا أردنا من خلال هذا المبحث التطرق إلى ماهية المنافسة البنكية، وكذا القدرة التنافسية للبنك وأهمية اكتسابها وتطويرها، ثم إلى أهم القوى المؤثرة في المنافسة البنكية.

1.2.2. ماهية المنافسة البنكية.

تعتبر المنافسة عاملا مهما في تحسين الكفاءة الإنتاجية لمختلف الأنشطة الاقتصادية، فوجود جو من المنافسة بين المؤسسات المكونة لأي قطاع اقتصادي يساعد بشكل كبير في نمو وتطور هذا الأخير بشكل سريع وفعال، وباعتبار البنوك من أبرز هذه القطاعات فإننا سنتطرق إلى مفهوم المنافسة البنكية وأنواعها وأهم الأدوات التي يتم التنافس عليها بين البنوك.

1.1.2.2. مفهوم المنافسة البنكية

يشير لفظ المنافسة إلى التنافس على شيء معين، أو السباق للوصول إلى هدف ما. واقتصاديا، المنافسة تفسر حالة المواجهة التي تميز العلاقة بين الأعوان الاقتصاديين في إطار اقتصاد السوق، وهي تشكل أساس النظرية الليبرالية، وفي هذا السياق يعرفها أدم سميث على أنها:« عملية ديناميكية أو سلوك تمليه المزاحمة الاقتصادية»[128]، ويقصد بالمزاحمة هنا ذلك السباق بين المؤسسات الاقتصادية والتنافس على اختراق السوق والسيطرة عليه في أي مجال اقتصادي.

كما تعرف بأنها: «القدرة على إنتاج السلع الصحيحة والخدمات بالنوعية الجيدة وبالسعر المناسب وفي الوقت المناسب»[129] ، وهذا يعني تلبية حاجيات الزبائن بشكل أكثر كفاءة من المؤسسات الأخرى.

في حين أن "**هايك**" و حسب كتاب (**لورنس سيالوم: الاقتصاد البنكي**) يرى بأن المنافسة: «هي طريقة اكتشاف تؤمن ترقية التقدم التكنولوجي وتنمية وتحسين وضعية المستهلكين.»[130]

وتتم عملية المنافسة بين مجموعة من المؤسسات التي تنشط في القطاع نفسه، أي أنها تبيع أو تنتج منتجات متماثلة أو بديلة[131]، أي تلك المنتجات التي يعوض بعضها الآخر في عملية الاستهلاك.

وبالتالي فالمنافسة تعمل على التأثير إيجابيا على المستهلكين من خلال توفير الخيارات العديدة لهم، بالإضافة إلى أنها تساهم في التقدم التكنولوجي، وأيضا تحقيق الفعالية في القطاع الاقتصادي.

---

1) laurence scialom, **économie bancaire**, la découverte, Paris, 1999, P :25

129 علاء فرحان طالب، فاضل راضي الغزالي، **إدارة التحديات الإستراتيجية في البنوك**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009، ص35

3 laurence scialom, op-cit, P :25

4 hervey de carmoy, **Stratégie Bancaire,** press universitaire de France, France, 3em ed, 1997, P: 53

أما قانونيا، فالمنافسة هي عبارة عن مجموعة من الاتجاهات القانونية والتنظيمية، التي تسمح بضمان احترام مبادئ حرية التجارة والصناعة، وبالتالي مبادئ المنافسة الحرة، كما أن المنافسة في هذا الجانب تضع معايير للحد من قدرة الدولة على التحفظ على النشاطات الصناعية وعرقلتها[132].

وبالنسبة للصناعة البنكية(*)، فقد ظهر مصطلح المنافسة البنكية مع التطورات المالية العالمية في فترة السبعينات، والذي نشأ نتيجة تعدد وتنوع المنتجات البنكية من جهة، وتغير المحيط المالي بصفة عامة والمحيط البنكي بصفة خاصة من جهة أخرى، حيث يعتبر الاقتصاديين أن المنافسة البنكية هي أحسن طريقة لتنظيم النظام البنكي وزيادة كفاءته واستقراره[133].

إذن، ومن خلال ما سبق ذكره، يمكننا أن نستنتج أن المنـــافسة البنكية هي عبارة عن عملية أو تصرف تسلكه مجموعة من المؤسسات التي تقدم منتجات بنكية أو منتجات بديلة لها.

والهدف من هذا التصرف هو التسابق للحصول علـــى أكبر حصة من السوق البنكي، بحيث تسعى كل مؤسســـة لجلب اكبر عدد من العملاء لصالحها، ويتجسد هذا التنافس من خلال عدة أدوات كتحسين جودة المنتجات، وتخفيض التكاليف واستعمال التكنولوجيا العالية، وحسن معاملة العملاء..إلخ.

وللمنافسة، أثار ايجابية وأخرى سلبية على البنوك بشكل خاص، والاقتصاد بشكل عام، نذكر منها مايلي:

أولا: **الآثار الايجابية:** من بين هذه الآثار ما يلي[134]:

- انخفاض أسعار الخدمات البنكية المقدمة للعملاء؛
- تحسين جودة الخدمات البنكية وزيادة كفاءة تقديمها؛
- زيادة كفاءة القطاع البنكي؛
- توفير خيارات عديدة للخدمات المالية المقدمة؛
- ابتكار واستحداث خدمات مصرفية جديدة؛
- توجه البنوك إلى منح القروض للمشروعات الأكثر إنتاجية وربحية، وهذا ما يساعد على تسيير عمليات الإقراض ضمن المعايير الاقتصادية السليمة.

ثانيا: الآثار السلبية: ومنها ما يلي[135]:

- زيادة التكلفة والمصاريف المالية بالنسبة للبنوك، وهذا ناتج عن الرفع من معدلات الفائدة على الودائع بغرض جلب المودعين، ومصاريف الترويج؛
- الزيادة في مصاريف الاستغلال – بالنسبة للبنوك – والناتجة عن المزايدة في أجور الإطارات؛
- انخفاض الإيرادات الناتجة عن التخفيض في معدلات الفائدة على القروض والعمولات؛

---

5 Laurence scialom, op-cit, P: 25

(*) الصناعة البنكية تعني صناعة الخدمات والمنتجات البنكية.

6 Lamia Boudali, **structures et efficiencies bancaires**, a partir du site d'internet: www.Memoireonline.com /0708153/M:-banques-tunisie.htm, consulté le: 21/04/2010.

134 ابتهاج مصطفى عبد الرحمان، **إدارة البنوك التجارية**، دار النهضة العربية، مصر، 1999، ص 167.

8 Zohayr Mikdashi, **Les Banques a l'ère de la mondialisation**, Economica, Paris, 1998, P : 214.

- الاتجـــاه نحـــو توظيفات مربحة ظاهريـــا، لكنها تحتوي العديد مـــن المخاطر، وهذا من أجل تعويض المصاريف التي فرضتها المنافسة بين البنوك.

2.1.2.2. أنواع المنافسة البنكية

تأخذ المنافسة في البنوك التجارية عدة أشكال وفق عدة اعتبارات، وذلك حسب طريقة التنافس (سعرية، غير سعرية)، أو حسب حالة السوق (تامة، احتكارية،...إلخ)

1.2.1.2.2. حسب طريقة التنافس

وتنقسم في هذه الحالة إلى منافسة سعرية ومنافسة غير سعرية.

أ – المنافسة السعرية:

وهي ترتكز على السعر كسلاح يستخدم في مواجهة المنافسين الآخرين، وتتجلى في سعي المتنافسين إلى كسب حصص أكبر في السوق البنكي عن طريق تخفيض الأسعار[136]. وذلك من خلال ما يلي[137]:

- ✓ أسعار الفائدة المدينة، أي الفوائد على الودائع والقروض؛
- ✓ أسعار أو تكلفة التحصيل، التحويل، أو عمليات أخرى؛
- ✓ عمولات تسيير الأموال أو غيرها؛
- ✓ علاوات عن عمليات الهندسة المالية: ضمانات عن عمليات الإصدار أو الاكتتاب في السندات...إلخ؛

وبالرغم مـــن أن عنصـــر المنافسة السعرية فاعـــلا ومؤثرا فـــي مختلف الأنشطة الاقتصادية، إلا أنه يتعرض إلـــى بعض المحددات فـــي مجال العمل المصرفي، وذلك أن بعض التشريعات لبعض الدول لا تسمح بدفع فوائد على الودائع الجارية، وكذلك بوضع حدود لمعدلات الفائدة على القروض والودائع، مما يقلل من أهمية هذه الإستراتيجية[138].

ب – المنافسة غير السعرية:

وهـــي لا ترتكز علـــى السعر، بل على تقديم مجموعة من الخدمات المصرفية التي تساعد وتساهم في جذب العميل، وتحفيزه لإيداع أمواله لدى البنك، والجدير بالذكر أن هذه الخدمات تتنافس عليها البنوك في السرعة والدقة وانخفاض التكاليف[139]، وتستعمل في ذلك أدوات أخرى كالإعلان والترويج للخدمات المقدمة وجودتها، وكذا توفير وسائل أخرى كالراحة للعملاء، بهدف جذبهم.

---

[136] طارق عبد العال حماد، **التحليل الفني والأساسي للأوراق المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص60.

[137] سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، دار أسامة، عمان، 2009، ص122.

[138] أحلام بوعبدلي، **البنوك التجارية والمنافسة في ظل بيئة مصرفية معاصرة**، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الوطني الثاني حول: تسيير المؤسسات "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والتميز"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945- قالمة، يومي 28/27 نوفمبر2007، ص49 .

[139] سامر جلدة، مرجع سبق ذكره، ص124.

وتعتبر المنافسة غير السعرية أكثر فعالية، وهي أحسن طريقة لجذب العملاء، حيث تبدي التباين الكبير بين البنوك على مستوى جودة الخدمات البنكية وتكلفتها وأنواعها، وهذا ما يجعل المنافسة غير السعرية ممكنة وغير محدودة.

2.2.1.2.2. حسب حالات السوق

هناك أربعة أشكال رئيسية يمكن أن تأخذها المنافسة بشكل عام حسب وضعية السوق وعدد المتعاملين فيه، وتنطبق هذه الأشكال على السوق البنكي أيضا:

أ – المنافسة التامة (الاحتكارية):

تتميز المنافسة التامة في السوق البنكي، بوجود عدد كبير من البنوك والعملاء، بحيث تكون المنتجات والخدمات المصرفية متماثلة بشكل تام ومتجانسة (أي أن المنتوج المعروض من أي منتج هو مطابق ومماثل لأي منتوج أخر) مما يستبعد أي شكل من أشكال الدعاية والإعلان، وطالما أن السلعة متجانسة يترتب عن ذلك وجود سعر واحد في السوق، أي أن المنتجون لا يستطيعون التأثير على السعر السائد في السوق، وإنما يتحدد هذا السعر عن طريق العرض والطلب.

كما تتصف أيضا المنافسة التامة بحرية الدخول والخروج من السوق، حيث يفترض عدم وجود عراقيل أو موانع أو صعوبات مهما كان نوعها تمنع المنتجين من الدخول إلى السوق في حالة وجود ربح وسطي أو الخروج منه في حالة وجود خسارة[140].

ويعتبر هذا النوع من المنافسة نادر التحقق في الحياة الاقتصادية، وهي نظرية مثالية جاء بها الكلاسيكيون.

بـ – الاحتكار الكامل (التام):

الاحتكار التام أو الكامل هو الذي تكون فيه المنافسة منعدمة، ولهذا يمكن اعتباره شكل من أشكال المنافسة المنعدمة.

ويعتبر الاحتكار الكامل الحالة النقيضة لحالة المنافسة التامة، حيث يتميز هذا النوع من المنافسة بوجود منتج واحد فقط ، وتتميز السلعة التي ينتجها المنتج المحتكر بعدم وجود بدائل قرينة لها. وهذا يعني أن المنتج يمثل السوق كله لأنه يسيطر على مجموع الإنتاج، ومن خلال سيطرته على الإنتاج يمكنه التحكم في الأسعار.

كما يتميز الاحتكار الكامل بوجود صعوبات وموانع (قانونية ، تكنولوجية، مالية، ...إلخ) تمنع المنتجين الآخرين من الدخول إلى السوق[141].

---

[140] عمر صخري، **مبادئ الاقتصاد الجزئي الوحدوي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص88

[141] نفسه، ص112.

جـ – منافسة القلة:

منافسة القلة تعني تلك الصناعة التي تتكون من منشأتين أو أكثر بحيث تسيطر واحدة على الأقل من تلك المنشآت على نسبة كبيرة من الإنتاج الكلي للصناعة[142]، ويقصد بالمنشآت هنا المؤسسات الاقتصادية.

ومن ذلك يمكن أن نستنتج بأن منافسة القلة في الصناعة البنكية تعني الحالة التي يسيطر فيها عدد قليل من البنوك الضخمة على حصص كبيرة من السوق البنكي.

ويقوم هذا النوع أساسا على مدى سيطرة عدد من المؤسسات في صناعة ما، بغض النظر عن عدد المؤسسات الموجودة في السوق[143].

د – المنافسة الاحتكارية:

تعتبر هذه الحالة وسيطا بين حالة المنافسة التامة من جهة، والاحتكار من جهة أخرى، وتتميز بوجود عدد كبير من المنتجين في السوق، ففي حالة السوق البنكي يكون هناك عدد كبير من البنوك والعملاء المصرفيين، كما تكون المنتجات والخدمات متشابهة لكنها ليست متجانسة. أي أن السلع التي يتعامل بها المتنافسون الاحتكاريين هي سلع بعضها بديل للأخر ولكنه بديل غير تام.

وكنتيجة لهذا التمايز في المنتجات المتشابهة، فإن المنافسة الاحتكارية تتميز بوجود درجة محدودة من التحكم في الأسعار كما أن الدخول إلى السوق أو الخروج منها ممكن، إلا أنه قد يكون صعبا وهو حتما أقل سهولة منه في حالة المنافسة التامة. ويتم التنافس في هذا السوق بوسائل أخرى غير سعرية، وتكون الوسيلة الأساسية في هذا التنافس هي إبراز الصفات والخواص الثانوية التي تتميز بها السلع وذلك باستعمال وسال التسويق الحديثة كالدعاية والإعلان مثلا[144].

3.1.2.2. أدوات المنافسة بين البنوك التجارية

تستعمل البنوك التجارية في التنافس فيما بينها مجموعة من الوسائل والأدوات، وذلك من أجل الوصول إلى هدفها الرئيسي وهو كسب العملاء والاستحواذ على أكبر حصة ممكنة من السوق. ويمكن أن نحصر تلك الأدوات في خمس عناصر مهمة وهي: رأس المال، السعر، نوعية الخدمات المقدمة واستخدام التكنولوجيا، تسويق الخدمات، حسن المعاملة.

أولا: رأس المال

يمثل رأس المال بالنسبة للبنك مؤشر لدى متانته المالية، وصمام الأمان في مواجهة الصدمات والأزمات، فضلا عن أهميته في منح قدرة أكبر للبنك على تنويع خدماته واستخداماته، كما يعد خط دفاع أول عن أموال المودعين.

---

15 محمد علي الليثي، محمد فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الجزئي**، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2000، ص297

143 عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص99.

144 نفسه، ص112.

ونظرا لأهمية رأس المال نجد أن البنوك وخاصة الكبيرة منها تتنافس على زيادة نسب رؤوس أموالها من أجل كسب ثقة العملاء، وهذا أخذا بعين الاعتبار الحد الأدنى الذي تحدده لجنة بازل لنسب رأس المال، والتي تفرض بنودها بأن تكون نسبة رأس مال البنك إلى مجموع أصوله الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية **8 %** كحد أدنى[145].

ثانيا: السعر

يعتبر السعر بسياساته والقرارات المتصلة به من أهم الأدوات التنافسية، إذ أن اختيار الزبون للمنتوج لا يتوقف على النوعية أو العلامة التجارية فقط، حيث يكون له موقف خاص تجاه السعر، وتظهر المنافسة بين البنوك عن طريق السعر فيما يلي[146]:

- أسعار الفائدة على الودائع، بحيث تتنافس البنوك على رفع هذه الأسعار من أجل إغراء الجمهور المدخرين بإيداع أموالهم لديها؛

- العمولات المفروضة على الخدمات الأخرى، فبخلاف منح القروض وتجميع الودائع، تقوم البنوك بتقديم خدمات أخرى ثانوية، وتكمن المنافسة السعرية بالنسبة لهذه الخدمات في السعي إلى تخفيض العمولات المفروضة عليها، بحيث تتنافس البنوك بوضع أقل العمولات على الخدمات المقدمة من أجل جذب العملاء.

إلا أن تعامل البنوك التجارية بالسعر كأداة للتنافس تعتبر محدودة كما سبق وأن ذكرنا، ذلك أنها تخضع لمجموعة من القواعد التي تحدد من طرف السلطات النقدية للدول، كتحديد أسعار الفائدة وذلك بهدف حماية المودعين والبنوك نفسها من المنافسة الشرسة وغير المتكافئة.

ثالثا: نوعية الخدمات واستخدام التكنولوجيا

نظرا لمحدودية السعر كأداة للتنافس بين البنوك التجارية، فالبنك مجبر على التميز على منافسيه بجودة الخدمة البنكية حتى يضمن لنفسه مكانة في السوق، وتكمن جودة الخدمة البنكية في مدى سرعة أدائها والتسهيلات المقدمة للعميل، والأهم من ذلك مدى تدخل التكنولوجيا في أداء هذه الخدمة، لذلك نجد أن البنوك تتنافس بشدة على توفير هذه العناصر الثلاث لعملائها الحاليين.

وتتلخص المزايا التي تعود على البنوك وراء تركيز الجهود على تحسين جودة خدماتها في الأتي[147]:

* تحقيق ميزة تنافسية فريدة عن بقية البنوك وبالتالي مواجهة الضغوطات التنافسية؛

* تحمل تكاليف أقل بسبب قلة الأخطاء والتحكم في العمليات المصرفية؛

* إن جودة الخدمة المتميزة بالجودة العالية تتيح الفرصة أمام البنك لتعاطي عمولات وأسعار أكبر وبالتالي زيادة الأرباح؛

---

[145] محسن زبيدة، بوخلالة سهام، **المنافسة بين البنوك الخاصة والعمومية في ترقية النشاط البنكي الجزائري**، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الوطني حول: المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية والقانونية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي ببشار، يومي 25/24 أفريل 2006.

19 Zohayr Mikdashi, op-cit, P:211

[147] عوض بدير الحداد، **تسويق الخدمات المصرفية**، دار البيان للطباعة والنشر، مصر، 1999، ص388.

* إن الخدمة المتميزة تزيد قدرة البنك على الاحتفاظ بالعملاء الحاليين، وجذب عملاء جدد وزيادة الحصة السوقية.

وبالنسبة لسرعة الأداء فهي تظهر في الخدمات الثانوية التي تقدمها البنوك كتحصيل الشيكات وسداد المدفوعات، بحيث كلما زادت سرعة أداء هذه الخدمات وسهولتها في بنك ما، كلما زاد إقبال الجمهور على التعامل معه[148].

أما التكنولوجيا فهي تعتبر إحدى الوسائل المهمة في التنافس عليها واستعمالها في توسيع حصة البنوك في السوق. فكلما نجح البنك في إدخال وسائل حديثة وذات تكنولوجيا عالية المستوى، كلما أدى ذلك إلى زيادة السرعة في الأداء، والسهولة في المعاملات وبالتالي جذب المزيد من العملاء[149].

كما أن التكنولوجيا تمكن البنوك أيضا من تقديم وابتكار خدمات بنكية جديدة، وهذا يعد عنصرا أخر تتنافس عليه البنوك.

رابعا: تسويق الخدمات

يعد تبني مفهوم التسويق المصرفي الحديث أمرا ملحا في ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها الساحة المالية، حيث أصبح أداة أخرى تتنافس عليها البنوك التجارية، إذ يساهم في زيادة موارد البنك ومن ثم تحقيق التوازن في هيكل موارده واستخداماته، بالإضافة إلى جذب العملاء وإثارة ميولاتهم ورغباتهم.

ويشمل التسويق البنكي الترويج للخدمة وتوزيعها أو تصريفها، فالترويج يكمن في التعريف بالخدمة المقدمة ومزاياها وقدرتها على إشباع حاجات العملاء ورغباتهم، ويتم ذلك باستعمال مختلف وسائل الإعلان (مثل الملصقات الإشهارية) والإعلام (الجرائد والموضات)، وفي هذا الإطار تتنافس البنوك على الميزانيات المخصصة للإعلان والترويج، حيث كلما ارتفعت هذه الميزانية كلما تمكن البنك من الترويج لمنتجاته بأحسن شكل ممكن، وباستعمال أحسن الوسائل وأنجعها[150].

أما فيما يخص توزيع الخدمات البنكية، فهو يعتمد على الانتشار الجغرافي لفروع البنك ومدى ملائمة مواقعه وقربها من العميل، حيث تعتمد إدارة البنك على اعتماد الطرق والأساليب التي تحقق زيادة في حصة البنك السوقية من خلال الأسواق الحالية وعملاء البنك الحاليين، وذلك عن طريق محاولة جذب عملاء البنوك المنافسة باستخدام أساليب جديدة، كدراسة السوق وتحديد خصائصه واحتياجاته ورغباته وقدرات عملائه، ومن ثم يمكن اختراق السوق بفعالية كبيرة لجذب عملاء جدد وكذا الاحتفاظ بالعملاء الحاليين، وتوسيع قاعدة نشاطهم وتعاملهم مع البنك[151].

---

[148] منير إبراهيم الهندي، **إدارة البنوك التجارية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية،ط3، 2002، ص164.

[149] ابتهاج مصطفى عبد الرحمان، مرجع يبق ذكره، ص181.

[150] محسن زبيدة، بوخلالة سهام، مرجع سبق ذكره

[151] رحماني موسى، عاشور سهام، **إستراتيجية تنمية الودائع في البنوك التجارية ودورها في التنمية الاقتصادية**، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول: البنوك التجارية والتنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945-قالمة، يومي 08/07 ديسمبر 2004، ص 62.

خامسا: حسن المعاملة

إن أهمية هذه الأداة تكمن في كون العميل أحد أهم عناصر البيئة التنافسية المؤثرة على استراتيجيات البنوك وسلوكه التسييري أصبح العميل أو المستهلك محل اهتمام متزايد من طرف البنوك، إذ يعد الاحتفاظ بالموقف التنافسي وتطوير الميزة التنافسية لا يتوقف فقط على قدرة البنك على تقديم سلع وخدمات ذات جودة تلاءم أذواق العملاء واحتياجاتهم الحالية والمستقبلية، بل هو مرهون بتوفير الإحساس بالثقة والراحة والأمان لديهم، حيث تلعب الناحية النفسية (البسيكولوجية) دورا كبيرا في جذب العملاء، وحملهم على الإقبال للتعامل مع بنك معين، ويتوقف ذلك على مدى قدرة العاملين في البنك على حسن معاملة هؤلاء العملاء وحسن استقبالهم والتشاور معهم، لذلك تتنافس البنوك على توفير أحسن الوسائل المادية والبشرية من أجل خلق جو مريح للعملاء أثناء تواجدهم في البنك، ومن ذلك[152]:

* تجهيز قاعات الاستقبال بوسائل حديثة ومريحة؛
* حسن الاستقبال والبشاشة واحترام المتعاملين(العملاء)؛
* توطيد العلاقات الشخصية مع العملاء؛
* مرافقة البنك لعملائه والوقوف معهم في الأوقات العصيبة؛
* تقديم مزايا للعملاء، بحيث تقدم لهم إغراءات كإعطائهم أولوية في الاقتراض، وكذا إقراضهم بمعدلات فائدة أقل من معدلات الفائدة السائدة في البنوك.

2.2.2. القدرة التنافسية للبنك

ترجع بداية وظهور مفاهيم القدرة التنافسية وأساليب اكتسابها ودعمها إلى نهاية الثمانينات من القرن الماضي، حيث ظهر مفهوم القدرة التنافسية وانتشر استخدامه بعد صدور كتابات بورتر (M. Porter) الرائدة في هذا المجال، والتي اهتمت بدراسة استراتيجيات التنافس وأساليب تدعيم القدرة التنافسية.

1.2.2.2. مفهوم القدرة التنافسية للبنك

القدرة التنافسية عملية ديناميكية تتغير باستمرار بتغير مكوناتها الذاتية، والتي تشمل الموارد البشرية والتقنية والنظم والنتائج، وتعتبر المؤسسة قادرة على المنافسة إذا استطاعت المحافظة على حصتها السوقية أو زيادتها عبر الزمن[153].

وهناك من يعرفها على أنها: «هي المهارة أو التقنية أو المورد المتميز الذي يتيح للمؤسسة إنتاج قيم ومنافع للعملاء الذين يتقبلون هذا الاختلاف والتميز، حيث يحقق لهم المزيد من المنافع والقيم التي تتفوق على ما يقدمه لهم المنافسون الآخرون.»[154]

---

[152] لخضر عزي، **التسويق المصرفي كرافد لتنشيط النظام المصرفي في الجزائر**، (2004/02/29) عن الموقع:
www.falesteen . com/article.php ?id-article :32, consulté le : 05/03/2010.

[153] أحمد السيد مصطفى، **التنافسية في القرن الحادي والعشرين**، دار الكتاب، القاهرة، 2000،ص12.

[154] محمد سمير أحمد، **الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية**، دار المسيرة للطباعة والنشر، الأردن، 2009، ص139.

أما **جيفر ساكس** فيعتبر أن التنافسية تمثل قدرات البنك على إنتاج خدمات مصرفية بأقل تكلفة مقارنة بالمنافسين، وتسويقها على أن يؤدي إنتاج وتسويق هذه الخدمات إلى زيادة في ربحية البنك[155].

كما يعرفها آخرون على أنها قدرة البنك على اكتساح السوق المصرفية من خلال التحكم في الأسعار والتكاليف وأسعار عرض الخدمات مع المحافظة على جودة الخدمات المقدمة[156].

وبناءا على ما تقدم: يمكن أن نخلص القول إلى أن القدرة التنافسية للبنك، ذلك الوضع الذي يتيح له التعامل مع مختلف الأسواق المصرفية ومع عناصر البيئة المحيطة به بصورة أفضل من منافسيه، بمعنى أن الميزة التنافسية تعبر على مدى قدرة البنك على الأداء بطريقة يعجز منافسيه عن القيام بمثلها[157].

إن بناء القدرة التنافسية للبنك يتجاوز النظر إلى المظاهر المنفردة لبعض ما قد يتميز به البنك من قدرة، ولكن الأهم هو النظر إلى القدرة الكلية التي تتشكل منها القدرة التنافسية في معناها الشامل. وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (2-1): القدرات التي تتشكل منها القدرة التنافسية للبنك

القدرات المتاحة للبنك	النتيجة
1- قدرات معلوماتية: نظم المعلومات والاتصالات الفعالة، ورصيد المعرفة المتاح من عناصر نظام الأعمال ومتغيرات السوق.	**قدرة تنافسية تحقق التميز على المنافسين وتخلق قيمت تنافسية.**
2- قدرة تنظيمية: التنظيم الشبكي المرن المبني على أساس معلوماتي والمتفتح على البيئة.	
3- قدرة إنتاجية: الطاقات الإنتاجية والنظم والإمكانيات البحثية والتطويرية القادرة على إنتاج سلع وخدمات متطورة.	
4- قدرة تسويقية: أساليب وإمكانيات الاتصال بالسوق والوصول إلى العملاء لتحقيق تدفق الخدمات والمنتجات إليهم بحسب متطلباتهم ووفقا لتوقعاتهم.	
5- قدرة بشرية: الموارد البشرية المدربة والمتحمسة والطاقات الذهنية المبدعة والراغبة في المشاركة.	
6 – قدرة تمويلية: المورد المالية والمادية المناسبة.	
7 – قدرة قيادية: القيادات المتفوقة ذات الرؤية والالتزام بالابتكار والتطوير والمرونة.	

المصدر: أحمد التوني، **الاندماج المصرفي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص142.

28 Bullet.S, **La compétitivité**, Dunod, Paris, 1990, P :12

[156] آمال عياري، **الاستراتيجيات الحديثة للتغيير كمدخل لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية**، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الدولي حول: تنافسية المؤسسات الاقتصادية وتحولات المحيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، يومي30/29 أكتوبر 2002، ص11.

[157] طارق طه، **البنوك والمعلومات المصرفية**، دار الكتب، القاهرة، 2000، ص117.

2.2.2.2. تنمية وتطوير القدرة التنافسية للبنك

أدت المنافسة إلى سعي البنوك على اختلاف أنواعها إلى رفع كفاءة وفعالية أدائها بهدف امتلاك قدرة تنافسية، حيث برزت أساليب مازالت تساهم في اكتسابها، تنميتها والمحافظة عليها.

1.2.2.2.2. أهمية تطوير القدرة التنافسية للبنك

يمثل امتلاك وتطوير القدرة التنافسية للبنك هدفا استراتيجيا يسعى هذا الأخير إلى تحقيقه في ظل التحديات التنافسية جراء تحرير الخدمة المصرفية، إذ ينظر للقدرة التنافسية على أنها استثمار لمجموعة الأصول المالية والبشرية والتكنولوجية بهدف:

- ✓ إنتاج قيمة للعملاء في شكل منتجات وخدمات مصرفية مختلفة تلبي احتياجاتهم؛
- ✓ التميز على المنتجين فيما يخص الجودة والسعر.

فلقد أكد M. Porter على أن الميزة التنافسية هي القيمة التي باستطاعة البنك تقديمها لعملائه، إذ يمكن أن تأخذ شكل السعر المنخفض، أو تقديم منافع متميزة من خلال الخدمة المقدمة مقارنة بالمنافسين، وبالتالي يمكن التمييز بين نوعين من الميزة التنافسية[158]:

* **ميزة التكلفة الأقل:** التي تتحقق كنتيجة لقدرة البنك على إنتاج وتسويق منتجاته وخدماته بأقل تكلفة ممكنة.

* **ميزة الجودة العالية:** حيث يتفوق البنك على المتنافسين بتقديم منتجات وخدمات مصرفية متميزة وعالية الجودة ولها قيمة كبيرة في نظر العملاء.

2.2.2.2.2. مداخل تنمية وتطوير القدرة التنافسية في البنك

للقدرة التنافسية شقين أساسين، الأول هو القدرة على مغازلة وجذب العملاء، والثاني قدرة التميز عن المتنافسين في الجودة والسعر أو توقيت التسليم أو خدمات ما قبل وبعد البيع، ولا شك أن النجاح في الشق الأول يتطلب النجاح في الشق الثاني.

وبالتالي فإن تنمية وتطوير القدرة التنافسية في البنك تتحقق من خلال تلبية حاجات العملاء باستمرار من جهة، وتبني أساليب الابتكار والتطوير من جهة أخرى.

أ – تلبية حاجات العملاء:

يتوقف نجاح البنوك في اختراق الأسواق المصرفية في ظل المناخ الاقتصادي الجديد، على مدى إمكانية العمل باستمرار وباستعمال كل الوسائل التكنولوجية في تلبية حاجات العملاء التي تتطور بشكل دائم، مما يستوجب دراسة وتحليل تلك الاحتياجات من خلال بحوث التسويق، ومحاولة إنتاج وتصميم السلع القادرة على إشباعها بقدرة عالية وبالتالي يتطلب الأمر ما يلي[159]:

---

[158] طارق طه، مرجع سبق ذكره،ص119.

[159] عبد القادر بريش، **التحرير المصرفي وعوامل زيادة القدرة التنافسية في البنوك الجزائرية**، مرجع سبق ذكره، ص ص، 273، 274.

– **تحقيق رضا العملاء:** إن قدرة البنوك على امتلاك ميزة تنافسية مقارنة بالمنافسين مرهون بتحقيق رضا العملاء عن القيم والمنافع القادرة على تحقيق الإشباع العالي لحاجاتهم المتنوعة والمتغيرة باستمرار.

– **سرعة الاستجابة في تلبية الحاجات:** من خلال العمل على تقديم الخدمات المصرفية ذات الجودة العالية في الوقت والمكان المناسبين وبالسعر المناسب، بمعنى:

* تقديم خدمات مصرفية عالية الجودة ومتميزة عن ما يقدمه المنافسون؛

* تقديم الخدمات المصرفية بأسعار جذابة وملائمة لإمكانيات العملاء.

– **ضرورة تقديم الخدمات بأساليب متطورة:** يعني قيام موظفي البنك بتقديم الخدمات بأساليب تستجيب لرغبات وحاجات العملاء، كالشباك الموحد، أو البنك الجلوس، وغيرها من الخدمات.

ب – مدخل تنمية وتطوير القدرات التنافسية:

تعتبر مسألة تنمية القدرات التنافسية من بين أهم العوامل التي تؤدي إلى تطوير قدرة البنوك على تحقيق رضا العملاء وتلبية حاجتهم كنتيجة لتقديم الخدمة الأفضل والمتميزة دائما، وتتمثل تلك القدرات في:

– **الجودة:** تتحقق الجودة عندما ينجح البنك في تصميم وتنفيذ وتقديم خدمة تشبع حاجات وتوقعات العملاء. وترتبط جودة الخدمة بمدركات العميل لمدى تلبية الخدمة لهذه الحاجات والتوقعات. وتعد الجودة سلاحا تنافسيا فعالا، ولن يمانع عملاء كثيرون في أن يدفعوا أكثر ليتلقوا خدمات أرفع جودة، وكذلك فإن فشل الخدمة في الوفاء باحتياجات المستهلك أو العميل ورغباته لن يعوضه أي جهد تسويقي في عناصر المزيج التسويقي الأخرى[160].

– **الابتكار:** يعني الابتكار توليد أفكار جديدة لتطوير خدمات قائمة أو ابتكار خدمات جديدة، ويساعد التحسين المستمر على الابتكار من خلال إتاحة الفرص للعاملين وفرق التحسين للمشاركة في تقديم الاقتراحات التي تساعد في تطوير الخدمات.

– **الإنتاجية:** يؤدي الاستثمار والاستغلال الأمثل للأصول المادية والمالية والتكنولوجية والبشرية للبنوك إلى زيادة الإنتاجية وتحقيق أفضل المخرجات وأجودها بأقل تكلفة ممكنة، مما يؤثر إيجابا على ميزة البنك التنافسية[161].

– **الزمن:** أدت التغيرات التنافسية المتلاحقة إلى تغيير حيز التنافس ليشمل عنصر الزمن، وتقليصه لصالح العميل والبنك.

وتتنوع مجالات المنافسة بالوقت، حيث يتعلق المجال الأول بمدى قدرة البنك على سرعة تقديم الخدمة، وانضباط مواعيد تقديم الخدمات، لأن السمعة الطيبة التي يكتسبها البنك من الالتزام بوقت أداء الخدمة تعد سلاحا تنافسيا قويا، وأما المجال الثاني: فيتعلق بالمدة الزمنية التي يمكن أن يستغرقها البنك لتقديم خدمة جديدة للسوق[162].

---

[160] أحمد التوني، مرجع سبق ذكره، ص144.

[161] سلالي يحضية، **إدارة الجودة الشاملة مدخل لتطوير القدرة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية**، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة،يومي 23/22 أفريل 2003، ص 163.

[162] أحمد التوني، مرجع سبق ذكره،ص166.

وتتجلى أبعاد المنافسة عبر عنصر الزمن في[163]:

* اختصار زمن دورة المنتج أو الخدمة المصرفية؛

* تخفيض زمن تحويل وتغيير العمليات، أي ضرورة إحداث المرونة في عمليات إنتاج الخدمات؛

* تخفيض زمن الدورة للعميل، وهي الفترة الممتدة بين تقديم الطلب وتسليم الخدمة.

– **المرونة:** وهي تعني مدى قدرة البنك على الاستجابة التي تحدث في البيئة المحيطة به، ومدى سرعة تكيفه معها، بمعنى قدرة البنك على تصميم خدمة جديدة وجذابة، ومن ثم قدرة البنك على تلبية رغبات زبائنه من حيث تنوع الخدمات المقدمة، وكلما كان البنك له القدرة على الاستجابة السريعة للتغيرات في البيئة المحيطة به زادت قدرته على التنافس[164].

3.2.2. القوى المؤثرة في المنافسة البنكية

تنشط البنوك في بيئة تتميز بالتغير المستمر، ومن ثم يكون من الضروري معرفة مكوناتها الرئيسية، واتجاهاتها المستقبلية حتى يمكن التأثير فيها وتحديد أثارها السلبية، فلم تعد البنوك تواجه منافسين في نفس قطاع نشاطها فحسب، بل تعدى إلى قوى أخرى يمكن التأثير عليها ايجابيا أو سلبيا، وقد قدم M. Porter ضمن دراسته لتأثير البيئة التنافسية على المؤسسة نموذجا يعرف بنموذج «**قوى المنافسة ل:** M. Porter» حيث يرى بأن المنافسة في أي صناعة، مـــا هـــي إلا محصلة خمس قـــوى للتنافس، هذه القوى هي التي تتحكم في المؤسسة وتؤثر في ربحيتها، وتحدد وضعيتها على مستوى الصناعة.

ويمكن توضيح هذه القوى الخمس في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2–1): نموذج قوى المنافسة لـــ: M. Porter

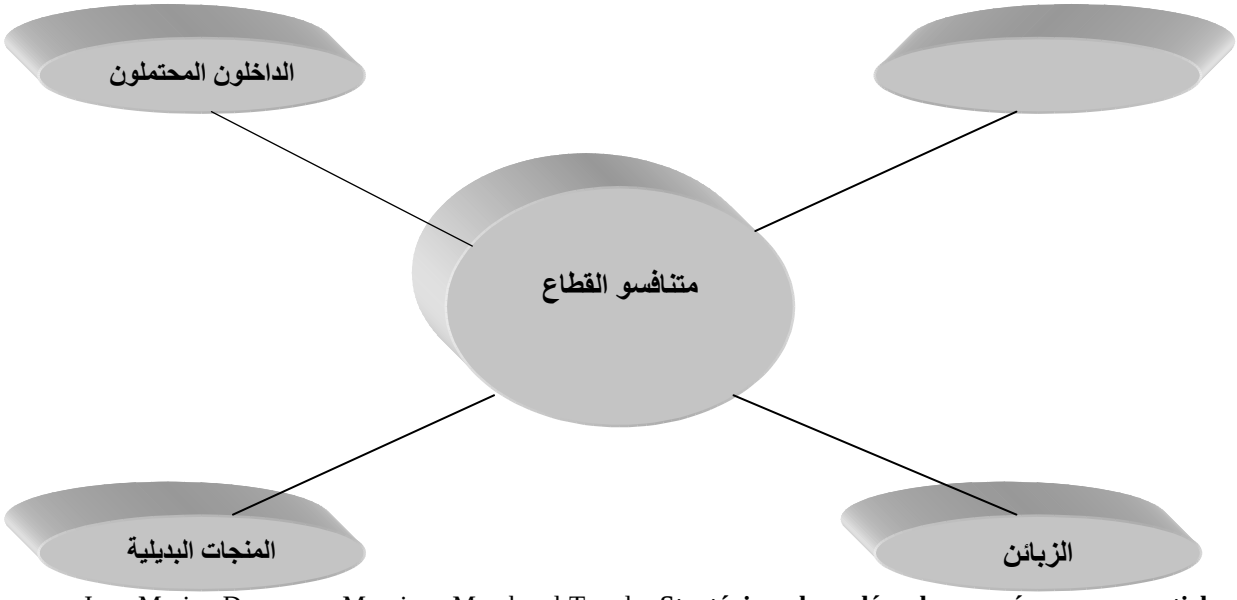

Source : Jean-Marie Ducreux, Maurice Marchand-Tonel, **Stratégie : les clés du succés concurrentiel**, d'organisation, paris,2004, P : 162

[163] سملالي يحضية، **إدارة الجودة الشاملة مدخل لتطوير القدرة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص166.

[164] أحمد التوني، مرجع سبق ذكره،144.

وبإسقاط القوى الخمس حسب M. Porter على الصناعة البنكية أمكن الحصول على الشكل الموالي، والذي يوضح أهم القوى التي تؤثر عل المنافسة في السوق البنكي.

الشكل رقم (2-2): القوى المؤثرة على المنافسة البنكية

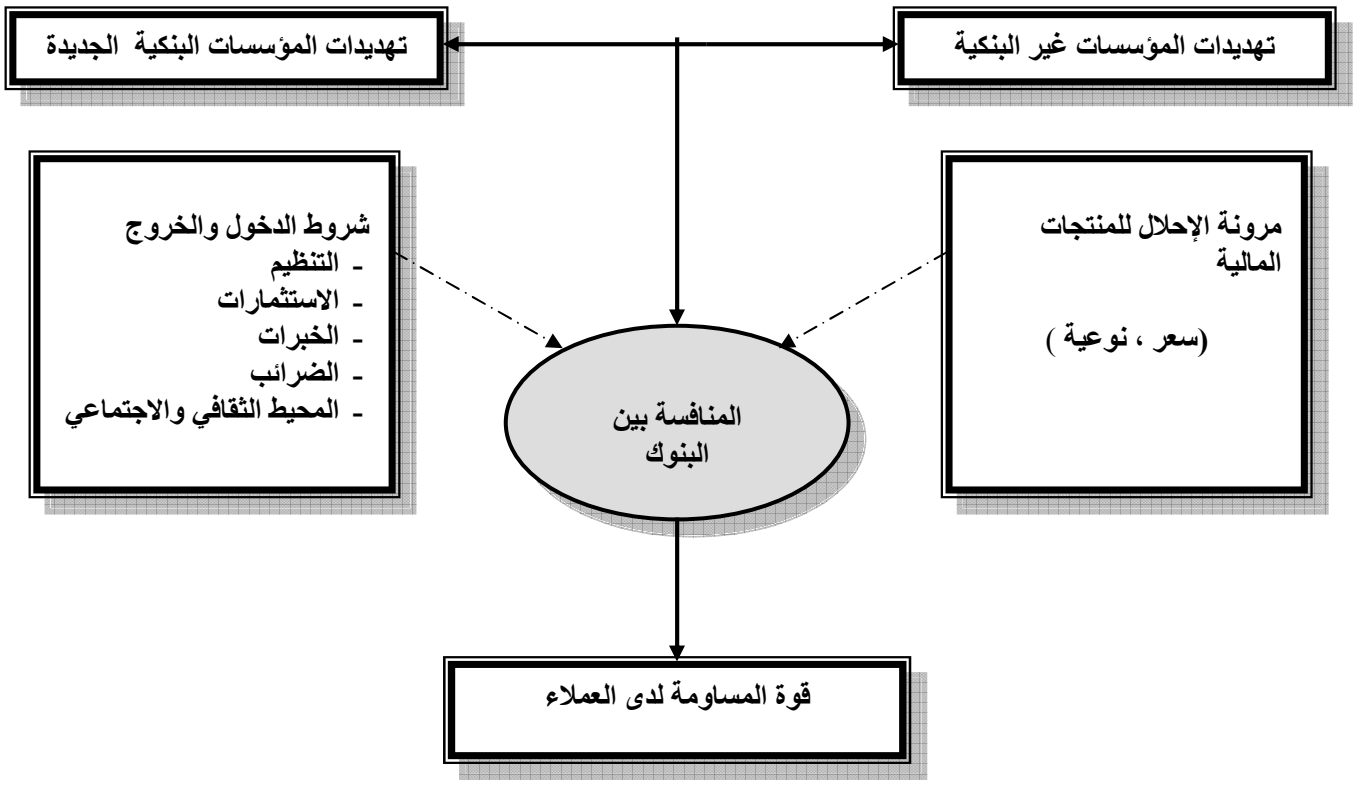

Source : Zohayr Mikdashi, **Les Banques a l'ère de la mondialisation**, Economica, Paris, 1998, P : 212.

1.3.2.2. المنافسة بين البنوك القائمة

ويقصد بها شدة المزاحمة التي تكون بين المؤسسات البنكية التي تتنافس في الوقت الحالي على مستوى السوق البنكي[165]، وهي تمثل مركز القوى المحددة لجاذبية الصناعة[(*)]، وتنشأ من كون متنافس أو عدة متنافسين يشعرون بضرورة تحسين وضعياتهم التنافسية، مما يجعل تحركاتهم تأخذ مختلف الأشكال التنافسية (تخفيضات سعرية، خدمات ما بعد البيع، تميز،...) والتي من شأنها أن تؤثر على بقية المتنافسين، مما يؤدي إلى بروز عدة ردود أفعال قد تؤدي إلى تحسين وضعية القطاع أو تدهورها[166].

فبالنسبة للبنك مثلا، فقد يؤدي به هذا إلى تغيير استراتيجياته التنافسية للبقاء كما قد يؤدي به إلى الخروج من هذا الأخير (القطاع البنكي)[167].

---

[165] نبيل مرسي خليل، **الميزة التنافسية في مجال الأعمال**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1998، ص66.

[(*)] جاذبية صناعة ما، تعني قدرة هذه الصناعة على جذب المنتجين للاستثمار فيها.

[166] سملالي يحضية، **أثر التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية وتنمية الكفاءات على الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية "مدخل الجودة والمعرفة"**، أطروحة دكتوراء(غير منشورة)، تخصص تسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص33.

40 Fred Nickolas, **Industry Analyis a la Michel Porter**, (12/02/2004), a partir du site d'internet : www.home.att.net/Nickolas/five-forces.htm, consulté le : 29/03/2010.

و درجة المزاحمة في القطاع البنكي تحكمها جملة من العوامل نوجزها فيما يلي[168]:

- ✓ عدد البنوك الناشطة في السوق البنكي، بحيث كلما كان ارتفع هذا العدد أدى ذلك إلى زيادة المنافسة خاصة إذا كانت هذه البنوك من نفس الحجم، وحصصها في السوق متماثلة؛
- ✓ نمو الصناعة البنكية، حيث كلما كان النمو بطيئا كلما زادت المنافسة؛
- ✓ درجة التمركز والتوازن بين المتنافسين في السوق، التي يؤدي ارتفاعها إلى انخفاض حدة المنافسة، إذ تسيطر قلة المتنافسين على معظم حصص السوق؛
- ✓ التكاليف الثابتة، فكلما كانت هذه الأخيرة مرتفعة، ازدادت شدة المنافسة؛
- ✓ تكاليف التبديل أو التحويل التي يؤدي انخفاضها إلى سهولة تبديل المستهلك لمنتوج مؤسسة ما بمنتوج آخر إلى ارتفاع درجة المنافسة، من أجل تقييد العميل وحمله على المحافظة على استهلاكه للمنتوج الأول.

2.3.2.2. تهديدات دخول منافسين جدد من المؤسسات البنكية

لا يقتصر تحليل الصناعة فقط على تحليل المجموعة الحالية من المنافسين، وكيفية تحقيق ميزة تنافسية عنهم، بل الأهم من ذلك هو توجيه الاهتمام نحو الداخلين الجدد المحتملين والذين لا يمكن تجاهلهم، حيث يجلب المنافسون الجدد أثناء توغلهم لقطاع صناعي معين، قدرات جديدة في الإنتاج ورغبة في إخضاع حصة من السوق لصالحهم. وهو ما ينتج عنه انخفاض في أسعار العرض وارتفاع في تكلفة المؤسسات المتواجدة مما يؤدي إلى تقليص مردوديتها[169].

و مما تقدم، فالمنافسة البنكية هي أيضا تتأثر بسهولة دخول وسطاء ماليين جدد إلى السوق البنكي، سواء كان هؤلاء الوسطاء مؤسسات مالية بنكية أو مؤسسات مالية غير بنكية، أو مؤسسات أخرى تقدم منتجات بنكية (كمؤسسات التأمين مثلا) حيث يؤدي سهولة الداخلين الجدد إلى القطاع البنكي إلى زيادة درجة المنافسة، وبالتالي تخفيض معدلات العائد، مما يؤدي إلى جلب العملاء والحصول على حصص سوقية كبيرة[170].

ويرتبط دخول هؤلاء المنافسين الجدد بمجموعة من العوائق والحواجز التي تعتبر شروطا لازمة لاختراق السوق، والتي قد تعيق دخول هذه المؤسسات الجديدة في أي قطاع اقتصادي، وبالتالي فهي تنطبق على القطاع البنكي، ونذكر منها ما يلي[171]:

- الأسعار الحالية المنخفضة بالمقارنة مع التكاليف، وهذا يخفض من دخول مؤسسات جديدة ؛
- منافذ (قنوات) التوزيع، ومدى سهولة الوصول إليها؛
- تكاليف إيصال المنتجات إلى السوق، بحيث كلما ارتفعت هذه التكاليف كلما قلت جاذبية القطاع بالنسبة للمؤسسات الجديدة؛

---

[168] نبيل مرسي خليل، مرجع سبق ذكره، ص ص، 66-67.

.42 Jean-Marie Ducreux, Maurice Marchand-Tonel, op-cit, PP : 165, 166

[170] طارق عبد العال حماد، **التحليل الفني والأساسي للأوراق المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص62.

[171] نبيل مرسي خليل، مرجع سبق ذكره،ص69.

- اقتصاديات الحجم، وتعني مدى القدرة على إنتاج كميات كبيرة بجودة عالية وتكاليف منخفضة؛
- تمييز المنتج وعلامة التعريف، فكلما زادت درجة تمييز المنتجات في الصناعة، كلما أدى ذلك إلى إعاقة دخول منافسين جدد؛
- سياسة الحكومة مثل فرض شروط معينة للحصول على موافقة الدخول إلى الصناعة؛
- المحيط الاجتماعي والثقافي المرتبط بالقطاع.

3.3.2.2. تهديدات المنتجات البديلة

توجد عوامل أخرى تحدد جاذبية الصناعة وتؤثر في نشاط المؤسسة، وتتمثل في البدائل من سلع وخدمات المؤسسات من خارج القطاع تحل محل منتجات المؤسسات العاملة فيه، ومن هنا ظهر تهديد أخر يتمثل في المنتجات البديلة أو الجديدة، حيث يعتمد النجاح الاستراتيجي لأي مؤسسة بصورة جزئية أو كلية على توفر منتجات بديلة(*) للمنتجات التي تقدمها المؤسسة، ولكن التهديد الحقيقي الذي تمثله هذه المنتجات البديلة إذا ما استطاعت تقديم هذه المنتجات بنوعية مشابهة أو أفضل بكلف أقل، وبأسعار أقل من الأسعار المطروحة من قبل المؤسسات الحالية. وإن توفر البدائل قد يشكل سقفا سعريا لمنتجات المؤسسة أو قد يفسح المجال لها للدخول إلى السوق وبالتالي خفض جاذبيتها[172].

ولكن هذا التهديد هو أقل حساسية في قطاع البنوك مقارنة بالقطاعات الأخرى، ذلك نظرا لخصوصية النشاط البنكي والوساطة المالية[173].

ورغم ذلك فهناك بدائل مالية يمكن أن تحل محل المنتجات البنكية، من خلال التمويل المباشر والتمويل الوسيط، إذ يعتبر كلا منهما بديلا للأخر.

فالتمويل الوسيط هو النشاط الرئيسي الذي تقوم به البنوك من خلال تقديمها للائتمان البنكي (منح القروض)، ومن بين أهم بدائل الائتمان البنكي نجد البدائل المالية، التي تتمثل في الأوراق المالية (خاصة السندات، أذون الخزانة،...)[174] والتي تعتبر وسيلة للتمويل المباشر، وتعتبر مؤسسات الائتمان والسماسرة من أهم المؤسسات المقدمة لهذا النوع من الخدمات.

حيث يؤدي الانخفاض في أسعار فائدة البدائل المالية (الأوراق المالية) إلى انخفاض الطلب على القروض، واتجاه الوحدات الاقتصادية إلى سوق الأوراق المالية[175].

(*) المنتجات البديلة هي المنتجات التي تكون لها القدرة على الإحلال محل المنتجات أو الخدمات المقدمة في صناعة ما، لإشباع رغبات العملاء.

[172] علاء فرحان طالب، فاضل راضي الغزالي، مرجع سبق ذكره، ص42.

[173] طارق عبد العال حماد، **التحليل الفني والأساسي للأوراق المالية**، مرجع سبق ذكره، ص ص،62-63.

[174] محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997، ص118.

[175] نفسه، ص119.

ويتوقف تأثير المنتجات البديلة على مجموعة من العوامل نذكر منها[176]:

- مدى قرب البديل أو بعده من سعر ووظيفة (الأداء) المنتج المقدم؛

- تكلفة التبديل: أي مدى سهولة تحول المستهلكين من المنتوج القائم إلى المنتوج البديل، وكذا مدى ميلهم لهذا الأخير.

4.3.2.2. قوة المساومة لدى العملاء

تمثل قوة مساومة العملاء تهديدا على أي قطاع اقتصادي، بالنظر إلى أن الزبائن يسعون عادة إلى فرض أسعار منخفضة مع المفاوضة على الخدمات والجودة الممتازة، الشيء الذي يؤثر سلبا على مردودية وجاذبية المقدرة التنافسية لأي مؤسسة.

وقوة العملاء وقدرتهم على التأثير في هيكل المنافسة في صناعة ما، متوقف على مجموعة من الشروط، نذكر منها ما يلي[177]:

- ✓ أن تمثل مشتريات الزبائن كميات كبرى من مبيعات القطاع؛
- ✓ أن تمثل الكميات المشتراة من القطاع جزءا هاما من مشتريات الزبائن لأنهم أكثر حساسية للسعر؛
- ✓ أن تكون تكاليف تحولهم إلى منتجات بديلة ضعيفة، مع إمكانية تحقيقهم للتكامل الأمامي؛
- ✓ توافر المعلومات الخاصة بالأسعار والتكاليف الحقيقية بالسوق.

وتنطبق قوة تأثير هذا العنصر(العملاء) على كل القطاعات الاقتصادية، ومنها القطاع البنكي، إلا أن نظرة البعض تذهب إلى أن قدرة المساومة لدى العملاء في الصناعة البنكية ضعيفة، وذلك نظرا لاستقرار العلاقة بين العميل والبنك، وهذا باستثناء بعض المؤسسات الكبيرة الحجم والتي تكون مطلوبة ومرغوب فيها من طرف البنوك، بحيث يمكنها استغلال هذه الوضعية في اكتساب قدرة كبيرة على المساومة[178].

5.3.2.2. قوة المساومة لدى الموردين

يعتبر الموردين أيضا إحدى أهم القوى المؤثرة على المنافسة داخل قطاع معين، إذ يمكن أن تقلص من مردوديته عن طريق الضغط الذي يمارسونه برفع الأسعار أو بتدنية مستويات الجودة للمواد الموردة، ويكون هذا التهديد أشد خطورة في حالة عجز القطاع عن إدماج الارتفاع الحاصل في التكاليف. وتزداد قوة الموردين في ظل توافر الشروط الآتية[179]:

- تركز الموردون في عدد قليل من الشركات وسيطرتهم على سوق مشتريات الصناعة؛
- عدم وجود ظروف للمنافسة أمام الموردين مع بدائل منتجات أخرى تستخدمها الصناعة؛
- قلة أهمية ما تحصل عليه الصناعة من احتياجات بالنسبة لإجمالي ما يقدمه الموردون؛

---

[176] طارق عبد العال حماد، **التحليل الفني والأساسي للأوراق المالية**، مرجع سبق ذكره، ص63.

50 M.Porter, **Choix Stratégiques et concurrence**, economica, Paris, 1982, P : 27.

51 Sylvie de Coussergues, **Gestion de la Banque,** Dunod, Paris, 5emed, 2007, P: 250.

[179] محمد سمير أحمد، مرجع سبق ذكره، ص147.

- مدى أهمية ما يقدمه الموردون للمدخلات العملية للمؤسسات.

وبالنسبة للقطاع البنكي يمكننا أن نلاحظ بأنه ونظرا لخصوصية النشاط البنكي، فإن الموردين في هذه الحالة يمكن أن يكونوا هم أنفسهم العملاء ، لأن المادة الخام وأهم مدخل تعتمد عليه البنوك في ممارسة نشاطها هي الودائع، وأصحاب هذه الودائع هم عملاء للبنك، وتفسر هذه النقطة في "**الشكل رقم (2-2)**" الذي وضع فيه الكاتب أربع قوى للمنافسة فقط وذلك بحذفه لعنصر الموردين.

وهناك رأي أخر، يرى بأن عنصر الموردين في مجال الصناعة البنكية يتمثل في موردي تجهيزات وخدمات الإعلام الآلي، باعتبار أن التكنولوجيا أصبحت عنصرا مهما ومدخلا أساسيا في الإنتاج البنكي، لذلك فقد يكونوا لهؤلاء الموردين قوة تأثير على الصناعة البنكية من ناحية السعر والنوعية[180].

إن النموذج المقدم من طرف M. Porter ضمن دراسته لتحليل قوى المنافسة، هو خاص بهيكل الصناعة لدى الدول المتقدمة. وبالتالي فهو يتلاءم أكثر مع صناعات هذه الأخيرة (الدول المتقدمة)، ولذلك ظهر نموذج آخر يدعى نموذج **أوستن** لتحليل الصناعة والذي يتماشى أكثر مع ظروف الأسواق والصناعات في الدول النامية.

حيث وإضافة للقوى الخمس التي ذكرها M. Porter يضيف هذا النموذج عناصر أخرى لها تأثير هام وكبير على وضعية المنافسة في الدول النامية، وتتمثل هذه العناصر في[181]:

* **الحكومة:** تعبر الحكومة قوة كبرى في العديد من الدول النامية، إذ أنها تؤثر بشكل كبير على بيئة التنافس في مختلف الصناعات، ويكمن هذا التأثير مثلا في:

- التحكم في تحديد الأسعار والتكاليف؛

- التحكم في تخصيص الموارد، بحيث يؤدي التمييز في تخصيص الموارد وتوزيعها من طرف الحكومة إلى سيطرة عدد محدود من المؤسسات على الصناعة، في حين يؤدي تدخلها بشكل عادل إلى خلق نوع من التوازن بين المتنافسين، وبالتالي الزيادة في درجة المنافسة؛

- التحكم في نوع وعدد المؤسسات المتنافسة في صناعة ما، بحيث تعد موافقة الحكومة (في كثير من الأحيان) شرطا أساسيا للدخول في الصناعة؛

- التأثير على أسعار المنتجات البديلة، وبالتالي على مقدرتها الإحلالية.

* **العوامل البيئية:** إذ تؤثر العوامل السياسية والاقتصادية، والثقافية، والديموغرافية على الصناعة ودرجة المنافسة فيها. والشكل الموالي يوضح التعديلات التي أتى بها نموذج أوستن كما يلي:

53 Sylvie de Coussergues, op-cit, P : 250.

181 نبيل مرسي خليل، مرجع سبق ذكره، ص ص،73، 74.

الشكل رقم (2–3): نموذج أوستن لتحليل الصناعة

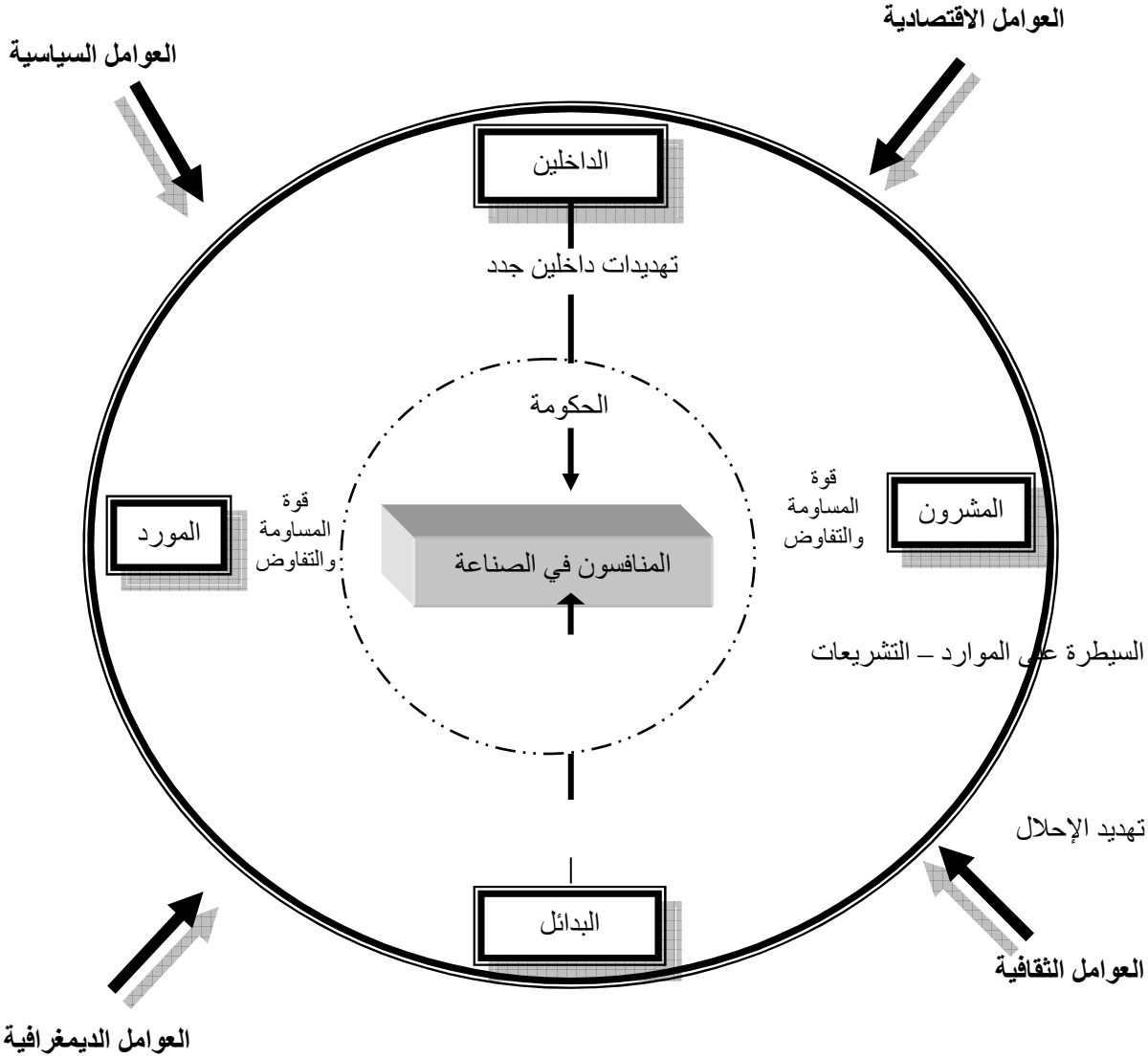

المصدر: نبيل مرسي خليل، **الميزة التنافسية في مجال الأعمال**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1998، ص75.

نلاحظ من خلال هذا الشكل، أنه إضافة للعناصر الخمسة التي سبق وذكرها، هناك عناصر أخرى تؤثر على المنافسة في القطاع البنكي، وتظهر هذه العناصر خاصة في البلدان النامية وهي تتمثل أساسا في:

– العوامل السياسية كتدخل الحكومات والسلطات في تسيير البنوك والسيطرة عليها في بعض الدول كالجزائر مثلا، مما يؤثر على المنافسة في شكل كبير؛

– العوامل الاقتصادية وتتضح على سبيل المثال في ضعف اقتصاديات هذه الدول، مما يؤثر على الدور الحقيقي للبنوك؛

– العوامل الثقافية والديموغرافية، حيث تفتقر هذه الدول إلى ثقافة بنكية جيدة، مما يجعلهم يتعاملون مع البنوك بشكل عشوائي.

على ضوء ما تم تقديمه من هذا المبحث، تبين أن الهدف الأساسي للمنافسة بين البنوك هو الحصول على أكبر حصص ممكنة من السوق البنكي، لذا فالبنوك ملزمة على اكتساب قدرات تنافسية وتنميتها وذلك باستخدام كل قدراتها المادية والمالية، وحتى البشرية، كما أن البنوك لا تعيش بمعزل عن بيئتها الخارجية، فهي في صراع مستمر مع محيطها التنافسي لضمان استمرارها وقدرتها على مجابهة التهديدات التي تواجهها، وهذا ما يحتم عليها دراسة وتحليل هذه البيئة للتأقلم معها، وذلك بتحليل القوى الخمس ل : M. Porter.

3.2. وسائل تحليل وقياس المنافسة على مستوى القطاع البنكي

اجتهد العديد من الاقتصاديين في البحث عن وسائل وطرق لتحليل درجة المنافسة في مختلف القطاعات الاقتصادية، ومنها القطاع البنكي. حيث ظهرت العديد من الأدوات والطرق التي تسعى إلى تشخيص السوق البنكي من حيث هيكله ومستوى المنافسة التي وصل إليها.

ومن خلال مبحثنا هذا سنحاول التطرق إلى ثلاث نماذج يمكن الاعتماد عليها في تحليل وقياس المنافسة على مستوى القطاع البنكي، والتي تعتبر الأكثر انتشارا واستعمالا وحسب ما تيسر لنا إيجاده والحصول عليه من المراجع المتاحة والمتوفرة، والمتمثلة في:

- نموذج **SCP** (هيكل – سلوك – أداء)؛
- نموذج نظرية الأسواق القابلة للتنافس؛
- نموذج برزنهان – شافر Bresnahane - Shaffer

1.3.2. نموذج SCP (هيكل – سلوك – أداء)

يعتبر نموذج **SCP (**Structure – Comportement – Performance**)** من أهم النظريات التقليدية التي يمكن الاعتماد عليها في تحديد درجة التنافس في السوق البنكي، فقد شكل هذا النموذج منذ وقت طويل القاعدة النظرية لدراسة المنافسة في السوق البنكي.

ويطلق على هذا النموذج أيضا اسم نظرية التنظيم الصناعي**(**Organisation Industrielle**)**

1.1.3.2 التعريف بالنموذج

تم تطبيق نموذج **SCP** بشكل واسع خلال الفترة (**1970 – 1980**) على مستوى الصناعة البنكية. هذا النموذج يسمح بتفسير التأثيرات المتوقعة من وجود بعض الخصائص للسوق – تمركز العرض، الحواجز التنظيمية للدخول، ...إلخ– على المنافسة في الصناعة البنكية[182]. وفيما يلي سنتطرق إلى المفاهيم الأساسية له، والعلاقة بينها.

55 Jason allen, Walter engret, **efficiencie et concurrence bancaire dans le secteur canadien**, a partir du site d'internet: www.bankofcanada.ca/fr/revue/ete07/allen-engret , consulté le:02/02/2010.

1.1.1.3.2. المفاهيم الأساسية للنموذج

تتلخص الفكرة الأساسية لنموذج **SCP** حول وجود علاقة سببية بين ثلاث عناصر كما يلي:

هيكل ← سلوك ← أداء، حيث يتيح تحليل هذه العلاقة إمكانية تشخيص حالة السوق البنكي وتحديد وجهته التنافسية أو الاحتكارية.

أ – الهيكل

يقصد بالهيكل حجم السوق وحدوده ونسب التركيز فيه، وتؤثر في السوق عدة عوامل منها: عدد المؤسسات وحصصها في السوق، تكاليف الدخول والخروج، التجانس بين المنتجات، اقتراب المنتجات البديلة من المنتجات المعروضة في السوق، ...إلخ.

ويعرف السوق المالي – اقتصاديا – بأنه يحتوي على مجموعة المشاركين (عملاء أو مؤسسات) الذين يتمتعون بحرية معالجة مختلف الخدمات والمنتجات البنكية فيما بينهم.

ويفترض تحديد سوق منتوج بنكي معين مقدم من طرف مجموعة من المؤسسات البنكية، أن يكون هذا المنتوج متجانسا بالنسبة للموردين وكذلك للعملاء في مكان معين، حيث أن محيط وحدود السوق تختلف من منتج لآخر ومن خدمة لأخرى.

وقد أدى التطور التكنولوجي واستخدام الإعلام الآلي والاتصال من طرف البنوك وكذا العملاء إلى توسيع معتبر في مجال الأسواق البنكية والمالية على المستوى العالمي، مما أدى إلى إثارة منافسة شديدة بين المؤسسات البنكية المنتمية لهذه الأسواق.

وقد نتج عن ذلك إعادة هيكلة للأسواق البنكية والتي تجسدت في انخفاض عدد المؤسسات البنكية وفروعها وكذا قوتها، وهذا ما شجع الكثير منها إلى الدخول في عمليات الاندماج البنكي[183].

ب– السلوك:

المقصود بالسلوك هنا هو تصرفات المؤسسات البنكية المتواجدة في السوق، ومن أهم العوامل التي تجسد سلوك المؤسسات في مختلف الصناعات هي إستراتيجية: السعر، التميز، والتنوع، التي تشكل عناصر المزيج التسويقي، بالإضافة إلى الاتفاقات والتحالفات التي قد تحدث بين المؤسسات في مجالات مختلفة كتحديد الأسعار أو الحصص السوقية[184].

ويتأرجح سلوك المؤسسات في مختلف الصناعات ومنها الصناعة البنكية، بين سلوك احتكاري وسلوك تنافسي.

---

[183] بوخلالة سهام، **المنافسة البنكية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة، 2006/2005، ص.43

57 Zohayr Mikdashi, op-cit, P :230.

جـــ – الأداء

ويقصد به كمية الخدمات التي تقدمها المؤسسات المتواجدة في السوق، ويقاس أداء المؤسسات بمؤشر المردودية، حيث كلما كانت مردودية البنك كبيرة كلما دل ذلك على أدائه الجيد للخدمات[185].

2.1.1.3.2. العلاقة السببية بين متغيرات النموذج (الهيكل – السلوك – الأداء)

كما سبق الإشارة إليه، فإن فكرة النموذج **SCP** لتحليل المنافسة، تتلخص في وجود عـــلاقة بين هيكل صناعة ما من جهة، وبين سلوك وأداء المؤسسات القائمة في هذه الصناعة من جهة أخرى، حيث يرى أصحاب هذا النموذج بأن هيكل الصناعة هو الذي يحدد تصرفات وسلوك المؤسسات. وذلك كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2 ــ 4): نموذج هيكل ــ سلوك ــ أداء

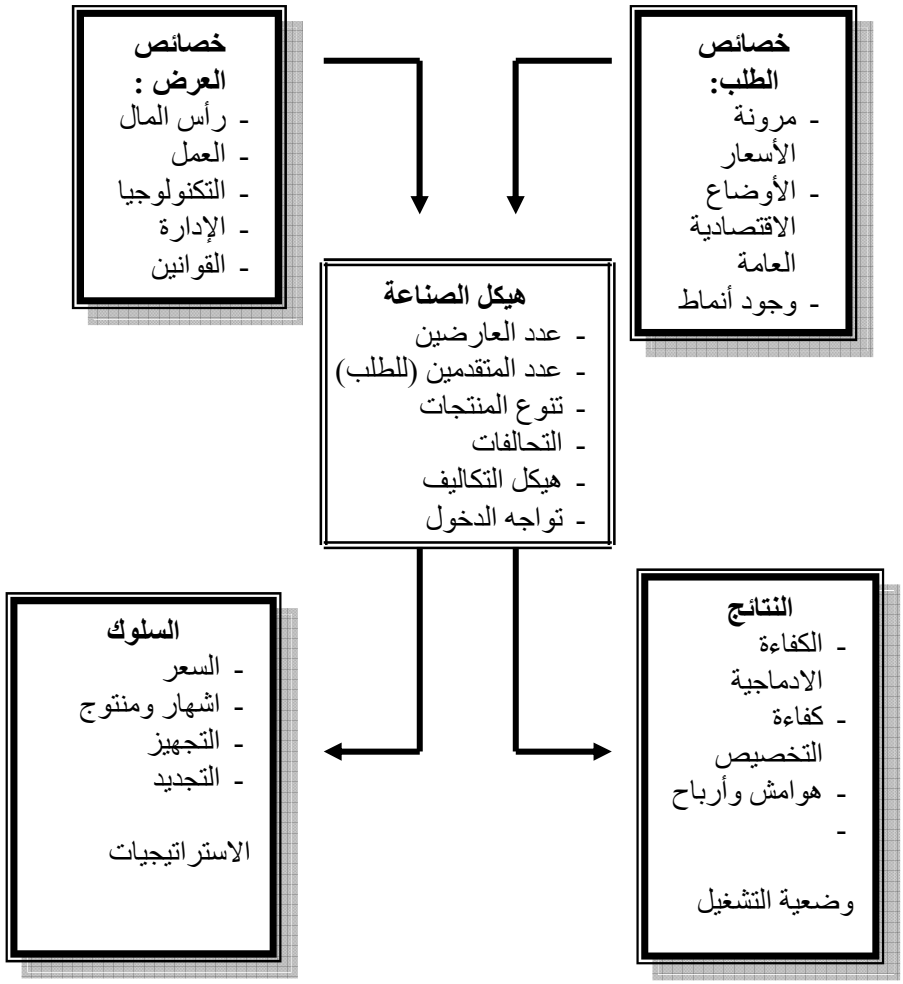

Source : Michele ditch, **Quel modèle de concurrence dans l'industrie bancaire ?** ,a partir du site d'internete : www. Sup.adc.education.fr/bib/ consulté le : 02/ 05/2010.

[185] ابتهاج مصطفى عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص.165

واستنادا للشكل السابق، فإن هيكل سوق بنكي مـــا والذي يختلف من حالة تعدد الوسطاء الماليين وحالة الاحتكار، يؤثر على سلوك الوسطاء التي يمكن أن تقاس بمعدلات الأرباح والنمو.

ومن أهم المؤشرات التي يعتمدها النموذج **SCP** للتعبير عن هيكل السوق، هناك عدد وحجم العارضين داخل الصناعة، ودرجة تركز هؤلاء العارضين داخل هذه الصناعة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى شروط دخول عارضين جدد إلى الصناعة[186].

وتفترض الدراسات التي تقيس المنافسة عن طريق فحص هيكل الصناعة، أن هناك علاقة موجبة وطردية بين مستوى أو درجة التركيز في الصناعة ومعدل الأرباح أو العائد (المردودية). وقد أثبتت معظم البحوث التي ارتكزت على نموذج **SCP** صحة هذه الفرضية[187].

حيث أنه كلما ارتفعت درجة التركيز في الحصص السوقية داخل الصناعة البنكية، كلما زادت القوة الاحتكارية للمؤسسات، وكلما قلت درجة المنافسة ارتفعت العوائد والأرباح نتيجة لارتفاع أسعار المنتجات البنكية المقدمة على مستوى أسعار تنافسية، والعكس صحيح.

كذلك بالنسبة لتحسن العائد، فقد أثبتت في دراسات أخرى مثل تحليلات مجموعة BCG (Boston Consulting Groupe)**,**من خلال أثر التجربة للمؤسسة في السوق، أنه كلما طال واتسع وجود المؤسسة في السوق انعكس ذلك على إمكانية تحقيق أرباح أكبر مقارنة بمنافسيها، وهذه الظاهرة طبيعية نظرا لامتلاك صاحب الأقدمية لظرف معاملة مع المحيط أحسن من الداخل الجديد للسوق[188].

2.1.3.2. العناصر المؤثرة على المنافسة البنكية حسب النموذج SCP

تنبع أهمية نموذج **SCP** في قطاع البنوك، من كون البنوك ذات طبيعة تميل إلى التركز، وأن النموذج **SCP** هو الإطار الأكثر استخداما فـــي تحليل المنافسة علـــى مستوى الصناعة البنكية بواسطة عنصرين أساسيين هما:

- درجة التركيز الصناعي داخل الصناعة؛
- شروط أو حواجز الدخول إلى الصناعة.

حيث أن دراسة هذين العنصرين تمكننا من تحديد سلوك المؤسسات القائمة في الصناعة، وما مدى اتجاهها إلى الاحتكار أو المنافسة، كما تمكننا أيضا من تحديد درجة المنافسة المحتملة من طرف المنافسين الجدد المتوقعين.

1.2.1.3.2 درجة التركيز في الصناعة البنكية

يعد التركيز البنكي أحد الملامح الهامة للتغيرات الهيكلية التي يشهدها عالم البنوك، وتجد هذه الظاهرة تعريفها في سيطرة عدد قليل من البنوك على أغلبية السوق البنكي.

59 Sami Boujnah, **élément d'économie industrielle à la banque**,a partir du site d'internet : www.chez.com/neapol/ sommaire/htm, consulté le :10/02/2010.
60 Michel Ditch, op-cit.
61 Zohayr Mikdashi, op-cit, P:233.

أ – مفهوم التركيز الصناعي:

تعتبر درجة التركيز في صناعة ما مؤشر هاما لطبيعة المنافسة السائدة على مستوى هذه الصناعة، كما أنها تعد مؤشر لتوزيع القدرات الأساسية والاقتصادية في المجتمع[189].

ويرتكز مفهوم التركيز الصناعي على عدد المؤسسات المتنافسة داخل الصناعة كمؤشر، حيث أن انخفاض هذا العدد في السوق (بسبب التحالفات أو الاندماجات) هو مؤشر لارتفاع درجة التركيز[190]، والعكس صحيح.

وتستعمل درجة التركيز كمقياس للدلالة على مدى وجود الاتجاهات الاحتكارية في صناعة ما، حيث كلما ارتفعت درجة التركيز، كلما دل ذلك على وجود درجة من الاحتكار في هذه الصناعة. وكلما انخفضت درجة التركيز كلما دل ذلك على تغلب القوى التنافسية في الصناعة[191]. أي أن هناك علاقة طردية بين درجة التركيز والقوة السوقية (الاحتكار)، ويتضح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم(2–5): العلاقة بين القوة السوقية ودرجة التركيز السوقي.

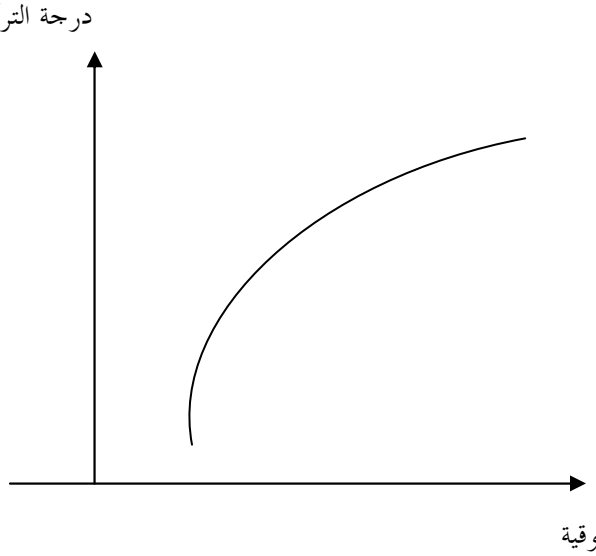

المصدر: عبد المنعم إبراهيم، أحمد يوسف أبو الخير، **قياس المنافسة في النظام المصرفي السعودي**، مجلة الكويت الاقتصادية، العدد 13، 2001، ص15.

كما أن هناك علاقة طردية وموجبة بين معدلات العائد والأرباح، وقد أثبتت أغلبية الدراسات في أن هناك أثر ايجابي لمستويات التركيز البنكية العالية على معدلات الفائدة، إذ أنها تخفض الفوائد على الودائع وترفع من معدلات الفوائد على القروض[192].

62 Laurence Scialom, op-cit, PP:53, 54.
63 Zohayre Mikdashi, po-cit, P:233.
191 عبد المنعم إبراهيم، أحمد يوسف أبو الخير، **قياس المنافسة في النظام المصرفي السعودي**، مجلة الكويت الاقتصادية، الكويت، العدد13، 2001، ص.15
65 Michel Ditch, op-cit.

ب – مؤشرات قياس درجة التركيز

و في هذا الشأن نميز بين مؤشرين مختلفين، وهما:

*** مؤشر IHH** (Herfindhal – Hershman)

ينتشر استعمال هذا المؤشر بشكل واسع في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو يسمح بتسليط الضوء بشكل أولي على نمو أو انخفاض درجة التركيز في السوق، ويقوم بعد ذلك الاقتصاديين باستعماله لتحليل وتقييم النتائج المترتبة عن التغيير في درجة التركيز.

ويعرف مؤشر **IHH** بأنه مجموع مربعات حصص السوق لكل مؤسسة في سوق ما، ويمكن توضيحه كالتالي[193]:

$$IHH = \sum S_i^2$$

S_i : تمثل حصة السوق للبنك**i** حيث:

$$S_i = \frac{\text{كمية المنتج من البنك } i}{\text{الكمية الإجمالية المعروضة من المنتج على مستوى القطاع ككل}}$$

وتستعمل حصة السوق هنا كمؤشر هام للدلالة على درجة التركيز، إذ أن استحواذ عدد من المؤسسات (ثلاثة أو خمسة) على ما يفوق **75%** من الحصص السوقية، هو دليل على درجات تركيز عالية في السوق، ويدل ارتفاع مؤشر **IHH** على نمو درجة التركيز. وعندما يكون هذا المؤشر مساويا للواحد تكون أمام حالة احتكار.

*** مؤشر IT :**

يرتبط هذا المؤشر بحجم المتعاملين في السوق، وهو عبارة عن مربع إجمالي أحجام كل البنوك مقسوم على مجموع مربعات أحجام كل بنك كما يلي:

$$IT = \frac{(\sum \text{taille})^2}{\sum (\text{taille})^2}$$

وعادة يمكن قياس حجم المؤسسة من خلال رقم أعمالها.

– انخفاض هذا المؤشر تعني ارتفاع درجة التركيز؛

66 Zohayer Mikdashi, op-cit, P-P: 233-235.

– عندما يكون المؤشر مساويا للواحد، نكون أمام سوق احتكار، حيث أن مساواة المؤشر إلى الواحد تعني أن مجموع حجم نشاط عينة البنوك المختارة هي مساوية للحجم الكلي للنشاط في القطاع، مما يدل على احتكار البنوك للسوق البنكي في هذه الحالة.

2.2.1.3.2 حواجز الدخول إلى السوق البنكي

تعتبر نظرية حواجز الدخول التي ظهرت في أواسط سنوات الخمسينات، إحدى الأوجه الأساسية لنموذج **SCP** ويعرف حاجز الدخول إلى صناعة ما أو قطاع ما، بأنه العقبة التي تعيق المنتجين على الدخول إلى هذا القطاع وإقامة مؤسسات جديدة فيه، حيث تكون المردودية في هذا القطاع أكثر ارتفاعا من غيره من القطاعات[194].

وحسب نموذج **SCP** فان لحواجز الدخول أهمية كبرى في تحديد هياكل الأسواق وسلوك المؤسسات الناشطة فيه، ذلك فإن غياب هذه الحواجز يخفض من قدرة المؤسسات على الحفاظ على الاحتكار لمواجهة المنافسة المحتملة، فـــي حين أن وجـــود حواجز دخول قوية يفتح المجال لأرباح غـــير عادية ومفرطة، وسلوك احتكاري من طرف المؤسسات القائمة .

بالإضافة إلى ذلك، هناك ارتباط وطيد وعلاقة قوية بين حواجز الدخول ودرجة التركيز في السوق، وبالتالي يرتفع مستوى المنافسة، حيث أن قلة وجود حواجز الدخول تسمح للمؤسسات بالدخول إلى السوق دون أية عوائق، وهذا ما يرفع من عدد المؤسسات في القطاع، وبالتالي تقل درجة التركيز ويصبح المجال مفتوحا للمنافسة، والعكس يحدث إذا كانت هناك حواجز دخول قوية تمنع المؤسسات الجديدة من اختراق السوق، وبالتالي يبقى هذا الأخير محتكرا من قبل المؤسسات القائمة[195].

ويمكن تقسيم حواجز الدخول إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهي:

- الحواجز التنظيمية (القانونية)؛
- الحواجز الاقتصادية؛
- الحواجز التكنولوجية.

أ – الحواجز التنظيمية(القانونية):

وتتمثل في الشروط التي تفرضها الدولة أو القانون من أجل الدخول إلى السوق، وفي القطاع البنكي تعتبر الحواجز التنظيمية هي النوع السائد من حواجز الدخول.

ومن أهم حواجز الدخول التنظيمية في القطاع البنكي نذكر منها ما يلي[196]:

– شروط الحصول على الاعتماد من طرف الدولة؛

– الحد الأدنى لرأس المال.

---

67 Sylvie de Coussergeux, op-cit, P:247.

[195] بوخلالة سهام، مرجع سبق ذكره، ص.47

69 Sylvie de cousseurgeux, po-cit , P :247.

ب – الحواجز الاقتصادية:

تعتبر الحواجز الاقتصادية من أهم حواجز الدخول الأساسية لدخول الأسواق البنكية، حيث تظهر نظرية **SCP** العديد من الحواجز الاقتصادية، ومنها على وجه الخصوص ما يلي:

* **اقتصاديات الحجم (وفورات الحجم):**

يمثل هذا المفهوم العلاقة بين حجم المؤسسة وتكاليفها، ويقصد باقتصاديات الحجم، العلاقة بين الانخفاض في تكلفة الوحدة الواحدة للإنتاج كلما زاد الحجم، حيث أن المنظمات (المؤسسات) التي تتمتع باقتصاديات الحجم تكون قادرة على إنتاج حجم كبير من السلع والخدمات بكلف أقل مقارنة بالداخلين الجدد[197].

وبمعنى أخر، تتحقق اقتصاديات الحجم عندما تكون تكلفة الإنتاج المتعلقة بعدة منتجات أقل من مجموع تكاليف كل منتج لوحده، ويمكن أن نعبر عنها رياضيا كما يلي[198]: (في حالة وجود منتوجين مثلا)

$$C(Q_1, Q_2) < C(Q_1) + C(Q_2)$$

علما أن:

C: تعبر عن التكلفة؛

Q_2,Q_1: تعبر عن كمية الإنتاج لكل من المنتج**1** والمنتج **2** ,على الترتيب.

كما يمكن التعبير عن مفهوم اقتصاديات الحجم بوجود تكاليف ثابتة مرتفعة، موزعة على عدد من كبير من المنتجات، ويوجد هذا المفهوم بشكل كبير في بعض طرق معالجة التكاليف الثابتة في المحاسبة التحليلية، وهو ما ينطبق أيضا على القطاع البنكي[199].

وتمثل اقتصاديات الحجم عائقا كبيرا صعب الاجتياز بالنسبة للمنافسين الجدد الراغبين في دخول القطاع البنكي، ذلك أنها تجبرهم على التواجد بحجم إنتاج موازي لإنتاج المؤسسات القائمة في القطاع، وبنوعية جيدة ذات تكاليف منخفضة نسبيا.

كما تؤثر اقتصاديات الحجم على مستوى أداء المؤسسات البنكية داخل القطاع البنكي، حيث توجد علاقة قوية بين اقتصاديات الحجم ودرجة التركيز، إذ يعد البحث عن تحقيق اقتصاديات الحجم أهم أسباب التركز في السوق.

ويمكن أن نجد اقتصاديات الحجم في البنك في[200]:

– تخفيض تكاليف العمليات وهذا باستخدام الخبرات العالية والتكنولوجيا؛

---

[197] علاء فرحان طالب، فاضل راضي الغزالي، مرجع سبق ذكره، ص43.

[198] بوخلالة سهام، مرجع سبق ذكره، ص48.

72 Sylvie de coussergeux, op-cit, P :248.

73 Ibid, P:248.

- تجميع المخاطر، من خلال التعامل مع عدد كبير من العملاء (المقترضين) وهذا ما يساهم في توزيع المخاطر والتقليل من حدتها.

*** تمايز المنتجات البنكية:**

أصبح اتساع نطاق المنتجات والخدمات البنكية يشكل رادعا للمنافسة السعرية بين البنوك، حيث ظهرت وسائل أخرى تساعد البنك على التميز بمنتجاته وأدائه عن غيره من المنافسين، ومن بين هذه الوسائل طريقة التمايز في المنتجات، والتمايز عكس التماثل.

ويشير تميز المنتج إلى أن المؤسسة القائمة فعلا لديها شهرتها التجارية كما أنها تتمتع بولاء عملائها، والذي تحقق من جهد متواصل وفعال في الإعلان عن المنتوج وتقديم خدمة متميزة للعملاء وتميز أداء المنتوج[201].

وبالتالي فان تمايز المنتجات يشكل حاجزا أمام دخول منافسين جدد إلى السوق، وهذا من خلال[202]:

- جودة المنتجات والتميز في الأداء، مما يفرض على المنافسين الجدد الدخول بنفس المستوى من الجودة والأداء؛

- العلاقات القوية التي تنشأ بين البنوك والعملاء، والتي تنتج بشكل خاص عن تميز وأداء البنك وجودة منتجاته، هذه العلاقات تشكل هي الأخرى عائقا للدخول إلى الصناعة البنكية، فثباتها واستقرارها ووفاء العملاء لبنوكهم لفترة طويلة يشكل نقطة تميز قوية لهذه البنوك، بالمقارنة مع أي منافس جديد.

جـــ – الحواجز التكنولوجية:

تعد التكنولوجيا من أهم العناصر التي تساهم في تحقيق اقتصاديات الحجم في القطاع البنكي، وهذا من خلال استعمال تكنولوجيا المعلومات كوسيلة لتخفيض العمليات، كما أنها تنشط التمايز والتنويع في المنتجات البنكية.

وبالتالي فهي تشكل إحدى العوائق التي قد تمنع المنافسين الجدد من الدخول إلى القطاع البنكي، باعتبارها تحقق كل تلك الايجابيات، وذلك عن طريق ارتفاع تكاليف المكننة والاستثمارات التكنولوجية، خاصة بالنسبة للبنوك الصغيرة والحديثة[203].

3.1.3.2. الانتقادات الموجهة لنموذج SCP

على الرغم من أن نموذج **SCP** وطريقة استعمال نسب التركيز قد استعملت على نطاق واسع لاختبار مدى وجود منافسة في الأسواق البنكية، إلا أن الدراسات التي انتهجت هذه الطريقة تعرضت لانتقادات واسعة تمثلت أهمها فيما يلي[204]:

---

201 محمد سمير أحمد، مرجع سبق ذكره، ص143.

202 بوخلالة سهام، مرجع سبق ذكره، ص49.

76 Sylvie de coussergeux, op-cit, P :248.

204 عز الدين مصطفى الكور، **الهيكل–الوصف–الأداء والمنافسة في صناعة البنوك الأردنية**، عن الموقع:
www.shatahrat.net/vb/archive/11836.html, consulté le : 10/04/2010.

1. انتقادات تخص العلاقة بين درجة التركيز والقوة السوقية

وتتلخص في أن العلاقة بين قوة التركيز والقوة السوقية (الاحتكار) قد لا تكون طردية (مثلما تشير إليه نظرية **SCP**) فقد أظهرت دراسات نقدية أجريت على هذا الصعيد بأن جمود الأسعار ظاهرة لا تقتصر على المستويات العالية من التركيز، وإنما قد تحدث عند مستويات منخفضة منه.

2. انتقادات تخص العلاقة السببية بين الهيكل – سلوك – أداء

فحسب نظرية **SCP** ، العلاقة السببية تبدأ من هياكل السوق لتصل إلى المردودية، أي أن هياكل السوق هي التي تحدد نتائج المؤسسات.

بينما يرى اقتصاديون آخرون بأن أرباح المؤسسات هي التي تمارس تأثيرا على هياكل السوق، حيث يرى اقتصاديو مدرسة شيكاغو بأن خطر دخول منافسين جدد يحد من إمكانية انتهاج المؤسسات القائمة في صناعة ما للسلوك الاحتكاري في ظل حرية الدخول والخروج، وبذلك فإن هذه المدرسة تؤكد بأن أداء المؤسسات هو الذي يحدد هيكل السوق، وليس العكس.

ومن هذا المنطلق فإن مؤيدي هذه الفكرة يرون بأن الاندماج بين المؤسسات غايته الكفاءة وليس السيطرة على السوق، وأنه إذا كان السوق مفتوحا للتنافس ويتميز بتكاليف ثابتة منخفضة، فإنه من الممكن وجود منافسة قوية وحتى وان كان عدد المؤسسات قليلا.

2.3.2. نظرية الأسواق القابلة للتنافس

ظهرت نظرية الأسواق القابلة للتنافس **(**Théorie de Marchés Contestable**)** لتجدد أفكار الاقتصاديين فيما يخص الأسواق البنكية بعد نموذج **SCP**، وقد قدم العرض الأساسي لهذه النظرية من طرف WILLING,PANZAR , BAUMOL سنة **1982**، حيث كان الهدف منها هو الخروج بتحليل جديد لهياكل الأسواق[205].

1.2.3.2. أساسيات نظرية الأسواق القابلة للتنافس

تتلخص الفكرة الأساسية لنظرية الأسواق القابلة للتنافس، في أن المنافسة هي محكمة بحواجز الدخول والخروج من السوق، وليس فقط بعدد المؤسسات كما أشار لذلك نموذج **SCP**

1.1.2.3.2. مفهوم قابلية التنافس في الأسواق

يقصد بقابلية التنافس في السوق، هو أن تتوافر إمكانية الدخول والخروج من هذه السوق بدون تحمل أي تكلفة، ويمكن أن نلخص السوق القابلة للتنافس في النقاط التالية[206]:

– السوق القابل للتنافس هو السوق الذي تنعدم فيه الحواجز أو العوائق التي قد تحول أمام دخول مؤسسات جديدة إليه، كما تنعدم فيه أيضا التكاليف غير القابلة للاسترجاع عند الخروج منه؛

78 Michelle Ditch, op-cit.
79 Sylvie de cousserguex, op-cit, P:249.

– في السوق القابل للتنافس، تؤثر المنافسة المحتملة بشكل كبير على سلوك المؤسسات القائمة في هذا السوق، بحيث نجبرهم على عدم القيام بأي ممارسات أو نشاطات مضادة للتنافس، كتحديد الأسعار أو كميات الإنتاج.

إن خاصية قابلية التنافس للأسواق يترتب عليها عدة نتائج نذكر منها[207]:

– غياب الأسعار المرتفعة والأرباح المفرطة التي تحدث في حالة الاحتكار؛

– منع تطبيق الأسعار المنخفضة بشكل مصطنع، حيث انه في بعض الحالات تلجا المؤسسات القائمة في السوق إلى تخفيض الأسعار وتحمل خسارة متعمدة، وهذا من أجل إزاحة منافس من السوق أو منع دخول منافس محتمل، وعندما يتم بلوغ هذا الهدف، يؤدي إلى رفع المستوى الذي يؤدي إلى تعويض تلك الخسائر بأرباح مفرطة؛

– تخفيض اللافاعلية في الأسواق، من حيث التنظيم الداخلي للمؤسسات وتخصيص الموارد.

ويمكن أن ينتج أيضا عن قابلية الأسواق للتنافس ظهور إستراتيجية تسمى إستراتيجية **"run and hit"** **"الكر والفر"** يطبقها الداخلين المحتملين عندما تظهر هناك فرص للربح في السوق، حيث يقوم هؤلاء باختراق السوق واغتنام فرص الربح ثم الخروج فور اختفاء هذه الفرص، مستغلين بذلك فرصة غياب التكاليف غير القابلة للاسترجاع وبالتالي غياب حواجز الخروج[208].

2.1.2.3.2. فرضيات الأسواق القابلة للتنافس وشروط توازن السوق حسب هذه النظرية

إن تحقق هذه النظرية مرتبط بتحقق جملة من الفرضيات، وتوفر مجموعة من الشروط، وذلك كما يلي:

أ – فرضيات النظرية:

ترتكز هذه النظرية على ثلاث فرضيات وهي[209]:

– الدخول إلى السوق هو بشكل عام حر ودون حدود، أي أن هناك غياب لحواجز الدخول؛

– الخروج من السوق هو في العموم حر وبدون تكلفة، وبالتالي فإن هناك غياب للتكاليف غير القابلة للاسترجاع؛

– الدخول إل السوق يكون مطلقا بحيث لا يكون أما المؤسسات القائمة وقتا للقيام بعمل مضاد؛

ونلاحظ من خلال هذه الفرضيات أنها تقترب من فرضيات المنافسة التامة، أي أن هذه النظرية تفترض أن يكون السوق في حالة منافسة تامة.

ب – شروط توازن السوق القابل للتنافس:

يكون السوق قبلا للتنافس متوازنا إذا كان[210]:

– **لا يوجد أي دخول أو خروج غير مؤكد:** وهذا يعني أن عدد المؤسسات الموجودة في السوق يكون مستقرا، وبعبارة أخرى، هذا يعني بأن هيكل السوق يكون طبيعيا، ويتحقق ذلك عندما يكون لكل مؤسسة داخل السوق حجما أمثل، ويمكن تحديد هذا الحجم الأمثل بالدالة الآتية:

---

80 Laurence scialom,op-cit, PP: 26, 27.

80 Sylvie de coussergeux, op-cit, P:249.

209 بوخلالة سهام، مرجع سبق ذكره، ص.52

83 Jason allen, Walter engret, op-cit.

$(T^*) : S = D/T^*$

حيث:

S: يمثل عدد المؤسسات في السوق؛

D: الطلب؛

T^*: الحجم الأمثل.

- أسعار المنتجات (P) تساوي التكاليف الحدية للإنتاج: (Cm)، بمعنى: P = Cm

حيث أن السعر لا يمكن أن يكون أقل من التكلفة الحدية، وإلا فإن أي داخل (مؤسسة محتملة الدخول) يمكن أن يحقق ربحا بكمية إنتاج أقل جودة، وهذا عكس قواعد قابلية التنافس؛

كما أن ارتفاع السعر عن التكلفة الحدية يؤدي إلى تحقيق أرباح مفرطة من قبل المؤسسات القائمة.

2.2.3.2. قابلية التنافس في الأسواق البنكية

يرى البعض بأن الأسواق البنكية ليست قابلة للتنافس، حيث أن هناك حواجز دخول تبقى قائمة سواء كانت حواجز قانونية (مثل الصرامة، الترخيص،..إلخ) أو اقتصادية (مثل قنوات التوزيع، التجهيزات التكنولوجية، السمعة، ...إلخ)[211].

ويستدعي تطبيق نظرية الأسواق القابلة للتنافس في البنوك، على مفهوم التكاليف غير القابلة للاسترجاع في السوق البنكي، باعتبارها أهم حواجز الخروج[212].

1.2.2.3.2. مفهوم التكاليف غير القابلة للاسترجاع

ترتكز نظرية الأسواق غير القابلة للتنافس على مفهوم التكاليف غير القابلة للاسترجاع، وتعرف التكاليف غير القابلة للاسترجاع، بأنها تكاليف الاستثمارات التي تولد أرباحا لفترة طويلة لا يمكن استرجاعها عند الخروج من الصناعة، وهي تعتبر أحد حواجز الخروج، كما تلعب دورا هاما ومحددا لقرار المؤسسات بالإقامة في قطاع ما أو لا[213].

ويمكن أن تكون التكاليف غير القابلة للاسترجاع ذات طبيعة تكنولوجية (مثل استعمال تجهيزات متخصصة كبرامج معالجة المعلومات)، أو تأسيسية (كوجود قوانين تحدد الدخول) كما قد تكون ذات طبيعة إستراتيجية كمصاريف الإشهار أو المصاريف الموجهة لإستراتيجية المنافسة غير السعرية[214].

84 laurence scialom, op-cit, P:28.
85 Sylvie de coussergeux, op-cit, P:249.
86 laurence scialom, op-cit, P: 28.
87 Michell Ditch, op-cit,.

2.2.2.3.2. التكاليف غير القابلة للاسترجاع بالنسبة للبنك

تختلف التكاليف غير القابلة للاسترجاع في القطاع البنكي، حسب نوعية الأصل، ونميز في ذلك الاستثمارات في الأصول المادية والأصول المالية، كما يلي[215]:

- **الاستثمارات في الأصول المادية** (كالتجهيزات، الآلات، المنقولات،..إلخ) يولد تكاليف غير قابلة للاسترجاع ضعيفة نسبيا، باعتبار أن البنك مؤسسة خدمية وبالتالي فمبلغ أصوله المادية هو أقل أهمية من غيرها من المؤسسات؛

- **الاستثمار في الأصول المالية:** ونميز هنا بين القروض البنكية والأوراق المالية، حيث تكون التكاليف غير القابلة للاسترجاع أكبر في حالة القروض البنكية.

3.2.3.2. الانتقادات الموجهة لنظرية الأسواق القابلة للتنافس

وجهت عدة انتقادات للفرضيات التي انطلقت منها نظرية الأسواق القابلة للتنافس، وهي تنص في مجملها على رفض الدخول الحر إلى السوق، وتمثلت هذه الانتقادات فيما يلي[216]:

1. الدخول لا يمكن أن يكون قويا وهامشيا في آن واحد

فإذا كان الدخول هامشيا، فإنه لا يشكل خطرا على المؤسسات القائمة في السوق، أما إذا كان الدخول بحجم كبير فإن المؤسسات القائمة سيكون لديها الوقت للقيام بعمل مضاد والمكافحة ضد هذا الدخول الضخم، إذا فالدخول الحر المتطرف هو حالة شاذة وليس قاعدة عامة.

2. الدخول لا يمكنه أن يكون فوريا

ففي حالة الأسواق المالية مثلا، يتطلب الدخول إلى السوق (نتيجة لزيادة الإقبال على شراء السندات) وقتا طويلا، وهذا ما يسمح للمؤسسات القائمة في السوق بالقيام بعمل مضاد والدفاع عن نفسها من خلال الزيادة في أسعار الأسهم مثلا.

وينجم عن ذلك تحمل الداخلين الجدد تكاليف غير قابلة للاسترجاع، وبالتالي وجود حواجز عند الدخول والخروج أيضا.

3. فرضية أن المنافسة المحتملة تسيطر على الظروف الداخلية للسوق هي فرضية غريبة

فإذا كان هناك العديد من المؤسسات في سوق ما، فإن هذه المؤسسات لا يمكنها الجهل بمنافسيها الحقيقيين المحتملين، وبالتالي فهي تستطيع تبني استراتيجيات تمكنها ن وقاية نفسها من هذه المنافسة ورفع حصتها السوقية، كما تستطيع أيضا عقد اتفاقات فيما بينها للوقوف في وجه هذه المنافسة.

---

88 Sylvie de coussergeux, op-cit, PP: 249, 250.

[216] بوخلالة سهام، مرجع سبق ذكره، ص.54

3.3.2. نموذج برزناهان – شافر

ظهـــر نموذج **برزناهان – شافر** (Bresnahane – Shaffer) نتيجة للانتقادات التي وجهت إلى الطرق السابقة الذكر، مـــن حيث قصورها فـــي قياس درجة المنافسة على مستوى القطاع البنكي، وعجزها عن استنتاج الوضع التنافسي من خلال الاعتماد على هيكل السوق.

1.3.3.2 التعريف بالنموذج

سنتطرق أولا للفكرة التي يدور حولها النموذج، ثم إلى الفرضيات التي يرتكز عليها.

1.1.3.3.2. الفكرة الأساسية للنموذج

تم اقتراح هذا النموذج من طرف العالم **برزناهان** "Bresnahane" سنة **1982**، وطبقه **شافر** "Shaffer" سنة **1989** على القطاع البنكي في الولايات المتحدة الأمريكية، ويهدف هـــذا النموذج أساسا إلـــى قياس درجة المنافسة على القطاع البنكي بشكل مباشر من خلال استعمال معيار تنافسي يرمز له بالرمز **(λ)**، ويقيس هذا المعيار مدى انحراف الإيراد الحدي للمؤسسة المتوسطة عن منحنى طلبها بحيث كلما زادت درجة الانحراف دل ذلك على تمتع المؤسسات بقوة سوقية كبيرة تمنحها القدرة على التحكم في السوق والعكس صحيح[217].

2.1.3.3.2. فرضيات النموذج

يرتكز هذا النموذج على مجموعة من الفرضيات نذكر منها[218]:

– السوق هو الذي يحدد السعر التوازني والكمية التوازنية، وهذا من خلال تقاطع دالة الطلب مع علاقة عرض من نوع ما؛

– دالة الطلب تفترض أن المشترين أخذين للسعر، أي أنهم لا يؤثرون على السعر؛

– علاقة العرض يمكن أن تكون دالة عرض تحدد من خلال القاعدة التنافسية **P = MC**، أي أن السعر **(P)** يساوي التكلفة الحدية **(MC)** كما يمكن أن تكون دالة العرض من الشكل $\mathbf{MR_p = MC}$ ، أي أن الإيراد الحدي المرئي للمؤسسة يساوي التكلفة الحدية **(MC)**، وهذا الشكل على يدل تمتع المنتجين بقدر من القوة السوقية.

2.3.3.2. طريقة تحديد معامل المنافسة (λ)حسب نموذج برزناهان – شافر

يعتـــبر معـــامل المنافسة **(λ)** أساس هـــذا النموذج، وهـــو المحدد الرئيسي للمنافسة، (مقياس أو معيار المنافسة) حسب هذا النموذج، حيث ينطلق النموذج من دالة الإيراد الحدي التي تمثل رياضيا كما يلي[219]:

$$MR = P + \lambda(Q \,.\, Y. \,\alpha)$$

90 Jason allen, Walter engret, op-cit.

[218] عبد المنعم إبراهيم عبد المنعم، أحمد يوسف أبو الخير، مرجع سبق ذكره، ص، 18.

[219] نفسه، ص ص، 18، 19.

حيث:

P: يمثل سعر السوق؛

Q: كمية الإنتاج الكلي؛

Y: يشير إلى المتغيرات الخارجية التي تؤثر على الطلب؛

α: يشير إلى المعلمات التي يتعين تقديرها في دالة الطلب.

ومن ثم، فدالة الإيراد الحدي المرئي (الإيراد الحدي كما تراه المؤسسة) تمثل رياضيا كما يلي:

$$RM_p = \lambda(Q . Y . \alpha)$$

ومن هذه العلاقة يتضح بأن المعلمة**(λ)** تبين الفرق بين دالة الطلب ودالة الإيراد الحدي المرئي، بحيث كلما زاد هذا الفرق كلما دل ذلك على تزايد القوة السوقية (الاحتكار).

ويعتمد نموذج **برزناهان – شافر** في تقدير المعلمة **(λ)**، على تقدير نموذج للمعادلات الآتية، بضم كل من دالة الطلب على الخدمات البنكية وعلاقة العرض.

1.2.3.3.2 دالة الطلب على الخدمات البنكية

تتحدد هذه الدالة كما يلي:

$$Q = \alpha_0 + \alpha_1 P + \alpha_2 Y + \alpha_3 PZ + \alpha_4 PY + \alpha_6 YZ + e$$

حيث:

Q: هو سعر الخدمات البنكية، ويقاس بالعائد على الأصول؛

Y: هو متغير خارجي يمثل الدخل، ويعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي؛

Z: هو السعر البديل للخدمات البنكية، وهو أيضا متغير خارجي ويمكن أن يمثل بالعائد على الأوراق المالية؛

e: يمثل الأخطاء القاسية؛

أما الرموز **PZ,PY** فهي تمثل التفاعل الذي يحدث بين المتغيرات **Z,Y,P** والتي تؤثر على منحنى الطلب.

2.2.3.3.2. علاقة العرض

يتم الحصول على علاقة العرض من خلال استعمال دالة تكاليف ترانسلوغارتمية واشتقاقها للحصول على دالة التكلفة الحدية، ومن ثم الحصول على علاقة العرض.

وتمثل دالة العرض المستنتجة رياضيا كما يلي:

$$P = \lambda Q / (\alpha_1 + \alpha_3 Z + \alpha_5 Y) + (C/Q)(\beta_1 + \beta_2 \ln Q + \beta_3 \ln W_1 + \beta_4 \ln W_2) _ \beta_5 DQ/(\alpha_1 + \alpha_3 Z + \alpha_5 Y) + e$$

وقد افترض هذا النموذج أن البنوك متلقية للسعر، (أي لا تؤثر عليه) وهذا في أسواق المدخلات.

حيث:

C: إجمالي تكاليف البنوك التجارية؛

W_1, W_2: متغيرات خارجية تمثل أسعار المدخلات (أجور العاملين، سعر الفائدة على الودائع)؛

D: هو متغير صوري يبن حالة سوق النفط العالمي من حيث الرواج والركود، لأن ذلك يؤثر على البنوك التجارية بحيث يعتبر النفط عجلة لتحريك الاقتصاد في كثير من الدول خاصة المنتجة له.

ويتم تقدير قيمة **D**:

(**1**) : في السنوات التي تتميز بارتفاع أسعار النفط؛

(**0**) : في ما عدا ذلك.

ومما تقدم: فمعامل المنافسة(**λ**) يتحدد من خلال تقدير نموذج المعادلات الآتية، الذي وضعه كل من **برزناهان و شافر**، والذي يتمثل كما يلي:

$$\begin{cases} Q = \alpha_0 + \alpha_1 P + \alpha_2 Y + \alpha_3 PZ + \alpha_4 Z + \alpha_5 PY + \alpha_6 YZ + e \\ P = -\lambda Q / (\alpha_1 + \alpha_3 Z + \alpha_5 Y) + (C/Q)(\beta_1 + \beta_2 \ln Q + \beta_3 \ln W_1 + \beta_4 \ln W_2) - \beta_5 DQ/(\alpha_1 + \alpha_3 Z + \alpha_5 Y) + e \end{cases}$$

وبعد تقدير مع لم هذا النموذج، تتحدد قيمة(**λ**) وبالتالي يمكن معرفة درجة المنافسة السائدة في القطاع، حيث تتراوح قيمة (**λ**) ما بين الصفر والواحد، كما يلي:

- **إذا كانت $\lambda = 0$** : فهذا يعني بأن المؤسسات تتصرف باعتبار أن دالة الإيراد الحدي المرئي متطابقة مع الطلب، أي أننا نكون أمام المنافسة الكاملة (التامة)،
- **إذا كانت $\lambda = 1$:** فهذا يشير إلى وجود قوة سوقية كبيرة أو احتكار بدرجة كبيرة؛
- **إذا كانت $1 > \lambda > 0$:** فهذا يشير إلى وجود منافسة لكنها غير تامة، أي أن درجة المنافسة تكون متفاوتة حسب درجة (**λ**)حيث:
  - كلما اقتربت درجة (**λ**) من الواحد كلما دل ذلك على الاقتراب من حالة الاحتكار؛
  - كلما اقتربت قيمة (**λ**) من الصفر كلما دل ذلك على الاقتراب من حالة المنافسة التامة.

وعموما فإن فرضيات هذا النموذج تنطلق من مبادئ نظريات النيوكلاسيك في الاقتصاد، حيث يعتبرون في نظرية السوق والسعر أن السعر معطى خارجي عن المؤسسة وكذا التكاليف، وغيرها من الفرضيات التي ترتبط بالمنافسة التامة، وقد وجهت إليها حاليا ومنذ وقت سابق انتقادات متعددة، وأدخلت عليها بعض التعديلات، لكنها تبقى كقاعدة موجهة في التحليل رغم ابتعادها عن الواقع أحيانا.

4.2. استراتيجيات مواجهة المنافسة وزيادة القدرات التنافسية للبنوك

إن التسليم بأن المنافسة أصبحت من أبرز التحديات التي باتت تواجه عمل البنوك التجارية في ظل مستجدات ومتغيرات البيئة المالية المعاصرة، يتطلب من المشرفين على هذه البنوك الدراية الكاملة بأبعاد وأثار هذا التحدي، ومن ثم إتباع استراتيجيات ملائمة للتكيف معها، وبناءا عليه فإننا سنحاول عرض أهم هذه الاستراتيجيات نظرا لما حققته وتحققه من فوائد وايجابيات في هذا المجال.

1.4.2. التحول للبنوك الشاملة

لقد شهدت البيئة المالية العالمية في نهاية القرن العشرين العديد من التطورات والتغيرات العالمية والتي سبق وأن أشرنا إليها، والتي كان لها بالغ الأثر على أداء المنظومة البنكية، واستجابة لمثل هذه التغيرات المتلاحقة كان لابد من الممارسين والمفكرين في هذا المجال من وضع استراتيجيات مناسبة لمواجهة هذه التحديات بهدف بقاء مؤسساتها ونموها في دائرة المنافسة، والبحث عن الميزة التي تسعى كل مؤسسة مصرفية ناجحة أن تصنعها لنفسها في سبيل تعزيز قدراتها التنافسية، وقد تمخص عن ذلك بروز مفهوم البنوك الشاملة كأحد الخيارات الإستراتيجية، والتي سنعالجها في ما يلي بشيء من التفصيل.

1.1.4.2. البنوك الشاملة: مفهومها ووظائفها

ظهر مفهوم البنوك الشاملة نتيجة تضخم أعمال البنوك ودخولها في مجالات جديدة، كانت من صميم أعمال الوساطة المالية الأخرى، مثل قيام البنك بفتح شركة للتأمين أو ممارسة أعمال الاستثمار، ومن هنا ظهر مفهوم البنوك الشاملة ليقوم بكل الوظائف التقليدية وغير التقليدية في منظومة بنكية واحدة تقوم بتنويع كامل الأعمال والوظائف لتلبي كل طلبات العميل وتحل جميع مشكلاته.

1.1.1.4.2. مفهوم البنوك الشاملة

لقد كانت فكرة البنوك الشاملة ألمانية الأصل، حيث تطورت منهجية العمل المصرفي ونشأت البنوك التي تقدم خدمات متنوعة لعملائها، وترجع تجربة البنوك الشاملة في ألمانيا في العقد الأخير من القرن التاسع عشر عندما ظهرت إلى الوجود أصول أكبر ثلاثة بنوك خاصة وهي : DEutche Bank, Dersder Bank, Comerz Bank وقد قامت هذه البنوك في الفترة (**1895 – 1924**) بتدعيم وصفها كبنوك تجارية أو استثمارية، حيث تزايدت أعمالها وتنوعت في الأسواق المالية والنقدية على حد السواء، واستقر مفهوم البنوك الشاملة في أوروبا قبل غيرها من البلدان والأسواق الأخرى، نظرا لقدم العمل البنكي في هذه القارة، ثم تلا ذلك ظهورها وتوسعها في كل من أمريكا واليابان وغيرها من دول العالم.

وقد تعددت تعريفات البنوك الشاملة، حيث يعرفها البعض بأنها: «تلك الكيانات البنكية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات في كافة القطاعات، وتوظيف مواردها وتفتح وتمنح

الائتمان المصرفي لجميع القطاعات ، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة والتي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي، بحيث نجدها تجمع ما بين وظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال»[220].

كما يعرفها البعض الآخر بأنها: «البنوك التي تقوم بتقديم كل الخدمات المصرفية التقليدية وغير التقليدية بما فيها القيام بدور المنظم، وتجمع في ذلك بين وظائف البنوك التجارية وبنوك الاستثمار، إضافة إلى نشاط التأمين، وتأسيس الشركات أو المشروعات، ولا تقوم هذه البنوك على أساس التخصص القطاعي أو الوظيفي، بل تساهم في تحقيق التطوير الشامل والمتوازن للاقتصاد، مع القيام بدور فعال في تطوير السوق المالي والاقتصادي في المجتمع»[221].

وبصفة عامة يمكن القول بأن البنوك الشاملة هي البنوك التي لم تعد تتصف بالتخصص المحدود الذي هو قيد العمل المصرفي في كثير من الدول، بل أصبحت تمد نشاطها إلى كل المجالات والأقاليم والمناطق وتحصل على الأموال من مصادر متعددة، وتوجهها إلى مختلف النشاطات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن أهم الخصائص التي تميزها عن غيرها من البنوك نجد:

- ✓ الشمول مقابل التخصص المحدود؛ بمعنى أن البنك يمتثل بالشمول والاتساع والتنويع في الخدمات التي يقدمها؛
- ✓ التنويع مقابل التقيد؛ أي أن البنك الشامل يقوم على التنويع فيما يتعلق بمصادر التمويل ومجالات الاستثمار وبذلك يعمل على توزيع المخاطر وزيادة الإيرادات والأرباح؛
- ✓ الابتكار مقابل التقليد؛ فالبنوك الشاملة هي بنوك سباقة إلى كل ما هو جديد سواء في مجالات النشاط، أو في نظم ووسائل تقديم الخدمات المصرفية أو في مجال صناعة السوق، أو في مجالات التفعيل الاستثماري وما يتطلبه من ابتكارات متميزة تكفل له زيادة في السوق والقدرة على المنافسة؛
- ✓ الديناميكية مقابل الاستاتيكية؛ بمعنى دخول البنوك الشاملة في التعامل مع جميع القطاعات الاقتصادية وممارسة أنشطة مالية أخرى كالتعامل مع المشتقات المالية وغيرها؛
- ✓ التكامل والتواصل مقابل الانحصار؛ فالبنوك الشاملة تجمع ما بين خبرات البنوك المتخصصة في كيان بنكي واحد، والاستفادة منها.

2.1.1.4.2. وظائف البنوك الشاملة

إن أهمية البنوك الشاملة تعود إلى الوظائف التي تقوم بتقديمها، وكما سبق وأن أشرنا فهذه الوظائف تغطي وتجمع ما بين وظائف بنوك الاستثمار وبنوك الأعمال، ويمكن عرض أهم هذه الوظائف على النحو التالي:

---

[220] عبد الحميد عبد المطلب، **البنوك الشاملة– عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص19.

[221] رابح عرابة، **دور الصيرفة الشاملة في تطوير البنوك في الدول النامية– مع الإشارة لحالة مصر–** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، 2009، ص198.

أ – الوظائف التقليدية

وهي الوظائف التي اعتادت البنوك والمؤسسات المالية على تقديمها كقبول الودائع بمختلف أشكالها ومنح القروض وأداء الخدمات المصرفية المتعلقة بالنشاط التجاري كإجراء التحصيلات والتحويلات وفتح الاعتمادات المستندية، وإصدار خطابات الضمان، كما شملت مؤخرا ونتيجة للتطورات التكنولوجية خدمات الصيرفة الالكترونية كخدمات الصراف الآلي، إصدار بطاقات الائتمان، والتحويلات الالكترونية..إلخ[222]

ب – التوسع في أنشطة الصيرفة الاستثمارية

وتتضمن ثلاث وظائف أساسية وهي[223]:

* **الإسناد:** ويعني شراء الأسهم المصدرة حديثا من الشركة المصدرة لها بغرض ترويجها وبيعها للآخرين مع تحميل الأعباء المحتملة نتيجة لانخفاض السعر خلال مدة حيازتها وقبل الانتهاء من تسويقها، وفي المقابل يحصل البنك على كافة العمولات والمصروفات الأخرى عند سداد قيمة الأسهم للشركات المصدرة.

* **التسويق:** وتتضمن قيام البنك بتسويق الأوراق المالية لصالح الشركة المصدرة لها، مستخدما في ذلك إمكانياته من خبراء ووحدات متخصصة واتصالات واسعة من الوسطاء الماليين الآخرين ويتقاضى البنك مقابل ذلك عمولة.

* **تقديم الاستشارات الجديدة المتعلقة بالعملاء:** حيث تقدم استشارات حول الإصدارات الجيدة المتعلقة بنوعية وتشكيلة الأوراق المالية ومردودها ومخاطرها في ضوء الواقع والظروف التي تعيشها الشركات التي قامت بإصدار تلك الأوراق.

جـ – دخول مجالات غير بنكية

تتجه البنوك الشاملة القائمة على إستراتيجية التنويع إلى الخوض في مجالات غير مصرفية حيث أثبتت التجارب أنها تزيد من الربحية والعائد مع انخفاض المخاطر، ومن هذه المجالات نذكر:

* **التأجير التمويلي:** يعتبر التمويل عن طريق الإيجار فكرة مستحدثة لتجديد طرق التمويل، ورغم حداثة هذه الطريقة فهي تسجل توسعا سريعا في الاستعمال من قبل المستثمرين للمزايا التي تحققها لهم، وهو عبارة عن تقنية للتمويل تستعملها البنوك أو المؤسسات المالية المتخصصة بحيث تحصل عن موجودات منقولة أو عقارات لتأجيرها لمؤسسة أخرى، وهذه الأخيرة تقوم بدورها بإعادة شرائها بقيمة متبقية عامة تكون منخفضة عند انتهاء مدة العقد، ويتم التسديد على أقساط متفق عليها تسمى بثمن الإيجار[224].

ويمكن للبنوك المساهمة في نشاط التأجير التمويلي من خلال المشاركة في تأسيس شركات التأجير التمويلي أو القيام بإعداد الدراسات اللازمة للتأجير التمويلي، وكذلك القيام بدور المستشار المالي والاقتصادي لأي من الأطراف المشاركة، فضلا عن القيام بعمليات الترويج لصفقات التأجير التمويلي.

---

[222] عبد القادر بريش، **التحرير المصرفي وعوامل زيادة القدرة التنافسية في البنوك الجزائرية**، مرجع سبق ذكره، ص168.

[223] عبد الحميد عبد الطلب، **البنوك الشاملة: عملياتها وإدارتها**، مرجع سبق ذكره، ص ص،25، 26.

97 Luc Bernet-Rollande, **Principe des techniques bancaires**, Dunod, Paris, 02[em]ed, 1999, P:217.

* **نشاط الاتجار بالعملة:** وهي أنشطة تركز عليها البنوك الكبيرة، من خلال الاتجار بالعملة التي في حوزتها في الأسواق الحاضرة، بغرض إتمام صفقات دولية تجارية لصالح بعض المؤسسات، ويترتب عن ذلك تحقيق عوائد معينة مع انخفاض درجة المخاطرة.

* **إدارة الاستثمارات لصالح العملاء:** حيث تقوم البنوك الشاملة بتكوين صناديق لاستثمار ودائع العملاء وإدارتها، وذلك مقابل عمولة محددة، وذلك دون تحمل نتائج الاستثمار بالربح أو الخسارة.

* **إصدار الأوراق المالية:** حيث تتولى البنوك الشاملة إصدار الأسهم والسندات نيابة عن مؤسسات الأعمال مقابل حصولها على عمولة محددة نظير تصريفها لهذه الأوراق المالية وإرجاع ما يتبقى منها إلى المؤسسة المعنية دون تحمل أي تكاليف[225].

* **القيام بالعمليات خارج الميزانية:** وتتمثل هذه العمليات في فتح الاعتمادات المستندية وتقديم خطابات الضمان بالإضافة إلى التعامل في المشتقات المالية.

هذا بالإضافة إلى قيامها بعمليات الترويج للفرص الاستثمارية الجديدة وكذلك للمشروعات المطروحة للخصخصة محليا ودوليا.

2.1.4.2. الترابط بين خيار التحول إلى البنوك الشاملة والمنافسة

إن الارتباط بين خيار التحول إلى البنوك الشاملة والمنافسة، يرجع في الأساس إلى العوامل التي ساهمت في نمو العولمة والتي أفرزت متغيرات كثيرة كان أبرزها اشتداد المنافسة، اضطرت بموجبها البنوك إتباع أسلوب البنوك الشاملة كأسلوب جديد يمكنها من الخروج من الإطار التقليدي لأنشطتها وتحقيق جملة من المزايا تمكنها من مواجهة هذه المنافسة الشرسة.

1.2.1.4.2. المنافسة كدافع لتبني البنوك خيار الصيرفة الشاملة

تشكل المنافسة دافعا مستمرا لتطوير البنوك والتحول نحو البنوك الشاملة، حيث توجد المنافسة بين البنوك ذاتها في داخل الاقتصاد الواحد أو بين الاقتصاديات المختلفة، ومن هنا ظهرت مقولة **إن لن نفعلها نحن فسيفعلها غيرنا**، ولقد أثر هذا الدافع على تزايد حجم الإقراض وتنويع النشاط وكذلك سلوك المصارف ذاتها، وأصبحت هي التي تذهب عند العميل وليس العكس.

بل إن هذه المنافسة دفعت البنوك من التخلص من قواعد الحرص والحيطة التي يمليها العمل المصرفي السليم في الإقراض الداخلي والإقراض الدولي كذلك.

كما توجد المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية وغير المالية صناعية كانت أم تجارية، إذ يشهد السوق المالي الآن دخول العديد من الشركات الصناعية والتجارية وشركات التأمين والسمسرة في مجال تقديم التمويل والخدمات التي اعتادت المصارف على تقديمها، مما أدى إلى تآكل أرباح هذه الأخيرة (المصارف) ومن ثم

---

[225] عبد الحميد عبد المطلب، **البنوك الشاملة: عملياتها وإدارتها**، مرجع سبق ذكره، ص- ص، 26- 27.

كان عليها أن تبحث عن إستراتيجية أخرى تستطيع من خلالها التعويض، فعلى سبيل المثال نشرت إحدى الإحصائيات في الولايات المتحدة الأمريكية أن الشركات الكبيرة مثل IBM و General Electric و غيرها يقدم:

- التمويل المباشر بما قيمته **1.2** تريليون دولار أي حوالي **3/1** أوراق الدين الكلية؛
- **25%** من القروض التجارية التي بلغت **550** مليار دولار؛
- **5/2** القروض الاستهلاكية التي بلغت **600** مليار دولار.

هذا في حين تقدر حصة البنوك التجارية **50%** فقط من النسب السابقة وتستأثر شركات التأمين بالنسبة المتبقية.

والمنافس القوي والأكثر خطورة للبنوك التقليدية هو ظهور ما يعرف بالبنوك الالكترونية أو الافتراضية، وكذلك نمو وتطور النقود الالكترونية والتي تعتمد على التقدم المذهل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن ثم تقليل الحاجة لانتشار البنوك التقليدية وتزايد فروعها، بل إن البنوك في بعض الدول المتقدمة شرعت في غلق الكثير من فروعها وتسريح بعض العاملين تحت تأثير هذا الضغط.

هذا بالإضافة إلى وجود شركات كثيرة في الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على التمويل الذاتي بما يفوق **50%** من مجموع مصادر التمويل[226].

وتمثل هذه التطورات – لا شك – دافعا قويا للبنوك التجارية لإعادة النظر في استراتيجياتها والبحث عن خطط دفاعية أو هجومية أو الجمع ما بين الخطتين.

2.2.1.4.3. ايجابيات التحول إلى بنوك شاملة

إن تبني البنوك لخيار الصيرفة الشاملة يحمل في طياته الكثير من الايجابيات والتي يمكن أن تعتبرها آليات لزيادة القدرة التنافسية للبنوك، ومواجهة حدة المنافسة، ومن بين هذه المنافع نذكر[227]:

- ✓ تعظيم القدرة على تطوير الوظائف التقليدية بما يسمح بتقديم خدمات جديدة ومتطورة كإصدار السندات والتأمين ضد المخاطر؛
- ✓ تحقيق التوظيف الكامل والأوفر للموارد والقدرة على الدخول والقيام بالمشروعات الضخمة؛
- ✓ تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات المالية؛
- ✓ الدخول في أنشطة تمويلية مستحدثة مثل خدمات التأجير التمويلي نظام **BOT**(*) في تمويل مشروعات البنية الأساسية؛
- ✓ التوسع في تقديم خدمات متطورة مثل خدمات الصراف الآلي وغيرها؛
- ✓ تنوع مصادر الإيرادات من خلال ممارستها للوظائف التجارية والاستثمارية؛

---

[226] أحمد عبد الخالق، **البنوك الشاملة**، عن الموقع

www.kantaki.com/ figh/files/bankes54512.doc, 16/07/2010.

[227] صادق حماد محمد، **الصيرفة الشاملة وأفاق استخدامها كخيار استراتيجي في ظل العولمة**، عن الموقع:

www.almasrifia.com/ article-258433.htm, 02/08/2009.

(*) اختصارا للعبارة الانجليزية (Build-Operate-Transfer) ، وتعني أحد الوسائل الملائمة لتمويل مشروعات البنية الأساسية بعيدا عن ميزانية الدولة.

- ✓ تحقيق التوازن بين توظيف أصول البنك وموارده وتجنب المخاطر التي قد تحدث جراء التركيز في مجال واحد كالائتمان؛
- ✓ تحقيق وفورات في التكاليف نتيجة العمل على أساس الحجم الكبير؛
- ✓ الاستفادة من تنوع الخبرات لدى العاملين في هذه البنوك ذات الأنشطة المتعددة.

إلا أن التحول إلى البنوك الشاملة قد يكتنفه بعض المشاكل مثل:

- ✓ احتمال تركيز السوق وممارسة الاحتكار من طرف هذه البنوك؛
- ✓ انخفاض حوافز الإيداع والابتكار المالي نظرا لكثرة وتعدد الأنشطة؛
- ✓ إبقاء الأداء الضعيف لبعض القطاعات والأنشطة نظرا لتغطيتها بقطاعات أخرى؛
- ✓ صعوبة الإشراف والرقابة في حالة البنوك الشاملة بحيث تصبح أكثر تعقيدا.

3.1.4.2. مقومات وأساليب التحول إلى بنوك الشاملة

إن تحول البنوك إلى بنوك شاملة يتطلب ويخضع إلى مجموعة من الضوابط التي تأخذ في حسبانها الجوانب الاقتصادية والقانونية والبيئة المصرفية التي تعمل في إطارها البنوك، وتتطلب أيضا تبني وتتبع مناهج وطرق في تحقيق ذلك.

1.3.1.4.2. مقومات التحول إلى بنوك شاملة

يقتضي التحول إلى بنوك شاملة مراعاة عدة ضوابط حتى يحقق نجاحه المنشود، ويمكن تقسيم هذه المقومات إلى مقومات تتعلق بالبنك ذاته، وأخرى ترتبط بسياسات الدولة وأجهزتها، وذلك كما يلي[228]:

* **فبالنسبة للمقومات الذاتية:** نجد أن البنك الشامل يحتاج إلى:

– موارد مالية ضخمة تمكنه من أن ينهض بخدماته المتنوعة لعملائه في أي وقت وفي أي مكان؛

– أن تتوفر لدى البنك موارد وكوادر بشرية وإدارية وتنظيمية رفيعة المستوى والمهارة حتى تستطيع بأن تنهض بالأعمال المصرفية التقليدية والعمل في سوق الأوراق المالية(البورصة) وتأسيس الشركات ومتابعتها ومراقبتها، وربما للاشتراك في إدارة الاستثمارات والمحافظ المالية وبهذا يعني ضرورة توفير مراكز تدريس متخصصة تسهم في بناء هذه الكوادر؛

– أن تتوفر لديها بنية أساسية كافية في المعلومات وكذلك تكنولوجيا المعلومات التي لا تربطه فقط بوحداتها التابعة لها وإنما بغيرها من البنوك وأوساط الأعمال التي توحيها للحصول على أحسن المعلومات لتقدير المواقف واتخاذ أحسن القرارات العلمية؛

– تحتاج إلى إدارة تسويق فعالة وعلى مستوى عال من الكفاءة؛

– تحتج إلى نشر الوعي المصرفي بصفة عامة لتفهم دور وأهمية البنوك الشاملة.

---

[228] أحمد عبد الخالق، مرجع سبق ذكره.

* **وبالنسبة للنوع الثاني وهو ما يتعلق بالسياسات التي تتبناها الدولة وأجهزتها المستقبلية**، ومنها على سبيل المثال ما يلي:

– إصدار التشريعات الحديثة، تطوير وتعديل التشريعات القائمة بما يسمح للبنوك بتقديم هذه الأعمال على نحو فعال؛

– إقناع الأجهزة الرسمية والسلطات التنفيذية بفكرة البنوك الشاملة ورسالتها وتوفير الدعم والايفادة لها والوقوف بجانبها، خاصة في المراحل الأولى لتحولها أو لإنشائها؛

– تقديم المساعدة من طرف الدولة لهذا النوع من البنوك من خلال توفير البنية الأساسية من الموارد المادية وحتى البشرية والتنظيمية؛

– رفع مستوى فعالية وكفاءة البنك المركزي من خلال توفير الاستشارة والدعم والمساندة لهذه البنوك في أداء رسالتها والإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة.

2.3.1.4.3. كيفية التحول إلى بنوك شاملة

إن عملية التحول إلى بنوك شاملة تتم من خلال منهجين أساسيين وهما:

أ – المنهج الأول: تحول بنك قائم تجاري أو استثماري أو متخصص إلى بنك شامل

هذا الأسلوب يعد الأسرع والأوفر حظا في النجاح نظرا لتراكم الخبرات الإدارية والفنية والتنظيمية لديه، ومن ثم يستطيع تحقيق الغرض المنشود، إلا أنه على ضوء المقومات التي يحتاجها البنك الشامل – السابق التنويه عنها – يجب أن تتم هذه العملية على نحو مدروس ومحسوب بكل دقة وعلى مراحل متدرجة، وذلك لمقاومة التغيير، ولضمان الاستيعاب لتقنيات هذه الخدمات، ولتقديمها بمعايير الدقة والسرعة والفعالية في نطاق الجودة والخبرة[229].

ويدعم فعالية هذا المنهج قدرة قيادات البنك على الابتكار، وخلق الأفكار، وبناء القيم المحفزة للعمل، والقدرة على التطوير والتغيير، والعمل على نجاحه بعيدا عن مقاومة التغيير وسل فعالية التطور.

ب – المنهج الثاني: إنشاء بنك شامل جديد

طبقا لهذا المنهج يتم إنشاء بنك شامل جديد، ويتطلب ذلك كوادر بشرية مؤهلة ومدربة حيث يتم تدريبها مسبقا في بنوك شاملة قائمة، وتجهيزات مادية مناسبة لطبيعة الخدمات التي يقدمها البنك الشامل، مع القيام بحملات تسويقية للتعريف بالبنك المنشأ والوظائف التي يقوم بها[230].

ويؤكد أصحاب هذا المنهج أن الخدمات المصرفية تتميز بطبيعة خاصة، سريعة التأثر والتأثير وأن الطلب عليها يخلق بمجرد تواجدها، وأن البنك الشامل صانع لأسواقه.

والمنهجين المذكورين ليسا بديلين أو متعارضين، بل إنه يمكن الأخذ بهما معا. حيث يتم العمل على تطوير بنك قائم بالفعل إلى بنك شامل طالما أنه تتوافر فيه الشروط والخصائص المحددة لذلك، وفي الوقت نفسه دراسة مدى

---

229 أحمد عبد الخالق، مرجع سبق ذكره.

230 عبد القادر بريش، **التحرير المصرفي وعوامل زيادة القدرة التنافسية في البنوك الجزائرية**، مرجع سبق ذكره، ص173.

تقبل السوق واستيعابه لمعاملات وخدمات البنك الشامل، والتغلب على العقبات، ومعالجة القيود والمحددات التي تواجه عملية التحول والتطوير، ولذلك يتم الجمع بين مزايا المنهجين السابقين، حيث يمكن إنشاء كيان بنكي جديد تتوافر فيه الإمكانيات والقدرات والخبرات، وفي الوقت نفسه يكون قابلا للنمو والاتساع والإنشاء بشكل كبير، ولديه إستراتيجية طموحة لقيادة وتوجيه السوق، وريادته مع وضع خطة للإسراع بذلك عن طريق شراء عقارات بعض البنوك الراغبة في الاستغناء عنها، مما يعد دمج تدريجي لبنك معين، وتضم أعماله ومعاملاته وعملائه للبنك الشامل المراد إنشائه، بما يضمن للبنك الشامل حجم أعمال مناسب، وتحقيق التشغيل المتوازن والدخول في مشاركات مع بنوك قائمة ورائدة بهدف دمجها فيه مستقبلا[231].

وأيا كانت الطريقة أو الأسلوب، ومع أخذ دوافع نشأة وخلق هذه البنوك، يكاد يكون هناك إجماع بين الخبراء المتمرسين في هذا الوسط، أن البنوك الشاملة ضرورة ملحة دعتها الرغبة وساندتها مقدرة تكنولوجية متطورة، وتستطيع أن تكون على مستوى التحديث من خلال اضطلاعها بوظائف نقدية ومالية وتنموية لازمة لدفع التنمية في غضون التحولات الاقتصادية المحلية والدولية.

2.4.2 الاتجاه نحو الاندماج البنكي

يتميز العصر الحاضر بأنه عصر الكيانات الاقتصادية الكبرى، لذلك يعد الاندماج من أهم التحولات التي شهدها القطاع المالي والمصرفي عالميا، باعتباره أحد المظاهر الأساسية للعولمة، وأحد التحديات للقطاع المصرفي التي من شأنها أن تعزز القدرة التنافسية له، ويدعم القدرة على الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا المتقدمة، وما يتولد عنها من منتجات مالية ومصرفية مبتكرة، وسنحاول من خلال هذا المطلب أن نبرز مفهوم الاندماج البنكي وكيفية تحققه لزيادة القدرة التنافسية للبنوك.

1.2.4.2. الاندماج البنكي: المفهوم والأنواع

أصبح موضوع اندماج البنوك فيما بينها ظاهرة عامة ترتبط بمواكبة التطورات المتعلقة باتساع الأسواق وتحررها من القيود، واختلف الكثيرون في رؤيته للاندماج البنكي، حيث رأى البعض أنه هدفا في حد ذاته لأنه يحقق فوائد كثيرة تنجم عن اقتصاديات الحجم، أو اتساع نطاق العمليات، في حين اعتبره البعض الأخر تجاوبا مع موجة جديدة أطلقوا عليها "Mega Mania" واعتبروا أنها لم تحقق النتائج المرجوة، وبهذا الصدد سنحاول أن نعطي مفهوما للاندماج البنكي وكذا أنواعه.

1.1.2.4.2. مفهوم الاندماج البنكي

تعددت تعاريف الاندماج البنكي في مجال اقتصاديات البنوك، حيث يعرف من الناحية الاقتصادية: «على أنه تلك العملية المالية التي تؤدي إلى الاستحواذ على بنك أو أكثر بواسطة مؤسسة مالية أو مصرفية أخرى، بحيث يتخلى البنك على استقلاليته ويدخل في البنك الدامج، ويصبح مصرفا واحدا، ويتخذ المصرف الجديد اسما جديدا

[231] رابح عرابة، مرجع سبق ذكره، ص ص، 200، 201.

عادة ما يكون اسم المؤسسة الدامجة أو اسم مشترك بينهما، وتضاف أصول وخصوم البنك المدمج إلى أصول وخصوم البنك الدامج.»[232]

وإذا ما نظرنا إلى مفهوم الاندماج البنكي من الناحية القانونية، «فهو ذو طبيعة عقدية، أي عبارة عن عقد تقوم به الإدارة بين بنكين أو أكثر بمقتضاها يتم الاتفاق بين مجلس إدارة البنكين يتم بموجبها تملك المساهمين في البنك "ب" لأسهم في البنك "أ" ، ويترتب على ذلك زوال الشخصية القانونية للبنك "ب".»[233]

حيث يقوم الاندماج البنكي على أربعة عناصر أساسية[234]:

- وجود بنكين أو أكثر قائمين قبل الاندماج.
- اتفاقية اندماج تربط بين البنوك المعنية؛
- وضع كافة الشركاء لحصصهم في هذه البنوك في مجموع مشترك لتكوين رأس مال واحد؛
- فناء الشخصية المعنوية للبنوك المندمجة.

وباعتبار أن الاندماج البنكي هو الانتقال من وضع تنافسي معين إلى وضع تنافسي أفضل، فإنه يحاول تحقيق جملة من الأهداف[235]:

* المزيد من الثقة والأمان لدى العملاء والمتعاملين؛

* خلق وضع تنافسي أفضل للكيان البنكي الجديد، تزداد فيه القدرة التنافسية للبنك الجديد وفرص الاستثمار؛

* إحلال كيان إداري جديد أكثر خبرة ليؤدي وظائف البنك بدرجة أعلى من الكفاءة، والتي تسمح للكيان البنكي الجديد من كسب شخصية أكثر نضجا.

2.1.2.4.2. أنواع الاندماج البنكي

للاندماج البنكي أنواع متعددة ومختلفة، ولكل منها دواعي استخدام، ويتم تبويبها وتقسيمها وفقا لعدة اعتبارات لعل أهمها:

- طبعة النشاطات للوحدات المنتجة؛
- طبيعة العلاقة بين الأطراف المندمجة.

أ – الاندماج البنكي وفقا لطبيعة نشاط الوحدات المندمجة: ونميز ما يلي[236]:

* **الاندماج البنكي الأفقي:** ويتم بين بنكين أو أكثر يعملان في نفس نوع النشاط أو الأنشطة المترابطة فيما بينهما، مثل البنوك التجارية أو بنوك الاستثمار، وهذا النوع يخلق مشكلة نمو وتزايد الاحتكارات البنكية العملاقة

---

[232] بوعزوز عمار، دراوسي مسعود، **الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية–حالة الجزائر–**، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الوطني حول: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسبة بن بوعلي – الشلف، يومي 15/14 ديسمبر 2004، ص138.

[233] حسان خضر، **الدمج المصرفي**، مجلة جسر التنمية، العدد45، فيفري 2010، ص3.

[234] أحمد محمد محرز، **اندماج الشركات من الوجهة القانونية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997، ص26.

[235] زهية بركان، **الاندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية اتخاذ القرار**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد02، ماي 2005، ص175.

[236] أحمد التوني، مرجع سبق ذكره، ص ص، 74-75.

في السوق، مما أدى إلى تدخل الحكومات بتنظيم مثل هذا النوع من الاندماجات، نظرا لما لها من تأثير سلبي على المنافسة، وتتيح الحصول على أرباح احتكارية.

* **الاندماج البنكي الرأسي:** هو الذي يتم بين البنوك الصغيرة في المناطق المختلفة والبنك الرئيسي في المدن الكبرى أو العاصمة، بحيث تصبح هذه البنوك الصغيرة وفروعها امتدادا للبنك الكبير.

* **الاندماج البنكي المتنوع:** هو الذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان لأي أنشطة مختلفة غير مترابطة فيما بينها، مثل الاندماج الذي يتم بين أحد البنوك التجارية وأحد البنوك المتخصصة، وهو ما يعني اختلاف الخدمات التي يقدمها البنك الجديد، ويفيد ذلك أن البنك الجديد سوف يؤدي إلى المزيد من الخدمات إلى العملاء مما يكسبه مزايا تنافسية جديدة.

ب – الاندماج البنكي حسب طبيعة العلاقة بين أطراف عملية الاندماج: ونميز فيه الأنواع الآتية[237]:

* **الاندماج الطوعي أو الإرادي:** ويتم بموافقة مجلس إدارة المصرفين الدامج والمندمج، بهدف تحقيق مصلحة مشتركة، وتشجيع السلطات النقدية في العديد من الدول على هذا النوع من الاندماج لتحقيق الحجم الاقتصادي الأمثل للوحدات المصرفية، وجعلها قادرة على مواجهة المنافسة وتحقيق معدلات أعلى من الربحية والنمو.

* **الاندماج القيصري أو الإجباري:** تلجأ إليه السلطات النقدية كأحد الحلول التقنية للجهاز المصرفي من البنوك المتعثرة أو التي على وشك الإفلاس والتصفية.

* **الاندماج العدائي:** ويتم ضد رغبة مجلس إدارة البنك المدمج، نظرا لتدني السعر الذي يقدمه المصرف الدامج، أو لرغبته بالاحتفاظ باستقلاليته، ويحدث عادة عندما تسيطر إدارة ضعيفة على بنك يتميز بإمكانات جيدة ،وهذا ما يجعل البنوك الأخرى تريد الاستيلاء عليه ودعمه بإدارة قوية تحقق الاستغلال الأمثل لموارده.

* **الاندماج البنكي وفقا لمعايير أخرى:** حيث يمكن للاندماج البنكي أن يأخذ أشكالا أخرى أثبتتها التجارب العملية في هذا المجال، ونذكر منها ما يلي[238]:

– **الاندماج بالابتلاع التدريجي:** يتم من خلال ابتلاع بنك لبنك أخر تدريجيا، من خلال شراء فرع أو فروع معينة للبنك الذي يتم ابتلاعه.

– **الاندماج بالحيازة:** ويتم من خلا شراء أسهم البنك الذي يتم إدماجه.

– **الاندماج بالامتصاص الاستيعابي:** ويتم من خلال شراء عمليات مصرفية بذاتها، مثل العمليات الخاصة بمحافظ الأوراق المالية وعمليات الائتمان...إلخ.

– **الاندماج بالضم:** يقوم على مجلس إدارة موحد للبنكين معا.

– **الاندماج بالمزج:** يتم من خلال إحداث مزيج متفاعل بين بنكين أو أكثر، لينتج كيان مصرفي جديد هو خليط بين البنكين.

---

237 حسان خضر، مرجع سبق ذكره، ص3.

238 زهية بركان، مرجع سبق ذكره، ص178.

2.2.4.2. الاندماج البنكي والقدرة التنافسية للبنوك

يعتبر الاندماج البنكي قرارا استراتيجيا هاما للبنوك لمواجهة المنافسة، وزيادة قدراتها التنافسية ، كما يعتبر سببا رئيسيا في زيادة حدة المنافسة بين البنوك، لذا فاتخاذ قرار الاندماج يجب أن يكون مصحوبا بمراحل مدروسة عند تنفيذه للاستفادة من الأهداف المرجوة منه، وتجنب الآثار غير المرغوبة.

1.2.2.4.2. الاندماج البنكي كآلية لزيادة القدرة التنافسية للبنوك

إن الاندماج البنكي كما سبق وأن أشرنا أنه رد فعل يكاد يكون ضروريا لمواجهة المنافسة وزيادة القدرة التنافسية للبنوك، من خلال تحقيق اقتصاديات الحجم والوصول بالوحدة المصرفية إلى حجم اقتصادي معين، يتيح لها زيادة الكفاءة من خلال تخفيض التكاليف وتعظيم الربح، ومحصلة كل ذلك هو تحقيق النمو السريع والحفاظ على البقاء والاستمرار وزيادة نصيب الكيان المصرفي الجديد في السوق المصرفية العالمية والمحلية، ومن أهم النتائج لتي تسفر عنها عملية الاندماج البنكي ما يلي[239]:

- إن الاندماج البنكي وخاصة بين البنوك الصغيرة، يهيئ الفرصة لتحقيق وفورات الحجم المتعلقة بالتوسع بالاعتماد على التقدم التكنولوجي في عمليات البنك، واستقطاب أفضل الكفاءات وزيادة الثقة الائتمانية في التعامل مع المؤسسات المالية وغيرها.
- التوسع في فتح أسواق جديدة وخلق مصادر جديدة للإيرادات وتهيئة الظروف لتنويع الخدمات المصرفية، مما يؤدي إلى تعزيز موقع البنك في السوق المصرفية، ودعم نشاطه وزيادة حجم الودائع وتنوع مصادره؛
- خفض التكلفة وزيادة القدرة التسويقية وكفاءة الخدمة المصرفية؛
- زيادة القدرة على المنافسة العالمية في إطار تحرير الخدمات المصرفية؛
- زيادة القدرة على المخاطرة في ظل سياسة التحرير المالي.

2.2.2.4.2. مراحل تحقيق الاندماج البنكي

ولتحقيق الأهداف المرجوة من الاندماج البنكي في زيادة القدرة التنافسية للبنك ومواجهة المنافسة، فلا بد أن يخضع هذا القرار لدراسة دقيقة وشاملة الجوانب والأبعاد من أجل إتمامه بأفضل صورة ممكنة، ولهذا فهو يمر بالعديد من المراحل والتي نوجزها فيما يلي[240]:

– **المرحلة الأولى:** وتعتبر مرحلة تمهيدية لعملية الاندماج البنكي، من خلال إعداد الهيكلة وتحديد قيمة البنك وأساليب تسديدها، والقيام بدراسة دقيقة للمتعاملين في السوق المصرفي،.

– **المرحلة الثانية:** الإعلان عن الاستعداد للاندماج وتحمل النتائج المترتبة عنه؛

---

[239] عمر عبد الله، **الاندماج المصرفي والتحديات التي واجه البنوك العربية**، عن الموقع:
www.dihch.com/view article.php id=33198,consulté le : 03/03/2010.

[240] بركان زهية، مرجع سبق ذكره، ص- ص، 181- 182.

- **المرحلة الثالثة:** وهي مرحلة تقدير وتحديد الآثار المتولدة عن عملية الاندماج وكيفية الارتقاء بالكيان المصرفي الجديد، ومدى تأثيره في السوق المصرفي وكيفية تحقيق أكبر عائد ممكن، وكيفية تحسين الأداء في الأوضاع الجديدة.

وتجدر الإشارة إلى وجود مجموعة من الطرق التي يعتمد عليها لتحقيق عملية الاندماج بقرار إداري تأخذه السلطة المختصة بذلك، ومن أهم الطرق المتبعة ما يلي:

- **الطريقة الأولى:** تقوم على التقاء رغبة وإرادة بنكين أو أكثر نحو الاندماج البنكي، ويطلق عليها العملية التفاوضية الودية التي تحاول أن تعظم مصلحة المتفاوضين.
- **الطريقة الثانية:** بعد اتخاذ قرار الاندماج البنكي وفقا للأغلبية، وبعد موافقة السلطة النقدية في الدولة يتم شراء النسبة الغالبة من أسهم بنك أخر.

ولتحقيق اندماج بنكي ناجح، لا بد أن تحدد في البداية الجوانب التالية:

- ✓ الأهداف التي يراد تحقيقها؛
- ✓ تحديد الأسلوب الأفضل لعملية الاندماج المنتظرة، من حيث كونه اندماج رأسي أو اندماج أفقي أو اندماج متنوع؛
- ✓ تحديد الطريقة التي تباشر بها عملية الاندماج المصرفي، من حيث كونها ضم أو استحواذ أو مزج أو اندماج؛
- ✓ وضع خطة للاندماج البنكي والتي تضع قرار الاندماج.

ورغم ما يحققه الاندماج البنكي من مزايا وايجابيات في زيادة القدرة التنافسية للبنوك ورفع كفاءتها، إلا أنه لا يخلو من بعض المخاوف والآثار السلبية، كتراجع المنافسة وتزايد الاحتكارات في السوق المصرفية بسبب انخفاض عدد الوحدات المصرفية مع كبر حجمها، كما قد يؤدي إلى تزايد درجة الروتين الإداري والبيروقراطي في الكيان المصرفي الجديد ذي الحجم الكبير، مما قد يخفض من درجة كفاءته، ورغم هذا يبقى الاندماج البنكي أداة للتكيف والتواجد والاستمرار في عصر المنافسة والبقاء للأقوى.

3.4.2. خوصصة البنوك

إن الرغبة في مواكبة التطورات ومواجهة المنافسة الدولية، وإصلاح أداء المنظومة البنكية ومواجهة التحديات والتغيرات المالية، وظهور أنشطة جديدة كالصرافة الاستثمارية وإدارة الأصول والمنافسة، والتوسع في الخدمات الالكترونية التي تخلق تحديات جديدة تؤثر على أداء البنوك حتما نحو تحسين الأداء، أدى إلى خوض البنوك في مجال الخوصصة كأحد البدائل الضرورية للبدء في تعزيز وزيادة القدرة التنافسية للبنوك.

1.3.4.2. مفهوم الخوصصة في البنوك

تعتبر الخوصصة إحدى السياسات التي تأخذ بها الكثير من دول العالم في الوقت الحاضر، من أجل الإصلاح الاقتصادي ومواجهة تغيرات عصر التكنولوجيا المتطورة والمنافسة، وثورة الإعلام، وقد شملت الخوصصة معظم القطاعات الحيوية، بما فيها القطاع البنكي، الذي يعتبر عصب النشاط الاقتصادي، لذلك سنحاول فيما يلي أن نعطي مفهوما واضحا لخوصصة البنوك، وكذلك أشكال هذه الخوصصة .

1.1.3.4.2. تعريف الخوصصة

يعتبر مصطلح الخوصصة حديث العهد، حيث ظهرت كلمة "الخوصصة Privatisation" في المفاهيم الغربية لأول مرة عام **1983**، أي خلال الحقبة التاتشيرية في بريطانيا، في الطبعة التاسعة ل:" Webstre's New Cologiate Dictionnary"وهي كلمة جديدة أخذة بالانتشار، وتم تعريفها على أساس أنها تحويل الأعمال أو المشاريع الحكومية إلى الملكية الخاصة[241] .

وقد عرفها قاموس"Grande Larouse" سنة **1987**، والذي اعتبرها الفعل «Action» الذي من شأنه تحويل نشاط مؤسسة مملوكة في القطاع العام إلى القطاع الخاص[242].

ونظرا لحداثة هذا المصطلح فإنه لم يتفق لغاية الآن على اختيار مصطلح عربي يقابل كلمة "Privatization" الانجليزية، حيث استخدمت العديد من المصطلحات للتعبير عن هذا المفهوم مثل: **الخوصصة، التخصصية، التخصيص، الخاصية، التخاص، المخاصة، الخاصخية، التخاصية، الاستخصاص، التحويل إلى الخاص، التفويد، الأهلة، الفردية، التفويت، نزع الملكية العامة، التمليك، التصرفية،...إلخ**، ولكن من أكثر هذه الاصطلاحات شيوعا في الاستخدام نجد تعبير **الخصخصة والتخصيص** والمستعملة في المشرق العربي خاصة، أما في الجزائر والمغرب العربي فيطلق عليها تعبير **الخوصصة** نظرا لورودها في التشريع المعمول به[243]، وهو المصطلح الذي سوف نستخدمه في الدراسة.

ويتناوب مفهوم هذه الكلمة من مكان لآخر، ومن دولة لأخرى، إلا أننا نستطيع تمييز ثلاث مفاهيم وهي[244]:

المفهوم الأول: يرى أن الخوصصة تعني تحرير النشاط الاقتصادي والمالي، وإعطاء القطاع الخاص مجالا أوسع، وذلك بالحد من احتكار الدولة.

المفهوم الثاني: ويرى أن الخوصصة هي علاقة تعاقدية بين الدولة والقطاع الخاص، وذلك بإدخال الخبرة الإدارية لهذا القطاع في أنشطة المؤسسات العامة وإدارتها وفقا لطريقة سير المؤسسات الخاصة، ويأخذ هذا المفهوم شكل عقود الإدارة وعقود الإيجار وعقود الامتياز.

---

114 Savas E.s, **la privatisation pour une société performante**, Copyright, Paris, 1998, P :01.

115 Gohen Myrian, Sueur Alain, **les privatizations fracaise,** in revue francaise d'analyse financiere, N^0:110, Paris, P:62.

243 محمد زرقون، **انعكاسات إستراتيجية الخوصصة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية– دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية–**، مجلة الباحث، العدد07، 2010/2009، ص154.

244 محمد معين ديوب، **المتطلبات الأساسية لنجاح عملية الخوصصة**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(28)، العدد02، 2006، ص99.

المفهوم الثالث: وينظر هذا المفهوم إلى شكل الملكية، بمعنى تحويل الملكية من الدولة إلى القطاع الخاص، ويأخذ هذا المفهوم اتجاهين:

- **الاتجاه الأول:** ويرى خوصصة مشروع ما، هو أن يتم بيعه للكامل للقطاع الخاص؛
- **الاتجاه الثاني:** يميل إلى الاكتفاء ببيع جزء مكن رأس مال المشروع، أي بمعنى أن الخوصصة هي عملية بمقتضاها يتم بيع كل أو جزء من المشروع إلى القطاع الخاص، وهذا الاتجاه هو الأكثر انتشارا.

ومما سبق يتضح أن الخوصصة ليست هدفا في حد ذاتها، وإنما هي وسيلة لزيادة كفاءة أداء الاقتصاد الوطني، بما يكفل زيادة في الإنتاج والإنتاجية، كما أنها لا تعني إطلاقا إلغاء وظيفة الدولة الاقتصادية ومسؤولياتها الاجتماعية، بل دورها مستمر في تقديم الخدمات الاجتماعية.

وهذا يمكننا عرض مفهوم خوصصة البنوك، على أنها سياسة اقتصادية تهدف إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، عن طريق تحويل بنوك القطاع العام بيعا وإدارة، وتهيئة البيئة الاقتصادية ليتمكن القطاع الخاص من اتخاذ قراراته التمويلية والخدمية بعيدا عن البيروقراطية من أجل تقديم خدمات أكثر جودة في ظل منافسة تؤدي للمزيد من التحسن وجذب المزيد من التوظيفات المالية.

ورغم ذلك يوجد بعض الاعتبارات التي اختلفت الآراء بشأنها عند مناقشة موضوع خوصصة البنوك العامة، وأهمها[245]:

* هناك رأي يؤيد خوصصة البنوك العامة، عن طريق منح شريحة لمؤسسة مالية أجنبية كبيرة يمكنها أن تقوم بإدخال التطوير اللازم واستخدام التقنيات الحديثة، ونقل الخبرات في مجال الابتكارات المالية والتأجير التمويلي وغيرها من الاتجاهات الحديثة، إلا أن هناك اعتراض على هذا الرأي يتمثل في التخوف من سيطرة الأجانب على القطاع المصرفي وهو قطاع حيوي، ويدعم هذا الاتجاه حجة أن رأس المال الأجنبي لا يهمه سوى الربح، كما أنه يخرج بسرعة عندما يشعر ببوادر أزمة في دولة معينة يستثمر فيها أمواله ودون وجود أي اعتبار لاهيارات قد تحدث في اقتصاد هذه الدولة.

* كما يثار الجدل حول موضوع الشريحة التي سيتم طرحها للخوصصة، حيث تتجه بعض الآراء إلى أن هذه النسبة يجب ألا تتعدى **30%**، وأن تتم بالتدرج خاصة وأن هذا الأمر يرتبط بالتخوف من قيام المودعين بسحب ودائعهم من البنك الذي تم خوصصته، في ضوء نقص الوعي المتوافر لدى عدد كبير منهم، لذلك فإن انخفاض هذه النسبة التي يتم طرحها للخوصصة قد تكون وسيلة لطمأنة الجمهور بأن الأمر ما زال في يد الملكية العامة والتي تمثل عنصر الثقة والطمأنينة.

* كما تتجه بعض الآراء إلى ضرورة تأهيل البنوك العامة قبل خوصصتها، وأنه يجب تأجيل عملية الخوصصة للبنوك العامة، لحين إجراء المزيد من الدراسة.

---

[245] طارق عبد العال حماد، **اندماج وخصخصة البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص - ص، 214 – 216.

2.1.3.4.2. أشكال خوصصة البنوك

تأخذ عملية خوصصة البنوك أشكالا مختلفة، حسب الظروف الخاصة التي يمر بها البنك المعني، وحسب المرحلة التي قضتها عملية إعادة الهيكلة، أو حسب اعتبارات أخرى، ومن هذا المنطلق يقوم البنك المعني باختيار الأسلوب الذي يلائمه، والتي نميز منها ما يلي[246]:

- الأسلوب الأول: الطرح العام للاكتتاب:

يقصد بالطرح العام، قيام الحكومة بطرح كل أو جزء من أسهم رأس مال البنك للجمهور، من خلال سوق الأوراق المالية مع مراعاة اختيار الوقت المناسب لطرح تلك الأسهم، حيث يجب أن ترتبط بحالة السوق، أما إذا لم يكن كذلك فلا بد من تقييم المؤسسة البنكية وتقدير عدد الأسهم التي سيتكون منها رأس المال، إضافة إلى تحديد السعر الذي يباع به السهم، ويتولى هذه العملية بيتا للسمسرة أو بنكا أخر، بالإضافة إلى قيامه بمسؤولية تسويق الإصدار، ويعتبر هذا الأسلوب أفضل الأساليب على الإطلاق من وجهة النظر الاقتصادية، لما يؤديه من توسيع في نطاق الملكية وفي قاعدة المنافسة.

- الأسلوب الثاني: الطرح الخاص للاكتتاب:

ويقصد به بيع أسهم البنك أو جزء منها لمستثمر واحد أو مجموعة من المستثمرين، بل وقد يتم البيع لبنك أخر قائم بالفعل، وقد يفضل الكثير من المستثمرين الطرح الخاص على الطرح العام، وذلك لعدة أسباب من أبرزها عدم وجود التزام بنشر المعلومات، إضافة إلى تميز هذا الأسلوب بصغر عدد المساهمين مما يسهل على الإدارة اتخاذ القرارات، إلا أنه يحمل الكثير من المساوئ أهمها احتمال القيام بعمليات تواطؤ بين المستثمرين وسيطرة الأجانب على البنك في حالة فتح الاكتتاب له

- الأسلوب الثالث: تملك العاملين أو أعضاء الإدارة لحصة من رأس مال البنك

ويعتبر هذا الأسلوب تحفيزي لهؤلاء الأفراد من أجل العمل بإخلاص وجدية لتطوير البنك، انطلاقا من أن مصلحتهم الخاصة تصب في مصلحة البنك، وتعظيم هذه الأخيرة يعود بالفائدة عليهم.

– الأسلوب الرابع: خوصصة الإدارة مع الاحتفاظ بالملكية العامة لرأس مال البنك

رغبة من الاستفادة من الوفورات والمزايا الإدارية والضرورية للنجاح في المنافسة البنكية، مع استمرار حصول الدولة على الفائض السنوي من الأرباح دون التدخل في الأعمال الإدارية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

2.3.4.2. أهداف خوصصة البنوك وشروط نجاحها

إن تبني البنوك لإستراتيجية الخوصصة كأحد البدائل الإستراتيجية لزيادة القدرة التنافسية من جهة ومواجهة المنافسة للبنوك من جهة أخرى، مرتبط بتحقيق جملة من الأهداف، تسعى إلى تحقيقها في ظل توافر جملة من الشروط والضوابط.

---

[246] آسيا سعدان، مرجع سبق ذكره، ص48، 49.

1.2.3.4.2. أهداف خوصصة البنوك

أوضحت معظم الدراسات أن تبني البنوك لخيار الخوصصة جاء انعكاسا لرغبتها في مواكبة التطورات ومواجهة المنافسة الدولية وإصلاح الأوضاع في البنوك، وذلك عن طريق تحقيق جملة من الأهداف نوجزها في ما يلي[247]:

- **زيادة المنافسة في السوق لبنكي وتحسين الأداء الاقتصادي:** تؤدي زيادة المنافسة في البنوك إلى خفض هامش الوساطة المالية، كما أن التنافس المتزايد بينها سوف يجعلها توجه الائتمان المصرفي نحو المشروعات الأكثر إنتاجية والأكثر ربحية، مما قد يسهم في إعادة تخصيص الائتمان المصرفي بالاعتماد على المعايير الاقتصادية السليمة.
- **تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة الملكية:** تساعد خوصصة البنوك العامة من خلال طرحها لأسهمها في سوق الأوراق المالية على زيادة المعروض من الأوراق المالية، ومن ثم زيادة سعة السوق وتطورها، خاصة وأن أسهم البنوك عادة تلقى ثقة كبيرة في التداول. كما أن طرح أسهم البنوك للاكتتاب العام يعمل على توسيع قاعدة الملكية لأفراد المجتمع، مما قد يشجعهم على زيادة مدخراتهم لاستثمارها في شراء تلك الأسهم، ويجعل عملية تحويل الملكية العامة للبنوك إلى ملكية خاصة أكثر سهولة.
- **تحديث الإدارة وزيادة كفاءة الخدمات البنكية:** حيث تتيح خوصصة البنوك حرية في اتخاذ القرارات سواء في مجال الاستثمار أو أداء الخدمات البنكية أو المساهمة في دعم أسواق المال والنقد، فالبنوك تخضع لعوامل المنافسة والتطوير المستمر في تكنولوجيا العمل المصرفي، وتحتاج بشدة إلى تحرير الإدارة وزيادة درجة استقلالها بعيدا عن التدخل الحكومي، خاصة وأن البنوك المشتركة وبنوك الاستثمار والأعمال وفروع البنوك الأجنبية تستقطب أفضل العناصر البشرية المتاحة لدى البنوك العامة.
- **ترشيد الإنفاق العام وإدارة أفضل للسياسة النقدية:** إن تخفيض سيطرة الدولة على البنوك قد تدفع الحكومة إلى ترشيد إنفاقها العام، كما أن خوصصة البنوك تتيح إدارة للسياسة النقدية بطرق غير مباشرة، مثل استخدام عمليات السوق المفتوحة، وبكفاءة أكبر في ظل وجود أوراق مالية متطورة بدلا من التدخل في تخصيص الائتمان.

2.2.3.4.2. شروط نجاح خوصصة البنوك

إن اختلاف الظروف من بنك لآخر، ومن بلد إلى آخر يفرض علينا أن نخوصص حسبما يضمن لنا النجاح، لذلك فإنه لا توجد شروط محددة مثالية، فالمطلوب هنا هو تكييف شروط الخوصصة مع الظروف التي يعيشها البنك، وخاصة تلك الشروط التي لا بد أن تتوافر في المحيط المالي والمصرفي المقبل على هذه المرحلة، ومن بين هذه الشروط:

أولا: **التحضير الجيد للبنك:**

إن التحضير الجيد للبنك يعتبر من الشروط الضرورية والأساسية لنجاح عملية الخوصصة، كما يتطلب في بعض الأحيان تقسيم البنوك أو تجزئتها إلى وحدات صغيرة ليسهل بيعها، إضافة إلى توفر جملة من الشروط نذكر منها:

- ✓ ضرورة إصلاح الهياكل المالية للبنوك، وخاصة فيما يتعلق بتسوية ديونها؛

[247] طارق عبد العال حماد، **اندماج وخصخصة البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص ص،225، 226.

- ✓ مراعاة التدرج في التطبيق العملي لبرنامج الخوصصة، خاصة مع استمرار الحاجة لتملك البنوك في دعم موازنات الدولة، وفي هذا الإطار لابد من أن يطور البنك المركزي من آلياته لمراقبة السياسة الائتمانية والاستثمارية المتبعة لتلك البنوك نحو المشروعات التنموية؛
- ✓ مراعاة خصوصية البنوك عامة والبنوك العامة خاصة، وفي هذا الإطار يجب وضع معايير واضحة للتقييم ولطرق اختيار البنك الذي يصلح للبيع والحصة المناسبة، وتوقيت الطرح ودراسة حالة سوق المال وغيرها[248]؛
- ✓ التسويق الفعال للبنك المراد خوصصته.

ثانيا: دعم وإقناع وتفهم الجماهير بعملية الخوصصة:

إن عملية إقناع الجماهير بعملية الخوصصة أمر ضروري لنجاح هذه التجربة، ويجب أن يقترن بتعاون مهم لدعم مناصب العمل الخاص حسب آليات السوق الحر المنظم غير العفوي.[249]

ثالثا: التزام الحكومة بعملية الخوصصة والعمل على تحقيقها بسلوك رشيد:

إن دور الحكومة في عملية الخوصصة رئيسي وهام، ومن ثم يجب على الدولة وأجهزتها المعنية أن تبادر بوضع قوانين وأنظمة تنظم عمليات الخوصصة، كما يجب أن تبادر بتشخيص وتنمية وتقييم البنوك المراد خوصصتها، وإحداث التغييرات المطلوبة، والقيام بكافة المفاوضات اللازمة لعقد هذه الصفقات.

كما يجب الإعلان عن عملية الخوصصة بحيث تكون واضحة وجلية للعامة، أي أن لا يتم بيع هذه الأصول بالوساطة أو لأصحاب النفوذ (مراعاة الشفافية).

وكذلك محاولة أن يشارك في شراء هذه البنوك القاعدة العريضة من صغار المدخرين، حتى يوجد مشاركة عامة من الشعب في امتلاك أصول البنوك العامة التي تتحول إلى القطاع الخاص، وتحد من سيطرة طبقة معينة على هذه الأصول وتمنع الاحتكار.

رابعا: ضرورة اقتران عملية الخوصصة بعملية شاملة للإصلاح:

إن عملية الخوصصة لا يمكن أن تتم بدون سياسة إصلاح اقتصادي ومالي مناسبة لتدعيم خطوط الخوصصة، وتساعد على تهيئة مناخ الاستثمار وتحد من تدخل الدولة في آليات السوق الحر وفي الحدود التي تمنع التقلبات غير المطلوبة، وباستخدام أدوات اقتصادية غير مباشرة وكذلك إبعاد الدعم الذي يخل بقواعد السوق مما يساهم في خلق جوا مناسبا للابتكار والمنافسة المتكافئة[250].

---

[248] طارق عبد العال حماد، **اندماج وخوصصة البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص223.

[249] نادية عبد النعيم، **الخصخصة وأثارها على التنمية**، عن الموقع:

www.wikipidia.org/wiki/kaskasa,consulté le : 08/04/2010.

[250] نفسه.

وفي الأخير نخلص إلى أن الخوصصة ليست بالعلاج الشافي لكل ما يعانيه القطاع البنكي من مشاكل اقتصادية واجتماعية، وازدياد حدة المنافسة، أو الاختلالات الهيكلية المزمنة، إلا أنه يمكن أن تكون وسيلة ناجعة لعلاج بعض هذه المشاكل خاصة على المدى البعيد، فقد تكون أثارها سلبية على المدى القريب ولكن مع مرور الزمن تضمحل هذه الآثار السلبية.

4.4.2 تبني أساليب التأهيل والتطوير ومواكبة والمعايير الدولية

إضافة لما طرحناه من استراتيجيات يمكن للبنوك تبنيها لمواجهة المنافسة وزيادة قدراتها التنافسية، يتوجب عليها أيضا القيام بإصلاح شامل لأنظمتها المالية والبنكية، كتبني أساليب التأهيل والتطوير لخدماتها ومواردها، وكذلك إتباعها للمعايير العالمية.

1.4.4.2 تطوير وتأهيل خدماتها ومواردها البنكية

أصبح تطوير الخدمة البنكية وخلق خدمات جديدة أخرى، إلى جانب النهوض بالموارد البشرية وإتباع أساليب التسويق الحديثة، من أهم السمات الأساسية للبنوك المعاصرة، إذ تهدف في مجملها إلى محاولة القضاء على نقاط الضعف التي تعاني منها البنوك أو تدنيتها إلى أقصى حد ممكن، وإنشاء بنوك قادرة على البقاء والاستمرار في بيئة شديدة التنافس.

1.1.4.4.2. مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية في العمل المصرفي

إن أهم ما يمز العمل المصرفي في عصر العولمة المالية هو تفاقم دور التكنولوجيا المصرفية، والسعي الحثيث نحو تحقيق الاستفادة القصوى من فوائد تكنولوجيا الاتصال والمعلومات من أجل ترقية وتطوير وسائل وتقديم الخدمة البنكية بما يتواءم والإيقاع المتسارع للصناعة البنكية الحديثة.

ويعتبر تحديث وعصرنة أنظمة المعلومات والدفع وعصرنة المعاملات المالية والمصرفية وطرق معالجة المعاملات، مجالا ذا أولوية في المرحلة الراهنة، لتدارك التأخر المسجل في هذا المجال من جهة، ومن جهة أخرى لاستكمال مسار الإصلاحات المصرفية، وإرساء أسس منظومة بنكية تتميز بالحداثة والعصرنة لتستطيع مواجهة التحديات والتطورات التي تشهدها البيئة المالية على المستوى العالمي، والتي سبق الإشارة إليها في الفصل السابق.

وعليه فقد أضحى تدعيم البنوك التجارية لقدراتها التنافسية مرهون بمدى نجاحها في تحقيق مكاسب تقنية المعلومات، ولعل من أهم المحاور التي يجب الأخذ بها من أجل تعظيم الاستفادة القصوى من ثورة العلم والتكنولوجيا في العمل البنكي ما يلي[251]:

- ✓ تحديث أجهزتها وتطويرها بحيث يمكن للبنوك التقليدية أن تقدم أفضل خدمة لعملائها في أسرع وقت ممكن، ولتستطيع أن تستخدم الوسائل الالكترونية الحديثة؛

[251] السيد أحمد عبد الخالق، **البنوك والتجارة الالكترونية**، ورقة بحث مقدمة في أعمال المؤتمر السنوي لكلية الحقوق: الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، جامعة بيروت العربية، ج2، دمج المصارف، 2002، ص ص، 509، 510.

- ✓ تطوير فنون وتكتيكات الأداء المصرفي ليتلاءم والتطور في آليات العمل الاقتصادي، كذلك آليات التجارة الدولية، فمن ذلك مثلا إنشاء شبكة الكترونية مصرفية تربط بين المصارف بعضها ببعض من جهة، وتربطها بين القطاعات الاقتصادية الأخرى من جهة أخرى؛
- ✓ الاستعانة بالتكنولوجيا المتطورة لأداء خدمات العملاء؛
- ✓ التوسع في استخدام الإنترنيت لتقديم الخدمات المصرفية الممنوحة وتشجيع العملاء على طلب هذه الخدمات؛
- ✓ زيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات، باعتباره أهم الأسلحة التي تحرص البنوك على تقديمها للصمود في وجه المنافسة وتقديم خدمات مصرفية متطورة؛
- ✓ تفعيل دور شبكة الاتصال بين البنك المركزي الرئيسي لكل بنك وبين باقي فروعه بما يحقق السرعة في تداول المعلومات الخاصة بالعملاء وإجراء التسويات اللازمة عليها.

2.1.4.4.2. تقديم أنشطة تمويلية مبتكرة

لاشك أن البنوك في إطار سعيها المتواصل لتدعيم قدراتها التنافسية ومواجهة التطورات العالمية، قد أصبحت مطالبة بتنويع مجالات توظيف مواردها، وتقديم أنشطة تمويلية مبتكرة وإبداعية تتلاءم واحتياجات العملاء المتنوعة، ومن أهم هذه الخدمات:

- صيرفة التجزئة: إن هناك العديد من الخدمات التمويلية التي يمكن أن تشهد توسعا ملموسا من قبل البنوك في إطار مزاولتها لأنشطة صيرفة التجزئة ومن أهمها:
- تقديم القروض الشخصية والتي تستخدم لتمويل الاحتياجات الشخصية والعائلية مثل شراء السيارات والاثاث وغيرها والتي تشهد نمو متزايدا نظرا لأنها تخدم قطاع عريض من العملاء؛
- الاهتمام بتقديم القروض للمشروعات المصغرة والصغيرة؛
- بالإضافة إلى أهمية التركيز على بعض الخدمات الحديثة مثل:
  - التمويل التأجيري؛
  - القروض المشتركة؛
  - خصم الفواتير التجارية؛
  - شراء التزامات التصدير.
- تقديم خدمات للتحوط والتغطية من مخاطر تقلبات أسعار الفائدة والصرف مثل عقود الخيارات والعقود المستقبلية والعقود الآجلة[252].

[252] عبد القادر بريش، **جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد03، سبتمبر2005، ص296.

3.1.4.4.2. الارتقاء بالعنصر البشري

يعد العنصر البشري من الركائز الأساسية للارتقاء بالأداء البنكي، على اعتبار أن الكفاءة في الأداء هي الفيصل ما بين المؤسسات، وكما يقال في العبارة الشائعة: c'est la compétence qui fait la différence [253] فمهما تنوعت مصادر الكفاءة يضل العامل البشري وراء هذه الكفاءة، وهذا يتطلب الارتقاء بمستوى أداء العنصر البشري بتبني العديد من الاستراتيجيات المتكاملة للوصول إلى نموذج "**المصرفي الفعال**" والتي نذكر منها ما يلي [254]:

- ✓ تنمية مهارات العاملين بالبنوك وإعداد كفاءات مصرفية على مستوى عالمي، وتطوير نظم الإدارة من خلال برامج التدريس المتطورة، وتطوير أدائهم في مجال استيعاب المستجدات والمستحدثات في تطوير الصناعة المصرفية؛
- ✓ إعداد البرامج التدريسية لمختلف المستويات الإدارية للوصول إلى درجة الاحتراف في المستويات الإدارية العليا والوسطى، والتمثيلية بقدر كبير من المرونة والفعالية في ظل الارتفاع السريع لنشاطات الصيرفة العالمية؛
- ✓ رسم الاستراتيجيات اللازمة لإمداد البنوك التجارية بالخبرات الفنية المتخصصة، سواء عن طريق إبقاء البعثات أو استقدام الخبراء وخاصة في مجال المبتكرات التمويلية الحديثة.

4.1.4.4.2. تبني وتطوير التسويق المصرفي

قد تعرضنا فيما سبق لمفهوم التسويق المصرفي كأحد أدوات المنافسة البنكية، حيث يعد تبني مفهوم التسويق الحديث أمرا في غاية الأهمية في ظل التحولات العميقة التي شهدتها الساحة البنكية، إذ يرتكز في الأساس على توجهات العملاء نحو ما يريدون وما يدور في خواطرهم، ومن أهم وظائف التسويق الحديث التي ينبغي التركيز عليها ما يلي [255]:

- ✓ خلق وصناعة العميل بالسعي نحو العميل المرتقب؛
- ✓ تصميم مزيج للخدمات البنكية بما يحقق حاجات ورغبات العملاء ورضاءهم؛
- ✓ العمل على اكتشاف الفرص الاقتصادية ودراستها وتحديد المشروعات الجديدة؛
- ✓ تصميم مزيج الخدمات المصرفية بالشكل الذي يتلاءم مع حاجات وقدرات العملاء المالية، وذلك باستخدام الأساليب الحديثة سواء من حيث النوعية أو من حيث تقديم الخدمة؛

---

[253] حسن رحيم، **تسيير المعارف واستراتيجيات التجديد في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الاقتصاد والمناجمنت- جامعة تلمسان، عدد 03، 2004، ص273.

[254] سعدي وصاف،**الصناعة المصرفية والتحولات العالمية**، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الوطني حول: المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص312.

[255] **المعلوماتية: مدخل لتحليل جودة الخدمة المصرفية**، مجلة ايكونوميكات للعلوم المالية والمصرفية، العدد 03، 2010، دون صفحة.

- ✓ معاينة ومراقبة السوق المصرفي والوقوف على انطباعات العملاء حول مزيج الخدمات المصرفية المقدمة إليهم؛
- ✓ تدعيم وسائل الاتصال الشخصي وتكييف وسائل الحوار المتبادل مع العملاء.

2.4.4.2. مواكبة المعايير المصرفية الدولية

في ضوء مـــا شهدته الســـاحة المصرفية العالمية مـــن تطورات هامة، فرضت على صانعي السياسة المصرفية والمؤسسات الدولية وضع العديد من القواعد والمعايير الرامية إلى تحقيق السلامة المصرفية الدولية، والبنوك التجارية مطالبة بمراعاة هـــذه القواعد فـــي سياق سعيها إلـــى تنوع خدماتها والارتقاء بمستواها ومواجهة تحديات المنافسة في السوق المصرفية، ومن أهم المجالات التي يمكن مواكبتها ما يلي:

1. تدعيم القواعد الرأسمالية

تحتل قضية تدعيم رؤوس أموال البنوك أهمية كبيرة باعتبارها خط الدفاع الأول عن المودعين، وصمام الأمان في مواجهة الصدمات والأزمات فضلا عن أهميته في تنويع نشاطها المصرفي، وفي ضوء ذلك وتطبيقا لمقررات لجنة بازل التزمت كل البنوك الخاضعة له بتطبيق معدل **8%** .

2. تطوير السياسة الائتمانية بالبنوك

حددت لجنة بازل رؤيتها الخاصة بالرقابة على المخاطر البنكية التي احتلت فيها قواعد منح الائتمان مكانة هامة، وقد اشتملت تلك القواعد ضرورة كفاية القواعد الإرشادية لمنح الائتمان، وكفاية سياسات تقييم جودة الأصول، وكفاية مخصصات الديون المعدومة، ووضع ضوابط للحد من مخاطر التركيز والتي تقدر عادة بنسبة من رأس المال تصل إلى **25%**[256].

3. الاهتمام بإدارة المخاطر

في ضوء الانفتاح غير المسبوق الذي شهدته الصناعة المصرفية على الأسواق المالية العالمية والتطور السريع للتقدم التكنولوجي، فضلا عن تماشي استخدام الابتكارات المالية، أصبحت الصناعة البنكية ترتكز في عملها على فن إدارة المخاطر والتي تركز على ثلاث مراحل وهي[257]:

- تعريف المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي؛
- القدرة على قياس تلك المخاطر بصفة مستمرة من خلال نظم معلومات مناسبة؛
- قدرة الإدارة على مراقبة تلك المخاطر قياسا بمعايير مناسبة واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب لتعظيم العائد مقابل تخفيض المخاطر، وهو ما يتطلب جهد متواصل يمثل صميم العمل المصرفي.

---

[256] عبد القدر بريش، **جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك**، مرجع سبق ذكره، ص270.

[257] نبيل حشاد، **إدارة المخاطر**، مجلة اتحاد المصارف العربية، سبتمبر2004، ص51.

وعلى هذا الأساس يتوجب على البنوك العمل على حسن إدارة المخاطر، من خلال تحقيق القدرة على قياس كافة أنواع المخاطر وإنشاء إدارات خاصة لوضع ومتابعة وتنفيذ السياسة المتبعة بالنسبة للمخاطر، وتوفير الأنظمة المعلوماتية لإدارة هذه المخاطر أو ما يعرف بتكنولوجيا إدارة المخاطر.

4. وضع آليات للإنذار المبكر

مع تعاظم الاهتمام بموضوع سلامة النظام المالي ومع التوجهات القوية لتدعيمها من قبل المؤسسات الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد والبنك الدوليين ولجنة بازل للرقابة المصرفية، وذلك للعمل على زيادة قدرة البنوك على الاستخدام الكفء لمواردها ومواجهة المخاطر التي قد تواجهها عن القيام بأعمالها، فضلا عن معاونة صانعي القرار في التعرف على آلية الاختلالات خاصة في المدى القصير واقتراح أهم الأساليب والإجراءات التي تعالج الموقف أولا بأول قبل تفاقم المشكلات.

ومن أبرز التوصيات التي يجب الأخذ بها عند إنشاء وحدات الإنذار المبكر نذكر ما يلي:

- ضرورة توفير نظام جيد للاتصالات لجمع المعلومات الدقيقة والكافية في الوقت الملائم وتحليلها لاتخاذ قرارات سليمة ووضع تصور شامل للأوضاع داخل الجهاز المصرفي؛
- دراسة الأزمات المصرفية السابقة التي حدثت بالدول الناشئة واستخلاص الدروس المستفادة منها للجهاز المصرفي والعمل على تلاقي الأخطاء التي وقعت فيها؛
- إيجاد مجموعة مناسبة من المؤشرات القياسية والمعيارية التي يمكن من خلالها التنبؤ بالمخاطر وذلك في ضوء ظروف كل بنك، والوضع الاقتصادي للدولة؛
- توافر القيادات التي تتمتع بالثقافة الإدارية والتي يمكنها التعامل مع الأزمات بأسلوب علمي من منطلق خبرتها في المجال المصرفي.

5.2. خلاصة الفصل

سمحت لنـــا دراسة وتحليل مختلف النقـــاط التي تعرضنا لها من خلال هذا الفصل، إلى التعرف على المنافسة البنكية باعتبارها مـــن أهم العوامل التي قد تساعد البنوك على النمو والتطور، حيث تتم المنافسة بين البنوك مـــن خلال عدة مجالات، كأن تتنافس علـــى رفع أو تخفيض أسعار الخدمات المقدمة، أو عن طريق رأس المال، كما يمكن أن يكون التنافس بين البنوك من خلال الترويج لمنتجاتها وإيصالها للعملاء بأسهل الطرق وأسرعها من باستعمال التكنولوجيا وأحدث التقنيات، إضافة إلى تنافس البنوك على عنصر العملاء حيث يسعى كل بنك على جذب أكبر شريحة ممكنة من العملاء، وهذا كله يهدف في النهاية إلى تحسين جودة الخدمات البنكية وتوسيع نشاطها بما يضمن للبنوك تعزيز قدراتها التنافسية.

كما يمكننا التعرف على درجة المنافسة في أي قطاع بنكي، وذلك باستعمال ثلاث أدوات رئيسية، تتمثل الأداة الأولى في نموذج **SCP** الذي يعتمد في تحليل وضعية المنافسة على درجة التركيز داخل القطاع وكذا حواجز الدخول إلى هذا الأخير، حيث يمكن من خلال هذين العنصرين استنتاج مستوى المنافسة، أما الأداة الثانية فهي **نظرية الأسواق القابلة للتنافس** التي يعتمد تحليلها للمنافسة على دراسة التكاليف غير القابلة للاسترجاع، في حين تتمثل الأداة الثالثة في نموذج **برزناهان – شافر** وهو نموذج قياسي يمكننا من القياس المباشر لدرجة المنافسة داخل القطاع.

ونتيجة للتطورات والتغيرات التي شهدتها البيئة المالية والمصرفية المعاصرة، وباعتبار المنافسة من أبرز التحديات التي أفرزتها هذه التطورات، فإن الضرورة كانت تقتضي من البنوك في كل أنحاء العالم بأن تعد نفسها لمواجهة هذه التحديات من جهة، ومسايرتها من جهة أخرى، وذلك بتبني جملة من الاستراتيجيات التي تضمن لها الاستفادة من ايجابيات هذه المنافسة، والتقليل من حدة سلبيتها والمخاطر التي تفرزها، ومن أهم هذه الاستراتيجيات خيار التحول إلى البنوك الشاملة الذي يشجع البنوك على مختلف النشاطات المصرفية الاستثمارية والمالية، دون أن ننسى خيار الدمج البنكي لتعزيز وتقوية مراكزها المالية، وكذلك خيار خوصصة البنوك العمومية، حيث تعتبر خوصصة البنوك العمومية نقطة استراتيجة في إصلاح أي منظومة بنكية لما تحققه في زيادة كفاءة النظام البنكي وتوسيع دائرة المنافسة وتفعيلها، بالإضافة إلى العمل على تقديم جملة من الخدمات المصرفية والمالية المتكاملة والمتنوعة بتقنية متطورة وتكاليف منخفضة وجودة عالية، وذلك كله بهدف تطوير قدراتها التنافسية والمحافظة على أسواقها الخارجية.

وفي ظل كل هذه التحولات، نتساءل عن ما إذا كان الوضع الحالي للمنافسة في البنوك الجزائرية يتماشى والمعايير العالمية، وعن أثر الإصلاحات في هذا المجال.

ومحاولة للإجابة عن هذا التساؤل سوف نتطرق إلى دراسة تحليلية للمنافسة في البنوك الجزائرية في الفصل الموالي.

الفصل الثالث

المنافسة في البنوك الجزائرية – دراسة تحليلية –

1.3. مدخل

2.3. الإصلاحات البنكية في الجزائر

3.3. نظرة عامة حول تطور المنافسة في البنوك الجزائرية في ظل اقتصاد السوق

4.3. تحليل وضعية المنافسة على مستوى البنوك الجزائرية باستعمال نموذج SCP

5.3. خلاصة الفصل

1.3. مدخل

لقـــد أصبحت البنوك التجارية تعمل في ظل محيط اقتصادي متغير يتسم بالمنافسة القوية، وهنا أخذت إدارة البنوك على عاتقها قيادة سفينة البنك بالاستخدام الفعال لأساليب الإدارة العلمية والتجديد المستمر في خدماتها، بأن تبني فلسفتها على أساس العمل على إشباع احتياجات مختلف أطراف التعامل من العملاء ومنشآت الأعمال والمساهمين والمجتمع، وتحقيق التميز في الخدمة.

والبنوك الجزائرية كغيرها من البنوك، هي أيضا تتواجد في نفس المحيط الاقتصادي والمصرفي العالمي، فلقد أجريت العديد من الإصلاحات البنكية لتهيئة هـــذه البنوك للعمل في ظل متطلبات اقتصاد السوق، وتدعيمها لمواجهة المنافسة البنكية.

وضمن هذا السياق شرعت الجزائر في تبني مجموعة من الإصلاحات البنكية كانت بدايتها مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، وقد كان لصدور القانون **90 – 10** المتعلق بالنقد والقرض الرغبة الواضحة من طرف السلطات المالية الجزائرية في تحرير النظام البنكي الجزائري وفتحه أمام المنافسة.

وعلى إثر ذلك فإننا نهدف من خلال هذا الفصل إلى إلقاء الضوء على الجهود التي بذلتها السلطات الجزائرية لتهيئة البنوك الجزائرية لتحديات البيئة المالية المعاصرة ومواجهة المنافسة، وكذلك إلى معرفة وضعية المنافسة لهذه البنوك.

وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث سنتناول فـــي المبحث الأول أهم الإصلاحات البنكية في الجزائر، والتي كانت تهدف لمواجهة المنافسة. وفي المبحث الثاني سنقوم بعرض بعض مؤشرات تطور المنافسة في هذه البنوك، في حين أن المبحث الثالث سنقوم فيه بتحليل وضعية المنافسة في البنوك الجزائرية بأخذ عينة منها وباستعمال نموذج **SCP**.

2.3. الإصلاحات البنكية في الجزائر

عملت السلطات العمومية الجزائرية منذ الاستقلال على إنشاء نظام بنكي ومالي يواكب التطورات الاقتصادية والمالية العالمية، وذلك بإجراء عدة إصلاحات تهدف في مجملها إلى الاعتماد على قوى السوق والمنافسة، وقد شكل قانون النقد والقرض **10/90** المنعرج الأساسي في فهذه الإصلاحات، حيث جاء بمناهج وقواعد تنظيمية رقابية وأخرى توجيهية تتناسب وخصوصيات اقتصاد السوق، لذا سنحاول من خلال هذا المبحث التعرض لأهم الإصلاحات البنكية في الجزائر وذلك للفترة ما قبل **1990**، وأيضا للإصلاحات البنكية ما بعد سنة **1990**.

1.2.3. النظام البنكي الجزائري قبل إصلاحات 1990

لقد شهد النظام البنكي الجزائري خلال هذه الفترة أي منذ الاستقلال إلى أواخر الثمانينات، عدة إصلاحات كانت تهدف في مجملها إلى إنشاء نظام بنكي يستجيب لما تتطلبه احتياجات تلك الفترة، وبما يتماشى والفلسفة الاقتصادية التي تبنتها الجزائر والتي تختلف عما كان سائدا قبل الاستقلال.

1.1.2.3. مراحل تأسيس النظام البنكي الجزائري: (1962 – 1985)

إن المتتبع لتطور النظام البنكي بالجزائر المستقلة، يمكن أن يرجعه إلى ثلاث مراحل تتشابه إلى حد بعيد مع مراحل تطور الاقتصاد الوطني لتلك المرحلة، وذلك تجسيدا لرغبة الجزائر في امتلاك نظام بنكي خاص يستجيب لما تتطلبه احتياجات تلك الفترة، ويخضع للسياسة الاقتصادية المتبناة والتي تختلف تماما عن ما كان سائدا قبل الاستقلال.

1.1.1.2.3. مرحة تحديد معالم النظام البنكي الجزائري: (1960 – 1970)

لقد تميز النظام البنكي الجزائري قبل الاستقلال بوجود عدد من البنوك موزعة عبر كافة التراب الوطني كانت تخدم مصالح الاحتلال الفرنسي، أما غداة الاستقلال (**1962**) فقد ورثت الجزائر نظاما بنكيا واسعا مملوكا للرأس المال الفرنسي وقائم على أساس اقتصاد ليبرالي، ونتيجة لذلك فقد واجهت الجزائر وضعا اقتصاديا صعبا بسبب النتائج التي ترتبت عن حرب التحرير من جهة، ومغادرة الإطارات الفرنسية المسيرة لهذه البنوك من جهة ثانية، وأمام هذا الوضع وجدت السلطات الجزائرية نفسها مجبرة على إنشاء بنوك جزائرية قصد تعبئة موادها المالية المتواضعة خدمة للاقتصاد الجزائري، تمثلت أولاها في إنشاء البنك المركزي الجزائري بتاريخ **31** ديسمبر **1962** كبنك إصدار وائتمان بموجب القانون رقم **62 – 144**، وأوكلت له مهمة الإصدار والرقابة في مجال النقود والقروض والصرف، كما شهدت هذه الفترة إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية بموجب القانون رقم **63 – 65** الصادر بتاريخ **07** ماي **1963**، إلى جانب إصدار عملة وطنية في **10** أفريل **1964**، ويعد القرار الأخير إعلانا

صريحا تؤكد من خلاله السلطات الجزائرية على التوجه الاستقلالي للبلاد في المجال المالي، كما تم خلال هذه الفترة إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بموجب القانون رقم **64 – 227** وذلك في **10** أوت **1964**[258].

وكانت النتيجة ظهور ازدواجية نظامين بنكيين أحدهما قائم على أساس ليبرالي، والأخر قائم على أساس اشتراكي تابع للدولة، لذا لم يكن أمام السلطات الجزائرية في تلك المرحلة سوى تأميم البنوك الأجنبية، وظهور نظام بنكي جزائري مؤمم، وذلك ابتداءا من سنة **1966**، وقد نتج عن ذلك إنشاء مجموعة من البنوك الأولية لتعويض وسد الفراغ الناشئ عن استقالة البنوك الأجنبية، وتتمثل هذه البنوك في[259]:

أ – البنك الوطني الجزائري: تم إنشاء هذا البنك بموجب المرسوم رقم **66 – 144** الصادر في **13** جوان **1966**، نتيجة تأميم البنوك الأجنبية التالية:

- بنك القرض العقاري الجزائري التونسي الذي أمم في **01 / 07 / 1966**؛
- بنك القرض الصناعي والتجاري أمم في **01 / 07 / 1966**؛
- البنك الباريسي الوطني أمم في جانفي **1968**؛
- بنك باريس والأراضي المنخفضة أمم في جوان **1968**.

وباعتباره بنك تجاري فإنه يقوم بتجميع الودائع من العائلات والأفراد ومختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتقديم القروض قصيرة الأجل، واستنادا إلى نظام التخصص في النظام البنكي الجزائري فقد أسندت إليه مهمة تمويل القطاع الفلاحي والتجمعات المهنية للاستيراد، المؤسسات العمومية والقطاع الخاص، ويعتبر أول بنك تجاري تم تأسيسه في الجزائر.

ب – القرض الشعبي الجزائري: تأسس بموجب المرسوم رقم **75–67** الصادر في **14** ماي **1967**، وهو ثاني بنك تجاري تم تأسيسه في الجزائر، وقد جاء خلفا للبنوك الشعبية التي كانت متواجدة قبل إنشائه، وهي:

- البنك الشعبي التجاري الصناعي بوحداته ونظيره بالجزائر؛
- البنك الجهوي التجاري والصناعي بعنابة؛
- البنك الجهوي للقرض الشعبي الجزائري.

كما اندمجت فيه ثلاث بنوك شعبية بعد تأميمها، وهي:

- البنك المختلط الجزائر – مصر في **01 / 01 / 1968**؛
- الشركة المارسيلية للقرض في **30 / 06 / 1968**؛
- الشركة الفرنسية للقرض والبنك.

ويقوم القرض الشعبي الجزائري بمهام البنك التجاري والمتمثلة في جمع الودائع ومنح القروض قصيرة الأجل للقطاع الحرفي، القطاع السياحي، وقطاع الصيد والتعاونية غير الفلاحية، قطاع المياه والري وأصحاب المهن الحرة.

---

[258] مليكة زغيب، حياة نجار، **النظام المصرفي الجزائري عبر الإصلاحات الاقتصادية– تطور وتحديات–** ، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الوطني حول: النظام المصرفي الجزائري(واقع وأفاق)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945– قالمة، يومي 06/05 نوفمبر 2001، ص 46.

[259] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص181.

جـ – البنك الخارجي الجزائري: تأسس بموجب المرسوم رقم **67 – 204** الصادر في **06** أكتوبر **1967**، وهو ثالث بنك تجاري يتم تأسيسه وفقا لقرارات تأميم النظام البنكي، وقد تم إنشاءه على أنقاض خمسة بنوك أجنبية، وهي:

- القرض الليوني أمم في **12** أكتوبر **1967**؛
- الشركة العامة أممت في **16** جانفي **1968**؛
- البنك الصناعي للجزائر والبحر الأبيض المتوسط أمم في **26** ماي **1968**؛
- بنك باركليز أمم في **29** أفريل **1968**؛
- بنك القرض للشمال أمم في 31 ماي **1968**.

ويتولى هذا البنك مهمة جمع الودائع، تمويل عمليات التجارة الخارجية من خلال منح قروض الاستيراد، تأمين المصدرين الجزائريين وتقديم الدعم المالي لهم، وبالتالي فإن وظيفته الأساسية هي تسهيل العلاقات الاقتصادية في الجزائر والدول الأخرى.

وبهذا استكملت الجزائر عمليات التأميم، كما ألغيت الرخصة التي كانت تتمتع بها البنوك الأجنبية بالجزائر في **01** نوفمبر **1967**، وبذلك تكون البنوك الجزائرية العمومية قد احتكرت كل العمليات البنكية في وسط تغيب فيه المنافسة نتيجة إضفاء طابع التخصص عليها.

2.1.1.2.3. مرحلة الإصلاح المالي والمصرفي: (1971 – 1979)

عرفت هذه الفترة ابتداء من سنة **1971** إدخال بعض التعديلات والإصلاحات على السياسة النقدية والمصرفية، تماشيا والسياسة العامة للدولة والطرق التي اقتضتها مصلحة الاقتصاد الوطني في إطار الاقتصاد المخطط، حيث انشأ مجلس القروض والهيئة التقنية للمؤسسات البنكية بموجب الأمر **71 – 47** الصادر بتاريخ **30 / 06 / 1971**، والمتضمن تنظيم البنوك[260]، حيث أعطى هذا الأمر صلاحية إضافية للبنك المركزي بعدما كانت تنحصر مهامه في خدمة الخزينة العامة وذلك بمنحها قروض وتسبيقات بدون شرط أو قيد.

وفي إطار هذه الإصلاحات تم إنشاء البنك الجزائري للتنمية في **1971** كامتداد للصندوق الجزائري للتنمية، وهو بنك استثماري حل محل الخزينة العامة في مجال منح القروض طويلة الأجل في إطار تمويل المخططات التنموية ومنها المخطط الرباعي الأول، كما تم إرساء القواعد الجديدة لتمويل قطاع الإنتاج، والتي جعلت الخزينة وسيطا ماليا

أساسيا، حيث أصبح الاقتصاد يعتمد عليها كليا لضمان تحديد مصادر تمويل الاستثمارات المخططة كالآتي[261]:

- القروض طويلة الأجل الممنوحة من موارد الادخار المجمعة من قبل الخزينة والمقدمة من طرف الهيئات المالية المتخصصة؛

---

[260] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 55، الصادرة في: 06 / 07 / 1971.

[261] سحنون محمد، **إصلاحات المنظومة المصرفية في الجزائر– واقع وآفاق مستقبلية**، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الوطني حول: المنظومة المصرفية في ظل الألفية الثالثة: منافسة – مخاطرة – تقنيات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، يومي 07/06 جوان 2005.

- القروض المصرفية متوسطة الأجل القابلة للخصم لدى مؤسسة الإصدار (البنك المركزي)؛
- القروض الخارجية من قبل الخزينة العامة والبنوك الأولية والمؤسسات.

ويتم التمويل البنكي للمؤسسات بقيام هذه الأخيرة بتوظيف كل عملياتها المالية في بنك واحد من بين البنوك التجارية الثلاثة، حتى يمكن متابعتها ومراقبة التدفقات النقدية لها، وتقوم كل مؤسسة بفتح حسابين لها في البنك الذي وظفت فيه عملياتها المالية: الحساب الأول لتوطين عمليات الاستثمار، والثاني لتمويل نشاطات الاستغلال.

وقد نتج عن هذا الإصلاح نظام بنكي جزائري يتميز بثلاث صفات وهي التمركز، سيطرة دور الخزينة، إزالة تخصص البنوك من خلال الممارسة.

ورغم ما أتى به إصلاح **1971** من محاولة لإعادة هيكلة النظام البنكي الجزائري المنشأ حديثا، قصد التحكم الجيد في التدفقات النقدية المتداولة داخله، إلا أنه لم يخلو من بعض المعوقات والتناقضات والتي نتج عنها العديد من المشاكل من بينها[262]:

- ✓ تقلص دور البنك المركزي الجزائري إلى جانب تخليه عن التحديد المباشر للسياسة النقدية، بحيث أن عرض النقود مخطط للتنسيق مع احتياجات الاقتصاد؛
- ✓ إلزام المؤسسات العمومية المساهمة في ميزانية الدولة، بقيامها بدفع رؤوس أموال الاهتلاك والاحتياطات للخزينة العمومية، رغم أنها تحقق خسائر في ميزانياتها، وبالتالي لم يكن الأمر سوى عبارة عن تسجيل محاسبي، فتجميع الأموال التي كانت تساهم بها المؤسسات كانت تأتيها من البنوك بفضل تقنية –السحب على المكشوف– وبهذا تم إلغاء هذا الالتزام من خلال قانون المالية لسنة **1976**؛
- ✓ العودة إلى الاعتماد على الخزينة العامة في تمويل استثمارات المؤسسات وهذا ما أقرته المادة **07** من قانون المالية لسنة **1978**: "الاستثمارات المخططة للخزينة العامة تكون مضمونة بتمويل من خزينة الدولة وذلك عن طريق رؤوس الأموال الذاتية للمؤسسات".

وللإشارة فانه في بداية عام **1978** تم التراجع عن إصلاحات **1971**، حيث تم إلغاء تمويل المؤسسات عن طريق القروض البنكية متوسطة الأجل، وبذلك تم تهميش دور البنوك في تمويل عمليات التنمية وإضعاف قدرتها على الادخار، بل أصبحت نشاطاتها تتميز بالسلبية في منح القروض مع تعاظم دور الخزينة في هذا المجال، وكان دور البنوك في هذه المرحلة عبارة عن وسيط تمر عبره الأموال من الخزينة إلى المؤسسات العمومية حيث لم يكن لها أي دور فيما يتعلق بقرار الاستثمار أو التمويل.

3.1.1.2.3. مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات البنكية: (1980 – 1986)

انطلقت الإصلاحات الهيكلية للقطاع الاقتصادي مع بداية الثمانينات، وتزامنت مع المخطط الخماسي الأول (**1980 – 1984**)، وقد تم على إثرها إعادة هيكلة البنوك وإضفاء المزيد من التخصص في نشاطها خاصة بعد تهميش دورها في إصلاحات **1971**، وبالتالي فقد تم هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي

5 Ammour ben Halima, **Le Système bancaire algérien texte et réalité**, dahleb, Alger, 2001, P – P : 23-25.

الجزائري باعتبارهما أكبر بنكين في تلك الفترة، حيث انبثق عنهما كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية، وذلك نتيجة للعجز الحاد الذي عرفه تسيير القطاع الزراعي سواء على المستوى الإنتاجي أو على مستوى النتائج المالية[263].

– **بنك الفلاحة والتنمية الريفية:** تأسس هذا البنك بموجب المرسوم رقم **82 – 206** الصادر بتاريخ **16** مارس **1982**، وقد تولد عن إعادة تنظيم البنك الوطني الجزائري، وهو بنك متخصص يهتم بتمويل القطاع الزراعي لمختلف أنشطته، وكذلك الصناعات الزراعية والحرف التقليدية في الأرياف، بالإضافة إلى تلقيه الودائع بمختلف أنواعها وتقديم القروض متوسطة وطويلة الأجل.

– **بنك التنمية المحلية:** تأسس بموجب المرسوم **85 – 85** الصادر بتاريخ **30** أفريل **1985**، وقد انبثق عن إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري كبنك للإيداع والاستثمار في أن واحد، يتلقى الودائع المختلفة ويمنح القروض لصالح الجماعات والهيئات العامة المحلية في شكل قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل إلى جانب تمويل عمليات الاستيراد والتصدير.

وهكذا أصبح النظام البنكي الجزائري يضم خمسة بنوك تجارية، ولكن هذا لم يحدث أي تغيير فيما يتعلق بالدور الحقيقي لوظائف البنوك.

وكخلاصة لما سبق يمكن القول أن النظام البنكي الجزائري في هذه المرحلة (**1962 – 1986**) كان جهاز وسيط – حيادي – بين السلطات النقدية (البنك المركزي والخزينة العمومية) وبين المؤسسات الاقتصادية، دون أن يكون له أي قرار، إضافة إلى إلغاء مبدأ المنافسة بسبب التعامل مع بنك واحد رغم اجتهاد المشرع الجزائري في إدخال بعض التعديلات خاصة في المرحلة الثانية والثالثة.

2.1.2.3. الإصلاحات البنكية من 1986 – إلى ما قبل 1990

بعدما تأكد عدم جدوى التعديلات التي مست النظام البنكي الجزائري خلال السبعينات وبداية الثمانينات، أصبح إصلاح هذا النظام ضرورة حتمية سواء من حيث منهج تسييره أو المهام المنوطة به.

وفي إطار هذا الإصلاح جاء القانون **86 – 12** المؤرخ في **19** أوت **1986**[264]، والذي حاول أن يعيد للبنك المركزي مهامه وصلاحياته على الأقل في إدارة وتسيير السياسة النقدية، كما أعاد النظر في العلاقة التي تربط هذه المؤسسة بالخزينة العمومية.

وفي نفس الصدد جاء القانون **88 – 06** المؤرخ في **12** جانفي **1988**، المعدل والمتمم للقانون **86-12** والمتعلق بالبنك والقرض، ليعيد للبنوك باعتبارها مؤسسات عمومية تهدف إلى تحقيق الربح والمردودية، استقلاليتها الحقيقية لتعويدها على العمل بمنطق التجارة التي تفرضها قواعد السوق.

1.2.1.2.3. قانون القرض والبنك 1986

---

[263] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 194.

[264] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، الصادرة في: 20 أوت 1986.

تحت ضغط أزمة النفط الخانقة في سنة **1986**، فإن أول إجراء قامت به الحكومة الجزائرية ضمن سلسلة الإجراءات التي كانت تهدف إلى التحول بالنظام الاقتصادي ، مبادئه ومؤسساته نحو اقتصاد يقوم على أسس وقواعد السوق، هو إصدارها لقانون بنكي جديد هدفه الأساسي إصلاح جذري للمنظومة البنكية، محددا بوضوح مهام ودور البنك المركزي والبنوك التجارية، كما تقتضيه مبادئ وقواعد النظام البنكي ذو المستويين، مع إعادة الاعتبار لدور وأهمية السياسة النقدية في تنظيمها لحجم الكتلة النقدية المتداولة ومراقبتها تماشيا وتحقيق أهداف الساسة الاقتصادية الكلية.

ودون الخوض في تفاصيل بنود ومواد هذا القانون، يمكن إيجاز أهم هذه المبادئ والقواعد الأساسية التي تضمنها القانون في النقاط التالية[265]:

- ✓ تقليص دور الخزينة العامة في مجال تمويل الاستثمارات وإشراك النظام البنكي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية، إلا أن القانون لم يضع آليات لذلك؛
- ✓ استعادة البنك المركزي لوظائفه التقليدية ودوره كبنك للبنوك؛
- ✓ تم الفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير وبين نشاطات البنوك التجارية، الأمر الذي سمح بإقامة نظام بنكي على مستويين؛
- ✓ استعادة البنوك ومؤسسات التمويل لدورها في تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض، وأصبح بإمكانها خلق الائتمان دون تحديد لمدته أو لأشكاله التي يأخذها، كما استعادت البنوك حق متابعة استخدام القروض وكيفية استرجاعها والحد من مخاطرها؛
- ✓ كما تنص مراسيم القانون أيضا على إنشاء هيئات رقابية واستشارية على النظام البنكي تمثلت في المجلس الوطني للقرض واللجنة التقنية للبنك.

ورغم هذه الإصلاحات، إلا أن قانون **1986** لم يخلو من بعض النقائص والعيوب، ذلك أنه لم يستطع التكيف مع الإصلاحات التي قامت بها السلطات العمومية، خاصة بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية سنة **1988**، كما أنه لم يأخذ بعين الاعتبار المستجدات التي طرأت على مستوى التنظيم الجديد للاقتصاد، وفي هذا الإطار جاء قانون **88 – 06** المعدل والمتمم للقانون**86-12**.

2.2.1.2.3. قانون استقلالية البنوك 1988

على الرغم من الإصلاحات الواردة في القانون **86 – 12** إلا أن استمرار الأزمة الاقتصادية دفع بالسلطات الجزائرية إلى تطبيق برنامج إصلاح مس جميع القطاعات العمومية بما فيها القطاع البنكي ابتداء من **1988**، وذلك بصدور المرسوم رقم **88 – 06** الصادر في **12** جانفي **1988**، وذلك تماشيا مع القانون **88 – 01** الصادر في **12** جانفي **1988** والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، وقد شكلت المصادقة على هذه القوانين **88-01**، و**88-06**، بالنسبة للبنوك العمومية مرحلة هامة في تطورها وانتقالها إلى الاستقلالية، بمنحها

[265] بلعزوز علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص ص، 183- 184.

القدرة وحتى الالتزام بالتدخل في السوق حسب قواعد المتاجرة، وعليه أصبحت البنوك تتمتع بكامل استقلاليتها فيما يخص منحها للقروض ودراستها للمشاريع ومتابعتها لديونها وتسييرها لشؤونها الداخلية(*).

ويمكن حصر أهم العناصر والتعديلات التي جاء بها القانون **88 – 06** فيما يلي[266]:

- ✓ استقلالية البنوك والمؤسسات المالية حيث وبموجب هذا القانون يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية، وهذا يعني أن نشاط البنك ابتداءا من هذا التاريخ يخضع لقواعد التجارة وبالتالي يجب أن ينشط بمبدأ الربحية والمردودية؛
- ✓ ضرورة استعادة البنك المركزي لصلاحياته في تطبيق السياسة النقدية،فيما تتكفل البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بتمويل مشاريع المؤسسات العمومية الاقتصادية؛
- ✓ السماح للمؤسسات المالية غير البنكية بالقيام بعمليات التوظيف المالي، مثل الحصول على أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه؛
- ✓ السماح لمؤسسات القرض باللجوء إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، وباللجوء إلى طلب ديون خارجية أيضا.

وتجدر الإشارة أن الاستقلالية المالية للبنوك تجسدت سنة **1989**، بهدف الرفع من فعاليتها ومردوديتها، كما تم إحداث سوق نقدية في جوان **1989** [267].

وأهم ما يمكن ملاحظته، هو أن الدولة الجزائرية من خلال إصلاحات **1986** والمعدلة سنة **1988**، كانت تهدف إلى وضع المبادئ الأساسية لنظام بنكي فعال، وتهيئة هذا النظام للانتقال من مرحلة الاقتصاد الموجه إلى مرحلة اقتصاد السوق، إلا أن ذلك لم يتجسد في الواقع حيث بقي هذا النظام خاضعا للسلطة المركزية عن طريق المخطط الوطني للقرض، وبالتالي فهي لم تتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة لذا كان من المقرر أن تتواصل عملية المصادقة على نصوص جديدة، فجاء قانون النقد والقرض والذي أعاد التعريف كلية لهيكل النظام البنكي الجزائري معطيا إياه صيغة تتماشى والتشريعات البنكية الدولية.

2.2.3. الإصلاحات البنكية بعد سنة 1990

رغم أن النظام البنكي الجزائري كان طيلة العقود التي مضت رهينة لأنظمة تحكيمية في ظل اقتصاد موجه، إلا أنه ومنذ بداية التسعينات قد شهد قفزة نوعية بإدخال تغييرات جذرية تتماشى أكثر ومتطلبات اقتصاد السوق، كانت بدايتها ظهور قانون النقد والقرض **10/90**، وما تبعه من إصلاحات.

(*) راجع المادة (02) من القانون 88-06 المتضمن علاقة النظام البنكي بالمؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، الصادر في: 18 جانفي 1988.

266 الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 195.

267 مليكة زغيب، حياة نجار، مرجع سبق ذكره، ص – ص، 57-58.

1.2.2.3. الإصلاحات البنكية من خلال قانون النقد والقرض 10/90.

على الرغم من إصدار قانون (**86 – 12**) **والقانون** (**88 – 06**) المعدل والمتمم له، إلا أنه تبين أن الوضع الاقتصادي للجزائر يحتاج إلى نص قانون جديد، وقد جاء قانون النقد والقرض **10/90** الصادر في **14** أفريل **1990**[268]، ليبين التوجيهات الجديدة للانتقال إلى اقتصاد السوق، وذلك من خلال محاولة تحرير النظام المالي والبنكي الجزائري من القيود المفروضة عليه، وقد شمل القانون كل المسائل المتعلقة بالنقد والقرض وجاء بأفكار جديدة حول دور النظام البنكي وتنظيمه، وبهذا يوفر تسييرا فعالا ومرنا للنشاطات الاقتصادية، ويقوم هذا الاقتصاد على مبادئ عدة، والتي بإمكانها أن تترجم الصورة التي سوف يكون عليها النظام البنكي الجزائري مستقبلا.

1.1.2.2.3. أهداف قانون النقد والقرض

هدف قانون النقد والقرض إلى تحقيق جملة من الأهداف، نذكر منها ما يلي[269]:

- ✓ وضع حد نهائي للتدخل الإداري في القطاع المالي وما ولده من التضخم الكبير؛
- ✓ إزالة كل العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي؛
- ✓ إعطاء الاستقلالية للبنك المركزي؛
- ✓ إعادة وضع قواعد السوق وإعادة تأسيس ملاءة مؤسسات الدولة والبنوك؛
- ✓ عدم التمييز بين الأعوان الاقتصاديون في منهج القروض؛
- ✓ وضع نظام بنكي فعال في توجيه وتعبئة الموارد.

2.1.2.2.3. مبادئ قانون النقد والقرض

حمل قانون النقد والقرض في طياته أفكارا جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه، كما أن المبادئ التي يقوم عليها تعكس إلى حد كبير الصورة التي سيكون عليها هذا النظام في المستقبل، ومن أهم هذه المبادئ ما يلي:

* **الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:** وهذا يعني أن القرارات النقدية لم تعد مرتبطة بما تقرره هيئة التخطيط، بل أصبحت تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحدد بناءا على الوضع النقدي السائد[270]، وقد هدف قانون النقد والقرض بتبني هذا المبدأ بالدرجة الأولى إلى استعادة البنك المركزي لمكانته على قمة هرم النظام البنكي واستعادة صلاحياته في تطبيق السياسة النقدية.

---

[268] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، الصادر بتاريخ: 14 أفريل 1990.

[269] سامية العايب، **نشأة وتطور النظام المصرفي في الجزائر**، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الوطني حول: الاصلاحات البنكية في ظل التعديلات التشريعية والتحولات الاقتصادية، كلية الحقوق والأداب والعلوم الاجتماعية – قسم الحقوق، جامعة 08 ماي 1945- قالمة، يومي 15/14 أفريل 2010، ص11.

[270] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص – ص، 196-197.

* **الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية:** وفي هذا الإطار لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي كما كان سائدا في السابق، ليتم الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية، وأصبح تمويل الخزينة قائما على بعض الشروط، وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية[271]:

- ✓ استقلالية البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة العمومية؛
- ✓ تقليص ديون الخزينة تجاه بنك الجزائر والقيام بتسديد الديون المتراكمة عليها؛
- ✓ الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية؛
- ✓ تراجع التزامات الخزينة عن تمويل الاقتصاد.

* **الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة القرض:** ينص هذا المبدأ على إبعاد الخزينة العمومية عن دائرة الائتمان(منحه القروض للاقتصاد) حيث يبقى دورها مقتصرا على تمويل الاستثمارات الإستراتيجية المخططة من طرف الدولة، في حين تتكفل البنوك التجارية بمهمة منح القروض، وبهذا أعيد للنظام البنكي دوره في منح الائتمان للاقتصاد مرتكزا في ذلك على مفاهيم وأسس الجدولة الاقتصادية للمشاريع الطالبة للتمويل.

* **وضع نظام بنكي على مستويين:** تماشيا مع باقي اقتصاديات السوق في مختلف بلدان العالم، كرس قانون النقد والقرض مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين، وهذا من خلال التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية، ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقروض، وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي بالفعل بنكا للبنوك وملجأ أخير للإقراض، كما أصبح بإمكانه تحديد القواعد العامة للنشاط البنكي، ومعايير تقييم هذا النشاط باعتباره على قمة النظام النقدي[272].

* **السماح للبنوك الخاصة والأجنبية للدخول إلى السوق البنكي:** سمح قانون النقد والقرض بظهور نوع جديد من البنوك لم يعرفه الهيكل البنكي الجزائري منذ **1966** إلى غاية إصلاحات **1990**، وتمثل هذا النوع في البنوك الخاصة وفروع البنوك الأجنبية، وفي هذا الإطار أنشئ بنك البركة الجزائري –كبنك خاص إسلامي في **06 / 12 / 1990** على شكل مؤسسة ذات أسهم بين بنك البركة السعودي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، كما سمح هذا القانون –في المادة 28 منه– بإقامة مكاتب ممثلة لبنوك أجنبية لها حق المشاركة في رأس مال بنوك وطنية[273].

3.1.2.2.3. الهياكل الجديدة التي أتى بها قانون النقد والقرض

أدخل قانون النقد والقرض تعديلات مهمة على هيكل النظام البنكي الجزائري، شملت البنك المركزي والبنوك التجارية إضافة إلى دخول البنوك الخاصة والأجنبية، واستحداث أجهزة جديدة للرقابة.

---

[271] بلعزوز علي، مرجع سبق ذكره، ص 187.

[272] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 199.

[273] مليكة زغيب، حياة نجار، مرجع سبق ذكره، ص – ص، 55-56.

أ – مجلس النقد والقرض:

يعتبر إنشاء مجلس النقد والقرض تحولا نوعيا ومعلما بارزا في الإصلاحات البنكية، التي جاء بها قانون **10/90**. إذ أحدث تغييرا كبيرا على مستوى هيكل إدارة البنك المركزي نظرا للمهام التي أسندت إليه، والسلطات الواسعة التي اكتسبها. ويتألف مجلس النقد والقرض من الأعضاء التالية:

- المحافظ كرئيس للمجلس؛
- نواب المحافظ كأعضاء؛
- ثلاث موظفين ساميين يعينون بموجب مرسوم صادر عن رئيس الحكومة، كما يتم تعيين ثلاث مستخلفين لتعويض هؤلاء الأعضاء الثلاثة(الموظفين)[274].

وقد أوكلت له وظيفتين: الأولى باعتباره مجلس إدارة بنك الجزائر ومن صلاحياته إجراء مداولات حول تنظيم بنك الجزائر؛ شراء الأموال المقولة والثابتة وبيعها؛ وتحديد ميزانية البنك وإجراء كل ما يتعلق به من تعديلات، والثانية باعتباره سلطة نقدية يمارسها ضمن إطار هذا القانون فهو مخول بإصدار قوانين متعلقة بإصدار النقود؛ الخصم؛ قبول السندات تحت نظام الأمانة؛ ورهن السندات العامة والخاصة والعمليات لقاء معادن ثمينة وعملات أجنبية؛ فتح وإغلاق غرف المقاصة بين البنوك...إلخ[275].

بـــ – بنك الجزائر والهيئات المسيرة له:

يعرف قانون النقد والقرض **10/90** البنك المركزي، بأنه: مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وقد أصبح منذ صدور القانون يتعامل مع غيره باسم "بنك الجزائر"، ويخضع البنك المركزي إلى قواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجرا في علاقاته مع غيره، ورأسماله مكتتب كلية من طرف الدولة ويتم تحديده بموجب القانون، كما أتيحت له القدرة على فتح فروع ومراسلين في أي نقطة من التراب الوطني كلما رأى ضرورة لذلك[276].

هذا ويمثل البنك المركزي قمة النظام البنكي، باعتباره الملجأ الأخير للإقراض؛ وبنك الإصدار الوحيد على مستوى الجزائر، وهو المسئول الأول عن السياسة النقدية. ومن مهامه تقديم السيولة المتاحة للبنوك والخزينة العمومية، ويكتسب نشاط البنك المركزي أهمية قصوى فيما يتعلق بتطوير السيولة في الاقتصاد وارتباط الحالة المالية والنقدية للاقتصاد بمدى سيطرته على مصادر الإصدار النقدي.

---

[274] المادة 32 من قانون النقد والقرض 10/90 الصادر في 1990/04/14، مرجع سبق ذكره.

18 Houcine Benissad, **La réforme économique an algerie**, OPU, Alger, 1991, p :132.

[276] المادة: 13، 14، من قانون النقد والقرض الصادر في: 1990/04/14، مرجع سبق ذكره.

جـــ – هيئات الرقابة:

حتى يكون عمل النظام البنكي منسجما مع القوانين الجديدة التي أتى بها قانون **10/09** ومستجيبا لشروط حفظ الأموال، فقد تم إنشاء عدد من الهيئات تختص بمهمة الرقابة وتحافظ على استقرار النظام البنكي، وتتكون هذه الهيئات من:

1 – **لجنة الرقابة المصرفية:** أنشأت هذه اللجنة بهدف مراقبة نشاط البنوك والمؤسسات المالية، حيث نصت المادة **143** من قانون النقد والقرض على أن تنشأ لجنة مصرفية مكلفة بحسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية ومعاينة المخالفات المشينة[277]، وتتكون هذه اللجنة من محافظ البنك المركزي كرئيس لها، وقاضيان من المحكمة العليا وخبيرين يقترحهما وزير المالية، وتقوم اللجنة بأعمالها الرقابية على أساس الوثائق المستندية.

2 – مركزية المخاطر: في إطار الإصلاحات الاقتصادية لفترة التسعينات، أدرج مفهوم جديد في قاموس تسيير الاقتصاد الجزائري يخص تنظيم العلاقات بين المؤسسات والبنوك نتيجة الاستقلالية حيث يزول التمويل التلقائي للمشاريع، وكذلك إلغاء مبدأ التوطين البنكي حيث يفسح المجال للمنافسة في القطاع البنكي وإمكانية لجوء المؤسسات إلى مقترضين عديدين، تمثل هذا المفهوم الجديد في تصاعد الخطر بالنسبة للقروض لتراجع الدولة عن ضمان هذه القروض، مما استدعى وضع شروط للقيام بعمليات التمويل، حيث أسس قانون النقد والقرض في مادته **160** هيئة تقوم على تجميع المعلومات التي تهدف إلى مساعدة النظام البنكي على التقليل من المخاطر المرتبطة بالقروض[278]، وسميت هذه الهيئة بمركزية المخاطر حيث : «ينظم ويسير بنك الجزائر مصلحة مركزية المخاطر تدعى مركز المخاطر تتكفل بجمع أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة وسقف القروض الممنوحة والمبالغ المسحوبة، والمبالغ المعطاة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات المالية»[279].

وتتضمن اللائحة **92 – 01** المؤرخة في **22** مارس **1992** والصادرة عن بنك الجزائر، تنظيم مركز المخاطر وطرق عمله.

3 – مركزية عوارض الدفع: رغم وجود مركزية المخاطر التي تهتم بتجميع المعلومات عن المخاطر الخاصة ببعض القروض والعملاء، إلا أن ذلك لا يلغي بشكل كامل المخاطر المتعلقة بتلك القروض، لذلك قام بنك الجزائر بموجب المرسوم رقم **92 – 09** المؤرخ في **22** مارس **1992**، بإنشاء مركزية المخاطر لعوارض الدفع تتولى تنظيم المعلومات المتعلقة بكل الحوادث والمشاكل التي تظهر عند استرجاع القروض، وتتلخص أهم وظائف هذه الهيئة فيما يلي:

---

[277] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص205.

21 A.Belhafsi**, La central des risques : un outille de la conselidation de la politique de crédit**, EL WATAN, N^0:65, le 11/11/1992.

[279] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص205.

- ✓ تنظيم بطاقة مركزية لعوارض الدفع تتضمن كل الحوادث المسجلة بشأن مشاكل الدفع أو التسديد القروض؛
- ✓ نشر قائمة عوارض الدفع وما يمكن أن ينجم عنها من تبعات، هذا بطريقة دورية تم تبليغها من الوسطاء الماليين[280].

4 – جهاز مكافحة الشيكات دون رصيد: أنشأت هذه الهيئة من أجل تدعيم ضبط قواعد العمل بأحد أهم وسائل الدفع وهو الشيك، وقد تم ذلك بموجب المرسوم **92 – 03** المؤرخ في **22** مارس **1992**، وتتمثل مهمة هذا الجهاز في تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد، وتبليغ هذه المعلومات للوسطاء الماليين،كما يجب على الوسطاء الماليين الذين تعرضوا لحوادث من هذا النوع أن يبلغوا هذا الجهاز حتى يتمكن من استغلالها وتبليغها للوسطاء الماليين الآخرين، وبالتالي فالهدف من إنشاء جهاز لمكافحة الشيكات دون رصيد هو تطهير وحماية النظام البنكي من المعاملات التي تقوم على الغش، وخلق قواعد للتعامل المالي التي تقوم على أساس الثقة[281].

ومما سبق يمكن القول أن قانون النقد والقرض **10/90** أحدث القطيعة مع الممارسات السابقة، فقد سمح بتأسيس محيط مالي وبنكي يتماشى أكثر مع تحرير الاقتصاد وقواعد ومعايير البيئة المالية والمصرفية المعاصرة، إذ منح لبنك الجزائر السلطة النقدية الحقيقية بتحديد الإطار العام لقواعد عمل المنافسة وسمح بالمقابل للبنوك بالنشاط والعمل وفق معايير اقتصاد السوق.

2.2.2.3. الإصلاحات البنكية في ظل التعديل الهيكلي: (1994 – 1998).

امتد برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي أبرمته السلطات الجزائرية مع مؤسسات النقد الدولية إلى مرحلتين:مرحلة التثبيت الاقتصادي قصيرة الأجل امتدت لمدة سنة من **1994** إلى **1995**؛ ومرحلة التعديل الهيكلي متوسطة الأجل امتدت لمدة ثلاث سنوات من **1995** إلى **1998**، ويهدف هذا البرنامج في الإجمال إلى القضاء على الاختلالات العميقة في توازنات الاقتصاد الكلي، وكذا إلى إحداث إصلاحات عميقة تشمل جميع القطاعات، منها القطاع المالي والبنكي، وهذه الأخيرة تمت هي أيضا على مرحلتين:

- ➢ **المرحلة الأولى:** تم التركيز فيها على إقامة إدارة نقدية تعمل وفق آليات وقواعد السوق من أجل تدعيم أهداف التثبيت والاستقرار الاقتصادي؛
- ➢ **المرحلة الثانية:** وقد خصصت لإصلاح هيكل وعمليات النظام البنكي، وتوفير المناخ الملائم لخلق مؤسسات الوساطة المصرفية من القطاع الخاص بغية نشر المنافسة في النظام البنكي.

---

[280] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص209.

[281] بوعتروس عبد الحق، **الإصلاح المصرفي في الجزائر– الانجازات والتحديات–**، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول: النظام المصرفي الجزائري– واقع وأفاق–، مرجع سبق ذكره، ص – ص، 208-209.

1.2.2.2.3. المرحلة الأولى من الإصلاحات

تميزت هذه المرحلة بالتحول التدريجي نحو استعمال أدوات السياسة النقدية غير المباشرة، ومن أهم هذه الأدوات الخاصة بالسياسة النقدية والتي تحكم النشاط البنكي نذكر[282]:

- ✓ تحرير أسعار الفائدة على الودائع والقروض وذلك من خلال رفع أسعار الفائدة الاسمية وتحريرها تدريجيا لكي تعكس بصدق قوى السوق البنكية؛
- ✓ الابتعاد عن الائتمان الموجه عن طريق إلغاء السوق الائتمانية وإزالة الضوابط المفروضة على تخصيص الائتمان الممنوح من قبل البنوك؛
- ✓ إلغاء التمويل الإجباري للخزينة من خلال إلغاء التزام البنوك من شراء أذونات الخزينة، وذلك بهدف فتح المجال للقطاع الخاص والوساطة المالية لتلعب دورها في حشد وتعبئة الموارد المالية عن طريق المزاد العلني؛
- ✓ الإدارة غير المباشر للسياسة النقدية باستعمال أدوات نقدية معاصرة وغير مباشرة كأذونات الخزينة، شهادات الإيداع، المزادات الائتمانية؛
- ✓ تحرير سعر الصرف بما يعكس قوى العرض والطلب على العملات في سوق الصرف.

2.2.2.2.3. المرحلة الثانية من الإصلاحات

ركزت هذه المرحلة على محاولة إعادة تأهيل المؤسسات المصرفية والمالية نظرا لدورها الحساس في تعبئة الموارد المالية (الادخار)، حيث تضمنت هذه الإصلاحات إدخال تعديلات على الأطر القانونية والتنظيمية وسن تشريعات تنسجم والتوجهات إلى اقتصاد السوق، وقد شملت هذه الإصلاحات النقاط التالية[283]:

- ✓ إعادة طلب البنوك الرخص من بنك الجزائر المخول بذلك بمقتضى قانون النقد والقرض **10/90** لممارسة النشاط البنكي؛
- ✓ إعادة هيكلة البنوك العمومية وذلك لتوفير مناخ تنافسي في السوق البنكية؛
- ✓ رفع نسبة الملاءة البنكية من **5%** سنة **1990** إلى **8%** تماشيا مع معايير بنك التسويات الدولية.

وقد برزت خلال هذه المرحلة بنوك جديدة أهمها البنك التجاري والصناعي الجزائري، وبنك الخليفة، وعموما فقد تضمنت هذه الإصلاحات إدخال تعديلات على الأطر القانونية والتنظيمية بما ينسجم والنشاط المصرفي والمالي، وإعادة هيكلة البنوك العمومية لتوفير متطلبات عملية الخوصصة وتوفير البيئة التنافسية في السوق البنكي.

---

[282] محمد يعقوبي، توفيق تمار، **تقييم المنظومة المصرفية الجزائرية**، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الوطني: المنظومة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية والقانونية، كلية العلوم الاقتصادية ولوم التسيير، المركز الجامعي ببشار، يومي 25/24 أفريل 2006.

[283] بو عتروس عبد الحق، مرجع سبق ذكره، ص –ص، 209-210.

3.2.2.3. التعديلات التي جاء بها الأمر الرئاسي 11/03

لقد جاء هذا النص التشريعي في ظرف تميز بتخبط النظام البنكي في ضعف كبير في الأداء وخاصة بعد الفضائح المتعلقة بإفلاس بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي.

1.3.2.2.3. مضمون الأمر 11/03

إن الأمر **11/03** الصادر في أوت **2003** والمتعلق بالنقد والقرض يعتبر نصا تشريعيا يعكس أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي الجزائري، حيث جاء مدعما بأهم الأفكار والمبادئ التي تجسدت في قانون **10/90**، مع التأكيد على بعض التعديلات الجزئية التي جاء بها الأمر **01/01** والتي تتمثل أساسا في الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض فيما يخص الهيكل التنظيمي، ويمكن حصر أهم ما تضمنه هذا الأمر فيما يلي[284]:

- ✓ تعديل تشكيلة مجلس النقد والقرض حيث أصبح هذا المجلس يتكون من أعضاء مجلس الإدارة، إضافة إلى شخصين يتم اختيارهما بحكم الكفاءة في المسائل الاقتصادية والنقدية؛
- ✓ توسيع مهام مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية ، حيث نصت المادة (**62**) الفقرة "ج" بتحديد السياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعتها وتقييمها، ولهذا يحدد المجلس الأهداف النقدية لا سيما فيما يتعلق بتطور المجاميع النقدية والقرضية ويحدد استخدام النقد وكذا وضع قواعد الوقاية في السوق النقدية، ويتأكد من نشر معلومات في السوق ترمي إلى مخاطر الاختلال، وهكذا أوكلت للمجلس مهمة حماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية في مجال المعاملات المصرفية، وتدعيم التشاور والتنسيق مابين بنك الجزائر والحكومة فيما يخص الجانب المالي؛
- ✓ تعديل في تشكيلة اللجنة المصرفية، حيث أصبحت تتكون من المحافظ، قاضيين منتدبين من المحكمة العليا وثلاث أعضاء يتم اختيارهم بحكم الكفاءة في المجال البنكي والمالي والمحاسبي؛
- ✓ من أجل تنظيم النشاط البنكي أكد الأمر في المادة (**96**) منه، على تأسيس جمعية مصرفيين جزائريين يتعين على كل بنك أو مؤسسة مالية الانخراط فيها والهدف منها هو تمثيل المصالح الجماعية لأعضائه، تزويد الجمهور بالمعلومات، بالإضافة إلى السعي إلى تحسين تقنيات القروض والبنوك، وتحفيز المنافسة ومحاربة العراقيل التي تعترضها وإدخال تكنولوجيا جديدة...إلخ.

2.3.2.2.3. أهداف الأمر 11/03

وقد كان الغرض من إجراء هذه التعديلات تحقيق الأهداف الآتية[285]:

- **السماح لبنك الجزائر القيام بصلاحياته**، وهذا عن طرق:
  - ✓ الفصل بين صلاحيات مجلس النقد والقرض وصلاحيات مجلس إدارة بنك الجزائر؛

---

[284] المواد 18، 19، 55، 62، 96، من القانون المتعلق بالنقد والقرض 11/03، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، الصادرة في:2003/08/26.

[285] بريش عبد القادر، **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، مرجع سبق ذكره، ص71.

- ✓ توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض؛
- ✓ تدعيم استقلالية اللجنة المصرفية وتفعيل دورها في مراقبة أنشطة البنوك.

– **تدعيم التعاون بين بنك الجزائر والحكومة في الميدان المالي**، من خلال:

- ✓ إثراء مضمون التقارير المالية والاقتصادية لبنك الجزائر؛
- ✓ نشاء لجنة مختلطة بين بنك الجزائر ووزارة المالية من أجل تسيير الأرصدة الخارجية والدين الخارجي؛
- ✓ التداول الجيد للمعلومات الخاصة بالنشاط المصرفي والمالي والعمل على توفير الأمن المالي للبلاد.

– **توفير الحماية اللازمة للبنوك بالإضافة إلى ادخار الجمهور**، وهذا من خلال:

- ✓ تقوية شروط ومعايير الاعتماد للبنوك ومسيريها؛
- ✓ معاقبة قصوى لكل الممارسات التي تتعارض والنشاطات البنكية؛
- ✓ منع تمويل نشاطات المؤسسات المملوكة من طرف مؤسسي ومسيري البنوك؛
- ✓ تدعيم وتوضيح شروط مركزية المخاطر.

وبالإضافة إلى هذا التعديل بالأمر **11/03**، فقد تم إصدار القانون رقم **01/04** الصادر في **04** مارس **2004**، والمتعلق برأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، والذي قام فيه مجلس النقد والقرض باتخاذ قرار رفع رأس المال الأدنى للبنوك من **500** مليون دينار جزائري إلى **2.5** مليار دينار جزائري، مما أدى إلى سحب الاعتماد من العديد من المؤسسات البنكية ذات الرأسمال الوطني أو المختلط، من بينها البنك التجاري والصناعي الجزائري BCIA، ينيون بنك UONYON BANK، مني بنك MONA BANK، أركو بنك ARCO BANK ،BGM ،AIB، وأخيرا بنك الريان في مارس **2006**.

والشكل الموالي يوضح لنا تركيبة النظام البنكي الجزائري إلى غاية **2008**.

الشكل رقم (3–1): هيكل النظام البنكي الجزائري حتى نهاية 2008.

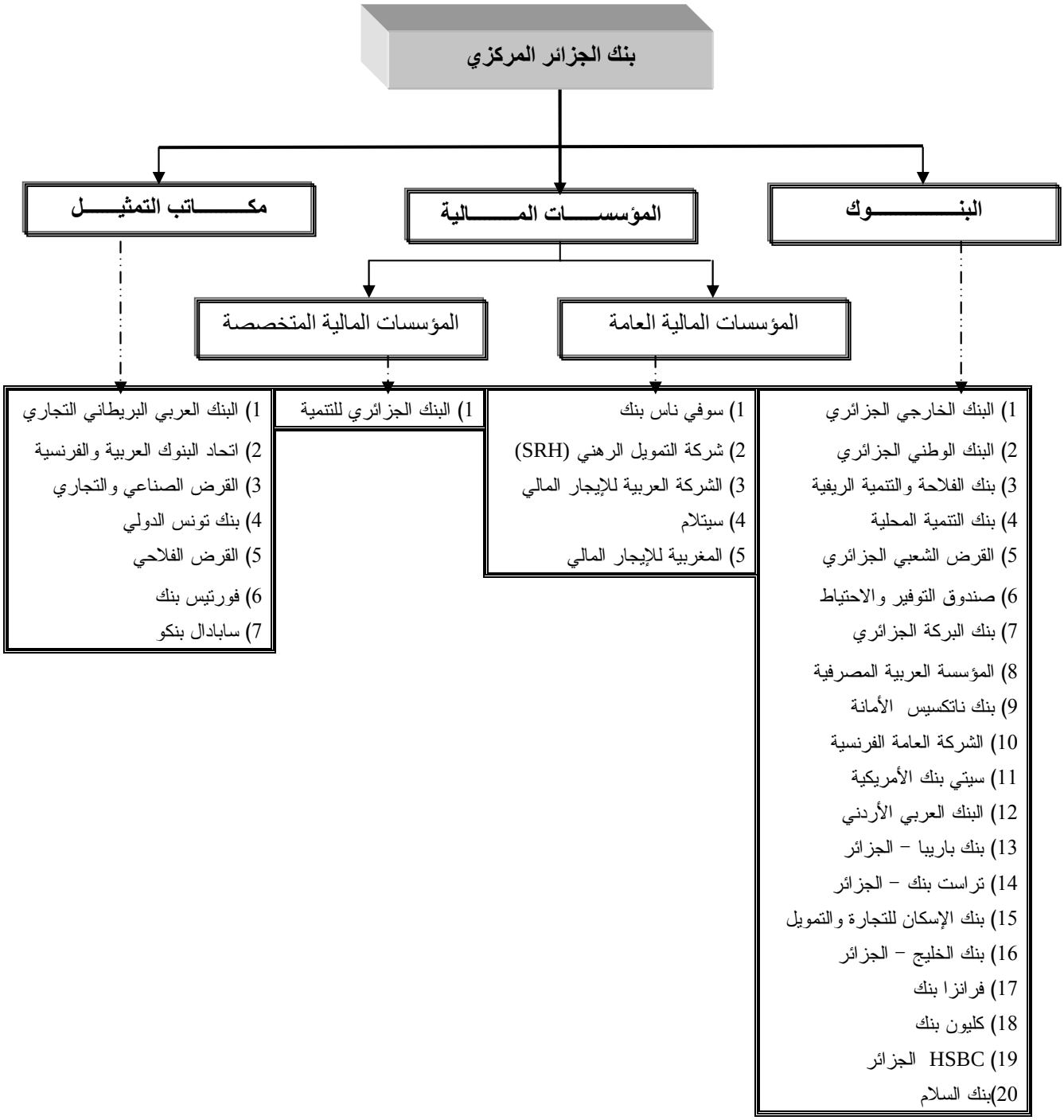

Source : **Banque D'algerie "banque et établissement financiers",** (03/01/2009), a partir du site d'internet : www. Bank-of-algeria. Dz/banque.html, consulté le : 27/06/2010.

3.3. نظرة عامة حول تطور المنافسة في البنوك الجزائرية في ظل اقتصاد السوق

لقد أحدثت التعديلات والإصلاحات التي شهدها النظام البنكي الجزائري ابتداء من قانون النقد والقرض **10/90** إلى الأمر الرئاسي **11/03** والتي تزامنت مع دخول الجزائر إلى مرحلة اقتصاد السوق القطيعة من الممارسات السابقة، وسمح بتأسيس محيط بنكي ومالي جديد يتماشى أكثر مع تحرير الاقتصاد وقواعد ومعايير العمل المصرفي على المستوى العالمي، وأحدث تنوعا كبيرا على مستوى النظام البنكي الجزائري من حيث عدد وطبيعة البنوك الناشطة في هذا المجال، بالإضافة إلى إرساء مبادئ الطابع التجاري والمنافسة إلى حد ما، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى تطور المنافسة بين البنوك التجارية الجزائرية، وذلك بعرض بعض مؤشرات تطور المنافسة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة في الجزائر أولا، ثم عرض بعض مؤشرات تطور المنافسة بين البنوك العمومية الجزائرية.

1.3.3. بعض مؤشرات تطور المنافسة بين البنوك العمومية والخاصة في الجزائر

تزامن تحرير النظام البنكي الجزائري مع صدور قانون النقد والقرض **10/90**، وبرزت البوادر الأولى للمنافسة منذ نهاية التسعينات بالسماح للبنوك الخاصة (الوطنية والأجنبية) بدخول القطاع البنكي، حيث شكل هذا الانفتاح تدعيما للبنوك العمومية والمساهمة في ترقية النشاط البنكي، وإحداث نوع من المنافسة بين البنوك في تقديم منتجات وخدمات بنكية جديدة، فضلا عن هذا فقد شهدت سنة **2003** صدور الأمر **11/03** المؤرخ في **26** أوت **2003** والمتعلق بالنقد والقرض والذي في الوقت الذي يبقي فيه على تحرير النظام البنكي ، يدعم شروط التأسيس والرقابة على البنوك والمؤسسات المالية، وهذا ما سمح بمواجهة أزمة بنكين خلال سنة **2003**، وتحت هذه الظروف والإصلاحات فإننا سنحاول من خلال هذا المطلب الاستدلال على مدى نجاعة هذه الإصلاحات في تطوير المنافسة بين البنوك العمومية والخاصة في الجزائر، وذلك من خلال دراسة جملة من المؤشرات والإحصائيات عن التوزيع الجغرافي وكذا النشاط والأداء.

1.1.3.3. هيكل ملكية البنوك

تشير المعطيات بالهيمنة والتفوق شبه الكلي للبنوك العمومية على القطاع البنكي الجزائري وهذا رغم التفوق العددي للبنوك الخاصة في الجزائر، حيث وصلت هذه الأخيرة إلى **14** بنكا خاصا عام **2008**، وفيما يلي سنتعرض إلى الهيكل الحالي للبنوك الجزائرية وأيضا إلى قنوات التوزيع.

1.1.1.3.3. الهيكل الحالي للقطاع البنكي الجزائري

شهد القطاع البنكي الجزائري توسعا ملحوظا في الفترة الأخيرة، فإلى جانب البنوك العمومية الستة، وصل عدد البنوك المعتمدة إلى **26** بنكا ومؤسسة مالية معتمدة في نهاية **2008**[286]، ومصرفا للتنمية في طور إعادة التأهيل، منها **20** بنكا تجاريا موزعا كالأتي:

[286] تقرير بنك الجزائر لعام 2008: " التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، الصادر في سبتمبر 2009، ص 117.

* **البنوك التجارية العمومية:** وهي البنوك المملوكة بالكامل إلى الدولة وتستحوذ على أكبر حصة من السوق البنكي الجزائري حاليا، وهذه البنوك هي:

- البنك الوطني الجزائري BNA؛
- القرض الشعبي الجزائري CPA؛
- البنك الخارجي الجزائري BEA ؛
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR؛
- بنك التنمية المحلية BDL؛
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP.

هذا بالإضافة إلى الصندوق الوطني للتعاضدية الزراعية CNMA والذي خول له بموجب قانون النقد والقرض العمليات البنكية.

* **البنوك الخاصة:** يضم القطاع البنكي الجزائري حاليا **14** بنكا خاصا من بينها بنكا واحدا برؤوس أموال مختلطة، وهي:

– **بنك البركة الجزائري** (El BRAKA): تم اعتماده في الجزائر بتاريخ **20 / 05 / 1990** ، برأسمال قدره **500** مليون د ج وتم رفعه في **2009** إلى **10** مليار د ج، يساهم فيه كل من بنك البركة الدولي ومقره جدة في السعودية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث تم توزيع حصص رأسماله بالأغلبية للجانب الجزائري بنسبة **51%** وهو بنك تجاري يخضع نشاطه المصرفي لقواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، وقد تطورت أعماله في مجال التمويل اللاربوي[287].

– **المؤسسة العربية المصرفية ABC** (Arab banking Corporation Algérie): ومقرها الأصلي البحرين، تحصلت على الاعتماد منذ **24 / 09/ 1997** برأسمال اجتماعي قدره **20** مليون دولار، وتم اكتتابه بمساهمة كل من المؤسسة العمومية المصرفية بنسبة **70%**، المؤسسة المالية الدولية (**SFI**) التابعة للبنك الدولي بنسبة **10%**، المؤسسة العربية للاستثمار بنسبة **10%** ،الصندوق الجزائري للتأمين **(CATT)**بنسبة **5%**، ومتعاملين جزائريين بنسبة **5%**، وقد تم رفع رأسماله في ديسمبر **2009** إلى **10** مليار د ج[288].

– **بنك ناتكسيس الأمانة** (Nataxis Bank): لقد أنشئ هذا البنك برأسمال قدره **500** مليون دينار جزائري، ولقد جاء نتيجة دمج مابين القرض الوطني والبنك الفرنسي للتجارة الخارجية حيث أصبح منذ **1997** تابعا إلى مجموعة البنوك الشعبية المساهم الرئيسي في رأسمالها.

– **الشركة العامة الفرنسية** (La Société Générale): لقد فتحت فرعا لها في الجزائر في **15 / 04 / 1998** برأسمال قدره **500** مليون دينار جزائري، تساهم فيه كل من الشركة العامة الفرنسية **45%** وليدينغ FIBAZA

---

[287] الموقع الرسمي لبنك البركة: www.albaraka-bank.com

[288] الموقع الرسمي للمؤسسة العربية المصرفية: www.arabbanking.com.dz/fr/index.asp

لكسمبورغ بنسبة **31%** والمؤسسة المالية الدولية **SFI** بـــ**10%**، والبنك الإفريقي للتنمية بـــ **10%**، وتتكفل هذه الشركة بتمويل نشاطات التجارة الخارجية مع ضمان متابعة تطبيق برنامج خوصصة المؤسسات العمومية[289].

– **سيتي بنك الأمريكية** (CITI BANK): يعتبر من أكبر البنوك العالمية في ميدان تسيير أسواق الصرف، تحصل على الاعتماد في الجزائر في ماي **1998** من مجلس النقد والقرض برأسمال قدره **2.5** مليار دينار جزائري، يقع مقره الرئيسي بالأوراسي[290].

– **البنك العربي الأردني** (Arab bank PLC Alegria): يقع مقره الرئيسي في عمان، تحصل على الاعتماد من طرف مجلس النقد والقرض منذ **2001**، برأسمال قدره **500** مليون دينار جزائري[291].

– **بنك باريبا الجزائر** (Baribas Aljazair) **BNPP**: اعتمد نشاطه منذ **8** سنوات أي منذ **2002** برأسمال اجتماعي قدره **10** مليار دينار جزائري بمساهمة **BNP** باريبا جروب[292].

– **تراست بنك الجزائر** (Trust Bank Algeria): تم اعتماد هذا البنك في الجزائر بتاريخ: **10 / 09 / 2002** وبرأسمال اجتماعي قدره **750** مليون دينار جزائري، هذا وقد تم رفع رأسماله في فيفري **2006** إلى **2.5** مليار دينار جزائري[293].

– **بنك الإسكان للتجارة والتمويل – الجزائر**: هو بنك أردني، بدأ نشاطه في الجزائر منذ أكتوبر **2003**، برأس مال اجتماعي قدره **2.4** مليار دينار جزائري[294].

– **بنك الخليج الجزائر** (Gulf bank Alegria)**:** هو من أحد البنوك الخاصة في الجزائر، يساهم فيه ثلاث بنوك دولية هي: البنك العربي المتحد (البحرين) بـــ**60%**، البنك الدولي التونسي(تونس) بـــ**30%**، والبنك الأردني الكويتي (عمان) بـــ**10%**، اعتمد نشاطه رسميا في الجزائر في ماي **2004** برأسمال اجتماعي قدره **1.6** مليار دينار جزائري، ورفع رأسماله إلى **2.5** مليار دينار جزائري في فيفري **2006**[295].

– **فرانزا بنك** (Fransabank): حصل على الاعتماد رسميا من بنك الجزائر في سبتمبر **2006** برأسمال اجتماعي قدره **2.5** مليار دينار جزائري، يساهم فيه كل من البنك اللبناني فرانزا بنك بـــ **68%**، و**25%** من الناقل البحري بالحاويات **CMA-CGM** و**7%** الباقية من المؤسسة المغربية تراست كمبني**(**Trust Company**)**[296]

---

[289] الموقع الرسمي للشركة العامة الفرنسية: www.societegenerale.dz

[290] الموقع الرسمي لـــ: سيتي بنك: www.citibank.com/algeria/bonpage/general/about.htm

[291] الموقع الرسمي للبنك العربي الأردني: www.arabbank.com

[292] الموقع الرسمي لبنك باريبا الجزائر: www.algerie.bnpparibas.com/fr/home/difault.asp

[293] الموقع الرسمي لتراست بنك: www.trust –bank-algeria.com

[294] الموقع الرسمي لبنك الإسكان للتجارة والتمويل–الجزائر: www.housingbankdz.com

[295] الموقع الرسمي لبنك الخليج–الجزائر: www.ag-bank.com

[296] الموقع الرسمي لـــ: فرانزا بنك: www.fransabank.com

– **كليون بنك** (Calyon Algérie): هو بنك فرنسي جديد أعتمد برأسمال قدره **2.5** مليار دينار جزائري في **17** ماي **2007**، مساهمي هذا البنك هي مجموعة القرض الفلاحي الفرنسية[297].

– **HSBC الجزائر**(Succursal de Banque) وهو بنك من أصل بريطاني، حصل على الاعتماد بتاريخ **03/ 08/2008** من طرف مجلس النقد والقرض، يقدم جملة متكاملة من الخدمات والمنتجات البنكية الخاصة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبرى[298].

– **بنك السلام** (Al Salam Bank – Algeria): هو بنك برأسمال اجتماعي قدره **7.2** مليار دينار جزائري، من بين مساهميه المجموعة الاعمارية "إعمار" ومؤسسة التأمين الإماراتية إضافة إلى البنك اللبناني الكندي، بدأ ممارسة نشاطه في الجزائر منذ أكتوبر **2008**، ويقدم خدمات ومنتجات بنكية مطابق للشريعة الإسلامية.

2.1.1.3.3. قنوات التوزيع البنكية

يقصد بقنوات التوزيع؛ فروع ووكالات البنك التي يمارس من خلالها نشاطاته، وينشر من خلالها منتجاته عبر مختلف مناطق الوطن.

وفي هذا الإطار تسيطر البنوك العمومية على حوالي **1168** وكالة (قناة بنكية) وهذا بنسبة **85%** من مجموع الوكالات والفروع المنتشرة عبر التراب الوطني، والجدول التالي يوضح تطور عدد فروع ووكالات البنوك التجارية للفترة **2001–2008**.

---

297 الموقع الرسمي كليون بنك: www.ca-cib.com/global-presence/algeria.htm

298 الموقع الرسمي لـ **HSBC** الجزائر www.algeria-hsbc.com

جدول رقم (3–1): تركيبة النظام البنكي الجزائري للفترة (2001–2008).

البنـــوك التجـــارية	عـــدد الوكالات						
	2001	2002	2003	2004	2005	2006	*2008
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	317	314	321	326	329	328	328
بنك التنمية المحلية	170	157	167	162	164	162	144
البنك الخارجي الجزائري	76	76	88	82	86	85	86
البنك الوطني الجزائري	190	173	171	172	191	203	203
القرض الشعبي الجزائري	135	120	123	126	130	132	133
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	200	200	193	195	197	216	209
الصندوق الوطني للتعاضدية الزراعية	0	62	62	62	65	65	65
بنك البركة المختلط	8	8	10	11	11	11	16
الخليفة بنك	24	60	0	0	0	0	0
البنك الاتحادي	1	1	2	0	0	0	0
البنك الصناعي والتجاري الجزائري	12	24	0	0	0	0	0
سيتي بنك الأمريكي	1	4	4	4	4	4	4
مني بنك	1	1	1	1	0	0	0
الشركة الجزائرية للبنك	4	9	9	6	0	0	0
الشركة البنكية العربية	1	4	4	4	4	6	13
الشركة العامة الفرنسية	2	4	5	8	13	24	58
ناتكسيس الأمانة بنك	1	1	1	3	3	4	13
الريان بنك	1	1	3	5	7	0	0
البنك العربي الأردني	1	1	1	1	2	2	2
بنك باريبا الجزائر	1	2	3	5	10	18	49
البنك العام المتوسط	1	1	1	2	2	0	0
تراست بنك	0	1	1	1	3	3	11
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	0	0	1	2	2	2	4
بنك الخليج–الجزائر	0	0	0	1	1	1	14
فرانزابنك الجزائر	0	0	0	0	0	1	4
كليون بنك	0	0	0	0	0	0	1
HSBC الجزائر	0	0	0	0	0	0	1
بنك السلام	0	0	0	0	0	0	1
المجـــموع	**1147**	**1224**	**1171**	**1179**	**1224**	**1272**	**1359**

SOURCE : Annuaire statistique de l'Algérie, N°24,2006, P : 294

***:** معطيات هذا العمود مستخرجة من المواقع الرسمية للبنوك المعنية.

وانطلاقا من الجدول السابق يمكننا استنتاج ومقارنة نسبة الاستحواذ على القنوات البنكية فيما بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة، وهذا من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(3–2) : تطور نسب الاستحواذ على القنوات البنكية

البنوك / السنوات		2001	2002	2003	2004	2005	2006	2008
بنوك عمومية	العدد	1088	1102	1125	1125	1162	1191	1168
	النسبة	%94.85	%90	%96	%95.42	%95	%93.6	%86
بنوك خاصة	العدد	59	122	46	54	62	81	191
	النسبة	%5.14	%10	%4	%4.24	%5	%6.4	%14
المجـــموع	**العدد**	**1147**	**1124**	**1171**	**1179**	**1272**	**1224**	**1359**
	النسبة	**%100**	**%100**	**%100**	**%100**	**%100**	**%100**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (3-1)

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (**3–1**) والجدول رقم (**3–2**) نلاحظ أن هناك ارتفاعا ملحوظا في عدد الفروع والوكالات خلال الفترة (**2001 – 2008**)، وهذا ما يعكس مدى اهتمام البنوك بهذه القنوات كأداة للتنافس على تسويق منتجاتها وخدماتها البنكية.

كما نلاحظ أيضا هيمنة البنوك العمومية على النظام البنكي الجزائري، حيث ظلت تستحوذ على أكبر حصة من قنوات التوزيع طوال الفترة المعنية، إذ سجلت نسبة **86%** كأدنى نسبة لها سنة **2008**، وهذا بالرغم من التفوق العددي للبنوك الخاصة التابعة للقطاع الخاص المحلي والأجنبي.

أما البنوك الخاصة فقد سجلت هي أيضا نسبة استحواذ معتبرة في سنتي (**2001–2002**)، حيث وصلت إلى **10%** من إجمالي قنوات التوزيع البنكية، ثم انخفضت هذه النسبة في الفترة (**2003–2005**)، إذ سجلت أدنى مستوى لها في **2003** بـــ **4%**، لترتفع مجددا هذه النسبة بسرعة و تشهد تطورا معتبرا بنسبة **14%** في **2008**.

ويعود التزايد المستمر للوكالات البنكية العمومية إلى عمليات إعادة الهيكلة التي خضعت لها من طرف الدولة، أما بالنسبة للبنوك الخاصة فالتراجع الذي سجلته للفترة (**2003–2005**) يعود بالدرجة الأولى إلى أزمة بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي في **2003**، وأيضا إلى قرار مجلس النقد والقرض برفع قيمة الحد الأدنى من رأس المال الأدنى الخاص بالبنوك والمقدر بـــ **2.5** مليار دينار جزائري[299]، مما أجبر العديد من البنوك على الخروج من السوق البنكي (البنك الاتحادي، منى بنك، الريان بنك، الشركة الجزائرية للبنك، أركو بنك،...إلخ)

غير أن سرعة استرجاع البنوك الخاصة لحصتها من قنوات التوزيع البنكية إلى **14%**، يعتبر مؤشرا لرجوع هذه الأخيرة إلى السوق البنكي الجزائري ومزاحمة البنوك العمومية، حيث ينتج عن ذلك نموا سريعا في نشاط البنوك يساهم في تنمية المنافسة سواء على مستوى تجميع الموارد وتوزيع القروض، أو عرض الخدمات المصرفية.

[299] أنظر القانون 01/04 الصادر بتاريخ 04 مارس 2004.

2.1.3.3. حجم النشاط

تلعب البنـــوك دورا رياديا فـــي تبسيط وتسريع المبادلات بين مختلف الأعوان الاقتصاديين من خلال ممارستها لوظيفتها الأساسية المتمثلة في قبول الودائع المختلفة مـــن المودعين، وتقديم القروض المتنوعة إلى المقترضين، الأمر الذي يستدعي دراستها للاستدلال على نشاطها.

وقد سمحت مباشرة البنوك التابعة للقطاع البنكي الجزائري وكذا تنميتها في بروز محيط تنافسي على مستوى كل من سوق الموارد وسوق القروض والخدمات المصرفية، إلا أن ماترتب عن إفلاس بنكين خـــاصين سنة **2003** قد أدى إلـــى انخفاض حصة هـــذه الأخيرة (البنوك الخاصة) فـــي سوق المـــوارد والقروض.

1.2.1.3.3. تجميع الموارد

يعتبر نشاط تجميع الموارد من أهم النشاطات التي تتنافس عليها البنوك التجارية، وقد شهدت الساحة البنكية الجزائرية إنشاء عدة بنوك خاصة، الأمر الذي خلق جوا من المنافسة بين هذه الأخيرة وبين البنوك العمومية على جذب أكبر قدر ممكن من الودائع من خلال تقديم خدمات جديدة ومتنوعة، حيث سجل هذا النشاط نمـــوا معتبرا قدر بـــ **14.3%** في نهاية **2008**[300]، والجدول الموالي يبن لنا تطور حصص البنوك العمومية في هذا المجال مقارنة بنظيرتها من البنوك الخاصة خلال الفترة (**2003-2008**).

الجدول رقم (3-3): تطور موارد البنوك على مستوى القطاع البنكي الجزائري للفترة (2003 – 2008).

الوحدة: مليون دينار جزائري

الموارد	طبيعة البنوك	2003	2004	2005	2006	2007	2008
ودائع تحت الطلب	بنوك عمومية	648775	1019891	1108332	1597514	2369700	2705100
	بنوك خاصة	70130	108025	116071	152918	191100	241800
ودائع لأجل	بنوك عمومية	1656568	1509556	1654271	1670127	1834400	2055400
	بنوك خاصة	67475	67900	81893	95978	122110	159500
المجموع		**2442948**	**2705372**	**2960567**	**3516537**	**4517300**	**5161800**
حصة السوق من إجمالي الموارد	بنوك عمومية	%94.4	%93.5	%93.3	%92.9	%93.1	%92.2
	بنوك خاصة	%5.6	%6.5	%6.7	%7.1	%6.9	%7.8

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، 2006-2008.

يتضح من الجدول أعلاه السيطرة المطلقة للبنوك العمومية في سوق الموارد، نظرا للثقة التي تحظى بها لدى المودعين، في حين أن البنوك الخاصة سجلت أعلى نسبة لها وهي **7.8%** سنة **2008**، وهي ضئيلة جدا إذا ما قورنت بالنسب التي تسجلها البنوك العمومية، ويرجع هذا الانخفاض بالدرجة الأولى إلى أزمة الخليفة والبنك التجاري والصناعي حيث فقدت البنوك الخاصة ثقة الجمهور، علما أنها سجلت ارتفاعا ملحوظا في حصتها في

[300] التقرير السنوي لبنك الجزائر لعام 2008، مرجع سبق ذكره، ص 120.

سوق الموارد في السنوات التي سبقت هذه الأزمة إذ وصلت نسبة الموارد الملتقطة للبنوك الخاصة في سوق الموارد في نهاية **2002** إلى **12.5%**[301] .

والشكل الموالي يوضح تطور حصص كل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة في سوق الموارد للفترة (**2003-2008**).

الشكل رقم (3-2): حصة الودائع بالبنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة (2003 – 2008).

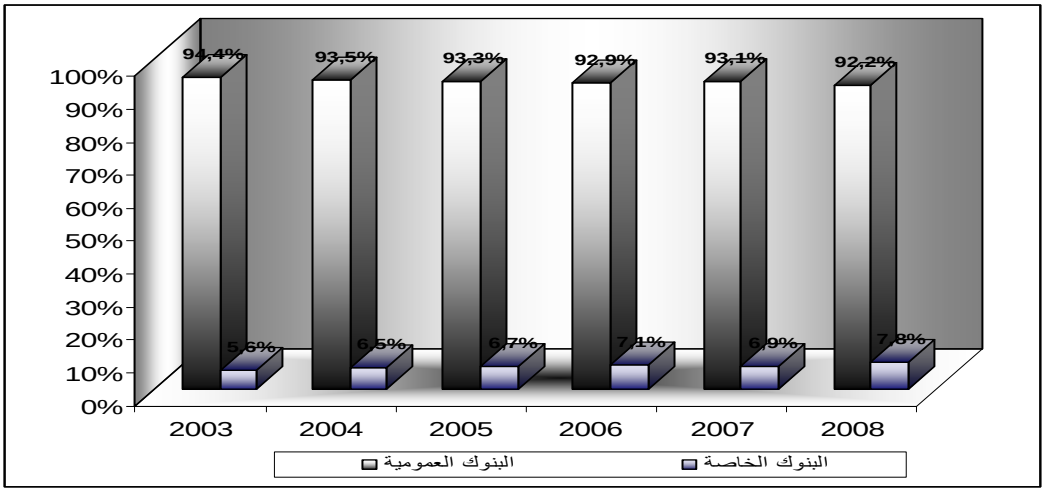

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (3-3)

وتجدر الإشارة إلى أن ما يمكن ملاحظته بتحليل النتائج، هو أن معدل النمو للموارد الملتقطة من قبل البنوك الخاصة قد وصل إلى **28.12%** في سنة **2008** مقارنة بـــ**12.51%** فقط للبنوك العمومية (سنة الأساس **2007**) مما يدل على استرجاع البنوك الخاصة ثقة الأفراد والمؤسسات التي هي في غالبيتها مؤسسات خاصة، وبالتالي فإن هذا التطور، يعتبر مؤشرا هاما في تطور درجة المنافسة بين البنوك العمومية والخاصة، إذ بدأت البنوك الخاصة تزاحم البنوك العمومية في جلب أكبر شريحة من العملاء وجذب أكبر للودائع، بالرغم من أن هذا التقدم يخطو بخطى بطيئة.

[301] التقرير السنوي لبنك الجزائر لعام 2005 "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر" ، الصادر في: أفريل 2006، ص95.

2.1.2.2.3. نشاط الإقراض

يبين الجـــدول المـــوالي القروض الممنوحة للقطاع العـــام والخاص وحصة كـــل من البنوك العمومية والخاصة في تمويل الاقتصاد الوطني.

الجدول رقم (3–4): تطور نشاط الإقراض على مستوى القطاع البنكي الجزائري من (2003–2008).

الوحدة: مليون دينار جزائري

القروض	طبيعة البنوك	2003	2004	2005	2006	2007	2008
القروض الموجهة القطاع العمومي	بنـــوك عمـــومية	791495	856976	881600	847300	987300	1200300
	بنـــوك خـــاصة	199	2681	900	1100	2000	1900
القروض الموجهة للقطاع الخاص	بنـــوك عمـــومية	487780	568605	765300	879200	964000	1086700
	بنـــوك خـــاصة	100040	106126	131100	176500	250400	325200
مجموع القروض الصافية		**1379474**	**1534388**	**1778900**	**1904100**	**2203.7**	**2614100**
حصة السوق من القروض الصافية	بنـــوك عمـــومية	%92.7	%92.9	%92.6	%90.7	%88.5	%87.5
	بنـــوك خـــاصة	%7.3	%7.1	%7.4	%9.3	%11.5	%12.5

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر" التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، 2006 – 2008.

على ضوء المعطيات الواردة في الجدول أعلاه، تبين استحواذ البنوك العمومية على أكبر حصة من إجمالي القروض الممنوحة، حيث ضمنت تقريبا تمويل كامل القطاع العمومي، بل وبقيت حصتها في تمويل القطاع الخاص مهمة، أي **77%** في **2008** مقابل **79%** في **2007**.والشكل الموالي يوضح لنا تطور حصة البنوك العمومية والخاصة في سوق الإقراض.

الشكل رقم (3–3): حصة البنوك العمومية والخاصة من حجم القروض خلال الفترة (2003–2008)

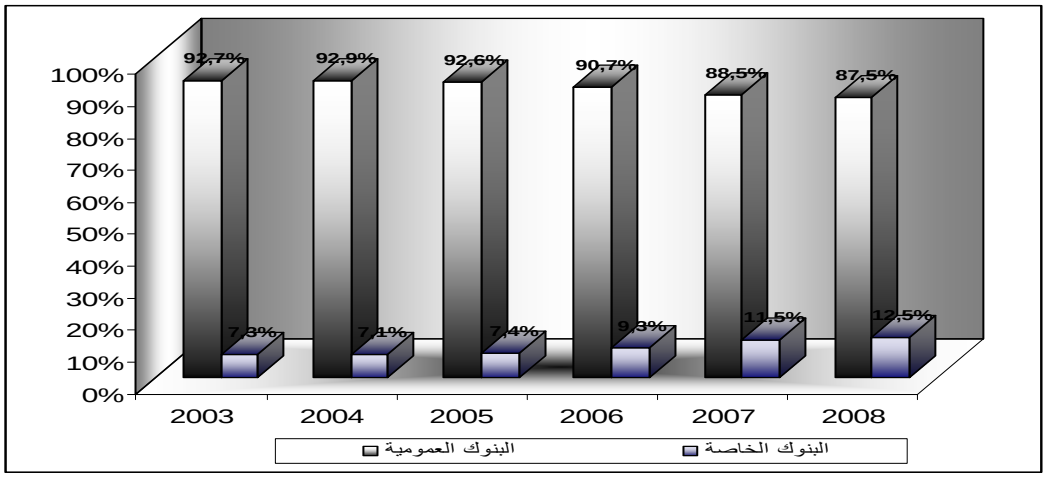

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (3–4).

نلاحظ من الشكل أعلاه محدودية البنوك الخاصة في تمويل الاقتصاد الجزائري نظرا لاهتمامها بتمويل نشاط الاستيراد واقتصار نشاطها على فتح الاعتمادات المستندية وتقديم بعض التسهيلات الائتمانية، وبهذه الصورة لا

يمكننا القول؛ أن البنوك الخاصة تساهم في التنمية الاقتصادية لأنها بعيدة كل البعد عن تمويل المشاريع الاستثمارية متوسطة وطويلة الأجل.

وإن كنا مع ذلك، لكننا نلاحظ أيضا ومن خلال الشكل استمرار ارتفاع حصة البنوك الخاصة في القروض الممنوحة من سنة إلى أخرى، على الرغم من كونه يتم ببطء، حيث بلغت الزيادة في القروض الموزعة من طرف البنوك الخاصة في سنة **2008** نسبة **29.6%** مقابل **42.1%** في **2007**، ويعتبر هذا التطور أعلى من معدل تطور القروض للبنوك العمومية، مما بات يشكل تهديدا واضحا على البنوك العمومية.

3.1.3.3. بعض مؤشرات الأداء

لا تزال البنوك العمومية مسيطرة على معظم مؤشرات الأداء للنظام البنكي الجزائري على حساب البنوك الخاصة، والتي تزاول نشاطها داخل القطاع منذ صدور قانون النقد والقرض **10/90**، ففي نهاية سنة **2008** مثلت البنوك العمومية في المتوسط **90.8%** من إجمالي أصول البنوك و **76.6%** من صافي الناتج المصرفي، **86%** من الشبكة الوطنية المصرفية، كما سمح حجم البنوك العمومية بتسجيل مؤشرات مردودية متباينة عنه في البنوك الخاصة.

1.3.1.3.3. مردودية الأموال الخاصة

إذا كانت مردودية الأموال الخاصة من حيث المستوى تعتبر أعلى في البنوك الخاصة منها في البنوك العمومية على مدى الفترة (**2006–2008**)، يبقى تطور هذا المؤشر متباينا بين مجموعتي البنوك العمومية والبنوك الخاصة.

فعلا، فقد ارتفعت نسبة مردودية الأموال الخاصة (Return On Equity : **ROE**) للبنوك العمومية بعد تحسن قوي في سنة **2007** وبشكل متواضع في عام **2008**، حيث سجلت **17.41%** في سنة **2006** لتصل إلى **23.64%** في **2007** وبزيادة طفيفة تصل على إثرها إلى **25.01%** في سنة **2008**، في المقابل سجلت مردودية الأموال الخاصة للبنوك الخاصة التي تحسنت بقوة في عام **2007** بمقدار **2.4** نقطة، انخفاضا في سنة **2008** بمقدار **2.4** نقطة لكي تصل إلى **25.6%** مقابل **28.1%** في **2007** و**32.4%** في **2006**

الجدول رقم (3-5): مؤشرات المردودية بالبنوك العمومية والخاصة خلال الفترة (2006-2008).

	المؤشرات / السنة	2006	2007	2008
بنوك عمومية	معدل العائد على الأموال الخاصة(*)	%17.41	%23.64	%25.01
	معدل العائد على الأموال الخاصة (قبل التغطية)	%42.93	%26.42	%33.26
	الرافعة المالية(**)	%23	%27	%25
	معدل تغطية الأعباء بالإيرادات.	%77.14	%69.24	%60.03
بنوك خاصة	معدل العائد على الأموال الخاصة	%23.4	%28.01	%25.6
	معدل العائد على الأموال الخاصة (قبل التغطية)	%32.6	%32.73	%30.43
	الرافعة المالية	%9	%9	%8
	معدل تغطية الأعباء بالإيرادات	%71.47	%61.6	%61.37

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لعام 2008: " التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، الصادر في سبتمبر 2009، ص133.

وقد نتج هذا التطور في مردودية الأموال الخاصة للبنوك العمومية والخاصة على حد السواء، عن الأثر المتزامن للزيادة في نتائجها وزيادة مستوى أموالها الخاصة، ففيما يخص البنوك العمومية فقد حملت نتائجها إلى الاحتياطات على أساس أن الدولة في إطار اهتمامها بتدعيم أموالها الخاصة لم تقم بالمطالبة بتسديد الأرباح بموجب دورة النشاط، أما فيما يخص البنوك الخاصة وقصد أخذ التنظيم الجديد في مجال تدعيم رأس المال الأدنى بعين الاعتبار، لم تقم هي الأخرى بتوزيع نتائجها، هذا بالإضافة إلى استقرار حجم أعمال هذه البنوك والذي يترجمه استقرار الرافعة المالية في حدود **9%**، والتوسع في شبكة البنوك الخاصة الهادفة إلى تقديم خدمات مصرفية خاصة بالوساطة المالية خصوصا المتعلقة بعمليات التجارة الخارجية[302].

2.3.1.3.3. مردودية الأصول

إن معدل عائد الأصول لكل من البنوك العمومية والخاصة على السواء يوجد في حالة زياد طفيفة طيلة الفترة (**2006-2008**)، ويبقى معدل عائد الأصول المحقق للبنوك العمومية بالرغم من وجوده في حالة زيادة طفيفة (**0.99%** في سنة **2008**، مقابل **0.87%** في سنة **2007** و**0.75%** في سنة **2006**) أقل من ذلك المحقق من طرف البنوك الخاصة حيث نما هذا الأخير بقوة في سنة **2007** بمعدل **3.21%**، بعد أن كان **2.31%** في **2006**، وعرف زيادة طفيفة في **2008** بمعدل **3.27%**، كما يوضحه الجدول الموالي:

(*) مردودية الأموال الخاصة = (النتيجة / متوسط الأموال الخاصة)×100

(**) الرافعة المالية = (متوسط إجمالي الأصول / متوسط الأموال الخاصة) × 100.

302 التقرير السنوي لبنك الجزائر لعام 2008، مرجع سبق ذكره، ص 134.

الجدول رقم (3–6): عائد أصول البنوك العمومية والخاصة خلال الفترة (2006 – 2008).

	المؤشرات / السنة	2006	2007	2008
بنوك عمومية	معدل العائد على الأصول(*)	%0.75	%0.87	%0.99
	الهامش البنكي(**)	%2.97	%2.61	%2.47
	هامش خارج الوساطة	%0.55	%0.7	%0.65
	هامش الربح(***)	%25.11	%33.39	%40.07
بنوك خاصة	معدل العائد على الأصول	%2.31	%3.21	%3.27
	الهامش البنكي	%5.69	%7.01	%7.73
	هامش خارج الوساطة	%1.87	%2.45	%3.21
	هامش الربح	%40.54	%45.83	%42.31

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لعام 2008، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، الصدر في سبتمبر 2009، ص134.

تعود الزيادة الحقيقية في أصول البنوك العمومية إلى الارتفاع في حجم أنشطتها مقابل انخفاض حصة المصاريف العامة من الإيراد الصافي البنكي، بينما يعود ارتفاع عائد الأصول للبنوك الخاصة إلى ارتفاع عائد أصولها المنتجة والزيادة في مداخيل الخدمات المصرفية بالنظر إلى الزيادة الجوهرية في الأموال الخاصة للبنوك[303].

3.3.1.3.3. الهامش البنكي

عرف الهامش البنكي للبنوك الخاصة تزايدا مستمرا للفترة (**2006 – 2008**)، بينما بقي الهامش البنكي للبنوك العمومية مستقرا، بل وشهد انخفاضا طفيفا، فبالنسبة للبنوك الخاصة فقد بدأ الهامش البنكي يتزايد من **5.69%** في **2006** إلى **7.01%** في **2007**، وإلى **7.73%** في **2008**، أما الهامش البنكي للبنوك العمومية فقد عرف استقرارا ثم انخفاضا طفيفا حيث انتقل من **2.97%** في **2006** إلى **2.61%** في **2007** وإلى **2.47%** في **2008**.

والجدول الموالي يوضح تفاصيل هوامش الوساطة للبنوك الخاصة والعمومية للفترة **2006 – 2008**.

(*) معدل العائد على الأصول = (النتيجة / مجموع الأصول) × 100

(**) الهامش البنكي = (الإيراد الصافي البنكي / متوسط إجمالي الأصول) × 100

(***) صافي الربح = (النتيجة الصافية / الإيراد الصافي البنكي) × 100

303 التقرير السنوي لبنك الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص134.

الجدول رقم(3–7): هوامش الوساطة للبنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة (2006 – 2008).

	العناصر / السنوات	2006	2007	2008
بنوك عمومية	عمليات مع المؤسسات المصرفية	%13.95	%22.37	%25
	عمليات مع الزبائن	%59.81	%45.87	%49.99
	عمليات القرض الايجاري	–	–	–
	سندات وأوراق أخرى	%26.75	%31.74	%25
	فوائد أخرى ونواتج مماثلة	–%0.51	%0.02	%0.01
بنوك خاصة	عمليات مع المؤسسات المصرفية	%10.69	%8.33	%7.17
	عمليات مع الزبائن	%71.82	%71.33	%69.74
	عمليات القرض الايجاري	%6.42	%8.95	%14.28
	سندات وأوراق أخرى	%2.14	%2.19	%0.14
	فوائد أخرى ونواتج مماثلة	%8.93	%9.2	%8.67

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لعام 2008: " التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، الصادر في سبتمبر 2009، ص137.

يكشف تفكيك هامش الوساطة للبنوك، عن هيمنة النشاط مع الزبائن بالنسبة لمجموع القطاع البنكي، حيث ساهم هذا النشاط بنسبة **80.02%** في سنة **2008** من هامش الوساطة بالنسبة للبنوك الخاصة مقابل **80.28%** في **2007**، وبنسبة **69.99**% بالنسبة للبنوك العمومية في **2008** مقابل **45.87%** في **2007**، وهو ما يمثل الزيادة في النشاط مع الزبائن بالنسبة للبنوك العمومية والخاصة على حد السواء، لكن تبقى حصة هامش الوساطة مع الزبائن بالنسبة للبنوك الخاصة هامة في السنوات الثلاث **2006**، **2007**، **2008** بينما انخفضت هذه النسبة في البنوك العمومية.

وعلى العكس من ذلك تملك البنوك العمومية حصة هامة نسبيا في العمليات مع المؤسسات المصرفية والعمليات على السندات مقارنة بالبنوك الخاصة، وتعتبر نسبة هذين النشاطين في هامش البنوك العمومية هامة وفي ارتفاع قوي، حيث انتقلت من **40.7%** في **2006** إلى **54.11%** في **2007** وإلى **50%** في **2008** بينما تعتبر هوامش الوساطة بالنسبة للبنوك الخاصة أكثر ضعفا، وعلى العكس تحقق البنوك الخاصة هوامش هامة على المنتجات الأخرى والفوائد المماثلة (**8.67%** في **2008** مقابل **9.2%** في **2007**) بينما لم تسجل البنوك العمومية عمليا أية هوامش على المنتجات الأخرى والفوائد.

وإجمالا تعتبر قدرة الأصول الإنتاجية للبنوك التجارية على خلق الإيراد الصافي البنكي مرتفع بشكل واضح في البنوك الخاصة أكثر منها في البنوك العمومية، ومن أهم أسباب هذا التباين هو هيمنة العمليات مع الزبائن في هامش الوساطة للبنوك الخاصة والتي تنتج فوائد أكثر من العمليات مع المؤسسات المالية، إضافة إلى مستوى الديون

غير الناجعة في أصول البنوك العمومية والتي رغم انخفاضها تبقى أكثر أهمية من الديون غير الناجعة للبنوك الخاصة[304].

ومن خلال ما تقدم نستنتج أنه رغم كل الجهود المبذولة من طرف السلطات المالية لفتح المجال للبنوك الخاصة لمزاولة نشاطها، إلا أنه لا يمكن القول أن هناك منافسة فعلية بين هذه الأخيرة والبنوك العمومية، ذلك للسيطرة شبه المطلقة للبنوك العمومية على السوق البنكي الجزائري، وبالتالي عدم نجاعة المقارنة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة.

2.3.3. تطور المنافسة بين البنوك العمومية في الجزائر

بعد صدور قانون النقد والقرض **10/90** بما تضمنه من تحرير النشاط البنكي وإلغاء مبدأ تخصص البنوك، أصبح المجال مفتوحا أمام البنوك العمومية لتتنافس فيما بينها على مختلف النشاطات البنكية من خلال تعبئة المدخرات وتوزيع القروض، خاصة وأن هذه البنوك مجتمعة تحتكر حصة الأسد من السوق البنكي الجزائري، وهذا ما يجعلها تتنافس فيما بينها على هذه الحصة بعيدا عن البنوك الخاصة التي رأينا بأن حصصها السوقية ما تزال ضعيفة مقارنة بالبنوك العمومية.

وفيما يلي سنتعرض إلى بعض المؤشرات التي توضح لنا وضعية المنافسة السائدة بين البنوك العمومية وهذا من خلال:

- مدى استعمال التكنولوجيا في تقديم الخدمات البنكية؛
- نطاق (حجم) الخدمات المقدمة؛
- القواعد الرأسمالية للبنوك؛
- الموارد البشرية.

1.2.3.3. درجة استعمال التكنولوجيا في تقديم الخدمات البنكية

يعتمد تقديم الخدمة البنكية في الوقت الراهن على الاستفادة القصوى من الأدوات التكنولوجية المتاحة، والتي تسهل في مجملها عملية التقديم وتسريعها، كما تضمن للبنك الصمود في وجه المنافسة في هذا الاقتصاد الرقمي الجديد الذي غير من وجه العمل البنكي والمالي.

والبنوك الجزائرية كغيرها من البنوك، بدأت اعتماد التكنولوجيا عن طريق استخدام النقود الآلية أو ما يصطلح عليه بالصيرفة الالكترونية وذلك منذ نهاية الثمانينات، حيث كان القرض الشعبي الجزائري (CPA) سنة **1989** السباق إلى طرح بطاقة السحب "La carte retrait" من الموزعات الآلية للنقود **BAD** وتلتها فيما بعد بقية البنوك

[304] التقرير السنوي لبنك الجزائر لعام 2008، مرجع سبق ذكره، ص137.

العمومية الأخرى، وذلك بغية إعطائها المرونة في التعامل مع الزبائن والتقليل من الانتظار أمام الشبابيك[305]، لكن العملية لم تعرف النجاح لعدة عوامل أهمها[306]:

- ✓ ضعف الإقبال على استخدام وسائل الدفع الالكترونية نظرا لعدم الثقة والجهل بهذه التقنيات؛
- ✓ ارتفاع تكاليف تركيب وصيانة الآلات، والتجهيزات الالكترونية بالنسبة للبنوك؛
- ✓ غياب الثقافة المصرفية في مجتمع لا يتعامل بوسائل الكترونية ويفضل التعامل نقدا.

ومن أجل التكفل الجيد بمسالة إدخال وتعميم الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية، بادرت السلطات المالية إلى إنشاء شركة آليات النقد والعلاقات التلقائية بين البنوك **SATIM**(*) وذلك في مارس **1995**، وهي عبارة عن شركة مساهمة أنشأت من طرف البنوك التجارية الجزائرية، أوكلت لها مهمة الإشراف على عملية تحديث وعصرنة نظام الدفع وتعميم النقد الآلي، والعمل على تعميم استخدام البطاقات البنكية في الأوساط المصرفية الجزائرية[307].

ويشير واقع استخدام النقد الآلي المتمثل في وسائل الدفع الالكترونية وعلى رأسها البطاقات البنكية، أن استخدامها جد محدود في المجتمع الجزائري، في الوقت الذي أصبح التعامل بالبطاقات البنكية جزءا لا يتجزأ من الحياة اليومية للأفراد في المجتمعات المتقدمة وحتى بعض الدول النامية.

ولإلقاء نظرة على مدى اهتمام البنوك العمومية الجزائرية ومدى التنافس فيما بينها على هذا المنتوج البنكي، نلاحظ الجدول التالي الذي يوضح عدد البطاقات التي تم طرحها من طرف البنوك العمومية لدى زبائنها.

الجدول رقم (3–8): عدد البطاقات البنكية حسب البنوك خلال الفترة 2000 – 2004.

	2000	2001	2002	2003	2004
BEA	1781	2559	3622	5477	8600
BNA	0	14	5528	5947	5326
CPA	2670	4192	4816	5500	8456
CNEP	0	61	530	1736	1905
BADR	1193	2163	4339	4073	3795
BDL	0	0	651	1689	2069
المجمـــوع	**5644**	**8989**	**19486**	**24422**	**30151**

المصدر: شركة SATIM

يشير الجدول أعلاه إلى أن عدد البطاقات البنكية – بطاقات السحب – التي أصدرتها البنوك إلى زبائنها رغم تواضعها فهي في تزايد مستمر، ورغم تسجيل الرقم **210000** لإجمالي البطاقات التي تتعامل بها البنوك الجزائرية

48 Farid yaici, **La mise ajour des systèmes d'information dans la domaine bancaire et financière**, a partir du site d'internete : www.Derdsi.Cerist.Dz/snie/yaici.pdf, consulté le 31/10/2010.

306 بريش عبد القادر، **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمة المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، مرجع سبق ذكره، ص198.

(*) **SATIM**: Société Algérienne d'automatisation des transactions interbancaires et de monitique.

50 Farid yaici, op-cit.

(بنوك عمومية وخاصة) لسنة **2004** إلا أنها بعيدة كل البعد عن المعايير العالمية، إذ تشير تقديرات الهيئات المالية الدولية إلى أن البطاقات البنكية المتداولة في العالم تبلغ **2** مليار بطاقة ائتمان[308].

ومن جهة أخرى، نلاحظ بأن المنافسة بين البنوك العمومية في مجال توزيع البطاقات البنكية محصور بين البنك الخارجي الجزائري **BEA** والقرض الشعبي الجزائري **CPA**، حيث يصدر هذان البنكان أكبر عدد من البطاقات البنكية، وبدرجة أقل يأتي كل من البنك الوطني الجزائري **BNA**، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR**.

في حين يبقى كل من بنك التنمية المحلية **BDL** والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط **CNEP** بعيدين عن المنافسة في هذا المجال بامتلاكهما عدد قليل من هذه البطاقات.

والسؤال الذي يطرح نفسه هل هذه البطاقات رغم محدوديتها هي عملية بالفعل؟، ذلك بالنظر إلى التعطلات التي تصيب الموزعات وتكلفة صيانتها الباهظة من جهة، ومن جهة أخرى نظرا لمحدودية الموزعات الآلية وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم الآلية للنقود (3–9): عدد الموزعات BAD حتى نهاية 2005.

	عدد الموزعات الآلية المنجزة	عدد الموزعات في طور الانجاز
CPA	26	100
BEA	40	150
BNA	50	100
BADR	60	60
CNEP	31	100
BDL	16	30
المجـــموع	**223**	**540**

المصدر: شركة SATIM

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه عدد الموزعات الآلية للنقود ضعيفة جدا فهو لا يغطي جميع الوكالات البنكية، فحتى نهاية سنة **2005** بلغ عدد الأجهزة المنجزة (المركبة) **223** لدى جميع البنوك العمومية، أما التي هي في طور الانجاز فتقدر بـــ **540** جهاز، وحتى وإن تم تركيب هذه الأجهزة تبقى جد محدودة، والعبرة أيضا بمدى أداء هذه الأجهزة لدورها في تمكين حاملي بطاقات السحب في أي وقت ودون الانتظار أمام الشبابيك، ولكن الملاحظة الميدانية تؤكد أن معظم هذه الأجهزة معطلة، بل وأصبحت مجرد ديكور يزين واجهات البنوك.

2.2.3.3. نطاق (حجم) الخدمات المقدمة

سنأخذ في هذا الشأن وكمثال خدمة الإقراض على مستوى البنوك العمومية الستة، حيث يبين لنا الجدول التالي أنواع القروض البنكية التي يقدمها كل بنك لعملائه.

[308] ص حفيظ، جريدة الخبر، العدد 4004، الصادرة بتاريخ: 03 ديسمبر 2004، ص 05.

الجدول رقم (3–10): القروض البنكية المقدمة من طرف البنوك العمومية

البنك	أنواع القروض الممنوحة
بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	– قروض موجهة لتمويل الاستثمارات في مجال الصيد البحري؛ – قروض موجهة لتمويل الاستثمارات في مجال الصحة؛ – قروض استثمارية (لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها)؛ – قروض الاستغلال.
بنك التنمية المحلية BDL	– قروض الاستغلال؛ – قروض الاستثمار؛ – قروض الترقية العقارية؛ – قروض عقارية للخواص؛ – قروض استهلاكية؛ – قروض الرهن.
القرض الشعبي الجزائري CPA	– قروض الاستغلال؛ – قروض الاستثمار؛ – قروض موجهة لتمويل الاستثمارات في مجال الصحة؛ – قروض الترقية العقارية؛ – قروض لتمويل شراء سكن جديد؛ – قروض لتمويل شراء سكن من قبل الخواص؛ – قروض لتمويل بناء العمارات
البنك الخارجي الجزائري BEA	– قروض الاستثمار؛ – قروض الاستغلال؛ – قروض الاستهلاك.
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP	– قروض لتمويل شراء سكن جديد من طرف الخواص؛ – قروض لتمويل بناء مسكن؛ – قروض للتهيئة؛ – قروض لتمويل شراء أراضي من طرف الخواص؛ – قروض لتجهيز المنازل، – قروض استثمارية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
البنك الوطني الجزائري BNA	– قروض الاستثمار؛ – قروض الاستغلال؛ – قروض عقارية للخواص؛ – قروض استهلاكية.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات محصل عليها من المواقع الرسمية للبنوك المعنية.

يبين لنا الجدول أعلاه، أن هناك تنوعا لا بأس به فيما يتعلق بأنواع القروض المعروضة على العملاء ومجالات توزيعها، ويتضح هذا خاصة لدى كل من القرض الشعبي الجزائري والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، حيث يعرض هذان البنكان تشكيلة متنوعة من القروض، إضافة إلى بنك التنمية المحلية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

أما البنك الخارجي الجزائري، والبنك الوطني الجزائري فيقتصر نشاطهما الإقراضي على المجالات والأنشطة التقليدية المعروفة (الاستغلال، الاستثمار) إضافة إلى القروض الاستهلاكية كمنتج جديد.

3.2.3.3. حجم رأس المال

كما سبق وأن ذكرنا أن رأس المال بالنسبة للبنك هو مؤشر لدى متانته المالية، وذرع واقي للمودعين من مخاطر سوء الادارة والتوظيف، فكلما كان رأس مال البنك كبير كلما زادت ثقة الجمهور والعملاء في هذا البنك وزاد إقبالهم على التعامل معه.

لذلك نجد البنوك وخاصة الكبيرة منها تتنافس على زيادة نسب رؤوس أموالها من أجل كسب ثقة العملاء وأيضا من أجل التوسع في انتاج خدمات بنكية متعددة وذات تكنولوجيا متطورة، وهذا أخذا بعين الاعتبار الحد الادنى الذي تحدده لجنة بازل لنسب رأس المال.

وفي هذا الاطار فقد حاولت البنوك والمؤسسات المالية الممارسة لنشاطها داخل النظام البنكي الجزائري أن تتعدى نسبة كفاية رأسمالها **8%** وهو ما تحقق سنة **2003**[309]، كما نجد أيضا قرار رفع رأسمال البنوك الجزائرية إلى حدود **2.5** مليار دينار جزائري (القانون **04 – 01** المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية، المادة **02**) في إطار تعزيز قدرات البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر والرفع من مستوى أدائها، والجدول الموالي يوضح لنا حجم رؤوس أموال البنوك التجارية العمومية الجزائرية.

الجدول رقم (3–11): القواعد الرأسمالية بالبنوك العمومية الجزائرية لسنة 2009

الوحدة: مليون و.ن

البنوك الجزائرية العمومية	حجم رأس المال (د ج)	حجم رأس المال[*] بـــ (الدولار)
البنك الوطني الجزائري	41 600	544.66
القرض الشعبي الجزائري	29 300	390.66
بنك الفلاحة والتنمة الريقية	33 000	440
البنك الخارجي الجزائري	24 500	326.66
بنك التنمية المحلية	13 390	178.53
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	14 000	186.66
المجموع	**155 790**	**2067.17**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات مستخرجة من المواقع الرسمية للبنوك المعنية.

52 Banque d'Algérie "**l'évolution économique et monétaire en Algérie année 2003**", Revue Média Bank , Numéro spécial, Novembre 2004, P :13.

[*] تم إعداد هذا العمود بالاعتماد على أساس سعر صرف الدولار حيث: 1$ = 75 د ج.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن البنوك العمومية الست تحترم الحد الأدنى لرأس المال المشار إليه سابقا والمقدر بـــ **500** مليون دينار جزائري، بل والحد الأدنى الجديد الوارد في القانون **04 – 01** الصادر في **2004** والذي رفع الحد الأدنى لرؤوس أموال البنوك التجارية إلى **2.5** مليار دينار جزائري، وقد سجل بنك التنمية المحلية والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط أدنى رأس مال بين البنوك الستة المعنية، حيث سجلا رأسمال أقل من **20** مليار دينار جزائري، بالمقابل تم تسجيل بنكين آخرين (القرض الشعبي الجزائري والبنك الخارجي الجزائري) لرأسمال أقل من **30** مليار دينار جزائري، ويليهما بنك الفلاحة والتنمية الريفية برأسمال أقل من **40** مليار دينار جزائري، في حين يعد البنك الوطني الجزائري هو البنك الوحيد الذي تعدى رأسماله **40** مليار دينار جزائري وذلك في جوان **2009**.

ويبلغ الحجم الاجمالي لرأسمال البنوك العمومية الجزائرية **155.790** مليار دينار جزائري حتى سنة **2009**، أي ما يعادل حوالي **2** مليار دولار أمريكي، وهو مبلغ ضعيف نسبيا يحد من توسع البنوك العمومية على الصعيد العالمي ولا يساعدها على مواجهة المنافسة الكبيرة والتي تفرضها البنوك العالمية دولية النشاط.

4.2.3.3. الموارد البشرية

إن حسن اختيار موظفي البنك وتنمية قدراتهم، هما الأساس الأول للنهوض بمستوى البنك وتأهيله وزيادة قدرته على المنافسة، وهذا ما يؤكده "**أكتوف**" بقوله: "العمل والإنتاجية هما – حتى يثبت العكس – المصدر الحقيقي للقيمة المضافة، ولهذا يجب الاستثمار في المقام الأول في القوة الانتاجية الاولى للقيمة المضافة ألا وهي الانسان، الذي يجب أن يعامل كأصل يجب تعظيمه وليس تكلفة يجب القضاء عليها"[310].

وقد بدأت البنوك الجزائرية في الفترة الأخيرة تولي عناية خاصة لتاهيل وتكوين الموظفين البنكيين بغض النظر عن اختلاف المناصب التي يشغلونها، وذلك بعد تيقنها أنه لن يتم تأهيل تحسين نوعية وأداء خدماتها البنكية دون تحسين العناصر البشرية التي تتفاعل مباشرة مع العملاء.

ولإلقاء نظرة على مدى اهتمام البنوك العمومية ومدى التنافس فيما بينها على تأهيل الموارد البشرية، نورد الجدول التالي، الذي يوضح لنا واقع الموارد البشرية في البنوك العمومية الجزائرية ودرجة اعتمادها على توظيف حاملي الشهادات الجامعية.

---

53 رقام ليندة، **تسيير الموارد البشرية في ظل العولمة**، ورقة بحث مقدمة في أيام دراسية حول: العولمة واستراتيجيات التنمية – حالة الجزائر – ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار– عنابة، ماي 2004.

الجدول رقم (3–12): حالة الموارد البشرية في البنوك العمومية الجزائرية

الوحدة: عدد المستخدمين

	2000	2001	2002	2003	2004
BNA					
العدد الإجمالي للمستخدمين	5390	5705	5688	5675	5755
– بما فيهم عدد الجامعيين	1620	1975	2103	2112	2245
BDL					
العدد الإجمالي للمستخدمين	3276	3434	3590	3953	4431
– بما فيهم عدد الجامعيين	633	780	811	1009	1234
BEA					
العدد الإجمالي للمستخدمين	4329	4396	43355	4496	4480
– بما فيهم عدد الجامعيين	722	746	748	819	830
CPA					
العدد الإجمالي للمستخدمين	4293	4518	4489	4590	4500
– بما فيهم عدد الجامعيين	1013	1168	1202	1318	1363
BADR					
العدد الإجمالي للمستخدمين	6819	6764	6227	6938	6541
– بما فيهم عدد الجامعيين	2330	2327	2737	2736	396
CNEP					
العدد الإجمالي للمستخدمين	4700	4617	4761	4871	4940
– بما فيهم عدد الجامعيين	650	700	722	1633	1878
العدد الإجمالي لكل البنوك	**28807**	**29488**	**2966**	**30505**	**30647**
– بما فيهم الجامعيين	**6968**	**7696**	**8323**	**9627**	**10419**
– نسبة الجامعيين	**24%**	**%26**	**%28**	**%32**	**%34**

المصدر: زيدان محمد، **أهمية العنصر البشري ضمن المزيج التسويقي الموسع للبنوك بالتطبيق على بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الوطني حول: المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية والقانونية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بشار، 2006.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن نسبة العاملين في البنوك العمومية الجزائرية والذين يحملون مؤهل جامعي محدودة إذ لا تتعدى نسبة **34%** من مجموع العاملين، وهذه نسبة متواضعة دون الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الفئة تحتاج بدورها إلى تأهيل وتكوين لتكون في مستوى متطلبات العمل المصرفي المرغوب فيه.

ومن جهة أخرى، نلاحظ بداية اهتمام البنوك العمومية الجزائرية بتوظيف فئة حاملي الشهادات، حيث عرفت هذه النسبة تزايد مستمرا في كل بنك على حدى طوال هذه الفترة، علما أن عدد موظفي البنك إجمالا لا يتغير

بنسب كبيرة من سنة لأخرى، وترجع نسبة التغير بالزيادة إلى فتح وكالات جديدة أو توسيع وكالات قائمة، وبالنقصان إلى تقاعد بعض الموظفين وعدم تعويضهم بعمال جدد نتيجة استخدام تكنولوجيا جديدة.

كما نلاحظ أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية قد سجل أعلى نسبة في توظيف فئة حاملي الشهادات الجامعية لإدراكه للدور الفعال للعنصر البشري في تقديم البنوك واكتسابها ميزة تنافسية، وهذا ما رشحه للحيازة على المرتبة الأولى على المستوى الوطني، والمرتبة الثانية على المستوى المغاربي، والتاسعة على المستوى الإفريقي سنة **2004**.

ومن خلال ما سبق، يمكننا القول بأن هذه المعطيات التي تم عرضها لا تكفي بالطبع لتشخيص المنافسة على مستوى البنوك العمومية، إلا أنها تمكننا من استنتاج بأن هناك تنافس بين البنوك العمومية وإن كانت درجته تختلف من مجال إلى أخر، وبشكل عام فالمنافسة تنحصر بين القرض الشعبي الجزائري والبنك الخارجي الجزائري في مجال استخدام التكنولوجيا، أما في مجال تقديم الخدمات فنجد التنافس ينحصر بين القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، هذا الأخير عرف كيف يفرض نفسه على الساحة البنكية بالرغم من انضمامه مؤخرا إلى البنوك العمومية الجزائرية كبنك تجاري.

4.3. تحليل وضعية المنافسة على مستوى البنوك الجزائرية باستعمال نموذج SCP

بعد أن عرضنا في المبحث السابق بعض المؤشرات الدالة على وضعية المنافسة في البنوك الجزائرية، سنحاول من خلال هذا المبحث وباستعمال نموذج **SCP** تحليل المنافسة في مجال الودائع البنكية وكذا القروض البنكية من خلال دراسة عينة من البنوك العمومية الجزائرية، وهذا بالارتكاز على عنصرين هما:

- ✓ دراسة حواجز الدخول إلى القطاع البنكي الجزائري؛
- ✓ تطور درجة التركيز داخل القطاع البنكي الجزائري.

وبالتالي فإن هذا المبحث سنتناوله في ثلاث مطالب، المطلب الأول نحاول التذكير فيه بالمفاهيم الأساسية التي يرتكز عليها النموذج وعرض العينة والمتغيرات المستعملة، أما المطلب الثاني فنقوم فيه بتحليل المنافسة في البنوك الجزائرية من خلال دراسة حواجز الدخول وحساب مؤشرات التركيز ومن ثم استخلاص النتائج، في حين أن المطلب الثالث فنعرض فيه عوائق المنافسة بين البنوك الجزائرية وسبل تطوير قدراتها التنافسية

1.4.3. عرض العينة والمتغيرات المستعملة

نظرا لأننا سنستعمل نموذج **SCP** لتحليل المنافسة، فإننا نحاول أولا التذكير بالمفاهيم الأساسية له، ثم عرض العينة المختارة وكذا المتغيرات المستعملة.

1.1.4.3. المفاهيم الأساسية لنموذج SCP

يعتبر نموذج **SCP** من أهم النماذج المستعملة في تحليل وضعية المنافسة داخل صناعة ما، وهذا من خلال دراسة هيكل هذه الصناعة والذي يتحدد أساسا بواسطة عنصرين أساسيين هما:

- درجة التركيز الصناعي؛
- شروط أو حواجز الدخول إلى الصناعة.

إذ أن دراسة هذين العنصرين تمكننا من تحديد سلوك المؤسسات القائمة في الصناعة، ومدى اتجاهها إلى الاحتكار أو المنافسة المحتملة من طرف المنافسين الجدد المتوقعين.

1.1.1.4.3. درجة التركيز في الصناعة البنكية

تعتبر درجة التركيز مؤشرا هاما لتحديد طبيعة المنافسة السائدة في قطاع ما، إذ تستعمل كمقياس للدلالة على وجود الاتجاهات الاحتكارية في صناعة ما، حيث كلما ارتفعت درجة التركيز دل ذلك على وجود درجة من الاحتكار في صناعة ما، وكلما انخفضت درجة التركيز دل ذلك على تغلب القوى التنافسية في الصناعة، ويمكن قياس درجة التركيز من خلال مؤشرين مختلفين هما: **IHH** و**IT** .

2.1.1.4.3. حواجز الدخول إلى السوق البنكي

حسب نموذج **SCP** فإن لحواجز الدخول أهمية كبيرة في تحديد هياكل الأسواق وسلوك المؤسسات الناشطة فيها، ذلك أن غياب هذه الحواجز يخفض من قدرة المؤسسات القائمة المحافظة على الاحتكار لمواجهة المنافسة المحتملة، أما وجودها فيفتح المجال للسلوك الاحتكاري من طرف المؤسسات القائمة.

ولحواجز الدخول علاقة طردية مع درجات التركيز في السوق، فكلما قل وجود حواجز الدخول إلى سوق ما كلما انخفضت درجة التركيز في هذا السوق.

2.1.4.3. عرض العينة

يتكون النظام البنكي الجزائري حاليا من **26** بنكا ومؤسسة مالية منها **20** بنكا تجاريا، من بينها ستة بنوك عمومية وهي:

- البنك الوطني الجزائري **BNA**؛
- البنك الخارجي الجزائري **BEA**؛
- القرض الشعبي الجزائري **CPA**؛
- بنك التنمية المحلية **BDL**؛
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR**؛
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط **CNEP BANQUE**.

وبالنسبة للعينة المختارة تتكون من خمس بنوك عمومية وهي : **(BNA, CPA, BEA, CNEP, BDL)**. ذلك بأننا نرى بأن هذه العينة يمكن أن تمثل القطاع البنكي الجزائري بشكل جيد، حيث أنها تسيطر على جزء هام من النشاط على مستوى السوق البنكي، في حين أن البنوك الخاصة نشاطها جد ضعيف، وهذا ما وجدناه من خلال تحليل بعض المعطيات الخاصة بالبنوك العمومية والبنوك الخاصة والتي تم عرضها في المبحث السابق.

كما أن المؤشر المستعمل لحساب درجة التركيز **(IHH)** يقتضي أن يتم اختيار عينة من خمسة أو ستة بنوك ودراسة مدى تركز النشاط فيها، حيث أن استحواذ هذه العينة على أكثر من **75%** من حجم النشاط الكلي يعد مؤشرا لدرجات تركيز عالية.

1.2.1.4.3. البنك الوطني الجزائري

يعتبر البنك الوطني الجزائري من أول البنوك التجارية التي تم تأسيسها في الجزائر وذلك في **13** جوان **1966**، كبنك مختص في تمويل قطاعي الصناعات الثقيلة والنقل.

ويتكون البنك الوطني الجزائري من أكثر من **200** وكالة وفرع موزعين عبر كامل التراب الوطني، وتتمثل أهم نشاطاته الحالية في تجميع مختلف أنواع الودائع، خاصة الودائع لأجل والودائع تحت الطلب، إضافة إلى تقديمه لجملة من أنواع القرض البنكية منها قروض الاستغلال، قروض الاستثمار، قروض العقار، وقروض الاستهلاك.

والجدول الموالي يوضح تطور نشاط البنك الإقراضي وكذا نشاط تجميع الودائع فيما بين (**2003 – 2007**).

الجدول رقم(3–13): تطور حجم نشاط الإقراض والإيداع على مستوى بنك BNA للفترة (2003 – 2004).

الوحدة: مليون دينار جزائري

	2003	2004	2005	2006	2007
القـــــروض	417631	406053	458515	560609	737601
الـــــــودائع	298279	309541	291000	353344	451043

المصدر: التقارير السنوية لبنك **BNA**

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تطورا مستمرا في حجم القروض وكذلك في حجم الودائع طوال فترة الدراسة (**2003 – 2007**)، رغم أن السنوات الأولى عرفت تذبذبا في حجم القروض.

2.2.1.4.3. القرض الشعبي الجزائري

أنشئ القرض الشعبي الجزائري في **14** ماي **1966**، برأسمال يقدر بـــ **15** مليون دينار جزائري، وبعد إصدار قانون استقلالية البنوك في **1988** أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم رأسمالها عمومي، وبعد أن أصبح هذا البنك يتوافر على شروط الاختيار المحددة في قانون النقد والقرض حصل في **07** أفريل **1977** على اعتماد مجلس النقد والقرض وأصبح بذلك ثاني بنك معتمد في الجزائر.

يضم القرض الشعبي الجزائري **133** وكالة وفرع موزعة على كامل التراب الوطني وبلغ عدد عملائه حتى سنة **2007** أكثر من **1360** شخص كما يوظف **3712** مستخدم.

أما نشاط القرض الشعبي الجزائري فهو يتمثل في جميع العمليات البنكية التقليدية كغيره من البنوك الجزائرية إضافة إلى تمويله لقطاع الخدمات الصحية، الفنادق وقطاعات السياحة والصيد والتعاونيات (غير الزراعية) في ميادين الإنتاج والتوزيع والمتاجرة، كذلك إقراض أصحاب المهن الحرة ، الصناعات التقليدية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقروض الترقية العقارية.

والجدول التالي يوضح لنا تطور نشاط الإقراض وتجميع الموارد للقرض الشعبي الجزائري للفترة (**2003– 2007**).

الجدول رقم (3–14): تطور حجم نشاط الإقراض والإيداع على مستوى بنك CPA للفترة (2003 – 2007).

الوحدة: مليون دينار جزائري

	2003	2004	2005	2006	2007
القـــــروض	112751	129047	391485	412240	491887
الـــــــودائع	313271	327501	313773	366661	400481

المصدر: التقارير السنوية لبنك **CPA**

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك تطورا ايجابيا ومستمرا في حجم القروض، لكن هناك تذبذبا في حجم الودائع غير أنه حقق تطورا في السنتين الأخيرتين من الفترة المدروسة.

3.2.1.4.3. البنك الخارجي الجزائري

أنشئ البنك الخارجي الجزائري سنة **1967**، وتمثلت أهم وظائفه آنذاك في منح الاعتمادات على الاستيراد والضمانات للمصدرين الجزائريين، إضافة إلى إنشاء فروع ووكالات خارج الجزائر بهدف توسيع وتطوير التجارة الخارجية في الجزائر، ومن أجل تكريس مبدأ التخصص كلف البنك الخارجي الجزائري بتمويل قطاعي الطاقة والنقل البحري.

وبعد إلغاء مبدأ التخصص أصبح هذا البنك يقدم مختلف الخدمات البنكية والمالية إلى جميع القطاعات خاصة قطاع المحروقات، النقل، تحلية المياه، بالإضافة إلى قروض الاستثمار، قروض الاستغلال، وقروض الاستهلاك.

وفي إطار تحديث وتطوير خدماته البنكية فقد تحصل البنك الخارجي الجزائري على الرتبة الثامنة في **2007** من بين أحسن **200** بنك إفريقي، والمرتبة الثالثة مغربيا في مجال المنتجات البنكية الصافية (Produit net bancaire)، كما يضم هذا البنك حوالي **86** وكالة وفرع على مستوى الجزائر.

والجدول التالـــي يوضح تطور نشاط الإقراض والإيداع للبنـــك الخـــارجي الجزائري للفترة (**2003 – 2007**).

الجدول رقم (3–15): تطور حجم نشاط الإقراض والإيداع على مستوى بنك BEA للفترة (2003 – 2007)

الوحدة: مليون دينار جزائري

	2003	2004	2005	2006
القـــــروض	348661	333944	350548	308125	372263
الـــــــودائع	569342	677489	847454	1231917	1835290

المصدر: التقارير السنوية لبنك **BEA**

استنادا للبيانات الواردة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن هناك تطورا مستمرا في حجم الودائع خاصة في سنتي **2006** و **2007**، حيث تمثل **49%** منها حجم ودائع مؤسسات قطاع المحروقات، أما بالنسبة للقروض نلاحظ هناك تذبذبا في حجمها خلال فترة الدراسة (**2003 – 2007**)، وتشمل هذه القروض بصفة خاصة على المشاريع الاستثمارية بنسبة **49%** وبدرجة أقل مشاريع تحلية المياه وأيضا تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4.2.1.4.3. الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط

تأسس هذا البنك في شكل صندوق سنة **1964**، وقد تحول إلى بنك تجاري بموجب إصلاحات برنامج التصحيح الهيكلي، وتمت إعادة رسملته بمبلغ قدر بـــ **8** مليار دينار جزائري سنة **1998**.

يتخصص الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك منذ تأسيسه في جمع التوفير، منح القروض العقارية للخواص، تمويل المقاولين العموميين والخواص، تمويل مؤسسات إنتاج عتاد البناء ومؤسسات الإنتاج التي لها الصلة بالبناء.

إضافة إلى وكالاته البالغة **206** وكالة و**15** مديرية جهوية موزعة على كامل التراب الوطني، يتواجد الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط أيضا على مستوى الشبكة البريدية من أجل جمع توفير الأسر.

ولإلقاء نظرة على حجم نشاط هذا البنك في مجال توزيع القروض وقبول الودائع، نورد الجدول التالي:

الجدول رقم (3–16): تطور حجم نشاط الإقراض والإيداع على مستوى بنك CNEP للفترة (2003 – 2007).

الوحدة: مليون دينار جزائري

	2003	2004	2005	2006	2007
القـــــروض	246500	285500	293400	306800	312300
الـــــــودائع	493100	507300	537300	565000	630200

المصدر: التقارير السنوية لبنك **CNEP**

نلاحظ من خلال الجدول، أن هناك تطورا مستمرا لحجم القروض وكذا حجم الودائع طوال فترة الدراسة (**2003–2007**) حيث تمثل المؤسسات الخاصة والأسر جزء كبير من حجم الودائع وذلك بنسبة **90%**، أما بالنسبة للقروض فهي موجهة مناصفة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

5.2.1.4.3. بنك التنمية المحلية

تأسس بنك التنمية المحلية **BDL** وفق المرسوم الصادر بتاريخ **1985/04/30** والذي يتضمن إنشاء بنك التنمية المحلية وتحديد مهامه، حيث يقوم البنك بتجميع الودائع، وأيضا منح القروض لصالح الجماعات والهيئات العامة المحلية، ولقد أوكلت له مهمة تمويل الوحدات الاقتصادية.

يتوفر بنك التنمية المحلية على **144** وكالة وفرع على مستوى الجزائر، وإلى جانب تلقي الودائع يقدم جملة من القروض، كالقروض العقارية، قروض الرهن، قروض تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الشبابية في إطار ENSEJ، القروض السياحية، قروض الاستثمار وقروض الاستغلال.

والجدول الموالي يوضح لنا تطور حجم نشاط الإقراض والإيداع لهذا البنك خلال الفترة (**2003-2007**)

الجدول رقم (3-17): تطور حجم نشاط الإقراض والإيداع على مستوى بنك BDL للفترة (2003 – 2007).

الوحدة: مليون دينار جزائري.

	2003	2004	2005	2006	2007
القـــــروض	70776	90368	106697	94300	115000
الودائـــــع	125298	140718	147226	168840	201000

المصدر: التقارير السنوية لبنك **BDL**

من خلال الجدول نلاحظ تزايد مستمر بالنسبة لحجم القروض والودائع طوال فترة الدراسة (**2003 – 2007**)، هذا رغم اتخاذ البنك قرار وقف قروض الاستهلاك في بعض المناطق الداخلية بسبب ارتفاع المبالغ غير المسددة في سنة **2005**.

وبشكل عام نلاحظ أن هناك تشابه كبير إلى حد ما في نشاط البنوك العمومية الخمس، مع تفوق البعض من حيث تشكيلة الخدمات المقدمة أو عدد العملاء.

3.1.4.3. عرض المتغيرات المستعملة

سوف نركز في تحليل المنافسة على مجال الودائع البنكية – بشكل عام – من جهة، والقروض الممنوحة من جهة أخرى، حيث تعذر علينا تجميع المعطيات الخاصة بكل نوع من أنواع القروض أو الودائع على حدى، لذلك ركزنا على إجمالي الودائع(*) وإجمالي القروض(**).

وباعتبار أن منتجات البنك هي عبارة عن خدمات قبول الودائع ومنح القروض فإن التعبير عن حجم مبيعاتها يكون من خلال إجمالي المبالغ النقدية المودعة في أخر يوم من كل سنة (**12/31**) هذا بالنسبة للودائع، أما بالنسبة للقروض فيعبر عن حجم مبيعاتها من خلال إجمالي المبالغ النقدية الممنوحة كقروض حسب وضعية أخر يوم في السنة (**12/31**) ، ذلك أن حركة الودائع والقروض تكون غير مستقرة طوال أيام السنة.

(*) لمعرفة تفاصيل الودائع البنكية لكل بنك من عينة الدراسة، أنظر الملحق رقم (01)، ص 213

(**) لمعرفة تفاصيل القروض البنكية لكل بنك من عينة الدراسة، أنظر الملحق رقم (02)، ص 214.

1.3.1.4.3. الودائع البنكية

يوضح لنا الجدول الموالي، تطور حجم الودائع البنكية بالنسبة لكل بنك من البنوك العمومية الخمس في الفترة (**2003-2007**)، حيث تم تجميع هذه المعلومات من التقارير السنوية للبنوك والتي يصدرها كل بنك سنويا(***)، وكذا مجلة "ميديا بنك Média bank" التي تصدر عن بنك الجزائر كل شهرين(****).

الجدول رقم (3-18): تطور حجم الودائع البنكية لكل بنك للفترة (2003 – 2007)

الوحدة: مليون دينار جزائري

البنوك / السنوات	2003	2004	2005	2006	2007
BNA	417631	406053	458515	560609	737601
CPA	313271	327501	313773	366661	400481
BEA	569342	677489	847454	1231917	1835290
CNEP BANQUE	493100	507300	537300	565000	630200
BDL	125298	140718	147226	168840	201000
إجمالي الودائع على مستوى القطاع(*)	**2442948**	**2705372**	**2944536**	**3516500**	**4517300**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على أعداد من مجلة ميديا بنك والتقارير السنوية للبنوك

أول ما يمكن ملاحظته من الجدول هو تطور حجم الودائع لدى كل البنوك بشكل ملحوظ، وبشكل عام نلاحظ أن كل البنوك العمومية الخمس الموجودة في العينة تحتفظ بأجزاء هامة من إجمالي الودائع الموجودة على مستوى القطاع البنكي، وهذا سوف يتضح أكثر فيما بعد، كما يمكن أن نلاحظ أن هناك ثلاث بنوك تبدو متنافسة في مجال تجميع الودائع من خلال مستوياتها المتقاربة من حيث حجم الودائع، وهي البنك الوطني الجزائري **BNA**، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط **CNEP**، والبنك الخارجي الجزائري **BEA**، حيث يسيطر هذا الأخير على أكبر جزء من الودائع ويليه كل من البنك الوطني الجزائري والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، وبدرجة أقل يبدو القرض الشعبي الجزائري **CPA** هو أيضا يحوز على جزء مهم من حجم الودائع.

في حين يبقى بنك التنمية المحلية **BDL** جد بعيد عن مستوى البنوك الأخرى، حيث أن حجم ودائعه قليل جدا إذا ما قورن ببقية البنوك.

2.3.1.4.3. القروض البنكية

يوضح الجدول الموالي حجم القروض البنكية الممنوحة لكل بنك من البنوك العمومية الخمس، في الفترة ما بين (**2003-2007**) حيث استخرجت معطياته من التقارير السنوية للبنوك وأعداد من مجلة Média Bank.

(***) توجد هذه المعلومات في الجزء الخاص بالنشاط التجاري للبنك

(****) توجد هذه المعلومات في الجداول المتعلقة بمؤشرات السوق النقدي والمالي.

(*) أنظر الملحق رقم (03)، ص 15.

الجدول رقم(3-19): حجم القروض البنكية في كل تطور بنك للفترة (2003-2007)

الوحدة: مليون دينار جزائري

البنوك / السنوات	2003	2004	2005	2006	20007
BNA	298279	309541	291000	353344	451043
CPA	112751	129047	391485	412240	491887
BEA	348661	333944	350548	308125	372263
CNEP	246500	285500	293400	306800	312300
BDL	70776	90386	106697	94300	115000
إجمالي القروض على مستوى القطاع(*)	**1380166**	**1535030**	**1778284**	**1904100**	**2203700**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على أعداد من مجلة ميديا بنك والتقارير السنوية للبنوك

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تنافس شديد بين البنوك في مجال توزيع القروض، وذلك لتقارب مستوياتها في كل من البنك الوطني الجزائري **BNA**، الصندوق الوطني للاحتياط والتوفير**CNEP**، البنك الخارجي الجزائري **BEA**، في حين أن القرض الشعبي **CPA** يحتل الصدارة في هذا المجال من خلال التقدم الايجابي في حجم القروض من سنة لأخرى وأيضا استحواذه على أكبر حجم من القروض في **2007**، أما بنك التنمية المحلية **BDL** يبقى بعيدا عن المنافسة حتى في مجال الإقراض.

2.4.3. دراسة وضعية المنافسة على مستوى البنوك الجزائرية

من خلال هذا المطلب سنقوم بدراسة وضعية المنافسة بإلقاء نظرة على تطور حواجز الدخول إلى القطاع البنكي الجزائري أولا، ثم حساب درجة التركيز فيما يخص الودائع والقروض البنكية وهذا باستعمال مؤشر **IHH** (Herfindal Hirshman)وتطبيقه على العينة، وفي الأخير سيتم تفسير الملاحظات واستخلاص النتائج.

1.2.4.3. تطور حواجز الدخول إلى القطاع البنكي الجزائري

تتمثل هذه الحواجز في الحواجز التنظيمية، الحواجز الاقتصادية والحواجز التكنولوجية وذلك كما يلي:

1.1.2.4.3. الحواجز التنظيمية (القانونية)

تعتبر هذه الحواجز أكثر الأنواع ظهورا في الجزائر، وخاصة في الفترة التي سبقت إصلاحات **1990** حيث تميزت هذه الفترة بحرص السلطات العمومية على منع دخول أو انضمام أي بنك جديد إلى البنوك التي كانت قائمة آنذاك. وبالتالي فإن الحواجز القانونية كانت موجودة بشكل قوي في تلك الفترة، وهذا ما أدى إلى انعدام المنافسة البنكية.

وبعد إصلاحات **1990** انخفضت حواجز الدخول نوعا ما، حيث أصبح ممكنا دخول بنوك أجنبية وإنشاء بنوك خاصة داخل السوق البنكي، ولكن تحت شروط معينة منها مثلا:

- ✓ رأس المال التأسيسي الذي يجب أن لا يقل عن **2.5** مليار دينار جزائري؛

(*) أنظر الملحق رقم (04)، ص 216.

- ✓ نسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر والتي يجب أن لا تقل عن **8%**؛
- ✓ إضافة إلى الاحتياطات الإجبارية المفروضة من قبل البنك المركزي، تحديد برنامج نشاط البنك، الوسائل المالية المستخدمة من طرف البنك أو المؤسسة المالية.

ومن الملاحظ بأن هذه الحواجز لا تشكل عوائق كبيرة خاصة أمام البنوك الأجنبية الكبيرة ذات المستوى العالي من الأداء والإمكانيات الضخمة، في حين أنها قد تكون عائقا أمام البنوك الخاصة الوطنية نظرا لضعف إمكانياتها المالية.

2.1.2.4.3. الحواجز الاقتصادية والتكنولوجية

– **فيما يخص الحواجز الاقتصادية:** فنلاحظ بأن القطاع البنكي الجزائري إلى حد الآن يكاد يخلو منها، لأن مستوى البنوك الناشطة فيه ما زال ضعيفا مقارنة مع المستوى العالمي، ولا مجال للحديث فيه عن اقتصاديات الحجم في الصناعة البنكية أو عن تمايز المنتجات.

فأغلب البنوك الجزائرية تقدم خدمات جد متشابهة ببعضها البعض، وطبعا فإن هذا التشابه لا ينبع من قبيل التنافس، ولكنه ناتج من عدم وجود الابتكار في المنتجات البنكية، كما أنها لا تأخذ بعين الاعتبار تطبيق مفهوم اقتصاديات الحجم بالنسبة للسعر.

وبالنظر لغياب هذه الحواجز فإننا نلاحظ بأن المنافسة في المستقبل هي جد محتملة، بحيث وفي ظل هذه الظروف يمكن للبنوك ذات المستوى العالي من الأداء، الدخول بكل سهولة إلى القطاع البنكي ومنافسة البنوك الموجودة وفرض وجودها من خلال إمكانياتها الكبيرة في تقديم المنتجات البنكية ذات الجودة العالية، وسرعتها في التنفيذ وانخفاض تكاليفها.

– **أما بالنسبة للحواجز التكنولوجية**، فإن القطاع البنكي الجزائري يخلو منها أيضا، إذ أن البنوك الموجودة في الجزائر مازالت بعيدة عن استعمال أحدث التكنولوجيات في المجال البنكي، وحتى القديمة منها، بحيث لا نلاحظ منها إلا البطاقات الالكترونية (وخاصة بطاقات السحب الآلي)، أما الوسائل التكنولوجية الأخرى المستعملة على المستوى العالمي في المجال البنكي فهي غير موجودة على مستوى البنوك الجزائرية.

وبالتالي فإن ضعف الحواجز التكنولوجية على مستوى السوق البنكي الجزائري يعتبر مجالا واسعا لاختراق هذه السوق.

وما يمكن استخلاصه من خلال استعراضنا لحواجز الدخول إلى القطاع البنكي الجزائري، هو أن هذه الحواجز تقتصر على عدم استقرار السياسات الحكومية وقراراتها المتعلقة بفتح السوق البنكي، بحيث يرى بعض الملاحظين بأن هناك رقابة مشددة على البنوك الخاصة مقارنة بالبنوك العمومية، أما فيما عدا الحواجز التنظيمية فالسوق البنكي الجزائري جد مفتوح للمنافسة.

2.2.4.3. حساب درجة التركيز السوقي لكل من الودائع والقروض البنكية

يتضمن هذا المطلب حساب درجة التركيز السوقي لكل من الودائع البنكية والقروض البنكية على مستوى السوق البنكي، من خلال العينة المأخوذة وباستعمال مؤشر **IHH** والذي يحسب كما يلي:

$$IHH = \sum_{i=1}^{5} S_i^2$$

n: حجم العينة وهو **5** بنوك؛

S_i: حصة السوقية لكل بنك وتحسب كما يلي:

$$S_i = \frac{\text{إجمالي الودائع أو القروض للبنك } i}{\text{إجمالي الودائع أو إجمالي القروض على مستوى القطاع}} \times 100$$

1.2.2.4.3. حساب درجات التركيز السوقي بالنسبة للودائع البنكية

سنقوم أولا بحساب الحصص السوقية للبنوك، ثم إيجاد درجة التركيز بالنسبة للقطاع البنكي

أ – إيجاد الحصص السوقية للبنوك

انطلاقا من الجدول رقم (**3–18**)، نقوم بحساب الحصص السوقية للبنوك فيما يخص الودائع البنكية على مدى الفترة المدروسة (**2003–2007**)، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3–20): تطور الحصص السوقية للبنوك من الودائع البنكية للفترة (2003 – 2007)

حصة السوق لكل بنك / السنوات	2003	2004	2005	2006	2007
BNA (S_1)%	17	15	16	16	16
CPA (S_2)%	13	12	11	10	9
BEA (S_3)%	23	25	29	35	41
CNEP (S_4)%	18	19	18	16	14
BDL (S_5)%	5	5	5	5	4
مج الحصص: $\sum S_i$	**76**	**76**	**79**	**82**	**84**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3–18)

حيث: S_1: الحصة السوقية لـــ **(BNA)** من إجمالي الودائع البنكية؛

S_2: الحصة السوقية لـــ **(CPA)** من إجمالي الودائع البنكية؛

S_3: الحصة السوقية لـــ **(BEA)** من إجمالي الودائع البنكية؛

S_4: الحصة السوقية لـــ **(CNEP)** من إجمالي الودائع البنكية؛

S_5: الحصة السوقية لـــ **(BDL)** من إجمالي الودائع البنكية.

ومن خلال الجدول أعلاه يمكن استنتاج الأشكال التالية التي توضح توزع الحصص السوقية للبنوك العمومية الخمس في كل سنة من فترة الدراسة.

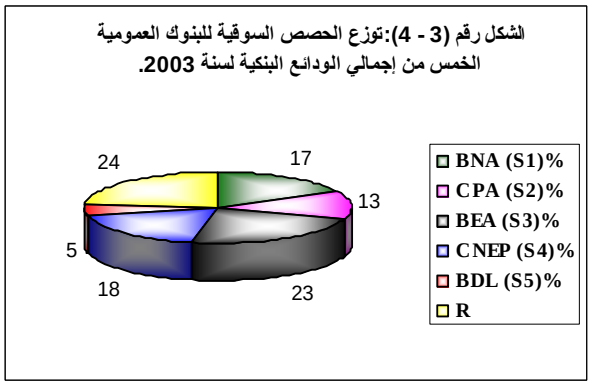

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (3–20)

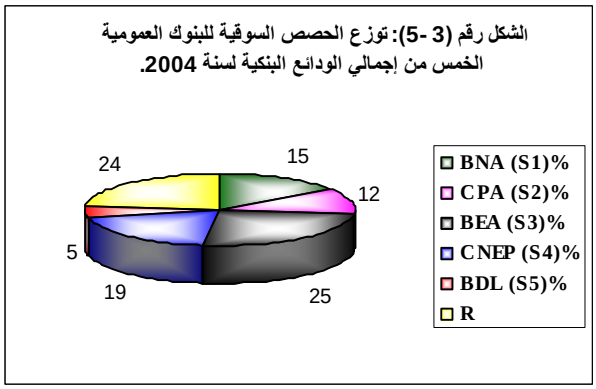

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (3–20)

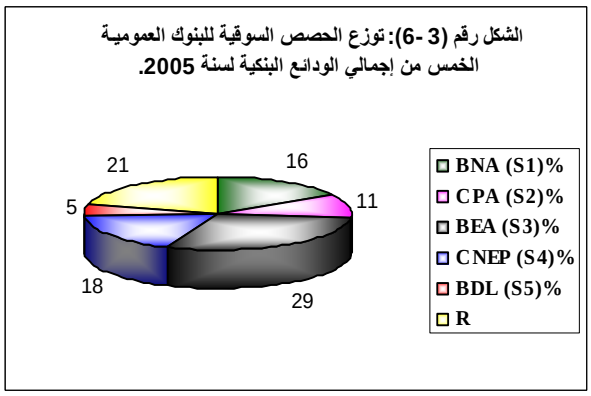

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (3–20)

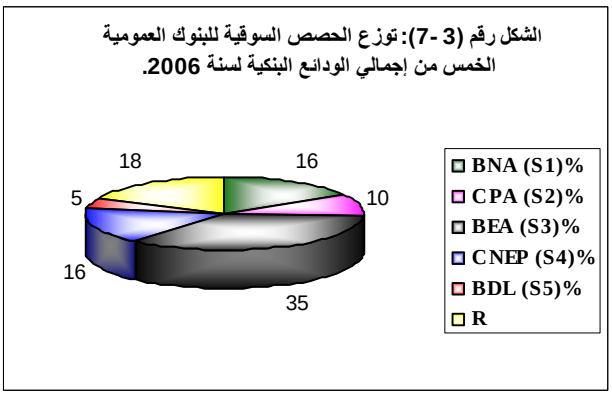

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (3–20)

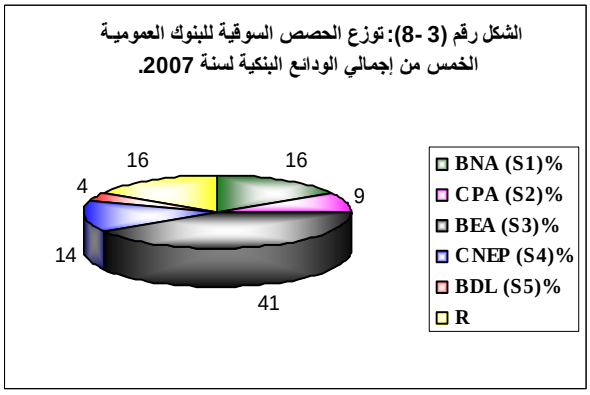

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (3–20)

R: تمثل الحصة السوقية المتبقية والتي تتوزع على باقي البنوك الموجودة في القطاع البنكي الجزائري

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (**3–20**)، نلاحظ أن البنوك العمومية خاصة (**BNA, BEA, CNEP**) تستحوذ على حصص كبيرة ومهمة من إجمالي الودائع المجمعة داخل القطاع البنكي في كل سنة من سنوات الدراسة (**2003 – 2007**)، ويبدو أن البنك الخارجي الجزائري(**BEA**) يحتل الصدارة دون منافس في هذا المجال، حيث نلاحظ تزايد حصصه السوقية طوال الفترة، وبدرجة أقل منه كل من البنك الوطني الجزائري (**BNA**)

والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (**CNEP**)، حيث شهدت حصص هذين الأخيرين فيما بعد انخفاضا طفيفا بحوالي **1%** إلى **2%** مابين (**2005 – 2007**).

في حين يبقى كل من بنك التنمية المحلية **BDL** والقرض الشعبي الجزائري **CPA** بعيدين عن المنافسة فيما بين البنوك في مجال تجميع الودائع، حيث نلاحظ تسجيلهما لحصص سوقية ضئيلة طوال فترة الدراسة (**2003– 2007**).

كما أن إجمالي الحصص السوقية لمجموع هذه البنوك شهد ارتفاعا طوال هذه الفترة، وهذا ما يمكن أن يدل على درجات التركيز العالية جدا التي شهدتها سوق الودائع طوال هذه الفترة وبالتالي غياب نشاط البنوك الخاصة في هذا المجال بشكل خاص.

كما تبين لنا الأشكال البيانية السابقة، كيف توزعت الحصص السوقية للبنوك العمومية الخمس (**BNA, CPA, BEA, CNEP, BDL**) في كل سنة من فترة الدراسة، وأيضا الحصة السوقية المتبقية من إجمالي الودائع والتي رمزنا لها بالرمز **R**، حيث نلاحظ بأن هذه النسبة جد ضعيفة فقد بلغت مثلا سنة **2004** نسبة **24%** وهي نسبة تساوي تقريبا حصة البنك الخارجي الجزائري (**BEA**) لوحده، وتتوزع هذه النسبة على باقي البنوك الخارجة عن العينة وهي البنوك الخاصة إضافة إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية والذي من الممكن أن تكون حصته من هذه النسبة كبيرة ومهمة.

بـ – حساب مؤشرات درجة التركيز

بالاعتماد على الجدول رقم (**3–20**): نقوم بحساب درجة التركيز في كل سنة من **2003** إلى **2007** من خلال مؤشر **IHH**، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (3–21): تطور درجة التركيز السوقي للودائع للفترة (2003 – 2007).

S_i^2 السنوات	2003	2004	2005	2006	2007
S_1^2 (10^{-4})	289	225	256	256	256
$S_2^2(10^{-4})$	169	144	121	100	81
$S_3^2(10^{-4})$	529	625	841	1225	1681
$S_4^2(10^{-4})$	324	361	324	256	196
$S_5^2(10^{-4})$	25	25	25	25	16
$IHH = \sum(S_i^2)$	**1336**	**1380**	**1567**	**1862**	**2230**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3–20)

ومن أجل التوضيح أكثر يمكن ترجمة معطيات هذا الجدول إلى الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (3–9): تطور درجة التركيز بالنسبة للودائع

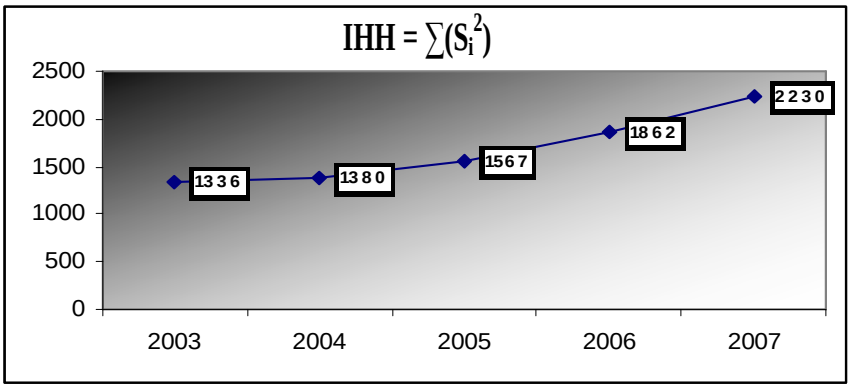

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (3 ــ 21)

في حين يوضح لنا الشكل رقم (**3–9**) تطور مستويات التركيز في سوق الودائع ما بين **2003 – 2007**، حيث نلاحظ أن مستوى التركيز السوقي بالنسبة للودائع قد عرف تزايدا مستمرا طوال هذه الفترة، وقد تعدى مؤشر **IHH** مستوى **1800** بين سنتي **2006** ، **2007** وهذا ما يعني أنه قد بلغ مستوى عالي جدا من التركيز، حيث استحوذت البنوك الخمس على حوالي **84%** من إجمالي الودائع المجمعة في القطاع البنكي.

2.2.2.4.3. حساب درجات التركيز السوقي بالنسبة للقروض البنكية

سنقوم بحساب الحصص السوقية لكل بنك في مجال القروض البنكية وكذا إجمالي الحصص السوقية للعينة المختارة، ثم حساب درجات التركيز.

أ – إيجاد الحصص السوقية للبنوك

انطلاقا من الجدول رقم (**3–19**) نقوم بحساب الحصص السوقية للبنوك فيما يخص القروض البنكية بشكل عام على مدى الفترة المدروسة (**2003 – 2007**)، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3–22): تطور الحصص السوقية للبنوك من القروض البنكية للفترة (2003 – 2007)

حصة السوق لكل بنك / السنوات	2003	2004	2005	2006	2007
BNA(S_1)%	22	20	16	19	20
CPA(S_2)%	8	8	22	22	22
BEA(S_3)%	25	22	20	16	14
CNEP(S_4)%	18	19	16	16	16
BDL(S_5)%	5	6	6	5	5
مجموع الحصص: $\sum S_i$	**78**	**75**	**80**	**78**	**77**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3–19)

حيث: S_1: تمثل الحصة السوقية لـــ (BNA) من إجمالي القروض في القطاع البنكي؛

S_2: تمثل الحصة السوقية لـــ (CPA) من إجمالي القروض؛

S_3: تمثل الحصة السوقية لـــ (BEA) من إجمالي القروض؛

S_4: تمثل الحصة السوقية لـــ (CNEP) من إجمالي القروض؛

S_5: تمثل الحصة السوقية لـــ (BDL) من إجمالي القروض.

ويمكن توضيح تطور الحصص السوقية للبنوك الخمس من خلال الأشكال البيانية التالية:

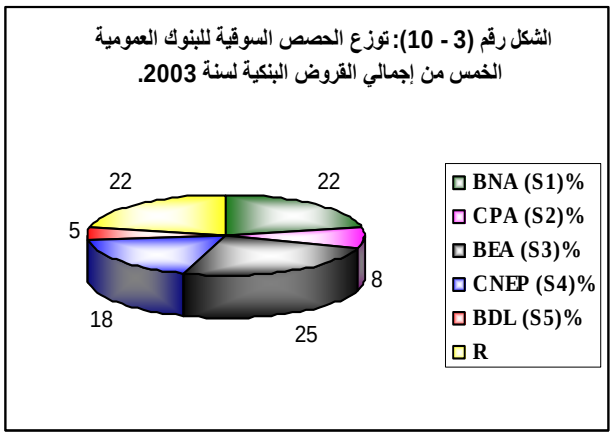

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (3–22)

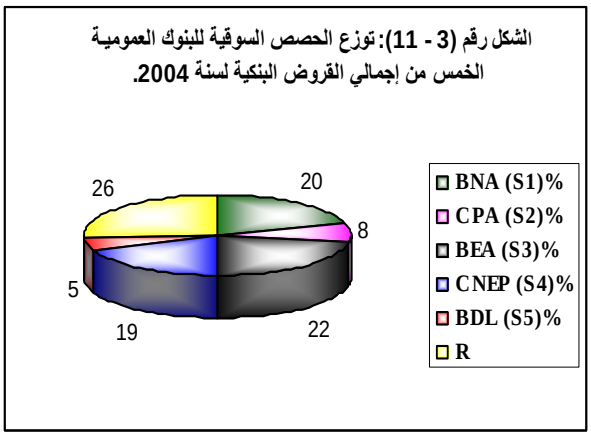

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (3–22)

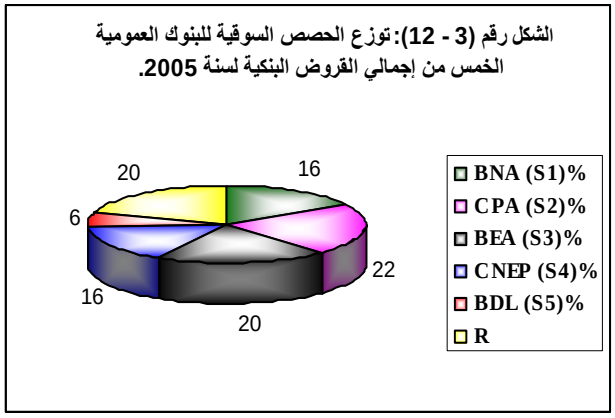

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (3–22)

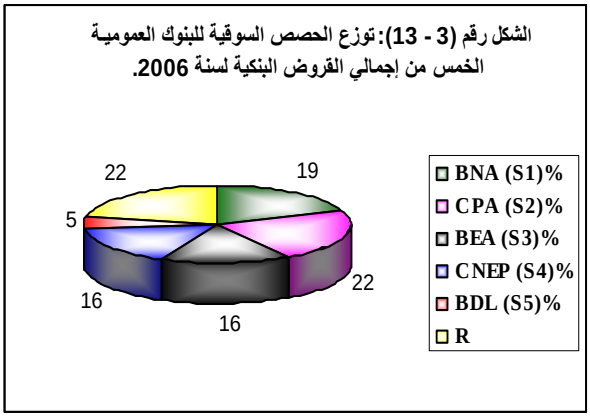

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (3–22)

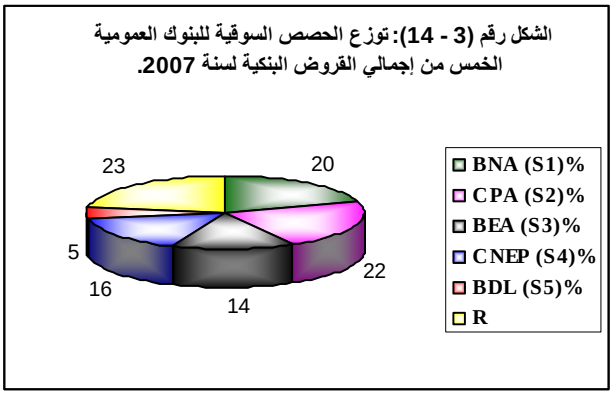

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (3 – 22)

R: تمثل الحصص السوقية المتبقية والتي تتوزع على باقي البنوك المتواجدة في القطاع البنكي الجزائري

بتتبعنا للإحصائيات المبينة في الجدول رقم (**3–22**) وللأشكال البيانية أعلاه، نلاحظ بأن هناك نوعا من المنافسة في مجال توزيع القروض بين البنوك العمومية، حيث تحتل وخاصة البنوك الأربعة الأولى منها حصصا كبيرة وهامة من إجمالي القروض الممنوحة داخل القطاع البنكي الجزائري طوال فترة الدراسة (**2003 – 2007**)، وفي هذا الخصوص نسجل مرحلتان، المرحلة الأولى شهدت تنافس يكمن خاصة بين البنك الوطني الجزائري **BNA** والبنك الخارجي الجزائري **BEA** وذلك للفترة (**2003 – 2005**) إذ يمتلكان أكبر حصص سوقية من القروض الموزعة على مدى هذه الفترة، أما المرحلة الثانية فتمتد من (**2005 – 2007**) حيث نلاحظ تغير قوى المنافسة وظهور القرض الشعبي الجزائري **CPA** كمنافس للبنك الوطني الجزائري **BNA**، إذ سجل بنك **CPA** نسبة نمو معتبرة في حجم حصصه السوقية لهذه الفترة جعلته يحتل الصدارة بامتلاكه لأكبر حصة سوقية في **2007** بنسبة **22%**.

في حين يبقى بنك التنمية المحلية **BDL** بعيدا عن المنافسة فيما بين البنوك العمومية في مجال توزيع القروض أيضا، حيث نلاحظ أن حصصه السوقية ضعيفة جدا إذا ما قورنت ببقية البنوك الأخرى.

كما نلاحظ أيضا من إجمالي الحصص السوقية للبنوك فيما يخص توزيع القروض أنها سجلت انخفاضا في بداية الفترة (**2003 – 2004**) إلى **75%** ثم ارتفعت مجددا في **2005** إلى **80%** لتنخفض مرة أخرى في الفترة (**2006–2007**) إلى **77%**، مما يدل على احتمال دخول أطراف أخرى لسوق القروض البنكية من غير البنوك العمومية.

كما تبين لنا الأشكال البيانية أعلاه بشكل واضح الكمية المتبقية من القروض والتي تتوزع على باقي البنوك المنتمية للقطاع البنكي الجزائري، حيث نلاحظ زيادة هذه النسبة خاصة في **2007** بنسبة **23%**، مما يدل على انخفاض درجة التركيز في سوق الإقراض البنكي.

ب – حساب مؤشرات درجات التركيز

بالاعتماد على الجدول رقم (**3–22**) ، نقوم بحساب درجة التركيز في كل سنة من **2003** إلى **2007** من خلال استعمال مؤشر **IHH**، ويتضح لنا ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3–23): تطور درجة التركيز السوقي للقروض للفترة (2003 – 2007).

S_i^2 السنوات	2003	2004	2005	2006	2007
$S_1^2(10^{-4})$	484	400	256	361	400
$S_2^2(10^{-4})$	64	64	484	484	484
$S_3^2(10^{-4})$	625	484	400	256	289
$S_4^2(10^{-4})$	324	361	256	256	196
$S_5^2(10^{-4})$	25	36	36	25	25
$IHH = \sum (S_i^2)$	**1522**	**1345**	**1432**	**1382**	**1367**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (3–22).

ومن أجل التوضيح أكثر يمكن ترجمة معطيات الجدول في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (3–15): تطور درجة التركيز بالنسبة للقروض.

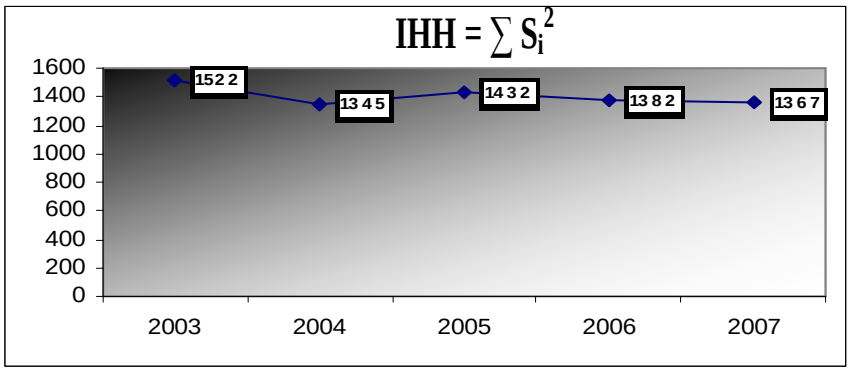

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (3 – 23)

يوضح لنا الشكل رقم (**3–16**) تطور مستويات التركيز في سوق القروض للفترة (**2003 – 2007**)، حيث نلاحظ أن مستوى التركيز السوقي بالنسبة للقروض شهد تذبذبا خلال هذه الفترة ، فقد سجل في بداية الفترة أي ما بين (**2003 – 2004**) انخفاضا وصل إلى **1297** في **2004**، ثم ارتفع في **2005** إلى **1432** لينخفض مجددا في الفترة (**2006 – 2007**) وصل إلى **1367** في .**2007**

3.2.2.4.3. النتائج المستخلصة

من خلال دراستنا للحصص السوقية ودرجات التركيز للبنوك في مجال الودائع والقروض البنكية، تمكنا من استخلاص النتائج التالية:

أ– بالنسبة للودائع:

أول ما لاحظناه فيما يخص الودائع البنكية هو استحواذ البنك الخارجي الجزائري **BEA** على أكبر جزء من الودائع مقارنة ببقية البنوك الأخرى الموجودة في العينة، وقد يعود ذلك بالأساس إلى تطور ودائع مؤسسات قطاع المحروقات بالنظر لارتفاع عوائدها.

كما لاحظنا أيضا أن مستويات التركيز في سوق الودائع هي عالية جدا حسبما يوضحه لنا تطور إجمالي الحصص السوقية للبنوك العمومية الخمس الذي شهد تزايدا واضحا، حيث وصلت هذه النسبة إلى **84%** في **2007**، ويتضح لنا ذلك أكثر من خلال ارتفاع مؤشر **IHH** الذي فاق مستوى **1800** وذلك بين **2006** و **2007**، وهذا ما يدل على أن التنافس فيما يخص الودائع منحصر فيما بين البنوك العمومية فيما بينها فقط، وأن نشاط البنوك الخاصة في هذه الفترة كان غائبا تماما، وقد يرجع ذلك إلى المشاكل التي تعرض لها كل من بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي في هذه الفترة باعتبار أنهما كانا من أنشط البنوك الخاصة في الجزائر، ضف إلى ذلك

خروج مجموعة من البنوك الخاصة من القطاع البنكي الجزائري بسبب التعديلات التي أتى بها قانون **01/04** الصادر في **04** مارس **2004**، فيما يتعلق برفع رؤوس أموال البنوك وبالتالي فقدان الثقة في البنوك الخاصة في الجزائر(*).

وبالتالي فالمنافسة في مجال الودائع البنكية في الجزائر شبه منعدمة حتى نهاية **2007** وتبقى حكرا على البنوك العمومية.

بـــ – بالنسبة للقروض

أما فيما يخص وضعية سوق القروض البنكية فهي تختلف نوعا ما عن سوق الودائع، فعلى مستوى البنوك العمومية لاحظنا نوع من التنافس فيما بينها، واستحواذ القرض الشعبي الجزائري **CPA** لحصة مهمة من إجمالي هذه القروض، حيث كان هذا البنك في الفترة **2003 – 2004** يحقق مستويات دنيا من الحصص السوقية في مجال القروض، لكن سرعان ما اكتسب ميزة تنافسية عن بقية البنوك في مجال تقديم القروض وذلك عن طريق تنويع منتجاته وخدماته (كالقروض العقارية، الاستهلاكية، فتح حسابات متنوعة، القرض الرهني، بطاقات الدفع،...) مع الإشارة أن بنك **CPA** يعتبر الرائد في هذا المجال، كما أنه يقدم العديد من بطاقات الدفع منها الذهبية، الكلاسيكية، الدولية،...إلخ.

كما لاحظنا أيضا بأن مؤشرات التركيز المرتبطة بالقروض شهدت تزايدا في الفترة (**2004 –2005**)، حيث كان مستوى التركيز في هذه الفترة معتبر، وهذا يعني أن درجة المنافسة داخل القطاع البنكي في هذه الفترة كانت ضعيفة.

ولكن في السنتين الأخيرتين من فترة الدراسة أي ما بين **2006 – 2007** لاحظنا انخفاض معتبر في مستويات التركيز، ونظرا للعلاقة العكسية بين درجات التركيز ومستوى المنافسة فإن الانخفاض في درجات التركيز تشير إلى ظهور أولى ملامح المنافسة، ويمكن أن يفسر ذلك بأن بعض البنوك الخاصة التي كانت قائمة في هذه الفترة قد بدأت تنشط بأكثر حركية وبدأت تأخذ حصصا سوقية وإن كانت ضعيفة نذكر منها الشركة الفرنسية العامة وبنك البركة، ...إلخ.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن المنافسة في سوق القروض البنكية في الجزائر ما تزال شبه غائبة حتى بعد صدور قانون النقد والقرض **10/90** وأيضا بعد التعديلات التي جاء بها الأمر **11/03**، والذي كان من المفروض أن يفتح المجال للمنافسة وتحرير الخدمات البنكية، ولكن رغم ذلك فالانخفاض الذي لاحظناه في مستويات التركيز قد يبعث بالتفاؤل ببداية ظهور المنافسة خاصة مع دخول المزيد من البنوك الخاصة إلى القطاع البنكي.

(*) أنظر الجدول رقم (3-1).

3.4.3. معوقات المنافسة في البنوك الجزائرية وسبل تطوير قدراتها التنافسية

إن أهم ما لاحظناه من خلال هذه الدراسة، هو أن حواجز الدخول إلى السوق البنكي الجزائري تقتصر فقط على الحواجز التنظيمية، أما الحواجز الأخرى فهي منعدمة تقريبا، وهذا ما يدل على احتمال دخول بنوك جديدة إلى القطاع دون عوائق، وبالتالي هناك احتمال لوجود منافسة بنكية مستقبلا.

أما بالنسبة لمستويات التركيز السوقي فقد رأينا بأنه رغم الإصلاحات والتعديلات التي قامت بها السلطات المالية الجزائرية من أجل تحرير السوق البنكي، إلا أن مستويات التركيز ما تزال عالية مما يعني أن البنوك العمومية مازالت تحتكر حصصا كبيرة من الخدمات والمنتجات البنكية، سواء ذلك في ميدان الودائع أو القروض.

إن هذا الوضع جعلنا نقف على عدة جوانب من القصور والضعف الهيكلي في النظام البنكي الجزائري والتي أثرت على شكل المنافسة، كما جعلنا نتقدم ببعض السبل التي بإمكانها أن تطور القدرات التنافسية للبنوك الجزائرية وتنشط المنافسة بينها.

1.3.4.3. معوقات المنافسة في البنوك الجزائرية

سمح لنا تحليل وضعية المنافسة على مستوى البنوك الجزائرية والتي خلصنا فيها إلى ضعف مستوى المنافسة، بالوقوف عند العديد من العوائق والصعوبات التي تقف حاجزا أمام تنشيط المنافسة في السوق البنكي الجزائري، في ظل محيط تنافسي حاد فرضته التطورات المالية العالمية السريعة في مجال الصناعة البنكية، ومن بين هذه العوائق نذكر:

1.1.3.4.3. ضعف تغطية انتشار وتوزيع البنوك

رغم التطور الحاصل في السنوات الأخيرة في اعتماد عدة بنوك أجنبية خاصة في الجزائر والتي فاق عددها ضعف عدد البنوك العمومية، إلا أنه يبقى انتشار هذه الأخيرة أكبر بكثير من انتشار البنوك الخاصة حيث وصلت شبكة البنوك العمومية **1168** وكالة سنة **2008** مقابل **191** وكالة للبنوك الخاصة، كما أن الكثافة البنكية من حيث المستوى على غرار المعايير العالمية التي تحدد لكل **10000** نسمة وكالة بنكية، فإننا نجد في الجزائر وكالة بنكية لكل **26400** نسمة[*]، وهذا الرقم بعيدا كل البعد عن المعايير العالمية، كما نجد سوء توزيع الوكالات البنكية خاصة البنوك الخاصة التي تتواجد معظمها في عواصم الولايات ذات الكثافة في النشاط الاقتصادي والتجاري وهي الوكالات الشمالية من الوطن.

2.1.3.4.3. هيكل ملكية البنوك

يتسم هيكل ملكية النظام البنكي الجزائري بالمساهمة الكبيرة للقطاع العمومي، تصاحبه سيطرة كاملة لهذا القطاع على إدارة وعمليات البنوك، وعلى الرغم من سياسة التقليل من نسبة ملكية القطاع العمومي في البنوك وتخفيف قيود الدخول إلى القطاع المالي والبنكي، إلا أن القطاع العمومي لا يزال يسيطر على حصة الأسد في النظام البنكي، حيث أنه من بين **21** بنكا مرخصا تمتلك السلطات العمومية **6** بنوك وهي الأكبر حجما.

---

[*] تم حساب هذا الرقم كما يلي: 36 مليون نسمة/ 1359 وكالة تساوي 26400 لكل وكالة بنكية.

إن بقاء هيمنة البنوك العمومية على النشاط البنكي لا يتيح الظروف المناسبة للمنافسة، وهذا ما دفع كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى التأكيد على ضرورة خوصصة البنوك العمومية، وبالفعل تم الشروع في طرح فكرة خوصصة أول بنك عمومي وهو القرض الشعبي الجزائري **CPA** منذ سنة **2001**، إلا أن العملية لم تكلل بالنجاح بسبب الوضعية المالية للبنك وثقل محفظته بالقروض المتعثرة من جهة، ومن جهة أخرى بسبب محدودية نسبة ملكية الطرف الأجنبي التي حددت بـــ **49%** فقط، وهذا ما أعتبر عائقا أمام الشركاء الأجانب الأمر الذي دفع بالسلطات المالية بالجزائر بالتخلي عن هذا الشرط والإعلان أنه بإمكان تملك الطرف الأجنبي أكثر من **50%** من رأس مال البنوك العمومية المطروحة للخوصصة[311]، كما تم إبداء الرغبة في خوصصة بنك التنمية المحلية **BDL** والبنك الوطني الجزائري **BNA**، لكن يبقى هذا مجرد مشروع في الوقت الراهن، خاصة إثر الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري **2007**) والتي غيرت مسار الخوصصة في الجزائر إلى عدمه.

3.1.3.4.3. التركز في نشاط البنوك

إن التركز في النشاط البنكي يمثل الميزة الأساسية للنظام البنكي الجزائري، حيث تمتلك البنوك الستة التابعة للدولة أكثر من **90%** من إجمالي الأصول المصرفية، وتبين هذه النسبة المرتفعة مدى محدودية ممارسة المنافسة في النظام البنكي الجزائري وما يترتب عن ذلك من انعكاسات سلبية على الأداء الفعال للبنوك وترقية الصناعة البنكية، أضف إلى ذلك فإن هيمنة البنوك العمومية الستة على النشاط البنكي ليس مرده أن وضعيتها المالية والتسييرية والتنظيمية توحي بالاطمئنان، وأنها قادرة على التحكم في التسيير والوصول إلى مختلف شرائح السوق على أساس تنافسي، بل مرده ضعف ونقص احترافية البنوك الخاصة المحلية والأجنبية على خدمة قطاعات محدودة أو مرده أيضا فقدان ثقة المتعاملين مع القطاع البنكي الخاص لاسيما بعد أزمة بنكي الخليفة والبنك التجاري والصناعي[312].

4.1.3.4.3. تجزئة النشاط البنكي

لقد نجم عن السياسة الاقتصادية المنتهجة في الجزائر والتي ترتكز على تخصيص الموارد المالية حسب خطط محددة مسبقا، لتشمل مختلف ميادين النشاط الاقتصادي لتحقيق التنمية الشاملة، نوعا من التخصص في النشاط البنكي، حيث نجد البنوك العمومية يرتكز نشاطها في تمويل المؤسسات والاستثمارات التنموية للدولة والتي تعتبر غالبا ذات رأس مال ضخم ومردودية ضعيفة، بينما نجد البنوك الخاصة يرتكز نشاطها في تمويل عمليات التجارة الخارجية الخاصة بالبلدان التابعة لها أو تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأسر، وعادة ما تكون هذه النشاطات قصيرة المدى أي لا تساهم في عمليات التنمية كما أنها ذات مداخيل مرتفعة وسريعة، وقد انبثق عن ذلك تجزئة النشاط البنكي وما ينجم عنه من عدم العمل بآلية جوهرية يعتبر بمثابة محرك للنشاط البنكي ألا وهي المنافسة في السوق البنكي وكذلك قلة وانعدام الحوافز للمؤسسات لتوزيع محافظها المالية.

---

[311] وزير المالية مراد مدلسي، **جريدة الخبر**، العدد 4301، الصادر بتاريخ 20 سبتمبر 2005، ص09.

[312] بريش عبد القادر، **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، مرجع سبق ذكره، ص88.

5.1.3.4.3. ضعف قاعدة رأسمال البنوك الجزائرية

تتسم وحدات النظام البنكي الجزائري بصغر حجم رأس مالها فأول بنك عمومي جزائري من حيث رأس المال وهو بنك **BNA** لا يتعدى رأسماله **554** مليون دولار أمريكي في حين نجد رأس مال البنوك في العالم يعد بملايير الدولارات، ورغم قرار السلطة الجزائرية برفع رأسمال البنوك العاملة في السوق البنكي الجزائري بموجب القانون **04– 01** الصادر عن بنك الجزائر والقاضي برفع رأسمال البنوك إلى **2.5** مليار دينار بالنسبة للبنوك و**500** مليون دينار بالنسبة للمؤسسات المالية، غير أن الوضع لم يكن له تأثير يذكر على حجم رأس المال بالنسبة للبنوك العمومية، وتبقى بعيدة عن المعايير العالمية، بل بعيدة كل البعد عن حجم رأس المال بالنسبة للبنوك في المنطقة المغاربية والعربية، أما بالنسبة للبنوك الخاصة وخاصة برأس مال وطني فلم تستطع استيفاء الحد الأدنى وخرجت من السوق[313] كما أشرنا إلى ذلك سلفا.

إن ضعف حجم رأس المال بالبنوك الجزائرية يحرمها من تنويع خدماتها ومنتجاتها والقدرة على خلق الائتمان الطويل الأجل والكبير الحجم، ومن هنا تأتي ضرورة تشجيع عمليات الدمج التي ستمكن البنوك من الاستفادة من وفورات الحجم المتأتية عن ذلك.

أضف إلى ذلك ضعف وقلة استخدام التكنولوجيا وسيطرة نمط الصيرفة التقليدية على عمل البنوك الجزائرية والمتمثلة في جلب الودائع ومنح القروض.

إن هذه النقاط سالفة الذكر تعد تحديات بالنسبة للبنوك الجزائرية والتي تستوجب إصلاحات مالية وتبني استراتيجيات مستعجلة لمواجهتها، في ظل تطورات البيئة المالية المعاصرة والتي سمتها الأساسية اشتداد المنافسة.

2.3.4.3. سبل تطوير القدرات التنافسية في البنوك الجزائرية

رغم الإصلاحات المجسدة في قانون النقد والقرض وتعديلاته إلا أن نتائج هذه الإصلاحات اتسمت بالطابع التشريعي و لم تكن لها انعكاسات ايجابية في تحسين أداء البنوك الجزائرية، و لم تمكن من إرساء منظومة بنكية قادرة على توفير مناخ تنافسي بين البنوك من أجل تنويع الخدمات المصرفية وتحقيق إشباع العملاء، وبالتالي فالبنوك الجزائرية ما زالت تحتاج إلى إصلاحات أخرى تمكنها من تطوير قدراتها التنافسية والصمود أمام المنافسة العالمية، وذاك من خلال:

1.2.3.4.3. مواصلة الإصلاحات البنكية

تعتبر عملية الإصلاح عموما متواصلة ودائمة، غير محددة بزمان ومكان معين، ومنه فعملية إصلاح النظام البنكي الجزائري الحالي هي عملية متجددة وغير منتهية، فطالما أن المجال المصرفي على المستوى العالمي يتطور باستمرار فلابد للبنوك الجزائرية مواكبة هذا التطور بعملية إصلاح دائمة تماشيا مع التغيرات الجديدة، كما يجب أن تأخذ هذه الإصلاحات بعين الاعتبار التحديات الداخلية والخارجية التي تؤثر في عمل البنوك، وكذا في توفير

[313] بريش عبد القادر، **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، مرجع سبق ذكره، ص91.

الشروط الكفيلة بضمان نجاح عمليات الإصلاح وتحقيق الأهداف المسطرة من خلالها، ويمكن أن يتجدد هذا الإصلاح بالارتكاز على المحاور التالية:

* **إعادة بعث وتنشيط السوق المالي:** حيث لابد أن تتبع عملية الإصلاح البنكي إصلاح للسوق المالي، وهذا للدور المكمل الذي تلعبه السوق المالية في مجال التمويل ومنافسة البنوك في هذا المجال.

* **تعزيز استقلالية ودور البنك المركزي:** حيث لابد أن لا تغفل في جانب الإصلاحات عن الدور الفعال للبنك المركزي باعتباره المسؤول الأول عن السياسة النقدية للدولة، وبالتالي فوجوده بشكل قوي يعتبر من أهم دعائم إصلاح النظام البنكي وتحديثه وتأمين المنافسة السليمة ضمنه وذلك من خلال[314]:

– تهيئة المناخ التشريعي بما يتماشى ومستجدات الساحة المالية الدولية خاصة في ظل العولمة والتحرير الاقتصادي العالمي؛

– تأمين الشفافية في العمليات التمويلية وأداء القطاع البنكي؛

– حث الجهاز البنكي على تطوير خدماته وإنشاء شركات مالية متخصصة في بعض تلك الخدمات مثل التمويل التأجير التأجيري؛

– تدعيم قواعد المخاطر والمراجعة وتوحيدها وفق المعايير العالمية.

ولعل ما قامت به السلطات الجزائرية من خلال تعديل قانون النقد والقرض بالأمر **11/03** يصب في هذا الاتجاه، وذلك بغية تفعيل دور الدولة والبنك المركزي في مراقبة النشط المصرفي والمحافظة على سلامته واستقراره خاصة على وقع أزمة بنكي الخليفة والبنك التجاري والصناعي.

* **تجديد التشريعات البنكية والقواعد الحذرة؛** حتى تنسجم مع التطبيقات الدولية التي حددتها مقررات لجنة بازل.

* **إصلاح الجانب المحاسبي للبنوك،** بما يتلاءم واقتصاد السوق.

2.2.3.4.3. اصلاح آليات تسيير البنوك

نظرا للنقائص التي لا تزال تميز أداء البنوك الجزائرية في جانب التسيير الأمر الذي لم يسمح لها بمواكبة التطورات المالية الحديثة من جهة، ومن جهة أخرى لم يسمح لها بتنشيط المنافسة فيما بينها وزيادة قدراتها التنافسية، ولتحسين أداء البنوك الجزائرية من المهم التركيز على العناصر التالية:

* **تطوير وتنويع الخدمات البنكية:** في ظل المنافسة المحتدمة التي أصبحت تواجهها البنوك ليس فقط من قبل البنوك المنافسة ولكن من قبل المؤسسات المالية غير المصرفية الأخرى لا سيما بعد موجة التحرر والتطورات المالية العالمية التي سادت الفترة المعاصرة، فقد أصبحت البنوك مطالبة بتطوير خدماتها وتقديم خدمات جديدة لضمان بقائها على الساحة المصرفية العالمية.

---

[314] جورج قرم، **قضية استقلال المصرف المركزي والشفافية**، (2005/02/26) عن الموقع:
www.georgescorm.com, consulté le : 22/09/1010

وفي هذا الإطار تحاول البنوك الجزائرية جاهدة تطوير خدماتها وذلك إما من خلال إدخال تغييرات على أحد خصائصها الأساسية سواء الظاهرية، الضمنية أو الخارجية، وقد قامت بإتباع هذه التقنية من خلال تغييرات على دفاتر الادخار التي تقدمها، ويعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أهم البنوك التي حققت نجاحا في إتباع هذه التقنية، وذلك بتقديم خدمة دفتر ادخار الأشبال، ويهدف البنك من خلالها إلى تدريب الصغار على الادخار في بداية حياتهم وزرع الثقافة البنكية فيهم، مما يضمن لهم الحصول على متعاملين مستقبليين[315].

وفي إطار تحول البنوك العمومية الجزائرية إلى بنوك سوق، أصبح بإمكان أي بنك إصدار خدمات جديدة وتكييفها مع نشاطه أو الاحتفاظ بها على وضعيتها، ومن أمثلة هذه الخدمات: القرض الايجاري، البيع بالإيجار، قروض الاستثمار، بالإضافة إلى استخدام الخدمة الشخصية أو الذاتية للعملاء وذلك من خلال تجسيد مفهوم البنك الجالس Banque Assise.

ورغم هذه المجهودات التي تسعى لها البنوك الجزائرية لتطوير خدماتها أو تقديم خدمات جديدة إلا أنها تخطو بخطى بطيئة جدا، وإزاء هذا الوضع لابد من المزيد من المجهودات في سبيل تطوير خدماتها البنكية وتنويعها، وأن تدرس جيدا الخدمات التي تقدمها والتي يجب أن تتماشى مع الثقافة البنكية التي يتسم بها أفراد المجتمع لوجود تفاوت كبير بين تقديم منتوج وإمكانية تقبل هذا المنتوج على أرض الواقع.

كما يجب عليها تحسين أداء الخدمات القائمة فعلا قبل طرح خدمات جديدة وذلك لتعزيز ثقة العملاء في خدمات البنك.

* **مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية في العمل المصرفي:** في ظل التزايد المستمر لاستخدام التكنولوجيا والتنافس عليها من قبل البنوك، فقد أصبحت البنوك الجزائرية مطالبة ببذل المزيد من الجهود لتدعيم قدراتها التنافسية لا سيما مع دخول الشراكة مع الاتحاد الأوربي حيز التنفيذ – ابتداء من سبتمبر **2005** – والانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة واتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية "**GATS**" وما ستواجهه البنوك الجزائرية من منافسة شرسة من قبل البنوك الأجنبية، حتى أضحت قدرتها على الصمود في مواجهة هذه التحديات أمرا مرهونا بنجاحها في الاعتماد على تقنية المعلومات كأحد ركائز اتخاذ القرار ومدى استفادتها من ثورة العلم والتكنولوجيا لرفع مستوى الأداء.

ومن بين أهم المحاور التي تتبناها الجزائر لتعظيم استفادتها من التطبيقات التكنولوجية الحديثة في العمل المصرفي[316]:

– زيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات باعتباره أهم الأسلحة التي تحرص البنوك على اقتنائها أمام تحديات المنافسة وتقديم خدمات مصرفية متطورة، وأن تضطلع الدولة بمهمة التحديث التكنولوجي للبنوك العمومية في المرحلة الراهنة خاصة في ظل الرخاء المالي المحقق حاليا والناتج عن ارتفاع أسعار النفط؛

58 **BADR – INFO**, revue éditée par la BADR, N^0: 1, Janvier 2002, P : 30.

316 بريش عبد القادر، **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، مرجع سبق ذكره، ص295.

– ضرورة التوسع في استخدام النقود الالكترونية وتعميم خدمات الصراف الآلي **ATM** والتوسع في استخدام البطاقات البنكية كأداة للسحب والائتمان، ومنح الحوافز للأفراد حاملي البطاقات والتجار الذين يقبلون التعامل بالبطاقات البنكية، بالإضافة إلى تقديم خدمات متنوعة مثل تسجيل أوامر الدفع الالكترونية التي يطلبها العملاء لتسوية معاملاتهم المالية والتجارية؛

– إصدار القوانين والتشريعات الخاصة بالعمليات المصرفية الالكترونية كالقانون الخاص بالتوظيف الالكتروني، القوانين التي تنظم التجارة الالكترونية، وتكييف القوانين السارية مع تطور المعاملات المصرفية الالكترونية لمنع تزوير البطاقات البنكية والدخول إلى الحسابات الشخصية وقرصنة وتخريب المواقع الالكترونية.

وتعمل الجزائر حاليا على تدارك الفجوة التكنولوجية بهدف تحديث وعصرنة نظام الدفع كما أشار إلى ذلك منسق البعثة الاقتصادية الفرنسية السيد:" Pierre Morlivin " أنه بالرغم من وجود نوع من السبات إلا أننا نلاحظ نوع من التحديث، وأكد بأن جميع البنوك العمومية الجزائرية قد أعلنت عن مناقصات من أجل الحصول على معدات وتجهيزات الكترونية[317].

ورغم الجهود المبذولة من طرف البنوك الجزائرية لملاحقة التطورات التكنولوجية في مجال الصناعة المصرفية، كاقتناء أحدث التجهيزات والحواسيب والأنظمة الآلية كنظام **DELTA** [318]، إلا أنه مازال الكثير ما يجب عمله من طرف البنوك الجزائرية في هذا المجال للوصول إلى المستويات العالمية في مجال استخدام التكنولوجيا المصرفية.

– **الارتقاء بالعنصر البشري:** بدأت الجزائر في الفترة الأخيرة تولي عناية خاصة بتأهيل وتكوين الموظفين البنكيين بغض النظر عن اختلاف المناصب التي يستغلونها، وذلك بعد تيقنها أنه لن يتم تحسين نوعية وأداء خدماتها البنكية دون تحسين العناصر البشرية التي تتفاعل مباشرة مع العملاء، ورغم ذلك ما يزال مستوى التأهيل البشري في البنوك الجزائرية ضعيفا مقارنة بالبنوك العالمية، حيث تشير بعض الإحصائيات أن نسبة إنفاق هذه البنوك على التكوين لا يتعدى **5%** من الكتلة الأجرية في حين نجد النسبة المعيارية العالمية في حدود **15%**[319].

وعليه فإن التحدي لا يزال قائما أمامها (البنوك الجزائرية) الأمر الذي يجب تداركه إذا أرادت تعزيز قدراتها التنافسية وضمان بقائها في السوق، وفي ظروف المنافسة القادمة من طرف البنوك الأجنبية، وفي هذا الإطار فهي ملزمة بتبني عدد من الاستراتيجيات المتكاملة للوصول إلى نموذج "المصرفي الفعال" نذكر منها ما يلي:

– الاستعانة بأحد بيوت الخبرة العالمية أو البنوك الكبرى لتدريس الكوادر المصرفيين على استخدام تكنولوجيا الصناعة المصرفية وأدوات العصر الحديث مثل الانترنيت والسويفت **SWIFT** وغيرها[320]؛

– الرفع من كفاءة العاملين بإعطاء الأولوية في التوظيف لخرجي الجامعات ضمن التخصصات المالية والبنكية باعتبارهم أكثر إلماما واطلاعا على الجوانب النظرية المتعلقة بأعمال البنوك؛

---

[317] بلقاسم عجاج، **جريدة الشروق اليومي**، العدد 1504، الصادرة بتاريخ 9 أكتوبر 2005، ص06.

61 Revue convergence, revue éditée par la BEA, N^0: 11, Novembre 2003.

[319] السيد عبد الرحمان بن خالفة، رئيس الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية، **جريدة الخبر**، العدد4305 ، الصادر بتاريخ 24 سبتمبر 2005، ص 03.

[320] بنك مصر، أوراق بنك مصر البحثية، **دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير الخدمات المصرفية**، العدد 4، 1998، ص 19.

– تشجيع العمال على إجراء دراسات وتقديم المقترحات لتحسين وضعية البنك وذلك بتوفير الحوافز المادية وكذلك الترقية لوظائف أعلى؛

– إرسال موظفي البنوك لبعثات تدريسية في الخارج لاستيعاب التكنولوجيا المستخدمة في البنوك العالمية وطرق التعامل معها وكيفية تطبيقها في الجزائر؛

– ترسيخ بعض المفاهيم المتطورة لدى موظفي البنوك التي تتعلق بأهمية الابتكار والإبداع ومواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة، وتطوير المنتجات المصرفية والمبادرة لكسب عملاء جدد مع التحرر من القيود الروتينية التي تعرقل سير العمل.

3.2.3.4.3. إصلاح الجانب التنظيمي للبنوك

بالإضافة إلى حاجة النظام البنكي الجزائري إلى إصلاح في جانبه العملي فإنه بحاجة كذلك إلى إصلاح هياكله ونمط تنظيمه الحالي، وفي هذا الجانب يمكن ذكر بعض الاستراتيجيات المهمة والملائمة في عملية الإصلاح، وهي:

* **خوصصة البنوك العمومية:** تعتبر خوصصة البنوك العمومية نقطة إستراتيجية في إصلاح النظام البنكي الجزائري، حيث تؤكد التجارب التي حدثت في كثير من الدول العربية كدول الخليج ومصر وغيرها، أن هذه العملية قد أتاحت قدرا كبيرا من توسيع المنافسة بين البنوك العمومية ونظيرتها الخاصة بعد رفع كفاءة الأولى سواء من خلال خوصصتها كليا أو جزئيا أو خوصصة الإدارة(*)، وقد انتبهت الجزائر مؤخرا إلى هذه الإستراتيجية وذلك بناءا على التقرير الذي قدم صندوق النقد الدولي في تقييمه للوضع المالي والبنكي الجزائري وبطلب من الجزائر وذلك خلال أواخر سنة **2002** والذي دعا إلى ضرورة خوصصة البنوك العمومية الجزائرية في المدى المتوسط[321].

وقد استجابت الجزائر إلى مقترحات خبراء الصندوق النقد الدولي من خلال مناقشة مشروع خوصصة ثلاث بنوك جزائرية وهي القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، والبنك الوطني الجزائري، مع استبعاد بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، البنك الخارجي الجزائري، حيث أن كل بنك من البنوك الثلاثة الأخيرة تتعامل مع قطاع استراتيجي خاص ومختلف ومتمكن من السوق الذي يتعامل فيه[322]، وفي هذا السياق قامت السلطات المالية الجزائرية بإخضاع هذه البنوك لإعادة هيكلة تضمن عدم التخلي عنها بأثمان بخسة وذلك بالقضاء على الديون المشكوك فيها، وأيضا إعادة رسملة البنوك والتي كلفت الجزائر حوالي **1400** مليار دينار. ورغم هذه الجهود فقد تم التخلي عن مشروع خوصصة البنوك حاليا وذلك بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة **2008**.

وباعتبار أن عملية الخوصصة حساسة ليس بالعملية بحد ذاتها بقدر ما يتعلق بكيفية إتمامها ومباشرتها، حيث يجب مراعاة عدة نقاط ومن أهمها نذكر:

– إلى أي مدى يمكن أن يمتلك شخص واحد من رأسمال البنك؛

(*) تم الإشارة إلى أساليب الخوصصة في الفصل الثاني.

64 **Le FMI suggère la privatisation des banques en algerie**, 25/mai 2004, a partir du site d'internete : wwww.algerie-dz.com/article 733.html, consulté le : 15/10/2010.

65 Riad Halim**, Privatisation de CPA**, EL Mojahid, N^0 : , le : 31/10/2005.

– ما حجم الشريحة المناسبة التي تطرح للخوصصة؛

– كي تبقى الدولة مسيطرة ومراقبة للنظام البنكي لتفادي الأزمات المالية خصوصا وأن رأس المال الأجنبي لا يهمه سوى الربح.

والأهم من هذا كله هل سيتمكن المستثمر المرتقب من إفادة البنك بالخبرة والتقنيات الحديثة التي تمكن من رفع كفاءته وتعزيز قدراته التنافسية بالقدر المطلوب.

* **إعادة هيكلة النظام البنكي الجزائري:** عن طريق تشجيع عمليات الاندماج بين البنوك وخاصة الصغيرة منها، لإنشاء وحدات مصرفية كبيرة تمكنها من تقديم خدمات مصرفية متنوعة ومتكاملة وبتكلفة تنافسية.

ويشير الواقع عدم تسجيل الجزائر إلى أية حالة اندماج من قبل البنوك على الرغم من وجود عدد معتبر من البنوك العمومية والبنوك الخاصة، ومن أجل تحقيق هذا الغرض نقدم بعض الاقتراحات التي من شأنها أن تساعد النظام البنكي الجزائري في عملية الاندماج بصفة خاصة وبالتالي تعزيز قدراته التنافسية[323]:

– تدعيم خوصصة البنوك تحت ضوابط صارمة تحددها السلطات المعنية والمتمثلة في البنك المركزي؛

– ضرورة الاهتمام بتقوية قاعدة رأس مال البنوك الخاصة وزيادة حجم أصولها وهو ما يمكن أن يتحقق من خلال الاندماج؛

– السماح بدخول مؤسسات مالية غير مصرفية في مجال الخدمات المصرفية لمنافسة البنوك التقليدية مما ينعكس ذلك على تطوير الجهاز المصرفي بصفة عامة وخلق ديناميكية بين النوعين؛

– القيام بدراسة وتحضير جدي لها قبل مباشرتها (عمليات الاندماج) حيث يجب مراعاة عدم التركز الذي يخنق روح المنافسة والابتكار من خلال التسعير الاحتكاري؛

– تدعيم أسس الرقابة والإشراف ومنح حوافز لتشجيع عمليات الاندماج سواء كانت حوافز ضريبية أو غيرها.

* **زيادة التنافس بين البنوك:** عن طريق فتح المجال لبنوك جديدة سواء كانت محلية أو أجنبية، خاصة وأن الساحة المصرفية الجزائرية لا تزال بحاجة إلى المزيد من البنوك بالنظر إلى ضعف تغطية البنوك على المستوى المتواضع للكثافة المصرفية، بالإضافة إلى سن القوانين والتشريعات الكفيلة بالقضاء على الاحتكار وتنظيم النشاط المصرفي على أساس تنافسي.

كل هذه النقاط سالفة الذكر تصب في صميم برنامج تحديث وعصرنة النظام البنكي الجزائري، والذي يجب مباشرتها حتى تتمكن البنوك الجزائرية من تطوير قدراتها التنافسية، ومواجهة التحديات المالية العالمية المعاصرة.

---

[323] بوعزوز عمار، دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 146.

5.3. خلاصة الفصل

عملت السلطات الجزائرية جاهدة منذ الاستقلال على تطوير وتحديث النظام البنكي الجزائري لمواكبة التطورات والتحولات المالية العالمية، وهذا من خلال إجرائها للعديد من الإصلاحات والتعديلات، وخاصة تلك الإصلاحات التي تزامنت مع دخول الجزائر مرحلة اقتصاد السوق، والتي كان الهدف منها تحرير النشاط البنكي وفتح مجال المنافسة أمام البنوك، حيث حققت إصلاحات قانون النقد والقرض **10/90** وما تبعها من تعديلات عدة انجازات تمثلت أساسا في تأسيس محيط بنكي ومالي جديد يتماشى أكثر مع تحرير الاقتصاد وقواعد ومعايير العمل المصرفي مع المستوى العالمي، إذ منح لبنك الجزائر السلطة النقدية الحقيقية بتحديد الإطار العام لقواعد المنافسة وسمح للبنوك بالمقابل النشاط والعمل وفق معايير اقتصاد السوق، ومنذ صدور هذا القانون حدث تنوعا كبيرا على مستوى القطاع البنكي من حيث عدد وطبيعة البنوك الناشطة فيه، بالإضافة إلى العمل البنكي المرتكز على الرشادة الاقتصادية والطابع التجاري والمنافسة إل حد ما، كما أصبح العمل المصرفي يتم في إطار المراقبة وتحمل الخطر وتجسد ذلك بإنشاء اللجنة البنكية التي تسهر على حسن سير وتطبيق واحترام التشريعات والقوانين البنكية ومنها القوانين الاحترازية.

ولكن من خلال تحليلنا لوضعية المنافسة على مستوى البنوك الجزائرية وباستعمال نموذج **SCP** وذلك في مجال القروض والودائع البنكية، وجدنا أنه رغم الإصلاحات البنكية في الجزائر ورغم انعدام حواجز الدخول إلى السوق البنكي الجزائري عدا الحواجز القانونية ،إلا أن مستويات التركيز ما تزال عالية جدا مما يعني أن البنوك العمومية ما زالت تحتكر حصصا كبيرة من الخدمات والمنتجات البنكية سواء كان ذلك في ميدان القروض أو الودائع، وهذا ما يدل على ضعف المنافسة في البنوك الجزائرية ومحدوديتها.

وإجمالا لما سبق فإن الإصلاحات البنكية في الجزائر وخاصة التي تجسدت في قانون النقد والقرض وما تبعها من تعديلات اتسمت بالطابع التشريعي و لم تمكن من إرساء الطابع التنافسي بين البنوك، وبالتالي فالبنوك الجزائرية ما تزال تحتاج إلى إصلاحات أخرى وأن تعمل على محور تحديث وعصرنة النظام البنكي الجزائري، وذلك بتعميم استخدام تكنولوجيا الصناعة المصرفية في البنوك الجزائرية وعصرنة أساليب التسيير وفن إدارة المخاطر التي تميز النشاط البنكي الجزائري، حتى يتوفر فيها الجو التنافسي الذي يساعدها على تطوير قدراتها التنافسية، ومن ثم مواجهة البنوك العالمية الكبرى خاصة في ظل الاندماجات المتزايدة والتطورات التكنولوجية المتسارعة.

الخاتمة

تشيـــر الكثير من التطورات والانعكاسات الخاصة بالمتغيرات المالية العالمية أن لها تأثيرا واسعا على الأنظمة البنكيـــة فـــي أي دولـــة من العالم، الأمـــر الذي أدخلها في تحديات كبيرة من أجل التكيف معها ومواكبتها.

ولعل مـــن أخطر هـــذه التحديات بروز المنافسة كحقيقة أساسية تحدد نجاح أو فشل البنوك، ومن هنا أصبحت المنافسة العالمية بيـــن البنوك والمؤسسات المالية وحتى المؤسسات غير المالية واقعـــا لا يمكن تجاهله فـــي ظل هذه التحديات التـــي أفرزتها التغيرات المالية المعاصرة، وهو مـــا وضعها أمام ضرورة اعتمـــاد استراتيجيات مواجهة قائمة على توظيف الأدوات والسياسات الأقدر على تعظيم الآثار الايجابية للمنافسة وتخفيف السلبية منها إلى الحد الممكن.

وقـــد حاولنا مـــن خلال هذا البحث الإحاطة بإحدى أكبر التحديات التي تواجه البنوك التجارية في أداء الدور المنوط بها فـــي ظل هذه التغيرات المالية المعاصرة، مـــن خـــلال تسليط الضوء علـــى المنافسة البنكية، والتركيز علـــى معرفة مدى تأثيرها على أداء البنوك التجارية وعن إمكانية وضع استراتيجيات مناسبة لمواجهة تحديات هذه المنافسة، وأيضا حول واقـــع المنافسة في البنوك الجزائرية خاصة في ظل الإصلاحات التي شهدتها المنظومة البنكية في الجزائر، والتـــي كانت تهدف إلى تحرير السوق البنكي وفتح مجال المنافسة فيه.

وإجابة على إشكالية البحث وأهم التساؤلات، قمنا بتقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول، قدمنا من خلالها التحديات التي تواجه البنوك التجارية في ظل المستجدات المالية المعاصرة، ثم تطرقنا إلى المنافسة البنكية وتبيان الاستراتيجيات المناسبة لمواجهتها، وفي الأخير عملنا على تحليل المنافسة في البنوك الجزائرية.

كما تمكنا عبر فصول البحث المختلفة، الوصول إلى مجموعة من النتائج التي تؤكد أو تنفي الفرضيات المقترحة في بداية البحث، والتي على أساسها يمكن تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات التي نعتقد أنها هامة ومفيدة، وأخيرا نقدم أفاق البحث باقتراح بعض المواضيع المرتبطة بجوانب لم نتعرض لها، والتي قد تكون أرضية لبحوث مستقبلية.

1. نتائج البحث

لقد توصلنا من خلال بحثنا إلى العديد من النتائج وفق سياق معرفي ومنهجي مترابط مع الإشكالية محل الدراسة، تلك النتائج نقدمها بشكل نتأكد معه من مدى صحة الفرضيات المقدمة سابقا.

ضمن تحليلنا في الفصل الأول المرتكز على تحديد مستجدات البيئة المالية المعاصرة والتحديات التي باتت تواجه البنوك التجارية جراء هذه المستجدات، وبالموازاة مع اختبار صحة الفرضية الأولى التالية: (**تندرج المنافسة ضمن التحديات التي باتت تواجه البنوك التجارية والتي فرضتها التحولات المالية المعاصرة**)، توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ شهدت الصناعة المصرفية تحولات جذرية فـــي الأداء، الممارسات والسياسات التـــي تنتهجها البنوك، وكان هذا التحول نتيجة لمجموعة مـــن العوامل التي لا تـــزال تأثيراتها واضحة علـــى توجهات البنوك الحالية والمستقبلية،
- ✓ عرفت البنوك في فترة الثمانينات أنواع مختلفة من المنافسة سواء فيما بينها أو بينـــها وبين أصناف أخرى مـــن المؤسسات والشركات، إلا أن تزايـــد العولمة واتفاقية تحرير تجارة الخدمات المـــالية والمصرفية

مـــن القيود أدى إلى اشتداد المنافسة بين الأسواق المصرفية، كما تعمقت هذه المنافسة بدخول مؤسسات مالية وغير مالية بقوة خاصة في أسواق الخدمات المالية وسعيها لتقديم بدائل تمويلية وخدمات متنوعة وعلى نحو متكامل.

- ✓ لقد اتخذت المنافسة بين البنوك ثلاث اتجاهات تنافسية رئيسية:
  - المنافسة بين البنوك التجارية محليا وعالميا؛
  - المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى؛
  - المنافسة بين البنوك والمؤسسات غير المالية على تقديم الخدمات المالية.

ومن هذا المنطلق، فقد أصبحت ديناميكية المنافسة الحرة وما تفرضه مـــن متطلبات حركية في القرار البنكي، تمثل أحد التحديات الأساسية المماثلة أمام البنوك اليوم، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

كما قمنا في الفصل الثاني بالتعرف على المنافسة البنكية والأدوات المستعملة للتنافس بين البنوك وأيضا القوى المؤثرة فيها، مع اختبار مدى صحة الفرضية الثانية: (**المنافسة البنكية كانت مصاحبة للعديد من المخاطر والآثار السلبية خاصة على البنوك الصغيرة**)، حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ تعتبر المنافسة ميزة تؤدي إلى الأداء المتميز والأرباح المتميزة للبنوك الهادفة للربح، فوجود جو من المنافسة بين البنوك يساهم بشكل كبير في نمو وتطور هذه الأخيرة بالشكل السريع والفعال، حيث يدفعها ذلك إلى تقديم أفضل وأجود الخدمات البنكية لجلب أكبر قدر ممكن من العملاء، وبالتالي فإن ذلك يؤدي إلى :
  - زيادة كفاءة البنوك بأداء أدوارها؛
  - تحسين الإدارة، تخفيض التكاليف والعمولات؛
  - تحسين جودة الخدمات.
- ✓ كما يمكن أن تكون للمنافسة في المقابل أثارا سلبية على أداء البنوك، حيث لم تعد المنافسة التي تواجهها البنوك من دولة ما منافسة محلية، تقتصر فقط على منافسة المحليين في السوق الداخلي، بل أصبحت عالميا نظرا لما تقتضيه مستجدات البيئة المالية المعاصرة من ضرورة فتح أسواق الخدمات المالية وما يتبعها من تصاعد حدة المنافسة، الأمر الذي يفرض على البنوك الكثير من الأعباء والتحديات المتمثلة في ضرورة العمل المتواصل على تطوير خدماتها ومنتجاتها وتقوية مركزها المالي ورفع مستوى جودة أصولها وإدخال تقنيات حديثة وغيره، مما يجبر البنوك على التخلص من قواعد الحيطة والحرص التي يحملها العمل المصرفي السليم، كأن تتجه نحو توظيفات مربحة ظاهريا لكنها تحوي العديد من المخاطر وهذا من أجل تعويض المصاريف التي فرضتها المنافسة بين البنوك.

وبناءا على هذه النتائج، يتبين لنا أن الضغوط التنافسية المتزايدة التي تشهدها البيئة المالية المعاصرة، يمكن أن تؤثر سلبا خاصة على الكيانات المصرفية الضعيفة والبنوك الصغيرة، حيث لا تستطيع هذه الأخيرة الصمود والبقاء في السوق نظرا لمحدودية إمكانياتها وخدماتها، وضيق مستوى أدائها، وبالتالي عدم قدرتها على منافسة البنوك العالمية، التـــي تتميز بقدرتها وجودة وتنوع خدماتـــها الإدارية وقدراتها التسويقية، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

ولاختبار مدى صحة الفرضية الثالثة: (**هناك العديد من الخيارات الإستراتيجية التي يمكن للبنوك التجارية تبنيها لمواجهة تحديات المنافسة وزيادة قدراتها التنافسية)**، عرضنا من خلال نفس الفصل مجموعة من الاستراتيجيات التي يمكن للبنوك تبنيها لمواجهة تحديات المنافسة وزيادة قدراتها التنافسية، ومن خلالها توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ لمواجهة تحديات المنافسة أصبح من الضروري على البنوك التجارية الاتجاه للعمل بفلسفة الصيرفة الشاملة، وما ينجم عنها من تشجيع للبنوك على مختلف النشاطات البنكية الاستثمارية والمالية؛
- ✓ كما يعد الاندماج بين البنوك من الخيارات الإستراتيجية التي تمكنها من تعزيز وتقوية مراكزها المالية، كما تتيح لها الاستفادة من وفورات الحجم وتكوين وحدات أقوى وأكثر فاعلية؛
- ✓ ضرورة خوصصة البنوك العمومية، حيث تعتبر الخوصصة نقطة إستراتيجية في إصلاح أي منظومة بنكية لما تحققه من زيادة في كفاءة النظام البنكي وتوسع دائرة المنافسة وتفعيلها؛
- ✓ أصبح من الضروري سعي البنوك إلى تقديم جملة من الخدمات المصرفية والمالية المتكاملة والمتنوعة بتقنية متطورة وتكاليف منخفضة وجودة عالية، والالتزام بالمعايير العالمية بمـــا يضمن لها تحسين أدائها التنافسي ضمن محيطها وصنع المزايا التنافسية الخاصة بها.

تؤكد هذه النتائج أن تحديات المنافسة التي تميز عالم الصناعة البنكية اليوم، دفعت البنوك إلى استحداث آليات وتبني استراتيجيات عملية تنافسية تسمح لها بالاستفادة من ايجابيات المنافسة والتقليل من سلبياتها، مـــع ضمان التواجد على الساحة المالية المعاصرة، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

وبتحليلنا لوضعية المنافسة على مستوى البنوك الجزائرية ضمن الفصل الثالث، عملنا على اختبار مدى صحة الفرضية الرابعة التالية: (**سمحت الإصلاحات البنكية فـــي الجزائر في جانبها التشريعي والتنظيمي بظهور بوادر المنافسة بين البنوك الجزائرية)**، وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ شهد النظام البنكي الجزائري منذ الاستقلال عدة إصلاحات، هدفت أولاها إلى استعادة السيادة الوطنية على القطاع البنكي الجزائري، ثم جاءت إصلاحات أخرى لتغير اتجاه القطاع وهذا منذ **1990**، حدث من خلالها تنوعا كبيرا على مستوى القطاع البنكي الجزائري من حيث عدد وطبيعة البنوك الناشطة فيه؛

- ✓ تشير درجات التركيز العالية نوعا ما فيما يخص إجمالي الودائع البنكية وكذا القروض البنكية على مستوى القطاع البنكي الجزائري، إلى ضعف مستويات المنافسة وأن البنوك العمومية لا زالت مسيطرة على النشاط البنكي، وهذا ما يؤثر فعلا على معدلات الفائدة على الودائع والقروض، وهو ما يقع فعلا في حالة الجزائر، فحتى الانخفاض الذي شهدته معدلات الفائدة مؤخرا يرجع لحالة الكساد التي شهدها الاقتصاد الجزائري، وليست متعلقة بالمنافسة؛
- ✓ رغم أن فترة الدراسة المختارة، تأتي بعد مدة من صدور قانون النقد والقرض **10/90** وحتى بعد التعديلات التي جاء بها الأمر **11/03** والتي تؤكد على تطبيق الإجراءات التي جاء بها قانون النقد والقرض، إلا أن النتائج المنتظرة من هذا القانون ما زالت لم تتحقق في هذه الفترة، وربما يعود ذلك إلى عدم وجود إصرار ونية فعلية من السلطات النقدية على تحرير السوق البنكي وفتح مجال المنافسة فيه.

وبناءا على هذه النتائج، نؤكد أن الإصلاحات البنكية في الجزائر اتسمت بالطابع التشريعي، ولم تكن لها انعكاسات ايجابية على تحسين أداء البنوك الجزائرية، ولم تمكن من إرساء أسس منظومة بنكية قادرة على توفير مناخ تنافسي بين البنوك، وهو ما ينفي صحة الفرضية الرابعة.

ولإثبات صحة الفرضية الخامسة: (**المنافسة في البنوك الجزائرية محدودة ومحصورة**)، ضمن نفس الفصل، توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ المنافسة غير قائمة بين البنـــوك العمومية والبنـــوك الخاصة بالـــرغم من أن معظم البنوك الأجنبية في الجزائر هي بنوك عالمية كبيرة؛
- ✓ كما أن المنافسة بين البنوك العمومية هي أيضا ضعيفة وتقتصر على بعض المجالات فقط، منها:

– المنافسة على أكبر حصة من السوق بالاستحواذ على أكبر قدر من الموارد ومنح أكبر حجم من القروض، وتشتد المنافسة في هذا المجال خاصة بين البنوك الثلاثة: **BNA, BEA, CPA**؛

– الاشتراك فـــي نظام السحب الآلـــي للنقود بالبطاقات مـــا بين البنوك **CIB** والـــذي تشرف عليه شركة **SATIM**، حيث أن غالبية الأعضاء من البنوك العمومية؛

– تقديم أكبر حجم من الخدمات البنكية وتنويع المنتجات وإن كانت قليلة خاصة في مجال أنواع القروض، ويلاحظ أن التركيز يتم على قروض الاستغلال للمؤسسات، وقروض الاستهلاك للأفراد.

- ✓ يرجع نقص المنافسة وانحصارها في البنوك الجزائرية إجمالا إلى العديد من نقاط الضعف الهيكلي التي تميز النظام البنكي الجزائري ونذكر منها:

– هيمنة البنوك العمومية وتمتعها بمزايـــا احتكارية، ومـــا ترتب عنها من نقص روح الابتكار والتطوير والمنافسة؛

– صغر حجم البنوك وضعف قاعدة رأسمالها؛

– محدودية الخدمات، فالخدمات المقدمة مـــن طرف البنوك الجزائرية جـــد تقليدية وتتمحور أساسا حول الوظائف التقليدية (تجميع الودائع ومنح القروض)؛

- تجزئة النشاط البنكي، حيث تهيمن البنوك العمومية على تمويل الاقتصاد وخاصة القطاع العمومي؛
- ضعف الكثافة المصرفية، وسوء توزيع شبكة فروع البنوك عبر التراب الوطني؛
- التأخر الشديد في نظم المعلومات وضعف استخدام الصيرفة الالكترونية؛
- ضعف التأهيل البشري.

وبناءا علـــى هذه النتائج نؤكد أن المنافسة في البنوك الجزائرية محدودة طالما لا توجد بنوك خاصة قوية من شأنها الزيادة في حدة المنافسة، أما البنوك العمومية فتبقى المنافسة محصورة في شكل وصورة البنك الخارجية، طريقة استقبال العملاء وكذا في بعض المنتوجات، وهذا يعود إلى أن هذه البنوك ذات رأس مال عمومي، تعمل وفق توجيهات بنك الجزائر، خاصة فيما يخص أسعار الفائدة، وهو ما يحد من المنافسة السعرية والتي تعتبر من السياسات الفعالة لمواجهة المنافسة أكثر من المنافسة غير السعرية، وبذلك فإننا نثبت صحة الفرضية الخامسة.

2. التوصيات

انطلاقا من النتائج السابقة، يمكن القول بأن البنوك الجزائرية ما زالت تحتاج لإصلاحات ومجهودات أخرى، حتى يتوفر فيها الجو التنافسي الذي يمكنها من تنمية قدراتها التنافسية ومواجهة البنوك العالمية وتحديات المنافسة خاصة في ظل التحولات والتغيرات المالية المعاصرة، ومن أهم التوصيات التي يمكن تقديمها مايلي:

- تعميق الإصلاحات المصرفية تماشيا مع التطورات التي تشهدها البيئة المالية المعاصرة؛
- يجب على السلطات النقدية في الجزائر توضيح السياسة الخاصة بالنظام الهيكلي والمؤسساتي للبنوك خاصة العمومية منها، عن طريق فتح رأسمالها وتقليص تدخلات الجهات الوصية، من أجل زيادة المنافسة وحتى تصبح البنوك الجزائرية أكثر حرية، وتتمتع بهامش حركة أوسع في إطار وظيفة اقتصادية وتجارية محددة؛
- يجب إعادة تأهيل البنوك العمومية خاصة، وتوسيع وظائفها وخدماتها لأن هـــذه الوظائف هـــي جد محدودة حاليا، إذ تكتفي البنوك الجزائرية بتقديم خدمات كلاسيكية على غرار وظيفتي الإقراض أو قبول الودائع، كما يجب تكييف البنوك مع المقاييس الدولية؛
- الدعوة إلى خوصصة البنوك العمومية، أو عدد منها كمرحلة أولى لإيجاد المنافسة بين البنوك، وبالتالي الوصول إلى أداء أحسن وتقديم أفضل الخدمات البنكية في الجزائر؛
- ضرورة تشجيع البنوك الخاصة أجنبية كانت أم وطنية على الدخول إلى السوق البنكي، لأن ذلك من شأنه أن يشكل دافعا للبنوك العمومية على التصرف بشكل تنافسي وبالتالي إثراء المنافسة داخل القطاع البنكي؛
- إعادة النظر في الامتيازات الممنوحة للبنوك العمومية من طرف الدولة، من أجل استفاء قواعد السوق والسعي على إيجاد منافسة حقيقية بين مختلف البنوك؛
- ضرورة مواكبة البنوك الجزائرية المعايير الدولية فيما يتعلق بكفاية رأس المال وإدارة المخاطر؛
- تشجيع عمليات الاندماج بين البنوك العمومية لتدعيم قواعد رأسمالها وتمكينها من القدرة على المنافسة؛

- تحديث وعصرنة البنوك الجزائرية وذلك من خلال دعم اكتساب التكنولوجيا وتحديث طرق التسيير وخاصة إدارة المخاطر؛

- تأهيل المؤسسات المساعدة للعمـــل المصرفي خاصـــة منها السوق المالية، فمن المعروف أن البـــورصة وأسواق رأس المـــال هـــي الرئة التي تتنفس منها البنوك بتوظيف سيولتها في أسهم وسندات أو بيع هذه الأخيرة.

3. أفاق البحث

لقد تبين لنا من خلال الخوض في هذا البحث، بأن هناك جوانب جديرة بالدراسة والبحث نقترحها لتكون إشكاليات بحوث ودراسات نأمل أن تنال حقها من الدراسة والتحليل في المستقبل وهي:

- متطلبات تأهيل القطاع المصرفي الجزائري والأساليب الناجعة لذلك؛
- مدى مسايرة النظام البنكي الجزائري للمعايير العالمية الحديثة في التسيير والرقابة المصرفية؛
- تقييم برنامج خوصصة البنوك العمومية، وكذا تجربة البنوك الأجنبية في الجزائر؛
- تقييم وصفات الإصلاح للقطاع المصرفي الجزائري والمقترحة من المؤسسات المالية الدولية؛
- عرض وتقييم تجارب بلدان عربية في الإصلاح المصرفي.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1 – الكتب:

1 – أحمد محمد محرز، **اندماج الشركات من الوجهة القانونية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997.

2 – أحمد السيد مصطفى، **التنافسية في القرن الحادي والعشرين**، دار الكتاب، القاهرة، 2000.

3 – أحمد شعبان محمد علي، **انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط1، 2006.

4 – أحمد التوني، **الاندماج المصرفي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2007.

5 – الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

6 – أنور إسماعيل الهواري، **اقتصاديات النقود والبنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

7 – أسامة محمد الماغولي، مجدي محمود شهاب، **مبادئ النقود والبنوك**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 1997.

8 – إسماعيل محمد غاشم، **مذكرات في النقود والبنوك**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1996.

9 – ابتهاج مصطفى عبد الرحمان، **إدارة البنوك التجارية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999.

10 – بلعزوز علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

11 – حمدي عبد العظيم، **غسيل الأموال في مصر والعالم**، دار ايتراك، القاهرة، 1997.

12 – خليل الهندي، أنطوان الناشف، **العمليات المصرفية والسوق المالية، الجزء الثالث: دمج المصارف**، الموسوعة الحديثة للكتاب، طرابلس، 2000.

13 – رأفت رضوان، **عالم التجارة الالكترونية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1999.

14 – رمزي زكي، **العولمة المالية: الاقتصاد السياسي الرأسمال المالي الدولي**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1999.

15 – زيدان رمضان، محفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في البنوك**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2000.

16 – طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

17 – طارق عبد العال حماد، **اندماج وخصخصة البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.

18 – طارق عبد العال حماد، **التحليل الفني والأساسي للأوراق المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

19 – طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

20 – طارق طه، **البنوك والمعلومات المصرفية**، دار الكتاب، القاهرة، 2000.

21 – طلعت أسعد عبد الحميد، **الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة**، منشاة المعارف، الإسكندرية، ط1، 1998.

22 – ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي**، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998.

23 – كامل بكري، أحمد مندور، **علم الاقتصاد**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1989.

24 – كاظم محمد فوزي الشمري، **النقود والمصارف**، دار زاهر للنشر والتوزيع، الأردن، ط4، 1998.

25 – محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997.

26 – محمد علي الليثي، محمد فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الجزئي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

27 – محمد توفيق سعودي، **الوظائف غير التقليدية للبنوك التجارية (دور البنك كأمين استثمار)**، دار الأمين، مصر، ط2، 2002.

28 - محمد سمير أحمد، **الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية**، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، 2009.

29 - محمود عبد الفضيل، **الاقتصاد والمعلوماتية في الوطن العربي: الواقع والأفاق**، مؤسسة عبد الحميد شومان، الأردن، 2002.

30 - منير إبراهيم الهندي، **إدارة البنوك التجارية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ط3، 2002.

31 - منير إبراهيم الجنبيهي، ممدوح محمود الجنبيهي، **البنوك الالكترونية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.

32 - مصطفى رشدي شيحة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

33 - مصطفى رشدي شيحة، **اتفاقية التجارة العالمية في عصر العولمة**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2002.

34 - نبيل خليل مرسي، **الميزة التنافسية في مجال الأعمال**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1998.

35 - عاطف جابر طه عبد الرحيم، **تنظيم وإدارة البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

36 - عبد الحميد عبد المطلب، **البنوك الشاملة: عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

37 - عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

38 - عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

39 - عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات النقود والبنوك: الأساسيات والمستحدثات**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007.

40 - عبد الحميد عبد المطلب، **الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المصرفية العالمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

41 - عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

42 - عبد المنعم راضي، فرج عزت، **اقتصاديات النقود والبنوك**، البيان للطباعة والنشر، مصر، 2001.

43 - علاء فرحان طالب، فاضل راضي الغزالي، **إدارة التحديات الإستراتيجية في البنوك**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009.

44 - عمر صخري، **مقدمة في الاقتصاد الجزئي الوحدوي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

45 - عوض بدير الحداد، **تسويق الخدمات المصرفية**، دار البيان للطباعة والنشر، مصر، 1999.

46 - فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان، **إدارة البنوك التجارية – مدخل كمي واستراتيجي معاصر**-، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

47 - سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، دار أسامة، عمان، 2009.

48 - سامي أحمد مراد، **دور اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية في رفع كفاءة أداء الخدمات المصرفية**، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ط1، 2005.

49 - سميحة القيلوبي، **الأسس القانونية لعمليات البنوك**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1992.

50 - سمير محمد عبد العزيز، **اقتصاديات النقود والبنوك في إطار عالمية القرن الحادي والعشرين**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2006.

51 - شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاديات النقود والبنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

2- المجلات العلمية والجرائد:

أ- المجلات

1 - مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد 03، عمان، سبتمبر .1999

2 - مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 322، أفريل .2002

3 - مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري- قسنطينة، العدد 16، .2001

4 – مجلة الكويت الاقتصادية، العدد13، الكويت، .2001

5 - مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة، العدد 07، .2002

6 – مجلة الاقتصاد والمناجمنت، تلمسان، العدد 03، .2004

7 – مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 286، سبتمبر 2004.

8 – مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، ماي.2005

9 – مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 03، سبتمبر.2005

10 – مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 02، .2006

11 – مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، 2009.

12 – مجلة الباحث، العدد07، 2010/2009.

13 – مجلة جسر التنمية، الكويت، العدد 45، فيفري2010.

15 – مجلة ايكونوميكات للعلوم المالية والمصرفية، العدد 03، 2010.

ب – الجرائد

14 - جريدة الخبر، العدد 4301، الصادرة بتاريخ: 20 سبتمبر .2005

15 - جريدة الخبر، العدد 4305، الصادرة بتاريخ: 24 سبتمبر .2005

16 - جريدة الشروق اليومي، العدد 1504، الصادرة بتاريخ: 09 أكتوبر .2005

3 – الملتقيات العلمية:

1 - الملتقى الوطني حول: النظام المصرفي الجزائري (واقع وآفاق)، ،جامعة 08 ماي 1945 – قالمة، يومي 06/05 نوفمبر .2001

2 - الملتقى الدولي حول: تنافسية المؤسسات الاقتصادية وتحولات المحيط، جامعة محمد خيضر - بسكرة، يومي 30/29 أكتوبر 2002

3 - الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسات الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة، يومي 23/22 أفريل2003.

4 - الملتقى الدولي حول: التجارة الالكترونية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، مارس 2004.

5 - الملتقى الوطني حول: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادي، جامعة حسبة بن بوعلي - الشلف، يومي 15/14 ديسمبر2004.

6 - الملتقى الوطني الأول حول: البنوك التجارية والتنمية الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945 – قالمة، يومي 08/07 ديسمبر 2004.

7 - الملتقى الوطني حول: المنظومة المصرفية في ظل الألفية الثالثة، جامعة جيجل، يومي 07/06 جوان 2005.

8 – الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات – دراسة حالة الجزائر والدول النامية–، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 22/21 نوفمبر 2006.

9 – الملتقى الوطني حول: المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية والقانونية، المركز الجامعي ببشار، يومي 25/24 أفريل 2006.

10 – الملتقى الوطني الثاني حول: تسيير المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والتميز، جامعة 08 ماي 1945 – قالمة، يومي 27/ 28 نوفمبر 2007.

11 – الملتقى الوطني حول: الإصلاحات البنكية في ظل التعديلات التشريعية والتحولات الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945 – قالمة، يومي 15/14 أفريل 2010.

4 – المقالات المنشورة عبر الانترنت:

1 – **البنوك الالكترونية**، (2004/12/08)، عن الموقع:
www.arablaw.org/download/e-banking, consulté le : 22/02/2010.

2 – **فايز جبر النجار، إدارة المخاطر المصرفية وإجراءات الرقابة عليها**، عن الموقع:
www.bob.com, consulté le : 13/01/2010.

3 – جورج قرم، **استقلالية المركز المصرفي والشفافية**، (2005/02/26) عن الموقع:
www.georgescorm.com, consulté le : 22/09/2010.

4 – لخضر عزي، **التسويق المصرفي كرافد لتنشيط النظام المصرفي في الجزائر**، (2004/02/29)، عن الموقع:
www.fallesteen.com/article.php?id-article, consulté le :05/03/2010.

5 – نادية عبد العظيم، **الخصخصة وأثارها على التنمية**، عن الموقع:
www.wikipidia.org/kaskasa, consulté le :08/04/2010.

6 – عمر عبد الله، **الاندماج المصرفي والتحديات التي تواجه البنوك العربية**، عن الموقع:
www.dihch.com/viewartticle.php:33198, consulté le : 03/03/2010.

7 – صادق حماد محمد، **الصيرفة الشاملة وأفاق استخداماتها كخيار استراتيجي لمواجهة العولمة**، من الموقع:
www.almasrifia.com/article-258433.htm, consulté le : 02/08/2009.

8 – أحمد عبد الخالق، **البنوك الشاملة**، عن الموقع:
www.kantaki.com/figh/files/bankes54512.doc, consulté le : 06/07/2009.

9 – عز الدين مصطفى الكور، **الهيكل–الوصف–الأداء والمنافسة في البنوك الأردنية**، عن الموقع:
www.shatahrat.net/vb/archive/11836.html, consulté le : 10/04/2010.

5 – المذكرات:

1 – سملالي يحضة، أثر التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية على الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية "مدخل الجودة والمعرفة"، أطروحة دكتوراء (غير منشورة)، تخصص تسيير، جامعة الجزائر، 2005.

2 – عبد القادر بريش، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراء (غير منشورة)، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر،.2006

3 – بوخلالة سهام، المنافسة البنكية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة، 2006.

4 – آسية سعدان، تأهيل النظام البنكي الجزائري في ظل التطورات المالية العالمية، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، تخصص مالية وبنوك، جامعة 08 ماي 1945 – قالمة، 2006.

6 – القوانين والتشريعات والتقارير:

1 – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 55، الصادرة بتاريخ: 06 جويلية 1971.

2 – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، الصادرة بتاريخ: 19 أوت 1986.

3 – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، الصادرة بتاريخ: 14 أفريل 1990.

4 – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، الصادرة بتاريخ: 26 أوت 2003.

5 – التقرير السنوي لبنك الجزائر لعام 2005: " التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، الصادر في أفريل 2006.

6 – التقرير السنوي لبنك الجزائر لعام 2006: " التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر" ، الصادر في أكتوبر 2007.

7 – التقرير السنوي لبنك الجزائر لعام 2008: "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، الصادر في سبتمبر2009.

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية

1 – Livres :

1 - Anne Marie périe et sert**, Risque et contrôle de risque**, économica, Paris, 1999.

2 - Ammour Ben Halima**, Le Système Bancaire algérien : texte et réalité**, Dahleb, Alger, 1999.

3 - Bullet.S, **La compétitivité**, Dunod, Paris, 1990.

4 - Dominique Plitto, **Les enjeux de la globalisation financière**, Casba, Alger, 1997.

5 - Gary caudamine, Jeam Montier, **Banques et Marches financiers**, économica, Paris, 1998.

6 - Gerard Nouvelleau, Michel Rouach, **Le contrôle de Gestion Bancaire et financière**, Le Revue Banque, Paris, 1999.

7 - Harvey de carmoy**, Stratégie bancaire,** Press universitaire de France, France, 3emed, 1997.

8 - Houcine ben Binissad, **La réforme économique en Algérie**, ONP, Alger, 1999.

9 - Jeam Cloude Aogroset, Michel Quereal, **Risque et taux d'intérêt et gestion bancaire**, Economica, Paris, 2000.

10 - Jean-Marie Ducreux, Maurice Marchand-tonnel**, Stratégie : les clés du succès concurrentiel**, D'organisation, Paris, 2004.

11 - Laurence scialom, **économie bancaire**, la découverte, Paris, 1999.

12 - Luc Brenet-Rollande**, Principe de tichniques bancaires**, Dunod, Paris, 2emed, 1999.

13 - Michel Alienta et autre, **Globalisation financière – l'avonture obligé,** Economica, Paris, 1990.

14 - M Porter**, Choix stratégiques et concurrence,** économica, Paris, 1998.

15 - Max Danger**, Ball II : Les principes fondateurs de la réforme,** Les Cahier de mazares, France, 2002.

16 - Petit Dietallis**, Le risque de crédit bancaire**, Riber, Paris, 1985.

17 - Philippe Garsualitt, Stiphane Pariami, **La banque fonctionnement et stratégies**, Economica, Paris, 1995.

18 - Savas E.S, **La privatisation pour une société performante**, Copyright, Paris, 1998.

19 - Sylvie de coussergues, **Gestion de la banque**, Dunod, Paris, 5emee, 2007.

20 - Zohayre Mikdashi, **La banque à l'ère de la mondialisation,** économica, Paris, 1998.

2 - Revues ET Rapports :

A - Revues

1 - El WATAN, N0 : 65, le : 11/11/1992.

2 - revue française d'analyse financière, N0 : 110, Paris, 1997.

3 - BADR – info, revue éditée par la BADR, N0 : 1, Janvier 2002.

4 - Revue convergence, revue éditée par la BEA, N0 : 11, Novembre 2003.

5 - El Mojahid, N0 : , consulté le : 31/10/2005.

6 - Annuaire statistique de l'Algérie, N0 : 24, 2006.

7 - Media Bank, Numéro spiciale, Novembre 2004.

8 - Media Bank, N0 : 82, Février / Mars 2006.

9 - media Bank, N0 : 94, Février / Mars 2008.

B - Rapports

10 - Rapports d'activités de la banque BEA de 2003 – 2007.

11 - Rapports d'activités de le banque CPA de 2003 – 2007.

12 - Rapports d'activités de la Banque BNA de 2003 – 2007

13 - Rapports d'activités de la banque BDL de 2003 – 2007.

14 - Rapports d'activités de la banque CNEP de 2003 – 2007.

3 – Internet :

1 - Sami Boujnah, **élément d'économie industrielle appliqué à la banque**, a partir du site d'internet : www.chez.com/neapolis/sommaire.htm, consulté le : 10/02/2010.

2 - Fred Nickolas, **Industry Analyis a la Michel Porter**, (12/02/2004), a partir du site d'internet : www.home.att.net/Nickolas/ five-forces.htm, consulté le : 29/03/2010.

3 - Michele ditch, **Quel modèle de concurrence dans l'industrie bancaire ?** ,a partir du site d'internete : www. Sup.adc.education.fr/bib/, consulté le : 02/ 05/ 2010.

4 - Jason allen, Walter engret, **efficiencie et concurrence bancaire dans le secteur canadien**, a partir du site d'internet: www.bankofcanada.ca/fr/revue/ete07/allen-engret, consulté le:02/02/2010.

5 - Lamia Boudali, **structures et efficiencies bancaires**, a partir du site d'internet: www.Memoireonline.com /0708153/M:-banques-tunisie.htm, consulté le: 21/04/2010.

6 - Farid Yaici, **La mise a jour des systèmes d'information dans la domaine bancaire et fananciere,** a partir du site d'internet : www.derdsi.cerist.dz/snie/yaici.pdf, consulté le : 31/10/2010.

7 - **le FMI suggère la privatisation des banques en Algérie**, (25/05/2004), a partir du site d'internet : www.algerie-dz.com/article 733.html, consulté le: 13/10/2010.

8 – **Les sites officiels des banques Algériennes** :

- www.bank-of-algeria.dz
- www.bna.dz
- www.cpa-bank.dz
- www.bea.dz
- www.bdl.dz
- www.badr-bank.dz.
- www.albaraka-bank.com
- www.arabbanking.com
- www.soitegeneral.dz
- www.citibank.com/algeria/bonpage/generale/about.htm
- www.arabbank.com
- www.bnpparibas.com/fr/hom/difault.asp
- www.trust-bank-algeria.com
- www.housingbankdz.com
- www.ag-bank.com
- www.fransabank.com
- www.ca-cib.com/globale-presence/algeria.htm
- www.algeria-hsbc.com

الملاحق

ملحق رقم (01): جداول الموارد البنكية للبنوك

LES RESSOURCES DE LA BNA

U : Millions DA

	2005	2006	2007
- Dettes envers institutions financiers	436 728	63 654	142 007
- Compte créditeurs de la clientèle	21 787	496 955	595 594
Total	**458 515**	**560 609**	**737 601**

LES RESSOURCES DE LA CPA

U : Million DA

NATURE DES RESSOURCES	EXERCICE 2006	EXERCICE 2007	EVOLUTION Montan	%
1 – Ressources Dinars	325 264	359 336	34 072	10
2 – Dépôts Devises	33 980	35 852	1 872	6
3 – Ressources Extérieures	7 417	5 293	-2 124	-29
TOTAL	**366 661**	**400 481**	**33 820**	**9**

LES RESSOURCES DE LA BEA

U : Millions DA	2003	2004	2005	2006	2007
1 – Ressources Dinars	529 195	629 789	796 293	1 175 813	1 782 319
2 – Ressources Devises	40 147	47 700	51 161	56 104	52 971
TOTALE	**569 342**	**677 489**	**847 454**	**1 231 917**	**1 835 290**

LES RESSOURCES DE CNEP

U : Millions DA

	2005	2006	2007
Dépôts A Vue	413 400	536 800	605 600
Dépôts A Terme	22 900	29 200	34 600
Totale	**537 300**	**565 000**	**630 200**

LES RESSOURCES DE LA BDL

U : Millions DA

	2002	2003	2004	VALEUR ABSOLUE	VALEUR RELATIVE
Ressources de la Clientèle dont :	**115 470**	**125 298**	**140 718**	**15 420**	**12.31**
- Ressources en dinars	104 451	112 205	124 876	12 671	11.29
- Ressources en dinars en % du total	90.46%	89.55%	88.74%		
- Ressource en devises	11 019	13 093	15 842	2 749	21.00
- Ressources en devises en % du total	9.54%	10.45%	11.26%		

المصدر: التقارير السنوية للبنوك

ملحق رقم (02): جداول الاستخدامات البنكية للبنوك

STERETURES DES CREDITS DE LA CPA

U : Millions DA

Rubriques	2006	2007	Evolution%
Total des engagements	**412 240**	**491 887**	**19.32**
Dont : - Crédits directs	167 539	190 991	13.99
- Crédits par signature	91 380	144 146	57.74
- Emplois de marché	153 321	156 750	2.23

STERETURES DES CREDITS DE LA CNEP

U : Millions DA

Emplois Clientèle	2005	2006	2007
- Secteur Public	193 300	196 000	195 000
- Secteur Privé	101 100	110 800	117 300
Totale	**293 400**	**306 800**	**312 300**

STERETURES DES CREDITS DE LA BDL

U : Millions DA

EMPLOIS	2002	2003	2004	VALEUR ABSOLUE	VALUER RELATIVE
- Entreprises privés	26 429	35 306	51 115	15 809	44.78
- Micro entreprise (y/c emplois jeunes)	4 956	4 623	4 411	-212	-4.59
- Entreprises publiques et adm	15 215	16 681	16 647	-34	-0.20
- Particuliers	4 329	8 779	12 722	3 943	44.91
- Prêts sur gages	4 192	4 095	3 904	-191	-4.66
- Autre	999	1 292	1 569	277	21.44
Totale	**56 120**	**70 776**	**90 368**	**19 592**	**27.68**
Dont engagements par signature	**8 902**	**11 569**	**18 313**	**6 744**	**58.29**

المصدر: التقارير السنوية للبنوك

ملحق رقم (03): هيكل الودائع على مستوى القطاع البنكي الجزائري

STRECTURE DES DEPOTS

(En millions de dinars)

	2002 Déc	2003 Déc	2004 Déc	2005			
				Mars	Juin	Sept	Déc
- DEPOTS A VUE	**751 653**	**849 040**	**1 428 024**	**1 428 024**	**1 490 915**	**1 624 104**	**1 501 718**
- DEPOTS DANS LES BANQUES	642 168	718 905	1 127 916	1 166 225	1 225 282	1 351 832	1 220 364
- DEPOTS AU TRESOR	8 843	12 945	37 984	137 071	143 305	129 959	131 223
- DEPOTS AU CCP	100 642	117 190	120 333	124 728	122 328	142 313	150 131
- DEPOTS A TERME	**1 485 190**	**1 724 043**	**1 577 456**	**1 609 535**	**1 605 261**	**1 652 977**	**1 724 172**
- DEPOTS EN DINARS	1 316 433	1 553 246	1 358 561	1 399 014	1 404 805	1 385 420	1 493 014
- DEPOTS EN DEVISES	**168 757**	**170 797**	**218 895**	**210 521**	**200 456**	**267 557**	**231 158**

SOURCE : Rrvue Média Bank, N^0 : 82, Février/Mars 2006, P 16

ملحق رقم (04): هيكل القروض على مستوى القطاع البنكي الجزائري

STRUCTURES DES CREDITS

(En millions de dinars)

	2002 Déc	2003 Déc	2004 Déc	2005			
				Mars	Juin	Sept	Déc
- CREDIT A L'ECONOMIE	**1 266 799**	**1 380 166**	**1 535 030**	**1 605 075**	**1 720 358**	**1 740 216**	**1 778 284**
- CREDIT A COURT TERME	627 980	773 568	828 337	878 066	949 023	958 183	924 328
- CREDIT A MOYEN ET LONG TERME	638 819	606 598	706 009	727 009	771 335	782 033	853 956

SOURCE : Rrvue Média Bank**,** N^0 : 82, Février/Mars 2006, P 17

ملحق رقم (05): وضعية بنوك الودائع على مستوى القطاع البنكي الجزائري

SITUATION DES BAQUES DE DEPOTS

(En millions de dinars)

	2002 Déc	2003 Déc	2004 Déc	2005			
				Mars	Juin	Sept	Déc
- RESERVES	203 874	373 754	280 585	378 068	228 822	250 886	194 325
- AVOIRS EXTERIEURS	49 666	55 509	76 611	89 361	93 853	94 078	91 557
- CREANCES SUR l'ETAT	843 906	808 517	803 399	759 625	789 013	793 769	865 028
- CREANCES SUR LE SECTEUR PUBLIC	715 835	791 694	859 657	826 736	896 719	869 590	895 265
- CREANCES SUR LE SECTEUR PRIVE	550 208	587 780	674 731	777 724	823 045	869 864	882 181
- DEPOTS A VUE	642 168	718 905	1 127 916	1 166 225	1 225 282	1 351 832	1 220 364
- DEPOTS A TERME	1 485 190	1 724 043	1 577 456	1 609 535	1 605 261	1 652 977	1 724 172
DONT DEPOTS PREALABLES A L'INPORTATION	74 091	68 019	98 769	116 803	121 953	90 075	102 696
- ENGAGEMENTS A COURT TERME	36 702	38 793	66 513	89 854	73 795	70 815	63 630
- ENGAGEMENTS A MOYEN ET LONG TERMES	36 618	41 887	49 043	48 202	42 964	28 978	20 592
- DEPOTS DE L'ETAT	69 928	51 140	66 513	63 081	62 847	73 050	99 125
- FONDS DE PRETS VERSES PAR L'ETAT	36 240	59 708	49 631	47 600	58 097	56 748	54 520
- CREDIT DE LA BANQUE D'ALERIE	0	0	0	0	0	0	0
- AUTRES POSTES NETS	56 643	-17 222	-242 089	-192 983	-236 794	-356 213	-254 047

SOURCE : Rrvue Média Bank**,** N^0 : 82, Février/Mars 2006, P 16